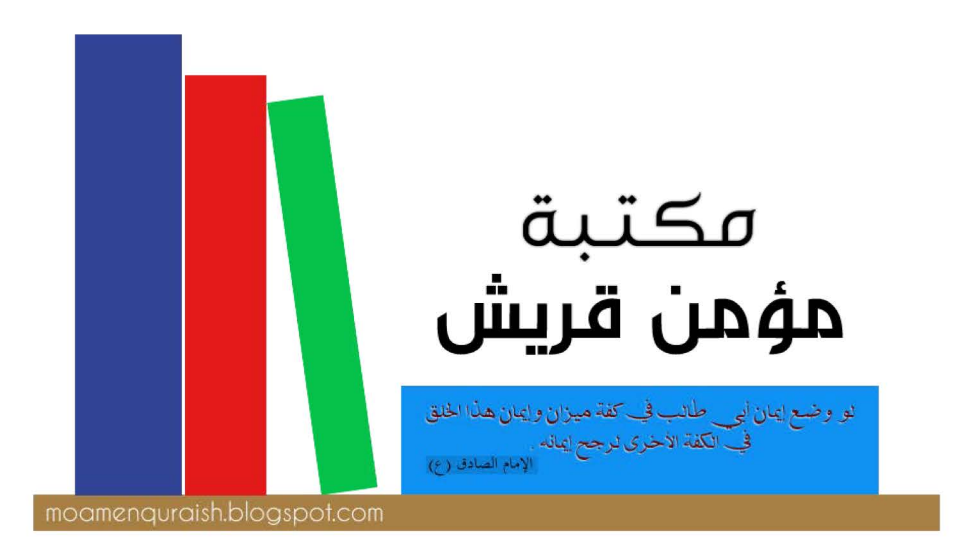
منوچهر محمدي

تعريب: حيدر نجف

الثورة الإسلامية في إيران

مقارنةً بالثورتين الفرنسية والروسية




مكتبة
مؤمن قريش
لو وضع إيمان أبي طالب في كفة ميزان وإيمان هذا الخلق
في الكفة الأخرى لرجح إيمانه .
الإمام الصادق (ع)
moamenquraish.blogspot.com

الثورة الإسلامية في إيران

مقارنةً بالثورتين الفرنسية والروسية

اسم الكتاب: الثورة الإسلامية في إيران
مقارنةً بالثورتين الفرنسية والروسيّة

المؤلف: د. منوچهر محمدي

تعريب: حيدر نجف

الناشر: دار المعارف الحكمية

إخراج فني: IDEA Creation

عدد الصفحات: 342

القياس: 17 * 24.5

تاريخ الطبع: ٢٠١٠

الثورة الإسلامية في إيران
مقارنةً بالثورتين الفرنسية والروسيّة

د. منوچهر محمدي

تعريب: حيدر نجف

الطبعة الأولى

[١٤٣١هـ. - ٢٠١٠م.]



دار المعـارف الحكميـة

Dar Al maaref Alhikmiah

العنوان: حارة حريك - الشارع العريض - سنتر صولي - ط٢ شمالي

تلفـاكس: ٠١-٥٤٤٦٢٢ - Email: almaaref@shurouk.org

بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس

الفصل الأول
مَجَال البَحْث

الفصل الثاني
الواقع السياسي – الاجتماعي قبل الثورة

الفصل الثالث

ما بعد انتصار الثورة

الخاتمة

نتائج البحث

مقدّمة

كان الاتحاد السوفياتي وليد الثورة الروسيّة، وقد ظهر على المسرح الدولي بعد الحرب العالمية الثانية كأحد أكبر قوتين عالميتين. وأثارت هذه الحالة دهشة المفكّرين والباحثين في تاريخ تحوّلات القوى الكبرى والمختصّين في شؤون الثورات في العالم. ثمّ انبثق من تحت أنقاض الاتحاد السوفياتي السابق سبعة عشر بلداً جديداً لم يواصل أي منها طريق أسلافه. ومن بين هذه البلدان هناك ستة بلاد إسلامية.

وربما تبقى هذه الحالة لسنوات طويلة موضوع دراسة الناقدين والباحثين في العلوم السياسيّة، فما هي الأسباب والعوامل التي أفضت إلى انهيار الاتحاد السوفياتي؟ وهل ينتظر مثل هذا المصير بقية الثورات المنتصرة الناجحة في العالم ،ومنها الثورة الإسلامية في إيران؟ ومن هنا تحظى دراسة الثورات بأهمية أكبر وستُبذل لأجلها جهود مميّزة. ومن هنا أيضاً يبدو أن من الأهمية بمكان قراءة هذا الكتاب الذي يقارن، ضمن إطار خاص، بين الثورة الإسلامية والثورتين الفرنسيّة والروسيّة.

وتزامن انهيار الاتحاد السوفياتي مع تنامي الصحوة الإسلامية التي بُعثت فيها روحٌ جديدة بعد انتصار الثورة الإسلامية. بحيث راح الإسلام يبشّر بعودة الإنسان إلى الدين خلافاً لتنبّؤات المنظّرين الغربيين، وليس هذا فحسب، بل ظهر كأهم أيديولوجيا ثورية، وربما الأيديولوجيا الثوريّة الوحيدة في العالم. وها هو العالم الإسلامي اليوم بما يزيد عن المليار نسمة يعيش تطورات هائلة، وقد أحرزت الشعوب المسلمة بفضل الإسلام والعودة إليه حيوية واقتداراً جديداً يعيد إلى الأذهان اقتدار الإسلام وعظمته في أطوار تاريخية سابقة، حتّى أنّ معظم المفكّرين أعادوا النظر في آرائهم وتوقعاتهم، وصاروا يعتقدون اليوم أن القرن الحادي والعشرين سيشهد حركة إحياء في العالم الإسلامي كلّه.

وبعد أن انقضى من عمر الجمهورية الإسلامية أكثر من عقدين من الزمان، يبدو أنها اليوم تتمتع بالاستقرار اللازم بوصفها القلب النابض للنهضة الإسلامية. وراحت تشطب، على أساس أحكام الإسلام وتعاليمه، بخطوط البطلان على كافة التصورات والأفكار التي قالت: إن الإسلام لم يعد قادراً، بعد مرور ١٤٠٠ سنة على ظهوره، على تأسيس مثل هذا النظام في عصر ازدهار العلم والتقنية.

وقد خالت الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي أن بمستطاعها إيجاد نظام أحادي الأقطاب، فتبنّت المواقف المعارضة للجمهورية الإسلامية، الأمر الذي شجّع سائر لاعبي ساحة العلاقات الدولية على الوقوف بوجه الهيمنة والتعسّف الأميركي. وهكذا ورغم مساعي أميركا لإخضاع الجمهورية الإسلامية، والحؤول بذلك دون انتشار الصحوة الإسلامية، فإنّها ترى اليوم بعيون ملؤها اليأس كيف تتصاعد قدرات الإسلام ويهبّ العالم الإسلامي بأسره لمواجهة الغرب.

إن حركات التحرّر في العالم اليوم، ولا سيما في العالم الإسلامي، تستلهم الثورة الإسلامية، وها هي الثورة في شتى البلدان الإسلامية من شمال أفريقيا غرباً حتى طاجيكستان وشبه القارة الهندية شرقاً تتفاعل وتلتهب، ويتنامى المَيل إلى الإسلام بين الشعوب المحرومة؛ لا سيما البلدان الأفريقية اليائسة من الحضارة الغربيّة، ومن وعود الجنة الدنيوية التي جاءتهم بها الرأسمالية والاشتراكية. وبالتالي، يتسنّى أن نضم أصواتنا إلى صوت المفكّرين الذين قالوا: إنّ القرن الحاديَ والعشرين هو قرن العالم الإسلامي.

في ضوء السؤال القائل: "هل أدّى انهيار الاتحاد السوفياتي الى تبدُّل في تحليلات وفرضيات وأحكام كاتب هذه الدراسة أم لا؟" أعدت النظر بشكل عميق في مادة الكتاب آخذاً هذه التحولات بعين الاعتبار.

وقد أفضت إعادة النظر هذه الى عدم وجود حاجة لتغيير الآراء والنظريات في الكتاب، وليس هذا فحسب، بل إن البحث عن أسباب انهيار الاتحاد السوفياتي واكتشافها في ثنايا الدراسة ليس بالأمر العسير.

وأعتقد أن هذا الانهيار كان حصيلة نقاط الضعف البنيوية في الثورة الروسيّة والتي تطرّقنا لها في نهاية الكتاب. بل إنّ الثورة الروسيّة لم تكن ثورة في الأساس، إنما الذي

حدث في شـباط ١٩١٧ م كان ضـرباً مـن الانفجار والتمرّد، بينما لم تكـن أحداث أكتوبر (تشـرين الأول) من نفس العام سوى انقلاب[1]،و هذه النظرة تعفينا من مزيد من البحث في الجذور، وتعميم مصير تلك الثورة على الثورة الإسلامية.

على أمل أن يجود الباحثون والمختصون في علوم السياسة والتاريخ بآرائهم وانتقاداتهم للكتاب وكاتبه ليعينوه على إثراء هذا البحث أكثر فأكثر.

د. منوچهر محمدي

صيف ٢٠٠٣ م.

---

(١) راجع دراسة: الثورة، الإصلاح، أم الانقلاب، ص ٢١٠.

مدْخل

الثورة في الحقيقة أقوى أساطير زماننا وأطولها عمراً. وقبل أن تكون عرضاً لسلسلة من الأحداث التاريخية، فهي تعبّر عن رمزٍ، ومبدإٍ، وطموحٍ، وشرحٍ لقيم ومبادئ مختارة، وتركيب غامض من التصورات والمشاعر الإيجابية، الغرض منه الوصول إلى مقاصد خاصة متنوّعة. ويطرح مفهوم الثورة في المجتمعات المعاصرة حتى على شكل موضة أو مادة مخدّرة.

فالثورة الفرنسيّة طرحت على عصرها مفردات وأفكاراً جديدة، وأضحت أشبه بسحر، وعقيدة، ووفاء.

وبقي هذا المناخ الثوري الناجم عن الثورة الفرنسيّة سائداً على القرن التاسع عشر، وانتشر في العالم كله. وتغلغل إلى آراء ماركس كفكرة مفضّلة؛ بحيث لم يقتصر تفكيره في كتاباته على تفسير العالم كما هو، بل وامتد ليشمل تغيير العالم تغييراً ثورياً. بالإضافة إلى ذلك، انطلقت في كل أنحاء العالم وبتأثير من هذا المناخ انتفاضات وحركات عديدة، وظهر في الساحة مجموعة من الرجال والنساء ممّن نذروا أنفسهم للثورة بصورة مهنية.

وكانت الثورة كذلك أسطورة القوميين البرجوازيين وحلمهم كما الحركات المناهضة للاستعمار والاستبداد، وكانت كذلك الهدف المنشود للجماعات السرّية الإرهابية، والجماعات الشيوعية، والأحزاب الاشتراكية الديمقراطية والحركات الفوضوية.

وكان من شأن انتصار الثورة الروسيّة سنة ١٩١٧م أن منح الثورة قوةً وحركةً وأملاً جديداً، وجعلها طاقةً عالمية تصاعدت ألسنتها هذه المرة من سان بطرسبورغ.

والثـورات الاجتماعيّــة مع أنها مـن الأحداث النادرة فـي التاريخ، ولا ترقـى لأكثر من القرنيـن الأخيرين، غير أنها خلقت أحداثاً مصـيرية في التاريـخ، وتركت آثاراً عميقة في التطورات السياسيّة ـ الاجتماعيّة للإنسانية.

ومنذ انتصار الثورة الفرنسيّة سنة ١٧٨٩م وحتى الآن ،أدّت الثورات الكبرى إلى تغييرات جذرية في الحكومات والمؤسّسـات، والبُنى الطبقيـة، والعلاقات الدولية، والأيديولوجيات السـائدة؛ حيـث منحت هذه الثـورات شـعوبها ولادات وحيـوات جديدة، جعلـت قدراتها واستقلالها تصح مقارنته بما كان عليه قبل الثورة، بل وواضح التفوّق على البلدان المماثلة أيضاً. فلقد أصبحت فرنسا الثورة فجأةً قوة غالبةً وفاتحةً في القارة الأوروبية، كما أفرزت الثورة الروسيّة قوة عسكرية واقتصادية عظمى.

وحوَّل اسـتمرار السـياق الثوري، بعـد الحرب العالمية الثانية، الصـين المتضعضـعة المضـطربة إلـى بلد متَّحد قوي، ومكّنـت الثورات الاجتماعيّة الحديثة بلداً مسـتعمراً مثل كوبـا، وفيتنام، ونيكاراغوا من تحطيم أغلال التبعية الحديدية، وخلقت الثورة الإسـلامية خلال المدة الوجيزة التي مضت على انتصارها من العجائب ما لم يخلقه -على حد تعبير ديليب هيرو- أيُّ بلد في العالم طوال الأعوام الستين الماضية[١].

ومكمن الأهمية في الثورات هو أنها تحرّر الطاقات الهائلة المودعة في صميم المجتمعات والشـعوب. وغالباً ما تترك الثورات آثاراً عميقة، لا في المسـار التاريخي لبلدانها فحسب، بل وفي المجتمعات الإنسانية المحيطة بها أيضاً، بل وتحرز نجاحات على الصعد المختلفة لا تكاد تُصدَّق ولا يمكن التكهّن بها. وبعبارة أخرى: تجعل الثورات المستحيل ممكناً.

وفي بعض الحالات تترك الثورة بصـمات دولية عظيمة فـي النماذج والمثل والأدوات، وخصوصـاً إذا كان المجتمـع الثائـر كبيـراً، ويعيش في بلـد كبير، فإن عظمـة هذه الآثار وعمقها سيبدو أكبر طبعاً.

سـيْطر الجيشـ الوطني لفرنسـا الثائـرة على الجـزء الأكبر مـن أوروبـا. وحتى قبل الاشـتباكات والهزائم العسـكرية بمدة طويلة، شـغلت المثـل الثوريّة الفرنسـيّة كالحرية،

---

(١) D. Hiro, **Iran: Under the ayattollahs**, P.1.

والمساواة، والأخوة أذهان الذين نشدوا الحريات الوطنية والاجتماعيّة دوماً.

لقد كان هناك شعور بتداعيات الثورة الفرنسيّة من جنيف حتى سانتودومينغو، ومن إيرلندا إلى أميركا اللاتينيّة والهند، وقد تركت بصماتها الواضحة على أفكار المنظّرين اللاحقين من قبيل بابوف، وماركس، ولينين، وصولاً إلى مناهضي الاستعمار في القرن العشرين.

وأذهلت الثورة الروسيّة الغربَ الرأسماليَّ، وبثّت الحركة والهياج في الشعوب التي كانت آنذاك في طور التكوين، من خلال البرهنة الموضوعية على أن الدولة الثوريّة تستطيع في جيلين تحويل بلدٍ زراعيّ متخلّف إلى ثاني قوة صناعيّة ـ عسكريّة في العالم.

ومثلما كانت الثورة الروسيّة نموذجاً لافتاً في النصف الأول من القرن العشرين، كانت الثورة الصينيّة حالة جذّابة في نصفه الثاني، استطاعت إثبات أن الحزب اللينينيّ بوسعه عبر مساعيه العسكرية ـ الاقتصاديّة توجيه مجتمع ذي غالبية ريفية نحو أن يكون قوة كبرى تطرح أفكاراً جديدة مضادة للمدينة. لقد كان من شأن كل هذا إحياء الآمال في نفوس الوطنيين الثوريين أواسط القرن العشرين. وقد خلقت الثورة الإسلامية صوراً من العظمة والدهشة زعزعت خلال مدةٍ وجيزةٍ كلَّ النظريّات العلميّة، والعلاقات الدولية، والتصنيفات العالمية، وقلبت جميع التكهنات التي أطلقها المحلّلون هنا وهناك[1].

أضف إلى ذلك أنّ الثورات الكبرى لا تترك انعكاساتِها على الذين يرغبون في تقليدها من سائر المجتمعات فحسب، بل تؤثّر كذلك على المضطرين للتفكير في الأخطار والتهديدات الناجمة عن الثورة. وهي التهديدات التي تظهر عقب الثورات نتيجة زرعها للروح والاقتدار الوطني في النفوس.

وتكمن السمة التاريخية ـ العالمية للثورات في أنها تترك آثاراً جليَّة تتجاوز الحدود الجغرافية لبلدها. وتحرّر هذه الآثار طاقاتٍ هائلة تفضي إلى تصاعد أمواج عنيفة من الثورة وضد الثورة، سواء داخل ذلك المجتمعِ الثائر أو في المجتمعات الأخرى[2].

---

(١) لدراسة تأثيرات الثورة الإسلامية راجع: تحليل للثورة الإسلامية، منوچهر محمدي، ص ١١ ـ ١٨.

(٢) E. Hermassi, **Toward a Comparative Study of Revolutious,** Comparative Studies in History, 1976.

وهكذا تستحقّ الثورات السياسيّة ـ الاجتماعيّة اهتماماً خاصاً. ولا يعود هذا الاهتمام لمجرّد أهميتها البالغة بالنسبة لتاريخ الشعوب والعالم، إنما لتميّزها في التغييرات والتحوّلات الاجتماعيّة الإنسانيّة، الأمر الذي يست ...ركيزاً واهتماماً خاصاً.

من الآثار الفريدة للثورات السياسيّة ـ الا... ما ينجم عنها من تغييرات جذريّة في البنى الاجتماعيّة والسياسيّة وخاصة أنّ... في زمن واحد وضمن إطار علاقة تعزيز متبادلة. تتكاثف هذه التغييرات من خلا... عات السياسيّة ـ الاجتماعيّة الشديدة التي يؤدّي فيها الصراع بين القوى السياسيّة ...ة والقوى الاجتماعيّة دوراً بارزاً.

ومنطق الثورات المعاصرة يكشف عن ا... ...رة مائدةً سماويّة تحرّر الشعوب المضطهدة، بل البشرية المظلومة كلها من ربقـ... ...ـر والجور والتعسُّف.

فحين تتوّجت الثورة الفرنسيّة بالنصر بشّرت بعصر جديد من الحرية؛ التحرّر من ضغوط الحكومات الاستبدادية، التحرّر من الاستغلال والتمايزات الطبقية، التحرّر من أغلال قمع الكنيسة وضغوطها، وحرية تعبير أفراد المجتمع عن آرائهم ومطالبهم؛ ولهذا اختارت الثورة الفرنسيّة شعار «الحرية، والمساواة، والأخوّة». وحين انتصرت الثورة الروسيّة شدّدت وبشّرت غالباً بنشر العدالة الاجتماعيّة وإزالة الفوارق الطبقية وإلغاء الامتيازات الاقتصاديّة واستئصال الاستغلال الطبقي.

وإنَّ الثورة الإسلامية الإيرانية وخلافاً للثورتين الفرنسيّة والروسيّة اللتين قامتا على أساس استبعاد الدين، تأسّست على المبادئ والمعتقدات الدينيةالتي يؤمن بها الشعب . ولم تبشّر هذه الثورة بعالم جديد من سيادة المستضعفين على المستكبرين في هذه الدنيا فحسب، بل فوق ذلك بشّرت أتباعها والمؤمنين بالإسلام بالسعادة الأخروية؛ لذلك حظيت بمكانة مميزة بين الثورات السياسيّة ـ الاجتماعيّة في العالم، وافتتحت فصلاً جديداً وأبعاداً غير مسبوقة في تاريخ الإنسانيّة؛ حتّى أنها لم تكتسب شعبية واسعة وبسرعة كبيرة بين المجتمعات والشعوب الإسلامية المضطهدة فحسب، بل أوجدت أملاً جديداً لدى كل الشعوب المسحوقة في العالم الثالث، وفتحت لهم طريقاً جديداً للتحرّر من قيد استغلال القوى العالمية الكبرى.

وكان الشعب الإيراني أول شعب ينهض بين شعوب العالم المستَغَلّة المضطَهَدة، ولم

يحرّر نفسه من أصفاد السلطة المستبدة الحاكمة فحسب، إنما أنقذ مجتمعه من نير الاستعمار ونفوذ كافة القوى الأجنبية، وبهذا بعث أنوار الأمل في قلوب ملايين المظلومين المسلمين وغير المسلمين، بل غيّر الواقع والعلاقات القائمة في المنطقة والعالم تغييراً جذرياً.

وفي ضوء أهميَّة الثورات وآثارها العميقة في تاريخ مجتمعاتها والمجتمعات المحيطة بها، من الطبيعي أن يكون لدراستها بصورة مستقلّة أو على شكل دراسات مقارنة، موقع مميّز في العلوم الاجتماعيّة ولا سيما العلوم السياسيّة.

ويبدو لي عدم وجود فهم صائب وواضح عن الدراسات المقارنة؛ حتى في الأوساط العلمية والجامعية؛ وذلك التصور العام هو أن الدراسات المقارنة تقتصر على مناقشة مستقلة للظواهر، والأحداث، والوقائع المتشابهة المتتالية، والمتجاورة[1]. والحال أن النتائج والآثار المتوقعة من الدراسات المقارنة بمفهومها العلمي أكثر من هذا بكثير. فالغاية الرئيسية من هذه الدراسات هي مقارنة الظواهر المتشابهة بعضها ببعضها الآخر في إطار تحليل عميق وبأبعاد وجهات طولية وعرضية مختلفة، والتوصّل إلى نتائج تتعلق بمَواطن التناظر وعدم التناظر؛ للخلوص إلى قوانين مشتركة عامة تساعد مساعدة قيّمة ومفيدة في اكتشاف علل الظواهر والأحداث الاجتماعيّة، وفي تقدّم العلوم الاجتماعيّة والسياسيّة. وبالتالي، فالدراسات المقارنة في العلوم، ولا سيما العلوم الإنسانية، بالرغم من تعقيداتها وإشكالاتها، تعدُّ من المناهج الجيّدة والمفيدة، وقد كانت موضع اهتمام الباحثين وعلماء العلوم الإنسانية منذ القدم. وتُستشعر أهمية هذا الفرع العلمي أكثر حين نتذكّر عدم وجود شيء مطلق أو مثالي في العلوم الإنسانية، ولعامل النسبية دور مهم في تشخيص نقاط الضعف والقوة، والإشكالات والميزات، والمعايب والمحاسن في كل الظواهر. ويتم تشخيص هذه النقاط من خلال مقارنة الظواهر المتشابهة ببعضها، أو مع نموذج مثالي يرسمه الذهن.

إشارات منهجيّة في دراسة الثورة

تجري الدراسات المقارنة في العلوم السياسيّة على نحوين: الأول أن تقارن الظواهر

(١) Just a position.

والتحولات السياسيّة ـ الاجتماعيّة المتشابهة الواقعة في مجتمع معين على مدى التاريخ[١]. اختيار هذه المنهجية يجعلنا ندرس ونحلّل المسار التكويني والتكاملي للتحولات المذكورة على مَرّ الزمان. وحيث إن عنصر المكان ثابت في مثل هذه الدراسات تُناط التغييرات والتحولات السياسيّة ـ الاجتماعيّة بعنصر الزمان ومتغيراته. كأن تُدرس الحركات الشعبية في إيران خلال قرنين من الزمان. وهناك طريقة أخرى للدراسات المقارنة كأن تدرس ظاهرة معينة خلال فترة محدّدة من الزمن ولكن في مجتمعات متفاوتة[٢]. في هذه المنهجية وخلافاً للمنهجية السابقة، يصار إلى تثبيت عنصر الزمان وتدرس الظواهر بحسب المتغيّرات الجغرافية والمكانية.

ولا تتحقق الدراسة المقارنة للثورات الكبرى في العالم بأي من هذه المناهج المذكورة. وبالتالي هي ظاهرة ذات تعقيد أكبر؛ إذ ـ أولاً ـ لا يوجد تعريف للثورة يعتمده معظم العلماء والباحثين في حقل العلوم الاجتماعيّة والسياسيّة، وغالباً ما تُخلط الثورات بغيرها من أشكال التحوّل السياسيّ ـ الاجتماعي كالتمرّد والانقلاب، والإصلاح، وحركات الاستقلال أو الانفصال، وتستخدم كلمة ثورة للدلالة على ما تقدم كله. والحال أن الثورة بمفهومها الخاص ظاهرة نادرة تعني "**حركة شعبية باتجاه تغيير جذري ومفاجئ للقيم السائدة، والبنى السياسية - الاجتماعيّة، والقيادة، وأساليب العنف الداخلية**". وفقاً لهذا التعريف لن يكون عدد الثورات الناجحة في العالم كبيراً فأولها الثورة الفرنسيّة سنة ١٧٨٩ م، وآخرها الثورتان الإيرانية والنيكاراغوية عام ١٩٧٩م. وهكذا، ليست الثورات الناجحة قليلة جداً فقط، بل إن معظم بلدان العالم لم تجرّبها أساساً.

ثانياً: مع أن الثورات السياسيّة ـ الاجتماعيّة ظاهرة معاصرة لا نجد لها نظيراً في القرون الماضية، إلّا أنّ سرعة التغيّرات السياسيّة المعاصرة تجعل، من المتعذر إنكار تأثير عنصر الزمن في دراساتنا بالنظر للفاصل الزمني بين هذه الثورات المذكورة. الفاصل الزمني بين انتصار أول ثورة سياسية ـ اجتماعيّة (الثورة الفرنسيّة سنة ١٧٨٩م)، وآخرها (الثورتان الإيرانية والنيكاراغوية سنة ١٩٧٩م) حوالي قرنين، وقد حققت البشرية خلال هذه المدة تقدّماً عظيماً في مجالات الثقافة والاتصالات، كان لها بلا شك تأثيرها البالغ

---

(١) Diachronic Analysis.

(٢) Synchronic Horizontal Analysis.

في سياق التحولات السياسيّة ـ الاجتماعيّة. وعلى ضوء ذلك، نلاحظ أن لعنصري الزمان والمكان كليهما دوراً أساسياً في الدراسة المقارنة للثورات الكبرى والناجحة في العالم، الأمر الذي يعقّد عملية الدراسة دون شك، ويفرض على الباحثين قيوداً إضافية. فإذا لم يُولَ هذان العاملان اهتماماً كافياً أثناء الدراسة والتحليل، سيعود ذلك بضرر كبير على القيمة العلمية للدراسة، ويُعرّض الاستنتاجات للشك والإخفاق. إذاً، من الضروري مراعاة النقاط المدرجة أدناه عند اجتراح الدراسات المقارنة للثورات الكبرى:

١- ينبغي اختيار الأحداث والسلوكيات المدروسة والمؤشّرات المقارن بينها، بمعزل عن أثر عوامل الزمان والمكان ووقوع الأحداث؛ أو أن يكون تأثير هذين العنصرين ضئيلاً إلى درجة يمكن معها تجاهله وغض الطرف عنه.

٢- إذا خضعت المؤشّرات المختارة لتأثير عوامل الزمان والمكان بشكل ملحوظ، فينبغي الإشارة إليها والعناية بها أثناء التحليل، أو خفض تأثيراتها إلى أدنى مستوى ممكن.

طبعاً ثمة العديد من العوامل والمؤشّرات المهمّة كالعوامل الاقتصاديّة، والسياسيّة، والعسكريّة ربما تأثرت كمّاً وكيفاً بعاملَي الزمان والمكان، ما يسبّب للباحث بعض الالتباس والمشكلات في دراساته الإحصائية والمقارنة، إلّا أنها لا تقضي بالضرورة إلى عرقلة التحليل الكيفي والماهوي، ويتسنّى بالنظر للظروف الزمانية والمكانية تحديد وضع العوامل المذكورة وتصنيفها إلى درجات معينة من حيث قوة تأثيرها أو ضعفه.

دارسو الثورات

درس المؤرخون وباحثو العلوم الاجتماعيّة والسياسيّة الثورات الكبرى في العالم بمناهج تاريخية ومقارنة لأسباب متعددة ومتباينة، ومن هؤلاء:

١- بعض المشتغلين بالأبحاث العلمية والجامعية يدرسون الثورات السياسيّة والاجتماعيّة؛ بغيةَ فهم واكتشاف أسباب وكيفية التحولات التي تطرأ على المجتمعات، ومن الواضح أن هذه الثورات ذات دور عميق في التحولات المذكورة، ويعدُّ استيعابها شرطاً أكيداً لوعي المجتمع بصورة أفضل. ومع أن جهود هذا الفريق تقوم على مجرّد الأهداف والأغراض الأكاديمية، بيد أنها يمكن أن تمثل منطلقاً لدراسات تجترحها فئات أخرى

لأسباب ودوافع مختلفة.

٢- الأفراد المتطلعون إلى قيام الثورات والمنهمكون في النشاط السياسيّ، والمتأثرون بالتطورات الثوريّة في سائر المجتمعات والراغبون - عبر اكتساب تجارب الثورات الناجحة في العالم - بتكرار تلك التجارب في مجتمعاتهم، أو المجتمعات ذات القابلية للثورة من حيث الأهداف، والإستراتيجيات، والتكتيكات.

٣- معارضو الثورات وأعداؤها الذين يبتغون الحؤول دون وقوع الثورات في مجتمعاتهم؛ لذلك هم يدرسون مسار التطورات الثوريّة ليستلهموا العبر من أخطاء الجماعات والهيئات الحاكمة، ويختار هؤلاء الأساليب والسياسات التي لا تنتهي بالمجتمع إلى الانفجارات الثوريّة العنيفة، أو يعالجون المواقف إذا انتهت إلى تلك الأطوار الخطيرة.

٤- وثمة فئة أخرى أعد نفسي واحداً منها، هم أولئك القلقون على مستقبل الثورات والراغبون في تكريسها واستمرارها وانتصارها الحاسم، فيعمدون إلى دراسة ثورتهم بمنهجية مقارنة مع الثورات الأخرى من أجل تشخيص نقاط القوة والضعف لدى الثورات الأخرى، وتسليط الضوء على عوامل انحرافها، وهزيمتها، أو استمرارها، وهم يقدمون نتائج دراساتهم إلى ساسة المجتمع وقادته وكل المخلصين للثورة ويوصونهم باعتماد السبل المناسبة لاستمرار الثورة ونجاحها النهائي، ويشخّصون الآفات والأخطار التي تجابه كل الثورات بما فيها ثورتنا الإسلامية الفتية، وينبّهون المعنيين إليها.

أثر الثورة على العلوم

وعلى العموم، فإن الدراسة المقارنة للثورات تساعد على تطور العلم بطريقين:

الأول: أنها توفّر للباحث معلومات واسعة حول الثورات الكبرى بمختلف أبعادها وجوانبها؛ إذ من دون الدراسات المقارنة قد تبقى الكثير من زوايا وأبعاد التحولات الثوريّة في الظل، ولا تُستشعر أية ضرورة لتسليط الأضواء عليها.

أضف إلى ذلك أن الدراسات المقارنة أدّت إلى تقديم نماذج ونظريات عدة للأوساط العلمية؛ خصوصاً في ما يتعلّق بأسباب وملابسات اندلاع الثورات. والنظريات والنماذج المطروحة والمستخدمة في الدراسات العلمية مستقاة غالباً من البحوث والتجارب الخاصة بالثورات الكبرى كالثورة الفرنسيّة والروسيّة، وبالتوكؤ والتركيز على الجماعات

الثوريّة الرائدة والأيديولوجيات السائدة، وتركيبة المجتمعات التي شهدت تلك الثورات وما سادها من ثنائية قطبية.

وإنَّ استلهام الدروس والعبر من الثورات المذكورة لم يجعل منها موضوعات تُبحث وتعرف وتشرح في العلوم الاجتماعيّة فحسب، بل وجعلها تترك بصمات عميقة في أساليب تفكير الماركسيين وحتى مفكّري العلوم الاجتماعيّة في ما يتصل بقضايا الثورة.

بحسب التعريف، يمكن للثورة أن تكون عادية أو غير عادية، ومتكرّرة أو نادرة. ولكن في ما يتعلق بالمجتمعات والشعوب والأفراد الذين جرّبوا الثورة، لا يتاح لنا ادّعاء أننا نحمل تصوراً صحيحاً عنهم من دون دراسة ثوراتهم واستيعابها استيعاباً عميقاً. إنها لفكرة عميقة وحقيقة ممكنة الفهم أنّ أي شعب يقوم بثورة، فهو يستحق تلك الثورة، وأيّ شعب إنما يقوم بالثورة التي يستطيع القيام بها. وبالتالي، فالظروف، والأوضاع والأحوال الاجتماعيّة، والاحتياجات، ودرجة وعي الشعوب من العوامل المهمّة والمؤثّرة بنحو مباشر في انتصار الثورات.

إشكاليات دراسة الثورات

قبل حوالي قرن من الزمان قال ألكسي دوتوكفيل، المفكّر الذي أوقف جهوده كلها لدراسة الثورات، حول الدواعي المنطقية والعقلانية لدراسة الثورات دراسةً تاريخيةً مقارنةً:

«أراهن أن الإنسان إذا درس فرنسا فقط، فلن يفهم شيئاً عن الثورة الفرنسيّة»[١].

ورغم هذا يلاحظ أن المؤرّخين يتقبّلون مجازفة الدراسات المقارنة مع ما فيها من أخطار التعاطي السطحي أو الوقوع في أخطاء كبيرة، على أمل أن تساعد نتائجها إلى حدٍّ ما في إضفاء طابع الشمولية والاستيعاب على موضوع يمتاز بأهمية أساسية. فضلاً عن الصعوبات الطبيعية التي تواجهها الدراسات المقارنة للثورات، ثمة عقبة كبيرة ومهمة أخرى تعتور طريق هذه الدراسات، ألا وهي الغموض والحيرة التامة التي تغلّف فكرة الثورة.

---

(١) Peter Zagorin **"Prolegomena to the Comparative History of Revolution in early Modern Europe"**, Comparative Studies in Society and History, 18- 2, April 1967.

فمن الطبيعي ألّا تكون الدراسة التاريخية المقارنة للثورة ممكنةً حتى داخل إطار معيّن ما لم نتَّخذ موقفاً نظرياً، أو نحدّد على أساس حكم مسبق ما نقصده من مصطلح الثورة. ولكن حتى في ما يخص هذا السؤال الضروري والمهم لا يُلاحظ أي اتساق ووضوح أو اتفاق عام. المشكلة الأولى في الدراسة المقارنة للثورات هي قضية المصطلح. وكما مرّ بنا فإنّ مصطلحاتٍ نظيرَ التمرّد، والطغيان، والانتفاضة، والنهضة، والحرب الداخلية، والانقلاب و..إلخ، كلها كلمات تُدرس وتناقش باعتبارها مرادفاتٍ للثورة أو نماذج مختلفة لها. والمشكلة الملحة التالية هي: على أية أحداث تطلَق كلمة الثورة على وجه الدقة؟ فالثورات الصناعيّة، والتجارية، والعلمية، والتعليمية، أو الثورات الزراعية، والمدينية، والثقافية، والعسكرية و... إلخ، وإطلاق كلمة الثورة على هذه التحولات والتطورات التاريخية كلّها يجعل من دراسة الثورة عملية مفتوحةً دائماً وغير محدودة.

وقد يقال: هذا الغموض هو نتيجة عدم الثقة بالتنظيرات أو الوعي الناقص، بيدَ أن هذا التصور غير صحيح؛ إذ يبدو أن هذا الأمر ناجم قبل كل شيء عن سعة الاهتمام الرمزي بالإمكانيات الممكنة التفجير التي اكتسبتها نظرية الثورة في العالم الحديث.

فالدراسة المقارنة للثورات لا تعني بالضرورة اكتشاف وتعميم رتابة الظواهر المدروسة (موضوع الدرس). ففي كثير من الأحيان تلاحظ اختلافات معيّنة في مَواطن الشبه، تعدّ دراستها واكتشاف عللها وكيفية ظهورها مهمةً جداً، بالنسبة لباحثي العلوم السياسيّة والاجتماعيّة. فالاختلافات من شأنها تمييز الظواهر عن بعضها، وتفضيل بعضها على بعض.

وقد حاولنا في دراستنا هذه التركيز على كلتا المسألتين: في البداية حدّدنا مواطن الشبه بين الثورات المدروسة، ونقد الإطار النظري في ضوء تلك النظرة العامة. وحاولنا بعد ذلك تشخيص مواطن الاختلاف وأسبابها لتمييز الثورات عن بعضها، والثورة الإسلامية عن سائر الثورات.

وبالنظر إلى أنّ جميع الظواهر التي تمّت مقارنتها هي من صنف الثورات السياسيّة ـ الاجتماعيّة، يمكن الافتراض أن مواطن الشبه بينها تعود إلى ماهيتها وطبيعتها الثوريّة. ومن جهة أخرى، فإنّ مَواطن اختلافها تعزى إلى نوع الثورة والأيديولوجيا التي تنطلق

منهـا، فالثورة الفرنسـيّة كانت ثورة ليبرالية برجوازية، والثورة الروسـيّة ثورة اشـتراكية مناهضة للاستبداد، بينما الثورة الإيرانية ثورة ثقافية ـ دينية معادية للاستكبار.

ومن الضـروري عند الدراسـة المقارنة للثورات أن لا نعدّها مجرّد نزاعات داخلية بين جماعات لها تصـورات متباينة بشأن القيم السـائدة والبنى الاجتماعيّة في مجتمع معين، إنمـا ينبغـي التركيز على الآثار والانعكاسـات الخارجيـة المتبادلة التي تتّسـم بمزيد من الأهمية والخطر. وبالتالي، فإنّ اختيار المنهجية والنظرية المناسـبة يمتاز بأهمية خاصة من هذه الناحية.

يحـاول علم الاجتماع قصـر القضـايا ذات العلاقـة بالثورة على آثارهـا في المجتمع، بينمـا تشـدّد العلوم السياسـيّة على آثارها في بنيـة الدولة وعلاقاتهـا بغيرها من الدول، ولهذا يمكن القول: إن الثورة من صنف الظواهر التي تحطّم الحدود بين العلوم المختلفة. فالثـورة، من جهـة، حركة اجتماعيّة تؤدي إلى تحولات في القيـم والبنى الاجتماعيّة وهذه أمور تتعلق بعلم الاجتماع. ومن جهة أخرى، حيث إنّها تؤدي إلى سـقوط النظام السياسـيّ واسـتبداله بنظام سياسي جديد بقيم وبنىً جديدة، وتترك آثاراً معينة على العلاقات بين الدول؛ لذلك تندرج دراستها ضمن علوم السياسة. والقسم الأكبر من الدراسات والبحوث والكتب الصادرة عن الثورة يركّز على دراسة التغييرات الاجتماعيّة والثنائية ـ القطبية في المجتمع، والتي تعدّ من أهم سمات المجتمع الثوري.

لقد اسـتطاعت النظريات السوسـيولوجية تشـخيص واقع وموقف ثوري فقط، بمعنى أن عـدم وجود قواعـد قيمية يتفق عليهـا الجميع يجعل القيم المتعارضـة سـبباً للتنافس والاختلاف بين الجماعات. وهذا الواقع الثوري يختلف طبعاً عن الواقع الذي يسـتطيع فيه المجتمع معالجة صراعاته والسيطرة على ظروف المنافسة وأساليبها.

فـي الحالات الثوريّة المختلفة، ثمة مسـتويات متباينة للنزاع ترتبط درجتها بالطبقات الاجتماعيّة المتعارضـة المصالح إلى حد التصادم. فقد يكون ذلك الاستقطاب محصوراً في النخب السياسـيّة، أو قد يشـمل قطاعات أوسـع من المجتمع. وحينما يصـل الصراع السياسـيّ إلى درجة اتحاد الجميع ضـد السـلطة السياسـيّة يكون قد اقترب نشوب الثورة وصـار وشـيكاً. وثمة في تاريخ الإنسـانية الكثير من حالات التمرّد والانتفاض ضد السلطة

السياسيّة الحاكمة، ولكن الثورة لا تنفجر إلا بانسجام الشعب واتحاده حول الأهداف والقيم الجديدة.

قلّما اهتمت الدراسات السوسيولوجية بالآثار الدولية للثورات. فقد تجاهلت المدرستان الماركسية والبنيوية الوظيفية العلاقات بين المجتمعات الوطنية، وصبّتا جُلّ اهتمامهما على النزاعات وتبادل الطبقات والأنظمة التابعة لها. وعلى غرار ذلك، ركّز علم الاجتماع السياسيّ على العوامل الاجتماعيّة الداخلية المؤثرة في السلوك السياسيّ. ولم يلتفت إلى المحتوى الواسع الذي تتّخذ فيه القرارات الوطنية إلا نادراً، والحال أن الصّلات والأوامر بين جميع البلدان من الوجوه البيّنة التي يمتاز بها العالم الصغير؛ العالم الذي صمّمت كل أشيائه بمعية بعضها. والخصوصية التاريخية ـ العالمية للثورات هي أنها تطرح مُثُلاً جديدة كركائز جديدة للشرعية تهدّد السلطات الحاكمة بسبب طبيعتها الانفجارية، أو بسبب الميول والحاجة للتغيير والتجديد في البنى. إنها تترك آثارها خارج حدود الأرض التي وقعت، وهي قادرة على إطلاق أمواج من الثورة ومن العداء للثورة داخل مجتمعاتها وخارجها.

تُستشعر التأثيرات الدولية للثورات أكثر، حينما يكون للمجتمع الثوري قدرة وموقع إستراتيجي خاص، وحين يرى لنفسه رسالةً خارج حدوده الجغرافية. ولا تقتصر هذه التداعيات على آثار الثورات على العلاقات الدولية، إنما هناك الآثار المتبادلة أيضاً، بمعنى أن التغيرات والتحولات الدولية يمكن أن تترك بدورها آثاراً مباشرة في إيجاد وتطوير حالة ثورية في مجتمع من المجتمعات.

وقلّما سلّطت الكتابات والنظريات التي تناقش ظاهرة الثورات الأضواء على الصلة بين هزيمة نظام ما في حرب خارجية، واحتمال مواجهته لموقف ثوري خطير ينجم عن تلك الهزيمة. والحال أن هذه الصلة مشهودة في ثورات كبرى ثلاث في العالم، هي: الثورة الفرنسيّة، والروسيّة، والصينية.

من ناحية أخرى، صبّ معظم منظّري الثورة وباحثيها اهتمامهم في دراساتهم على أسباب نشوب الثورات، وناقشوا أحياناً الدور الفوري والسريع للثورة في التغيرات والتطورات السياسيّة ـ الاجتماعيّة. ونادراً ما عالجوا بنحو جادّ الآثار بعيدة المدى للثورة

داخل مجتمعها وخارجه. ومن هنا يحتاج التقييم الدقيق لآثار الثورة ونتائجها إلى اختبار آثارها بعيدة المدى طوال عشرات الأعوام، وعلى امتداد أجيال متعاقبة عدة. فالتركيز على الآثار العاجلة للثورة، لا يبدو كافياً بحال من الأحوال.

وإذا كان هدفُنا من الدراسة المقارنة للثورات هو الفهمُ الصحيح للتحولات والطفرات في المجتمعات، فسوف نلاحظ بمنتهى الاستغراب أن دراستنا تتركّز عموماً على الصراعات والقضايا الآنية. بينما لو أُخذ بنظر الاعتبار الجانب البعيد المدى للثورات، فسوف نستطيع عموماً تقديم تعريف صحيح لنجاح الثورة أو إخفاقها. إنه تعريف يتكوّن بالنظر لقدرات الثورة وإمكاناتها في الوضع الخاص الذي تخلقه، وفي إزاء الادعاءات التي يطلقها الثوريون بخصوص التغييرات اللازمة في المؤسّسات والقيم والبنى الاجتماعيّة.

فقد مضى قرنان على الثورة الفرنسيّة، وثمانون عاماً على الثورة الروسيّة. وهذا زمن كاف لاجتراح تقييم جيد لآثار ونتائج هاتين الثورتين وأدائهما بالمقارنة مع ادعاءاتهما الأولى. بينما بالنظر للفترة القصيرة التي انقضت من عمر الثورة الإسلامية، فمن الطبيعي أن يكون من الصعب جداً المقارنة بين شعاراتها وواقعها. والتكهّن بالمستقبل يمكن أن يكون مختلفاً حسب الأحداث والاحتمالات المتنوعة. على كل حال، يمكن أن تتضمّن دراسة وتقييم الثورتين الكبريين في العالم ـ الفرنسيّة والروسيّة ـ دروساً وعبراً مفيدة للثوريين والقادة الإسلاميين؛ كي يقودوا دفّة الثورة بطريقة لا تفضي لنتائج غير محمودة.

في طور معيّن من أطوار الثورة، يجب أن تتحوّل الأفكار والطاقات الجديدة التي حرّرتها الثورة إلى مؤسّسات وكلمات ونماذج جديدة، تضفي الاعتبار على النظام السياسيّ الجديد وتسوّغه لتتوفر الفرصة لاستمرار تلك الأفكار وتجسّدها.

ويجدر بالذكر أن هذه المُثُل والمؤسّسات، ليس من الضروري أن تستوعب كافة أبعاد الحياة الاجتماعيّة. فالشعار الإيديولوجي للقرن التاسع عشر كان إعطاء الحرية للجميع، لكننا نعرف أن العمّال والنساء الذين اكتسبوا حريتهم هذه بشكل تدريجي، لم ينجحوا في هذا المضمار بشكل نهائي لحد الآن.

ومن هنا فإنّ نجاح الثورة لا يعني الرضا العام أو تأسيس ركائز دائمة والحفاظ عليها؛ بل على العكس، تحتاج الثورة إلى مؤسّسات تتمتع بالمرونة اللازمة والدائمة والانسجام

المتجدّد والتغير المستمر بموازاة المبادئ، فتستطيع على أساس هذه المبادئ إفساح فرصة تبوّؤ السلطة والوجاهة للفئات الاجتماعيّة التي ترى لنفسها حق القيادة والزعامة.

ولا يمكن، نظرياً، للمُثُل أن تبقى إلّا إذا أفرزت نظاماً قانونياً يلبّي التوقعات التي تُمنى الثورة من دونها بالضعف والتلاشي، وقد تؤتي بعض معاييرها نتائج عكسية. فالمجتمع الثوري الذي يستطيع بسرعة تحويل مبادئه وقيمه إلى قوانين ومؤسّسات وأنظمة حقوقية يكون قد كرّس ثورته أكثر وضمن استمرارها لمدة أطول.

ومما يُسَجَّل لدراسة الثورة دراسةً تاريخية ـ عالمية أنها تؤدّي التنبّه لأنشطة القوى المعادية لها. ومن هنا تجب دراسة الجهود الرامية إلى التغيير على تحليل حالات المقاومة الداخلية والخارجية حيال هذا التغيير. وهذه قضية تصدق على الثورات المتأخّرة والثورات القديمة سواء بسواء. فمبادئ ثورة ١٧٨٩ الفرنسيّة، مثلاً، تؤثّر على الثوار وعلى أعدائهم أيضاً. وبموازاة انتشار فكرة السياسة الديمقراطية في البلدان المجاورة ـ التي كانت ذات استعداد أقل لتقبّل هذه الفكرة ـ تفطّن الفرنسيون إلى أن الثورة الفرنسيّة منحت فرنسا قوة غير متوقعة لا يمكن التكهن بعواقبها. وقد رفعت إبداعات من قبيل: الخدمة العسكرية وتوحيد النظام الإداري الذي حلّ محل النظام القضائي التنافسي القديم، الكثيرَ من عقبات استثمار الطاقات والكوادر البشرية من قبل السلطة الوطنية المركزية.

وإن النهضات الاجتماعيّة المنسجمة التي تظهر بطريقة ناجحة على أساس الظروف الاجتماعيّة المتغيّرة، وحالات الفوضى الاجتماعيّة التي تبرز من أجل خلق تحركات ثورية وسياسية، تُعرب كلّها عن أسباب سقوط السلطة السياسيّة، بينما التحرّكات المعنوية للثورة تفصح عن إيديولوجيتها واتجاهها وعواقبها وآثارها. وتكتسب أيديولوجيا الثورة أولوية خاصة في تحليل التحرّكات المعنوية والنظرية للثورة.

ويُعزى سقوط السلطة السياسيّة في الثورات إلى عاملين: الأول الضعف الداخلي للسلطة السياسيّة وتعرّضها للمخاطر، والثاني المبادرات والخطوات المنسّقة للفئات الاجتماعيّة والأفراد المعارضين للسلطة السياسيّة الحاكمة. وقد تكون لهذه الفئات الاجتماعيّة دوافعها الاقتصاديّة نحو المعارضة، وهذا ما يحتاج عادةً إلى ظروف ملائمة للتغييرات الاجتماعيّة

ووجود بعض القيم السلبية[1].

في تعريف الثـورة

اسـتخدمت مفردة الثورة بطرائق مختلفة، لكنها استخدمت عموماً في الحقول العلمية المتنوعـة كالعلـوم التجريبية والاجتماعيّـة، والسياسـيّة، والاقتصـاديّة باعتبارها تغييراً أساسـياً. وفي العلوم السياسـيّة أيضـاً لا يوجد للثورة تعريف جامع مانع. من جهة أخرى، اسـتخدمت هذه المفردة في غير موضـعها وبدوافع دعائية لما لها من قدسـية خاصة في ذهنية المجتمعات. واللافت أنه حتى القوى الرجعية والمعادية للثورة راحت تسـم خططها ومشـاريعها بوسـمة الثورة من أجل تبريرها وتمريرها[2]. ومع ذلـك، لأجل تحليل الثورات الكبرى ومنها الثورة الإسلامية في إيران، لا بدّ كخطوة ضرورية أولى من تقديم واستساغة تعريف جامع مانع للثورة.

لمفـردة الثـورة مفهومها القديـم في العلـوم الاجتماعيّة، ولها تعاريـف متنوعة ككثير غيرها من مصطلحات هذا الحقل المعرفي. وكان لكل واحد من المفكّرين على مرّ التاريخ تصـوراته الخاصــة، وربما المختلفة عن تصورات سـائر المفكّرين حولها، بحسب طبيعة مداركه واسـتيعابه. ومع هذا، فإنها تستخدم في المجالات الفردية والاجتماعيّة المختلفة للحياة الإنسـانية بمعنى التحـوّل والتغيير. فالثورة الصـناعيّة، والثـورة الثقافية، والثورة العلمية والتقنية، والثورة الأدبية، والثورة الداخلية من المصـطلحات التي كثيراً ما تسـمع وتستخدم بهذا المفهوم.

وتُعـادل مفردة الثـورة في اللاتينية كلمة (revolution) وأشـير إلـى معانٍ عدة لها، منهـا: التحوّل، التغيير، العودة، التغيير الكامل والمجدّد في شـيء من الأشـياء، والحركة الدورانيـة، ودورة من التغييـرات الدورانية لها عودة إلى نقطتها الأولى، ودورة في الأفلاك

(١) Normative.

(٢) كمثال يمكن الإشارة إلى الخطط الإصلاحية للشاه في سنوات ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣ التي أملتها عليه أميركا وأطلق عليها "الثورة البيضاء".

والنجوم لها عودة إلى نقطتها الأولى داخل دائرة أو منحنىً محدّد[1].

ومن منظار علم الاجتماع، تعني الثورة تغييراً جذرياً أساسياً وعميقاً في المجتمع وبناه الاجتماعيّة، خصوصاً حين يكون فجائياً ومصحوباً بالعنف. وللثورة في علم الاجتماع ثلاث خصائص رئيسية:

١- يتدخّل فيها الفعل الإداري.

٢- تنطوي على عامل القداسة والتسامي؛ أي أنّ التغير نحو النقص والسقوط لا يسمّى ثورة.

٣- تنطوي على عامل الرفض والنفي، بمعنى أن الثورة من الناحية الاجتماعيّة تهدم وضعاً بنحو إرادي لتشييد وضع آخر أفضل منه[2].

سياسياً وتاريخياً، تعني الثورة تغيير المؤسسة السياسيّة ونظام الحكم ورموزه، ففي الفكر اليوناني، ينسب أرسطو المشاعر الثوريّة إلى ضرب من التضاد والتعارض بين مطامح الإنسان وواقعه الحياتي في ما يتصل بالمساواة وعدم المساواة. فهو يعتبر الثورة "قفزة لمعارضة سياسية" في ما يخص الأسس التي يجب أن ينتظم عليها المجتمع. وكان مفكّرون كلاسيكيون من قبيل توسيديد، وبولي بيوس، وتوما الأكويني، وميكافيللي، وجان بودن، وتوماس هوبز، وجون لوك وسواهم مهتمين بموضوعات من قبيل: التغيّرات الدورية في أشكال السلطة، واعتداءات الأجانب، والثورات وأسبابها الطبيعية والسياسيّة والأخلاقية والمشروع الديناميكي للثورة، ودور المؤامرة في تغيير سياسة العنف واحتكار السلطة للآليات القانونية كضمانة للاستقرار الداخلي حيال الأزمات الاجتماعيّة - السياسيّة[3].

قبل الثورة الفرنسيّة الكبرى، لم تكن الثورات ضد الحكّام الأوروبيين أكثر من تغيير في السلطة والحكومة، ونادراً ما كانت تعني هجوماً شاملاً على النظام السياسيّ السائد.

---

(١) مصطلح revolution من المصطلحات الفلكية في الأصل واكتسب أهميته في العلوم الطبيعية إثر كتاب كوبرنيكوس. وقد حافظت هذه المفردة في استخدامها العلمي على معناها اللاتيني الدقيق الدالّ على الحركة الدورانية المنظمة والمنضبطة للنجوم. ومدلول الحكم يشير بوضوح إلى حركة مكرّرة ودورانية ويستخدم في حيّز العلوم السياسيّة. (لمزيد من المعلومات راجع: الثورة، هانا آرنت، ترجمة: عزت الله فولادوند، ص ٥٧).

(٢) المرجع نفسه، ص ٨٦.

(٣) J. E. Daugherty, R. L. Pfaltzgraph, **JN Contendin Theories of International Relations**, J. V. Linncott company, New york, 1971; p. 237

وفي هذا السياق ترى هنا آرندت أن الثورات الحديثة تنتمي إلى نوع وطبقة مختلفة تمام الاختلاف وبشكل مذهل؛ لأن هدفها تحرير المجتمع من نظامه القديم. وتضيف إن الثورة تشتمل على حالة خاصة؛ حيث تَدخُل مسيرة التاريخ فجأةً عصراً جديداً هو أشبه بالحكاية الجديدة. حكاية لم تسمع من قبل أبداً ولم يروها أحد، إنما تعتزم الانطلاق لتوها(١). ويرى كرين برينتون الثورةَ علامةَ عصر جديد تنهار فيه حصون سلوكيات النظام السابق(٢).

ويرى الشهيد مطهري أن الثورة هي انفجار الجماهير وتمردها في منطقة معينة من الأرض ضد النظام الحاكم لتأسيس نظام مطلوب(٣). ويقرّر الدكتور شريعتي أن الثورة هي فعل أكثرية الجماهير على شكل تجلي إرادة المجتمع حين يروم تعيين السلطة والمسؤولية على أرضه(٤).

في ضوء التعاريف المشار إليها أعلاه، يلاحظ أن مفردة الثورة تستخدم في العلوم السياسيّة على شكلين: الأول يطلق على أي نوع من التغيير والتحول السياسيّ ـ الاجتماعي بصرف النظر عن نوع هذا التغيير واتجاهه. والثاني هو التغيير في القيم التي تسود المجتمع. وقد عرّف آرثر باور الثورة في بداية القرن العشرين بقوله:

"الثورات هي المساعي الناجحة أو غير الناجحة التي تهدف إلى إيجاد تغييرات في بنية المجتمع عن طريق استخدام القوة والعنف"(٥).

ويعرّف كرين برينتون الثورة بأنها استبدال مفاجئ وعنيف للفئة الحاكمة التي تتولى إدارة النظام السياسيّ في بلاد معيّنة، بفئة أخرى لم يكن لها حتى ذلك الحين نصيب من إدارة الدولة والحكم(٦).

---

(١) Hanah Arendh. "**On Revolution**", New York Viking press, 1965, p. 21.

(٢) Crane Brinton, "**the anatomy of revolution**" vintage books, New York, 1955, p. 21.

(٣) الشهيد مطهري، م.س، ص ٨٢.

(٤) علي شريعتي، الإمام علي عليه السلام، الأعمال الكاملة ٢٦، بحث "الأمة والإمامة"، ص ٥٧١.

(٥) تشالمرز جانسن، التحول الثوري، دراسة نظرية لظاهرة الثورة، ترجمة: حميد الياسي، ص ١٧.

(٦) Crane Brinton, Opcit, p4.

الفصل الأول

مَجَال البَحْث وإطاره

تدلّنا دراسة النظريات الخاصة بالثورات على أن معالجات هذه الظاهرة المعقدة والاستثنائية في تاريخ الإنسانية أخذت غالباً بعداً واحداً، وعالجت الثورات من زاوية واحدة. وقد حاول المنظّرون بواسطة النظريات العامة في العلوم السياسيّة والاجتماعيّة، وإدخال بعض التعديلات عليها، أن يناقشوا ظاهرة الثورة ويحلّلوها. وتكشف لنا قراءة هذه النظريات ـ سواء الماركسية منها أو الغربية ـ عن عدم تحلّي الباحثين بالكفاءة والقدرات الكافية للدراسات المقارنة، خصوصاً أولئك الذين لم يكتفوا بمقارنة الثورات، بل راموا التنبؤ بوقوعها في المستقبل والتأثير على الأحداث التي تُفضي إلى اندلاعها[1].

وينبغي الاعتراف بأنّ الأعمال المنجَزة في مضمار التنظير للثورات قدّمت مساعدة لا تنكر في اكتشاف أبعاد الحركات الثوريّة والسلوكيات والقيم التي تسودها، وأغنت الدراسةَ النظريةَ لهذه الظاهرة بشكلٍ كبير. ولكن رغم ما قدّمته هذه الدراسات من خدمات لاكتشاف العناصر المهمة، وربما الأصلية في خلق وتنمية الحركات الثوريّة، إلّا أنها لا يمكن أن توفر إطاراً مناسباً ومفيداً في تحليل الثورات الكبرى في العالم، وبخاصة في دراستها المقارنة.

لذلك، عزَمْتُ بغية تحليل الثورة الإسلامية سياسياً واجتماعياً ومقارنتها بالثورات الكبرى في العالم، على تقديم إطار نظري جديد لا يعدم الإفادة من بعض مفاهيم وعناصر النظريات الأخرى.

وما أرمي إليه وأتوقّعه من تقديم الإطار النظري هو أولاً: الإرشاد في إعداد وجمع المعلومات اللازمة والمفيدة لتحليل الثورة. وثانياً: أن يعيّن العناصر والأركان الرئيسية في تشكيل الثورة. وثالثاً: أن يوفر إمكانية المقارنة بين الثورات الكبرى وأسباب نجاحها وإخفاقها.

يحتاج البحث في جذور انبثاق الثورات وانتصارها أو هزيمتها، كما التكهّن بوقوعها،

---

(١) لدراسة بعض النظريات الماركسية والغربية المهمة راجع: تحليل للثورة الإسلامية، الكاتب، ص ٢٠- ٢٤.

وكذلك مقارنة الثورات ببعضها، يحتاج ذلك كله إلى مناقشة ثلاث مراحل متمايزة: المرحلة الأولى الأوضاع والأحوال الاجتماعيّة المساعدة - وإن بشكل كامن - على انفجار الثورة وتحققها. المرحلة الثانية العوامل المؤدّية إلى نشوب الثورة وانتصارها بالقوة، والمرحلة الثالثة هي العوامل التي من شأنها استمرار أو عدم استمرار الثورة بعد انتصارها الأول.

المرحلة الأولى: الواقع السياسيّ - الاجتماعي قبل الثورة

من القضايا المهمة التي ينبغي التنبّه لها ودراستها بعد انتصار الثورة؛ الواقع... قبل الثورة. حيث، تحظى الثورة بنصيب أوفر من النصر في الزمان والمكان اللذين تسودهما ثنائية قطبية داخل المجتمع الواحد؛ أي في الظروف التي تنفصل فيها معظم الفئات الاجتماعيّة عن النظام السياسيّ الحاكم وتصطفّ لمواجهته، ويشهد المجتمع ضرباً من ازدواجية السلطة.

تنطلق الثورة من التشكيك في شرعية السلطة السياسيّة، وبعد ذلك ونتيجةً ليأس الجماهير من النظام السياسيّ، تتشكّل السلطة الاجتماعيّة رويداً رويداً. وتتمُّ هذه الظروف عن شكل من أشكال المواجهة بين الفئة الحاكمة والفئات الاجتماعيّة الأخرى، ويؤدّي ذلك إلى ضعف البنى والمؤسّسات الحاكمة حتى تفقد قدرتها على تأمين الحد الأدنى من حاجات المجتمع، وتأخذ تدريجياً بالعجز عن إدارة البلاد؛ هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تصطف القوى الاجتماعيّة التي تستعيد قدراتها وثقتها بنفسها وتُعرِض عن المنظومة السياسيّة مقابل النظام الحاكم، وشيئاً فشيئاً يبلغ الشرخ بين السلطة السياسيّة والسلطة الاجتماعيّة حداً يتعذّر معه استمرار هذا الوضع، ويضحي الصدام بين السلطتين السياسيّة والاجتماعيّة أمراً محتوماً.

وفي هذا المجال يعتقد إريك هافر: بأنه على الرغم من كون التصوّر الغالب هو أن الثورات تنبثق لإيجاد تغييرات حادة في المجتمع، لكن الواقع هو أن تلك التغييرات هي التي تمهّد الأرضية لاندلاع الثورة. وعلى حدّ تعبيره، فإن المناخ الثوري هو حصيلة مشكلات وميول وخيبات أمل تبعث مع مرور الوقت على إطلاق تحولات جذرية[1]. ويبقى المجتمع بمنأى عن الثورة، ما دامت قيمه والواقع الذي يعيشه متجانسة، وحين يعيش المجتمع

(١) تشالمرز جانسن، التحول الثوري، دراسة نظرية لظاهرة الثورة، ص ٤٦.

حالة التوازن، فإنه يتقبَّل دائماً تأثيرات معيَّنة من أعضائه ومن الخارج، وهذان المؤثران الداخلي والخارجي يرغمان المجتمع على الملاءمة بين قِيَمِه وأسلوب تقسيم العمل. إذن، فالعلاقة بين السلطة السياسيّة والسلطة الاجتماعيّة هي المصدر الرئيس لظهور التعارض السياسيّ ـ الاجتماعي. وهذه العلاقة في الحالة العادية تشبه العلاقة بين الآمر والمأمورين. والمراد من السلطة السياسيّة مجموعة المؤسّسات الرسمية والإدارية التي تتولّى إدارة شؤون المجتمع عبر إمساكها بالأدوات المادية للسلطة (الأدوات العسكرية، والاقتصاديّة، والسياسيّة، والدولية)، بينما السلطة الاجتماعيّة هي تلك التي تشدُّ إليها أفرادَ المجتمع وفئاته لما لها من نفوذ معنوي بينهم، وعلى أساس القيم المشتركة بين الطرفين. وبالتالي، فالسلطة الاجتماعيّة وليدة المكانة والموقع الاجتماعي للأفراد، وتقوم على أساس الاعتبار والمشروعية التي يؤمن بها التابعون. وتعتمد السلطة الاجتماعيّة اعتماداً مطلقاً على ثقة أفراد المجتمع، وقابليتها على تحقيق أهداف أعضائها، والميل والإصرار على النهوض بالواجبات، لا سيما إطاعة القيادة الاجتماعيّة. والسلطة السياسيّة يمكنها التربّع على موقعها طالما آمنت الفئات الاجتماعيّة بأنَّ النظام السياسيّ قادرٌ على تأمين الحد الأدنى من مطالبهم القيمية وعلى مواصلة العلاقات الاجتماعيّة الدارجة.

ويفرز وجود السلطة في المجتمع تلقائياً حالة التنافس على السلطة، ومثل هذا التنافس السياسيّ قد يصاحبه العنف أحياناً. والنظام القيمي يعالج بعض هذه التعارضات بإيجاد اتفاق حول مَن يجب أن يشغل هذا الموقع أو ذاك، ويحاول، عبر وضع قواعد للتنافس، إبقاء التعارض ضمن حدوده المتعارفة. ولكن إذا هبّ أصحاب السلطة السياسيّة لتحدي نظام القيم في المجتمع، فإنَّ أصحاب السلطة الاجتماعيّة سيهرعون لمواجهتهم ومعاقبتهم بما لهم من نفوذ معنوي. وإذا لم يكن هذا الوضع مما يمكن إصلاحه، فمن المحتمل نشوب تمرّد أو ثورة.

ووجود القيم المشتركة له دورٌ مهم جداً في تقليل احتمال ظهور التعارض بين الفئات الاجتماعيّة والسلطة السياسيّة. وأهم عامل يكرّس الظروف الثوريّة ويحتّم التحولات السياسيّة ـ الاجتماعيّة هو التضاد أو التناقض بين القيم السائدة في النظام السياسيّ والقيم التي تسود الفئات الاجتماعيّة، وهذا ما يسميه "مور" التباين بين مُثُل المجتمع وواقعه(1)؛ إذ إنَّ القيم الاجتماعيّة هي في حقيقتها نفس تلك الحوافز الواعية والمشتركة

(1) Wilbert Moore **"Social Change"**, Prentice Hall, New York, 1974, p.19.

لأفراد المجتمع، وهي الشرط الضروري الأول لاستمرار المجتمع وثباته. والقيم المشتركة هي عناصر من قبيل العقائد الدينية، والأساطير، والمعتقدات الاجتماعيّة، والنظم الأخلاقية، والأعراف والتقاليد الوطنية، والموجودات الماورائية، والمُثُل العليا.

وإنَّ نظام القيم مهم وضروري لتنظيم المجتمع وتوزيع المهام فيه؛ إذ به تنتفي الحاجة لاستخدام القوة لإجبار هذا وذاك على القيام بواجبه. وهذا النظام يرسم دورَ ومكانة الاقتدار السياسيّ في المجتمع، ويضفي عليه المشروعية. ومتى ما استخدمت السلطة في الظروف المتأزّمة الصلاحيات التي سبق أن فوّضت لها في مثل هذا النظام، فسيكون هذا الاستخدام مقبولاً ومستساغاً. وإنَّ أبرز وأهم سمات الظروف الاجتماعيّة قبل الثورة تلاشي اعتبار النظام السياسيّ وقيمته بين الفئات الاجتماعيّة، وعلى حد تعبير حنا آرندت: حين يكون اعتبار الهيئة السياسيّة قائماً وموجوداً فلن يمكن اندلاع أية ثورة، أو نجاحها إذا اندلعت[1].

وحين يهبط اعتبار النظام والثقة به إلى درجة يبدو معها الأمل باستخدام السلطة السياسيّة أمراً عبثياً، وتعتمد مكانة المسؤولين السياسيّين على استخدامهم للقوة فحسب، ولا يلوح في الأفق أيّ تحول هادئ ومنظم، سيكون إيجاد التغيير والتحول مما لا مناص منه. وفي مثل هذه الظروف؛ حيث استخدام القوة هو الدعامة الوحيدة للحفاظ على السلطة السياسيّة، سيُضاف طبعاً إلى عديد وعُدة قوات الشرطة والجيش. وقد يؤخر استخدام القوة موعد التحول؛ بيد أنَّ البنية الاجتماعيّة المتوكئة على القوات المسلحة لا تعدُّ بنية قائمة على القيم المشتركة، وفي مثل هذه الظروف سيكون ظهور التحول العنيف أمراً حتمياً.

ولا يرفض النظام القيمي للمجتمع بالمطلق فكرة أنّ التعاون الاجتماعي ممكن الحصول بواسطة استخدام القوة؛ فهو نظام يقوم على فرض أن استخدام العنف مشروع في الحالات التي يتعذر فيها الاتفاق العام على القيم، ففي مثل هذه الظروف يتم اللجوء إلى العنف كحلّ أخير.

ومن الأسباب الرئيسية لانبثاق الظروف الثوريّة، يمكن الإشارة إلى مختلف العوامل

---

(١) تشالمرز جانسن، التحول الثوري، دراسة نظرية لظاهرة الثورة، ص ٤٦.

الاقتصاديّة، والسياسيّة، والاجتماعيّة، والثقافية، والدينية ومنها: انعدام المساواة الاجتماعيّة، والضرائب الباهظة، وارتفاع أسعار البضائع والخدمات الضرورية للطبقات الفقيرة، وشيوع الفقر في شرائح واسعة من المجتمع، وفساد الطبقة الحاكمة، وسيادة القمع ومصادرة الحريّات الفرديّة والاجتماعيّة، والهزائم العسكريّة والدبلوماسيّة، والهيمنة والنفوذ المباشر أو غير المباشر للأجانب، وتجاهل القيم المقبولة لدى المجتمع.

وخلافاً لآراء ماركس وأتباعه، لا يعدّ الحرمان الاقتصادي بالضرورة العامل الرئيس لتكوّن الظروف المساعدة على الثورة، فالثورات لم تنبثق فقط في المجتمعات التي شهدت تراجعاً في اقتصادياتها، بل على العكس، ظهرت الثورة في بعض المجتمعات ومنها المجتمع الإيراني في ظروف سادها لون من الرخاء الاقتصاديّ النسبيّ، ولم يكن الفقر والحرمان هو العامل الذي أدّى إلى اندلاع الثورة.

بيد أن هذا لا يعني عدم وجود أيّة فئات اجتماعيّة كان لها اعتراضاتها ومطالبها الاقتصاديّة قبل الثورة في إيران. وهنا يوجد قطبان رئيسان عبّرا عن سخطهما بدوافع اقتصادية. القطب الأول والأقل أهمية جداً هو البؤس الحقيقي لطائفة من فئات المجتمع. فلا شك في وجود طبقات فقيرة وبائسة يعدّ تحريرهم من بعض الضغوط والحرمان من أهم خصائص الثورة. بيدَ أنّ هذه الطبقات أو الفئات ليست العامل الرئيسي في الثورة دائماً، وهذه الحقيقة معترفٌ بها حتّى من قبل الماركسيّين؛ حيث يكتب تروتسكي حول هذا ويقول:

إنَّ مجرّد وجود الحرمان لا يكفي لخلق التمرّد، فلو كان الأمر كذلك لكانت الجماهير دائماً في حالة تمرّد وثورة[1].

وما يحظى بأهمية أكبر وجود شعور لدى بعض الفئات بأنَّ الظروف الحالية تحول دون نشاطها الاقتصادي أو تقيّده وتحدُّ منه.

وعليه، فالمؤاخذات والاعتراضات الاقتصاديّة لا تكون عادة على شكل اختلالات اقتصادية، بل غالباً ما تكون شعوراً من قبل فئات اجتماعيّة معيّنة بأنَّ حقوقها المشروعة في

(١) Crane Brinton, opcit, p.13 _ 25.

هذا العالم تُغمط بالباطل من قبل النظام السياسيّ الحاكم. وينبغي النظر إلى هذه الحالة بوصفها من المؤشرات الأولى للثورة. ومن الطبيعي أن هذا التململ والحرمان سوف يطرح في الإعلام ومن قبل القيادة الاجتماعيّة، وربما على شكل إضرابات ومطالب اقتصادية. من جهة ثانية، ينبغي الأخذ بنظر الاعتبار أن وخامة الواقع الاقتصادي للمجتمع، ولا سيما التوزيع غير العادل للإمكانات الاقتصاديّة من الأمارات المهمة لإمكانية نشوب الثورة. فالحياة الأرستقراطية للطبقة الحاكمة، والسكن في قصور وبيوت فاخرة، وارتداء الثياب الأنيقة الباذخة، وركوب سيارات فارهة مرتفعة الثمن ومن أحدث الطرازات، والبهارج والضيافات الباهظة في مقابل قطاعات واسعة من المجتمع تعيش ظروف فقر وفاقة تعيسة وتعجز عن تأمين ضروريات حياتها بسبب التضخم، كلها من مؤشّرات ولادة الثورة.

وقد ينتهي بنا تصنيف عوامل تكوين الظروف الثوريّة إلى محصّلة فحواها أنَّ الثورة تنشب عادةً ضد نظام شديد التقليد، وغالباً ما يكون نظاماً ملكياً ذا صلاحيات مطلقة، أو خاضعاً لهيمنة طبقة أرستقراطية. ويتميّز هذا النمط من الأنظمة بالصفات الآتية أدناه:

١- يدير سلطته على أساس الضغط السياسيّ والقمع المتزايد.

٢- تُمسك أقلية محدودة العدد، بل شخص واحد في أغلب الحالات بكافة صلاحيات اتخاذ القرارات وتنفيذها في كافة الميادين السياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة.

٣- يشيع الفساد وخصوصاً الفساد المالي والارتشاء بين الجماعة الحاكمة بشكل واسع.

٤- ترتكز أسس السلطة فيه، غالباً على الطبقة الرأسمالية المرفّهة.

٥- الاعتماد على القوة العسكرية الموالية واستمداد المشروعية منها.

٦- الاستسلام للقوى الأجنبية؛ بسبب فقدان التأييد والدعم الشعبي.

٧- السيطرة على كافة وسائل الإعلام العامة ومحاولة استغلال هذا الإعلام للتأثير على الرأي العام.

٨- عدم المبالاة برفاه الجماهير وراحتهم وتحسين أوضاعهم. وبالتالي، ازدياد عامّة الشعب فقراً بينما تزداد الأقلية الحاكمة وأتباعها رفاهاً وثراءً يوماً بعد يوم.

٩- إدراة الظهر للعقائد الدينية والأعراف والتقاليد التي تحترمها أكثرية الشعب.

ومثـل هذا النظام يوفـر بيئة ملائمة لدفع المجتمع صـوب التحوّل الثـوري، وغالباً ما لا يسـتطيع إدارة المجتمع إلّا لفترة قصـيرة وبأسـاليب على رأسـها التهديد، والترغيب، والتطميع، والخداع، والاغتيالات، والتعذيب، واسـتخدام القوى البوليسـية، ولكن سـرعان ما يحين زمان يعجز فيه عن معالجة المشـكلات، وتبرز إلى السطح ظروف تمهّد الأرضية لانبثاق الحركة الثوريّة بصورة فعلية.

والظروف الموحى إليها هي:

١- يُمنى النظام بأزمات شتى، ولا سيما الأزمات المالية الحادة.

٢- يعود عاجزاً عن استقطاب الكوادر المميّزة وصاحبة الخبرة من النخبة والمثقفين لإدارة شؤون المجتمع.

٣- يعجز عن حل المشكلات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة المعقدة.

٤- تفقد السـلطة السياسـيّة ثقتها بنفسـها وقدرتها على إدارة شؤون المجتمع؛ بسبب قيادتها الضـعيفة وتدابيرها غير المناسـبة، وبموازاة عدم الكفاءة هذه ينخفض مسـتوى صبر الشرائح الاجتماعيّة وتحملها للمعضلات المعاشة.

٥- تضمحل شرعية النظام ومقبوليته في أنظار الغالبية من أبناء المجتمع.

٦- يبتعـد النظام أكثر فأكثر عن الطبقات الاجتماعيّة المختلفة، وحتى المنتفعون منه ينأون عنه مع تفاقم ضعفه وارتباكه.

٧- تصـاب القوات المسـلّحة وهي أهم ركيزة تتوكأ عليها السـلطة السياسيّة بالقنوط والخيبة نتيجة هزيمة في حرب معينة.

فـي مثل هـذه الظروف تخسـر المؤسّسـات السياسـيّة كفاءتها وعملانيتهـا في إدارة المجتمع وتحل محلها المؤسّسات الاجتماعيّة غير الرسمية.

يسـتدعي اندلاع أية ثورة سنخين من الأسباب لا تكون مباشرةً بالضرورة. بدايةً ينبغي الإشـارة إلى الضـغوط التي يفرزها النظام السياسـيّ غير المتوازن؛ حيث يحاول النظام السياسـيّ نتيجة للضـغوط وركود السـلطة التوسّـل بأسـاليب القمع والإكراه للحفاظ على الوضـع القائم. والسـنخ الثاني من الأسباب يتّصـل بقدرة القادة السياسيّين على إطلاق

تحولات سريعة وحاسمة في الظروف غير المتوازنة. يقول لوسيان باي:

أيّة سلطة تواجه معارضة عدائية من قبل جماهيرها، هي غير سليمة على الأغلب؛ إذ إنّ المنظومات الكبرى نسبياً للقوات المسلحة لا يمكن أن تظهر في المجتمع إلا حينما تكون الجماهير غير راضية عن السلطة السياسيّة[1].

وإنَّ عدم كفاءة السياسات التي تتبعها الطبقة الحاكمة تنجم أكثر ما تنجم عن انفصالها عن كيان المجتمع الأوسع. فالطبقة الحاكمة تنفصل عن الكيان العام للمجتمع بفعل عوامل عديدة منها البنية الطبقية المتصلّبة، وفساد الفئة أو العائلة الحاكمة، وانسداد السبل العادية للتطور الاجتماعي، وتعيين الأقرباء والمحسوبين في المواقع الحساسة العليا. متى ما تؤثر مصادر وعوامل التغيير في النظام الاجتماعي لا بدّ من ظهور إحدى حالتين: إما أن تستطيع العناصر المختلفة التنسيق فيما بينها للحفاظ على التوازن بالرغم من الضغوط الجديدة، وإما أن النظام القائم سيعجز عن بث التنسيقات اللازمة، وحينئذٍ سيتسع الشرخ بين القيم والواقع الاجتماعي إلى أن يسفر عدم التجانس بينهما عن اختلال التوازن. ومثل هذه الحالة تحدث حينما يكون الضغط الموجّه فجائياً وشديداً إلى درجة أن المؤسّسات المسؤولة لا تكون مستعدة لاستخدام الأساليب الدارجة لصيانة النظام الاجتماعي.وإن عودة الانسجام أو ظهور اندلاعها أمرٌ منوط بقدرات ووعي القادة السياسيّين، ومنها قدرتهم على فهم اختلال التوازن الاجتماعي. وقبل أن يبادر القادة السياسيّون إلى أيّة خطوة أساسية وخلال الفترة التي ستظهر فيها نتائج مبادراتهم وخطواتهم، سيصاب النظام الاجتماعي بانعدام التوازن.

وإذا لم تشأ السلطة السياسيّة أو لم تقدر على فهم الواقع والمبادرة للمرونة والانحناء والرضوخ للمطالب التي تطالب بها الشرائح الاجتماعيّة، فإن الصدام بينها وبين هذه الشرائح الاجتماعيّة سيكون أمراً محتوماً، وسيصطبغ هذا الصدام لا محالة بألوان العنف.

ورغم أن استخدام العنف والقوة لتحقيق تحوّلٍ ما في المجتمع، هو حالة سلبية ومؤلمة بحد ذاتها، ولكن في حال لم يكن النظام السياسيّ مستعداً لتلبية مطالب المجتمع بطريقة

(١) تشالمرز جانسن، التحول الثوري، دراسة نظرية لظاهرة الثورة، ص ٩٨.

هادئة وسلمية، فسوف يغدو استخدام العنف أمراً لا مناص منه. وعلى حد تعبير خوزيه أورتغايي:

مارس الإنسان العنف على طول الخط. أحياناً عُدَّ استخدام العنف نوعاً من الإجرام، لكنه في أحيان أخرى كان وسيلة في أيدي أناس سلكوا كافة السبل للدفاع عن حقوقهم المشروعة ولم يفلحوا. وقد تكون حقيقة أن الإنسان يعبّر عن ميوله الفطرية باستخدام العنف أحياناً حقيقةً مؤسفةً، ولكن من جهة أخرى، فإنَّ ظهور مثل هذا السلوك في المجتمع لهو دليل على وجود منطق تعرَّض للضغوط بدرجات تفوق حدَّ الاحتمال. وبالتالي استخدام العنف في ظروف الثورة هو السلاح الوحيد المتبقي[1].

وهكذا فإنَّ الثورة هي تقبّل العنف لتغيير النظام الذي يسود المجتمع. وبتعبير أدق: إنّ الثورة ليست سوى تدبير مشروع ذي طابع عنيف يُحتمل أن يؤدي إلى تغيير النظام الاجتماعي. لكن الاقتناع باستخدام العنف والمجابهة المسلّحة، سينخفض بمقدار ما تزداد وتتكاثر الفئات الاجتماعيّة المقتنعة بتغيير الواقع. في كثير من الثورات التي يعجز قادتها عن استقطاب الجماهير لتحقيق أهدافهم، حيث بمقدور الجماهير إعطاب الإدارة السياسيّة بتحركاتهم المتناسقة والهادئة نسبياً، يضطر هؤلاء القادة إلى استخدام الأساليب التالية:

١- خطوات مسلّحة وشبه عسكرية جريئة.
٢- تحالفات تكتيكية مع سائر الفئات الاجتماعيّة في القيادة.
٣- تعديل في الأهداف والمعايير للاقتراب من سائر الفئات.

وبالطبع، فإنَّ استخدام العنف لا يؤدي بالضرورة إلى سقوط السلطة السياسيّة أو هزيمتها أو استسلامها، إنّما ثمّة عوامل أخرى تزيد من سرعة التحولات لصالح الفئات الاجتماعيّة.

وتكشف هذه العوامل المسرّعة عن عجز النظام السياسيّ عن احتكار السلطة العنف، وبذلك تجعل نشوب الثورة عملية متاحة. وهي عوامل تؤثر دائماً على احتكار القوات المسلّحة وتقنع الجماعات الثوريّة الكامنة أو المنظمة بأنّها قادرة على حمل السلاح

(١) تشالمرز جانسن، التحول الثوري، دراسة نظرية لظاهرة الثورة، ص ٢٨.

وإعلان الثورة ضد النظام البغيض.

ويمكن الإشارة إلى ثلاثة أصناف من العوامل المسرِّعة:

١- العوامل المؤثرة على القوات المسلّحة بشكلٍ مباشرٍ كالانضباط، وطاعة القادة، والتنظيم، والحَمِيَّة المؤسساتية لأفراد القوات المسلَّحة.

٢- العامل الروحي لدى القوى الثوريّة حين تؤمن بأنها قادرة على دحر القوات المسلّحة الرسميَّة.

٣- عمليات ناجحة لجماعة ثورية تؤدِّي إلى تعزيز معنوياتها ومضاعفة نشاطها.

ومن العوامل المسرِّعة يتسنّى الإلماح إلى انهيار القوات المسلّحة نتيجة هزيمة في حرب خارجية، أو تمرّد داخل الجيش، أو اختلافات بين النخبة الحاكمة، أو تفتت الركائز الاقتصاديّة - المالية، مضافاً إلى العوامل النفسيّة والإيديولوجية.. كالاعتقاد والاطمئنان بعجز القوى الحكوميّة عن مواجهة هجمات الثوّار. وقد يشمل هذا الاعتقاد ضروباً من الإيمان بالإمداد غير البشري، وتعزيز روح الأمل بالعون الخارجي عند تجلي الإرادة الثوريّة، أو الإيمان بأنَّ الشعب وقطاعاته الواسعة قوة لا تقهر. والعامل المسرِّع الآخر ذو طبيعة استراتيجية، وهو أنْ يضع الثوّار خططاً معينة وينفذوها من أجل تضعيف القوات المسلّحة والنخب السياسيّة المهيمنة على السلطة أو المعارضة للتغيير. وقد تتباين الاستراتيجيات الثوريّة في ما بينها، وقد ترتبط نوعيتها بعديد القوات المسلّحة الحكوميّة وكفاءتها، وكذلك بالقدرات الإبداعية للكوادر الثوريّة.

ومن بين هذه الإستراتيجيات الثوريّة يمكن الإشارة إلى ما يأتي:

١- تغلغل العناصر الثوريّة في أجهزة السلطة وتوجيهها ضرباتٍ موجعة للنظام السياسيّ.

٢- انتفاضات مليشياوية تقوم بها جماعات مسلّحة صغيرة.

٣- نهضة جماهيرية شاملة وتحرّك شعبيّ واسع عن طريق الإضراب والمظاهرات والنضال السلبي لشل الماكنة البيروقراطية للسلطة السياسيّة.

المرحلــة الثانيــة: عوامــل انتصــار الثــورة

ينبغــي ملاحظة أن عدم الرضــا العام عن الســلطة السياســيّة، والثنائيــة القطبية في المجتمع لا تؤدّيان إلى الثورة ضرورةً. ففي مثل هذه الظروف قد تحدث أشكال مختلفة من التحوّلات السياسيّة ـ الاجتماعيّة كالانقلاب، أو التمرّد، أو الإصلاح، أو الثورة.

وتطور أو عدم تطور الحالة الثوريّة وانتصارها مرهون بثلاثة أركان أساسية للثورة هي: الشعب، والقيادة، والأيديولوجيا.

وتتمثل الأطوار التمهيدية لأية ثورة في المشاركة الشعبيّة الواسعة في الثورة التي تحصل بطريقة انفجارية داخل المجتمع. وإذا لم تتهيأ لهذه المشــاركة الشــعبية قيادة قوية، أو لم تســتطع القيادة توجيه هذا التيار بصــورة صــحيحة، أو إذا لم تتمكن مــن إطلاق الحركة اللازمة لتشكيل المؤسّسات السياسيّة الضرورية، فلا ينبغي التفاؤل بانتصار الثورة.

إذن، الثــورة تنجح حينما يتوفر الحراك السياســيّ ـ الاجتماعــي على قيادة ومنظمات جديدة تبلور المطالب والأنشــطة الاجتماعيّة. وحقيقة الأمر أن مصــير أية ثورة من حيث انتصارها أو هزيمتها يتقرّر في هذه المرحلة ويستتبع ما سيأتي لاحقاً من ثباتٍ أو انحراف، ودوامٍ أو زوال.

وتنطوي الثورة الشاملة الكاملة على الأمور الآتية:

أ- تفتيت المؤسّسات السياسيّة القائمة بأساليب عنيفة وسريعة.

ب- تشــكيل جماعــات وفئــات اجتماعيّــة جديــدة، وتأميــن مشــاركتها في الأنشــطة السياسيّة.

ج- تشكيل مؤسسات سياسية جديدة.

ولا يفضــي انهيــار النظام الحاكــم تلقائياً إلى التحــولات الثوريّة اللاحقــة. فالثورة لا تنطلق عادة بهجوم تشــنّه قوة جديدة، إنما تنطلق بالبروز المفاجئ لكافة القوى الناشــطة وغيــر الناشــطة في المجتمــع، والتي فقــدت إيمانها بالنظــام الحاكم وراحــت ترتاب في مشروعيّته.

فـي مثـل هذه الحالـة، يتوقف تطور الثـورة أو عـدم تطورها على الفئـات والجماعات المشـاركة في الثورة. ومن البديهيّ أن سـقوط النظام يولّد فراغاً في السلطة، فإذا بادرت أقـوى الفئـات الاجتماعيّـة أو مزيج منها إلى ملء فراغ السـلطة، سـيمكن حينئذ ضـمان انتصار الثورة واستمرارها. وعادةً ما تحاول القوى الاجتماعيّة الجديدة القبض بأسرع ما يمكن على زمام السـلطة والقوات المسـلّحة، والحيلولة دون تحرّك القوى الأخرى ونشـوب الفوضى، وذلك عن طريق السيطرة على أدوات السلطة وعواملها. وإذا لم تكن أي من هذه الفئات الاجتماعيّة ـ وبسـبب خلافاتها ـ قادرةً على الإمسـاك بزمام الأمور، فإنّ الصـراع بينها سيفضي إلى دخول فئات أكثر إلى الساحة، وبالتالي ستتولى السلطةَ الفئةُ التي تحظى بشعبية وقبول أكبر.

نظرياً، تعدّ كل فئة أو طبقة اجتماعيّة لا يستوعبها النظام السياسيّ ثورةً كامنة، ولا بدّ لها، بطبيعة الحال، من أن تجتاز أطواراً متنوعة إلى أن تبلغ طور الجاهزية للثورة.

وسـرعة الثورة في مثل هذه الحالـة منوطة بتركيبة وعدد الجماعات المشـاركة فيها. وحيـث إن إسـقاط أيّ نظام من أنظمة الحكم القديمة تصـاحبه دومـاً تظاهرات وحالات تمرّد؛ لذا يتوجب على السلطة الاجتماعيّة الجديدة أن توجّه وتسيّر هذه التظاهرات. وعند بلوغ مراحل معينة من مشروع الثورة، تنهمك كل جماعة في تنمية آمالها وتطوير طموحاتها، وتبـدأ بطرح مطالبها المادية والمعنوية على النظام السياسـيّ. وتظهر في هذا المشـروع ثلاث مجموعات اجتماعيّة هي: الثوريون الراديكاليون، والمعتدلون، والمحافظون.

الثوريـون الراديكاليون ومعظمهم من شـريحة الشـباب المنتمي غالباً إلى طبقات الشـعب الفقيرة، وهؤلاء يشكّلون النواة الأصلية للحركات الثوريّة، وهدفهم الرئيس توسيع نطاق الثورة، وإشـراك أكبر قـدر ممكن من الجماهير فيها، ونحـت براهين تكتيكية وإيديولوجية لسـلوكهم هذا.

إنهـم بهذه الطريقة يضـاعفون من قدراتهم، وينشـطون بأشـكال شـتّى لاسـتقطاب أكبر قدر من فئات الشـعب إلى السلطة والسـيادة الاجتماعيّة كي يمهّدوا الأرضية للنظام السياسيّ الجديد.

تزيد القوى الراديكالية من سـرعة الحركة الثوريّة باستقطاب كافة الفئات الاجتماعيّة

إلى المســرح السياســيّ. وحيث إنَّ القرويين في بلدان العالم الثالث يمثّلون شــريحة كبرى من القــوى الاجتماعيّة؛ لذلك يســعى الراديكاليون إلى تثوير القرويين مضــافاً إلى أهالي المــدن. وقــد يكون بث مثل هذه الحركــة وترويجها بأدوات ومحفّــزات متنوعة. وفي بعض الحالات يمكن للحوافز الاقتصــاديّة والاجتماعيّة أن تؤثر في القرويين والطبقات الفقيرة، وفي حالات أخرى تلعب المحفّزات الدينية والقومية المشتركة دوراً أكبر وأهم.

ولا يوافــق المعتدلون ـ عموماً ـ على التحرّكات الثوريّة المتشــدّدة الرامية إلى إســقاط الأنظمة السياســيّة. وهؤلاء غير مرتبطين بالنظام السياســيّ بعلاقــات قريبة، ولا هم في الوقت نفســه مســتعدون لمجابهة النظام بأســاليب عنيفة وحادة. وتتشكّل هذه الفئة عادةً من الطبقات المتوســطة والمرفّهة والمتعلّمة في المدن، وغالباً ما تكون أعمارهم متقدّمة. وفــي مواجهة الجماعات الراديكالية للســلطة السياســيّة، يحاول المعتدلون انتهاج ســبيل وســط عبر الإمساك بزمام الموقف والســلطة. ويسعَون طبعاً إلى تأسيس نوع من الحكومة القانونيــة الليبراليــة أو الديمقراطية كما تســمّى. وهم يطرحون فعلهم هــذا ويطالبون به باعتباره تأميناً لنظام قانوني فوري وضروري[1].

أما المحافظون، فيرفضــون كل أشــكال التغيير والتحوّل. وهم على صــنفين: الصنف الأول أولئك الذين يستسيغون النظام القائم وينتفعون منه. وهم في الحقيقة أتباع النظام السياســيّ الحاكم. والصــنف الثانــي هم الذين يخشــون التحول الثوري عمومــاً؛ لأنهم لا يحملون تصوراً واضحاً للنظام السياسيّ البديل.

وقد ذكرنا أن الثورة تحدث حينما لا يعود يُحتمل البونُ بين السلطة السياسيّة والسلطة الاجتماعيّــة. وباليأس من النظام السياســيّ، وتصــاعد حالة الثقة بالنفس لدى الفئات الاجتماعيّــة، يتحــرّك المجتمع صــوب الحالة الثوريّة، وشــيئاً فشــيئاً يزداد عــدد الفئات الاجتماعيّة التي تعدِل عن وفائها للسلطة السياسيّة، وتبدأ بالميل إلى السلطة الاجتماعيّة. وفــي مثــل هــذه الظــروف تمارس قيــادة الثــورة دوراً على درجــة عالية جداً مــن الأهمية والخطورة.

---

(١) مثال ذلك الأتراك الشباب الذين رغبوا في تكريس دستور ١٨٧٦م، أو حتى كاسترو الذي أعلن خلال فترة الاعتدال القصيرة أن هدفه تطبيق دستور ١٩٤٠م، أو ليبراليّو إيران الذين دافعوا عن استئناف دستور ١٩٠٦م.

وهنا تتعين دراسة سمات قائد الثورة في ثلاثة أبعاد[1]:

١- منظّر الثورة، أو مؤسس المدرسة الفكرية والمخطّط الإيديولوجي للثورة.

٢- قائد الثورة أو البطل والقائد العام لعمليات الثورة.

٣- زعيم الحكومة الثوريّة أو الرجل السياسيّ، وفي الحقيقة، مهندس مجتمع ما بعد انتصار الثورة.

لا يملك منظّر الثورة موقعاً انتخابياً ولا تنصيبياً، فالجماهير تستجيب له لإيمانها بنظرياته وطروحاته. وتتقبّل دعوته للمنطق الذي يجدونه في أصالة رسالته وحقيقة أفكاره.

ويشبه تعامل الناس مع المنظّر أو الزعيم الفكري للثورة تعاملهم مع نظرية علمية أو مدرسة فلسفية أو دينية. وتستتبع معرفة الجماهير ووعيهم لأصالة أفكار المدرسة وأحقيتها، والأهمية العلمية والأخلاقية للزعيم الفكري، تستتبع إيمانهم واعتقادهم به، ما يملي عليهم نوعاً من الحب والتعصّب له والالتزام والمواكبة والتضحية في سبيله.

والوجه الآخر للزعيم هووجه البطل أو القائد الثوري. إنه الشخصية التي تصمّم أسلوب تحقيق الثورة وانتصارها السريع على أساس أيديولوجيا ثورية في مجتمع ثوري. مثل هذا القائد يتمتع عادةً بموقع اجتماعي رفيع ومعتبر. إنه في الغالب شخص له نبوغه ومواهبه وقدراته الإبداعية الخاصة، ويعتبر الظروف الاجتماعيّة ـ مثل غالبية الأفراد ـ شيئاً مقزّزاً لا يمكن أن يطاق. وهو يتبوأ موقع القيادة بعد إحرازه الشعبية الكافية بين الفئات الثوريّة، ويمارس بعد ذلك دوراً مهماً في مسار الأحداث والتحولات ويؤثر فيها.

قائد الثورة شخص قوي يظهر بعد المنظّر وقبل المعمار (أو المؤسّس) ويبث الروح في كلمات المدرسة الفكرية بكل قوة وحكمة، ويمنح الحركات الثوريّة شكلها بأفكاره وتصوراته. تمتزج به أيديولوجيا الثورة، ويتحوّل الإيمان والمعتقد الذي كان في أيديولوجيا الثورة "كتاباً"، يتحول في وجوده إلى "إنسان"، فيكون "كتاب الثورة الناطق"، والتجسيد الإنساني للفكرة، و "الواقع الملموس" للصورة الذهنية ولما ينبغي أن يكون عليه الحال. إنه يحدّد إستراتيجية الثورة وتكتيكات العمل النضالي، وتعبئة القوى، واتخاذ المواقف،

---

(١) الدكتور علي شريعتي، الأعمال الكاملة، ٢٦، الأمة والإمامة، ص ٥٧١- ٥٧٩.

ويصوغ الشعارات العملية، ويقيّم القوى، والبيئة، والإمكانات، والظروف، والتيارات الفاعلة و المشـتبكة تقييماً دقيقـاً. كما أنه ينقذ الثورة من الطرق المسـدودة والمهالك والمهاوي والمخاطر، ويمسك بنبوغه العملي ومواهبه الخاصة دفة المجتمع الثوري، ويكتشف عوامل الهزيمـة والصـعوبات والمخاطر، ليسـيطر على مجتمعه وعلـى القَدَر التاريخي لشـعبه، وينتصـر بالتالي على العدو ويسـير بالثورة صـوب النجاح. وبالتالي، فهو يُخرج الثورة من الكُمون إلى الفعل، ويمنح الشـعب حق الحكم، ويضـفي الشرعية على الشخصية السياسيّة التي تتسلَّم زمام الأمور في نظام ما بعد الثورة.

أما تعيين الحاكم أو مؤسّـس الحكومة بعد الثورة، فهو أمر يعود إلى النظام السياسـيّ الـذي تفرزه الثـورة؛ أي أنه قد يُنصّـب من قبل قائد الثـورة، أو اللجنـة المركزية لقيادة الثورة، أو الحزب الثوري الحاكم، أو يرشّح نفسه ويُنتخَب من قبل الشعب.

ولا ننسـى أن الكلام هنا لا يتعلق بما يجب أن يكون، ولا حتى بما هو موجود عادةً، إنما بالشـيء الممكـن طرحه فقط. وعلى قائد الثورة في هذه المرحلـة توفير المجتمع المثالي الذي وعد به الجماهير، ويجب أن يشيد على أنقاض النظام السياسيّ المنهار النظام الذي طُـرح ورُوّج له فـي نظريات الثورة.. نظاماً بوسـعه إحياء قيم المجتمع الأساسـية التي تم تجاهلها ونسيانها، وإرساء سلطته على أساس الشعبية والشرعية الاجتماعيّة. ويمكن لوجوه القيادة الثلاثة هذه أن تجتمع في شخص واحد، وهذا هو أمثل وأنجح أنواع القيادة الثوريّة. ويتوقف إحراز مثل هذا الموقع، على تحلّي القائد بنبوغ وخصـائص استثنائية يستطيع بها إقصـاء منافسيه عن الساحة، وكسب شعبية واسـعة بين معظم الفئات الاجتماعيّة. وبغير ذلك سـتظهر قيادة فئوية ويتولّى مهام القيادة ومسـؤولياتها على الصـعد الثلاثة المشار إليها، مجموعة من الثوريين.

وتجدر الإشارة إلى أنّ وعي الشعب ونضجه، ومراعاة النظام، والدقة، والتنظيم الواعي من شـأنه تيسير مهمات القادة. ويرتفع مسـتوى الوعي الإيديولوجي بموازاة اتساع الكفاح ومناورات السلطة السياسيّة والانتصارات والإخفاقات. ومن المهام الخطيرة للقيادة فهم الأخطاء والاسـتفادة من التجارب، وتوفير ظروف جديدة للانتصـار. وينبغي استثمار أية هزيمـة موقتة لإثارة قضـية معينة في أذهـان الرأي العام. في كل مرة يؤدي فيها إيضـاح قضـية معينة إلى الرفع من مسـتوى وعي الجماهير سـيكون في هذا دلالة على أن النهضة

تقوم على أسس العقلانية والحكمة، وعلى بلوغها أطوار النضج والرصانة.

وعلى الرغم من اعتقاد بعض حاشية القائد بأنَّ إطْلاع الجماهير على التفاصيل ممارسة خطيرة قد تشق عصا الجماهير، فإن على القائد أن يبقى وفياً للمبادئ التي أثمرها الكفاح الإنساني العام في سبيل الحرية. وثمة لون من العنف والتنكيل يمارس ضد حالات الاستغلال الفردي يمكن اعتباره ذا طابع ثوري أصيل، ولكن ثمة لونٌ آخر من العنف يشبه اللون الأول إلى حد مذهل، لكنه ذو طابع مضاد للثورة تماماً، ويمتاز بالنزوع إلى المغامرة والفوضى. وإذا لم تكافح القيادة هذا اللون من العنف بسرعةٍ، فسيؤدي بالتأكيد إلى انكسار النهضة خلال مدة وجيزة.

ويعتقد القادة الثوريون بدخول الثورة ضمن حدود القدرات البشرية، بمعنى أنهم يحاولون أن يثبتوا للشرائح الاجتماعيّة أن المستحيل ممكن في المجتمع الثوري، وليس الإنسان قادراً على الثورة فحسب، بل له حقوقه وواجباته بهذا الاتجاه، فبذور الثورة تنشر من قبل أشخاص يريدون التغيير. يقوم القادة بهذه العملية بكل دقة ومهارة وفيما يشبه البَسْتَنَةَ الحاذقة، فلا يتصرف البستاني خلافاً لقوى الطبيعة، إنما يعمل على التربة والمياه والمناخ الملائم، وتكون ثماره النهائية في حقيقتها ثماراً لتعاون الإنسان مع الطبيعة.

وعادة ما يؤمن القادة بأن نجاحهم منوط بوضوح الأهداف، والدقة في اختيار الأساليب، وبوعي الجماهير. فربما يمكن مواصلة الكفاح اعتماداً على عداء الجماهير للنظام السياسيّ، ولكن ذلك الرهان لا يطول، فإنَّ الثورة لن تنتصر انتصاراً حقيقياً من دون رفع مستوى الوعي لدى الجماهير، وهذا الوعي يتحقق من خلال شرح وتعليم أيديولوجيا الثورة التي تمثل الركن الثالث في تركيب الثورة.

استخدمت مفردة "الأيديولوجيا" بمعانٍ مختلفة. واستخدمت في الفارسية أحياناً بمعنى مرادف لـ "المدرسة" الفكريَّة، لكن معناها كان في الغالب نفس المعنى المعروف للأيديولوجيا. الأيديولوجيا بمعناها العام تحليل القوانين الأساسية للسلوك الذي يستوعب مجمل العلاقات الإنسانية.

وإنَّ العنصر المتغيِّر الذي يفصل بين الفئات الاجتماعيّة هو أيديولوجيا حياتهم، وبعبارة أخرى: المنظومة القيميَّة لكل واحدة من هذه الفئات. ومن دون الأيديولوجيا لن تستطيع

الفئــات الاجتماعيّــة المتفرّقة أن تتّحد مع بعضــها على الإطلاق، وســتؤول الاضــطرابات الموجــودة في المجتمع إلى التلاشــي مــن دون أن تؤثر في البنيــة الاجتماعيّة. ولكن حين يتسـلّح ذوو الميول المُعلنة ـ بعد إخفائها ـ بسلاح الأيديولوجيا، وتكتسب هذه الأيديولوجيا طبيعة أعم وقدرة أوسع على أن تكون مفهومة ومقبولة، سيمكنها تجاوز حدودها واجتذاب ســائر الفئات الاجتماعيّة إلى نفسها، وبالتالي، ستستطيع إقصاء الأيديولوجيات المنافسة وتهميشــها. في مثل هذه الحالة يتوزّع المجتمع إلى قسمين مميزين: قسم يعتقد ـ في ضوء انتصــار الثورة ـ بتغيير النظام السياســيّ ـ الاجتماعي السائد وقلب القيم المتبناة، وقسم آخر يقاوم التحرّك الجديد ويسعى للحفاظ على ذلك النظام وتلك القيم.

وتلبّــي الأيديولوجيــا الحاجــات الروحيــة للأفــراد المتوتريــن وغيــر الراضــين وفقاً لسياقين:

أ- كيف يمكن تغيير النظام السياسيّ القائم (الهدم)؟.

ب- ما البديل الذي ينبغي إحلاله محل النظام القديم (البناء)؟.

ربمــا تكون الحاجــة إلى التحرّر شــرطاً لازماً للثــورة، لكن الثورة يجــب أن تتوفر على أيديولوجيــا تُعنــى بالمســتقبل وذات إطار جيد لتبديل الأســس القيمية. ويســتخدم بعض الباحثيــن مصــطلح الأيديولوجيا بمعنى مــرادف للمنظومة القيمية؛ والحــال أنها تختلف عنهــا اختلافاً محــدداً عن البنية القيمية. قــد تتحول الأيديولوجيا أحيانــاً إلى بنية قيمية قادرة على تكريس التناســق في النظام الاجتماعي، ولكن إذا بقيت في طور الأيديولوجيا، فسوف تتحدى البنية القيمية السائدة وتطلق بديلاً لها.

تتبــدّى الأيديولوجيات كمنافِســات للبنيــة القيمية القديمــة، وتعمل على شــرح البنية القيمية لمجتمع يحكمه نظام متوازن فاعل. وإذا عجزت القيم الثقافية والعملية في مجتمع ما عن تســويغ الأنشطة السياسيّة، ستتحول الأيديولوجيات إلى مصادر مهمة لتكوين القيم والميول الجديدة. وتشتمل بعض الأيديولوجيات على قدر محدود من المعتقدات، ويقتصر استخدامها النفسي على التخفيف من عذاب الضمير العام عن طريق توجيه أصابع الاتهام لعامل معيّن بوصــفه المســؤولَ عن كافة المشــكلات والنواقص؛ وعلــى الرغم من أن هذه الأيديولوجيات البســيطة تُعد عوامل مؤثرة في معالجة التوترات الاجتماعيّة، لكنها لا تتسع

عادةً لتستوعب وتجذب عدداً كبيراً من المعارضين الاجتماعيين. وقد تتكامل الأيديولوجيا بمرور الوقت؛ بحيث لا تغدو منهجاً للنشاط السياسيّ فحسب، بل وتصير بديلاً مقبولاً للبنية القيمية القائمة. حينما يكون هدف الأيديولوجيا تغيير طريقة توزيع الأعمال الاجتماعيّة وفقاً لنموذج مختلف بصراحة عن الوضع الحالي والقديم، عندها فقط يمكن اعتبارها أيديولوجيا ثورية. وتكتفي بعض الأيديولوجيات بالحد الأدنى من التغيير في بعض القيم الاجتماعيّة، أو بمنهج الوصول إلى مواقع القيادة أو العلاقات الاقتصاديّة أو الفصل في الادعاءات المتعارضة، ولا تكترث بالمعتقدات الدينية، والبنية السياسيّة، أو تباين المواقع على أساس الجنس والسن، في حين تهتم أيديولوجيات ثورية أخرى بإيجاد تحولات أعمق في البنية القيمية.

حينما تكتسب الأيديولوجيا درجة من التكامل تخوّلها أن تعدّ أيديولوجيا ثورية ستشتمل على ثلاثة عناصر هي: الهدف، والوسيلة، والقيم. فالأيديولوجيا الثوريّة لا تؤجل وصولها إلى أهدافها أبداً، ولا ترجئه إلى عالم آخر. فالأيديولوجيا الثوريّة معناها خطة لاجتراح تغيير فوري في الواقع الحالي للمجتمع. أحياناً تكون الأيديولوجيات الثوريّة ذات ماهية دينية وتؤمن بتمتع أنصارها بالمدد الإلهي، وبالتالي تنهض على جملة من القيم الدينية، ولكن حتى مثل هذه الأيديولوجيات تتوكأ على تحرك الثوار وجهودهم، وتؤمن بأنَّ سعيهم هو الذي يستجلب المدد الإلهيَ.

أنواع الأيديولوجيات الثوريّة:

١- أيديولوجيا ترنو إلى إحياء وتسوية النظام القيمي والثقافي التقليدي الذي لم يعد متداولاً؛ لكنه لا يزال حاضراً في تاريخ المجتمع وذهنيته كنظام أمثل للقيم المنشودة.

٢- الأيديولوجيات التي تخطَّت تجارب ناجحة في مجتمعات معينة، ويختارها الثوريون في مجتمع آخر كنموذج يرومون متابعته وتطبيقه.

٣- الأيديولوجيات التي تروّج لمجتمعات جديدة ومثالية لم تُعرف ولم تجرَّب من قبلُ في أي مكان.

في مجتمع مضطرب متوتر ثنائي الأقطاب (قطبه الأول الفئات الاجتماعيّة، والقطب الثاني السلطة السياسيّة) لا تنتصر الثورة بالتعريف المذكور إلّا حين تعمل الأركان الأساسية للثورة (الجماهير، القيادة، الأيديولوجيا) بنحو متناغم ومتلائم وكفوء. كلما اتسع نطاق

المساهمة الفاعلة للفئات الاجتماعيّة، وتحلّت الأيديولوجيا بالقدرة على تسويغ وتبيين المطالب والقيم المثلى للمجتمع، واكتسبت بذلك شعبية وقبولاً أكبر، وكلما استطاعت القيادة بدورها الثلاثي استخدام استراتيجيات أنسب اعتماداً على سلاح الأيديولوجيا ودعم القوى الجماهيرية، سيكون احتمال النجاح السريع للثورة بأقل الخسائر الممكنة أكبر.

المرحلة الثالثة: بَعْد انتصار الثورة (مرحلة البناء)

إنَّ أصعب مراحل الثورة وأعقدها بالنسبة للقادة والفئات الثوريّة هي فترة ما بعد انتصارها؛ حيث تصدق العبارة المعروفة "الهدم أسهل كثيراً من البناء" على الثورة أيضاً. ويواجه الثوريون في هذه المرحلة سلسلة من أعقد القضايا والمشكلات، ومن هنا فإنَّ الثورة التي تستطيع تجاوز هذه المرحلة من دون خسائر كبيرة تتكبدها مبادئها ومؤسّساتها الثوريّة تكون قد ضمنت نجاحها النهائي واستمرارها لسنوات طويلة. ومن أهم القضايا التي يواجهها الثوار في هذه المرحلة ما يأتي:

أ- بعد انهيار السلطة السياسيّة السابقة وحلول السلطة الاجتماعيّة محلّها، يضطر الثوار وخلافاً لما كانوا عليه قبل الثورة حين يهاجمون السلطة السياسيّة دون أي شعور بالمسؤولية إزاءها، يضطرون إلى التصدّي لواجبات ومسؤوليات النظام السياسيّ الجديد بأسرع ما يمكن، والنهوض بها بشكل ناجح. هذا في حين أنهم سيعانون في هذه المرحلة من مشكلات عديدة بسبب عدم معرفتهم بملابسات الحكم، وافتقارهم للتجارب الكافية والكوادر المتخصصة صاحبة التجربة. وهذا ما يحصل في ظروف عصيبة تتصاعد فيها توقّعات الفئات الاجتماعيّة المختلفة من النظام الجديد خالقةً المزيد من المشكلات والتعقيدات. من جهة أخرى، لا يعني سقوط السلطة السياسيّة السابقة تلاشي كل أجزائها بالكامل؛ إذ يتوقف اضمحلال كافة القيم والمؤسّسات والبنى والشخصيات التابعة للنظام السياسيّ السابق، وتركها مواقعَها للنظام الجديد على وقت قد يطول. لذا يتعين على السلطة السياسيّة الجديدة؛ وإلى جانب أعمال البناء، تخصيص جزء من طاقاتها لإزالة تلك الآثار.

ب- لا ينتهي كفاح الثوريين بانهيار النظام السياسيّ القديم، إنّما سيتواصل هذا الكفاح بشكل آخر وربما بشدة أكبر من الماضي. وعادة ما يتوزّع هذا الكفاح على جبهتين:

داخل دائرة سيادة الثوريين، وخارجها.

١- الكفاح داخل دائرة السيادة: يجب على الثوار داخل المجتمع الثوري، مواصلة الصراع ضد فئتين من المعارضين. الفئة الأولى هم التابعون للنظام السياسيّ السابق والمنتفعون منه والذين فقدوا بعد الثورة مصالحهم وقيمهم، فانخرطوا في صفوف معارضة النظام الثوري الجديد. من هؤلاء المعارضين يمكن الإشارة إلى أنصار الملكية في الثورات: الفرنسيّة، والروسيّة، والإيرانيّة. والفئة الثانية هم الذين وافقوا الثوريين في إسقاط النظام السياسيّ السابق وتفاهموا، بل وتعاونوا معهم في ذلك، حتى أنهم دخلوا مع الثوريين أحياناً في تحالفات رسمية، لكنهم اختلفوا معهم بشأن النظام اللاحق وطبيعة الحكومة البديلة، وأرادوا تكريس واقع يطابق إرادتهم وتصوراتهم. ومن الطبيعي والحال هذه، أن يتنازعوا مع رفاقهم السابقين وحين ييأسون من الانتصار عليهم أو التفاهم والاتفاق معهم على الأقل، سيجنحون إلى المعارضة ويبدأون كفاحاً حقيقياً ضد الثوريين الممسكين بزمام السلطة.

٢- الكفاح خارج دائرة السيادة: وخارج نطاق السلطة السياسيّة أيضاً، يواجه الثوريون شكلين من المعارضة: الشكل الأول معارضة الأنظمة التي تشترك مع النظام المنهار بأوجه شبه عديدة على مستوى نوعية السلطة والمثل والقيم السائدة، فإنَّ انهيار ذلك النظام سيقلق تلك الأنظمة ويخيفها من تشجيع فئات مجتمعهم على الثورة وعلى تكرار ما تمَّ بنجاح في مجتمع مماثل. بسبب هذه التخوفات تحاول تلك الحكومات معارضة المجتمع الثوري، وتوجيه ضربات له، والحؤول دون استمراره وتعزيزه وتشكّله. والشكل الآخر من المعارضة يختص بالأنظمة السياسيّة التي كانت تربطها علاقات قوية بالنظام المنهار، بل وكانت تحقق لنفسها عن طريقه مصالح ونفوذاً كبيراً، الأمر الذي يجعلها من المدافعين عنه. وبعد سقوطه تتعرّض مصالحها لتهديدات جادة على يد الجماعات الحاكمة الجديدة، ومن الطبيعي أن تبادر لأية مساعٍ ممكنة ضد النظام الجديد بما في ذلك الصدام العسكري المباشر.

ولا تختلف أساليب وتكتيكات المعارضة لدى الفئات المذكورة اختلافاً كبيراً، فهي تتركّز غالباً على الأركان الرئيسية الثلاثة لانتصار الثورة، وتحاول عن طريق زرع الخلافات والتفرقة بين القيادة والفئات الاجتماعيّة المؤمنة بالثورة، وكذلك عن طريق مسخ الأيديولوجيا أو تهجينها أو تضعيفها أو تقليل كفاءتها والحؤول دون تطبيق جوانبها المختلفة،

تحاول تفريغ الثورة من مضمونها وبث اليأس والتشاؤم في نفوس أنصارها والمؤمنين بها. ففي معظم الثورات الكبرى والناجحة في العالم، حينما ييأس المعارضون الخارجيون من تشتيت الثورة أو دحرها عن طريق بث التفرقة أو دعم وتوجيه أعداء الثورة الداخليين، يبادرون للمواجهة العسكرية المباشرة، وقد جاءت النتائج في معظم هذه المواجهات عكس المبتغى؛ فالحرب الخارجية تعزز انسجام الجماهير مع السلطة السياسيّة الجديدة، وتقلّل من الضغوط عليها. مع أن الفئات الاجتماعيّة الراديكالية ـ التي تتحقق الثورة على أساس أفكارها ونظرياتها ـ تقف في المركز الرئيس للكفاح الثوري، إلا أنها في معظم الثورات لا تمسك بزمام السلطة بعد الانتصار، إنما يكون النجاح وتولّي السلطة السياسيّة من نصيب المعتدلين غالباً. فالمعتدلون ـ أولاً ـ ينتمون لشرائح اجتماعيّة قليلة التبعية للنظام السابق، ولم يكن لهم في الوقت ذاته دور يُذكر في حمايته والحفاظ عليه، لذلك لن يتعرضوا للتهم والإقصاء الفوري. وثانياً: رغم عدم تبعية المعتدلين الشديدة للنظام السابق، فإنهم وبسبب طبيعتهم المحافظة لم يعارضوه معارضة جادة؛ لذلك لم يتعرّضوا في زمانه لضغوط قاهرة، بل على العكس استطاعوا حينها تحقيق نجاحات اجتماعيّة واكتساب تجارب وخبرات تخصصية عديدة. بينما جرّبت الفئات الراديكالية الشابّة فترات طويلة نسبياً من الصدام مع السلطة السياسيّة، وقلّما أتيحت لها الفرصة لاكتساب التجارب والتخصّص اللازم لتولي المسؤوليات التنفيذية. ثالثاً: يفضّل الراديكاليون في الأطوار الأولى بعد الانتصار تسليم مهامّ الإدارة الحكوميّة للمعتدلين خلال فترة انتقالية معينة ليحُولوا بذلك دون تفكك النظام السياسيّ ـ الاجتماعي ونشوب حالات فوضى في البلاد، ويستطيعوا هم، من ناحية ثانية، ملاحقة ما تبقى من العناصر المعادية للثورة، ما يسمح لهم بتجربة أكبر، وتتوفر لهم بذلك فرص أوسع للتخطيط، ومعرفة الكوادر القادرة والوفية ما يمكّنهم من استلام زمام الأمور في مرحلة لاحقة.

وهكذا، ربما أن معظم المعتدلين يبقون معتدلين دائماً، لذلك لا يكتب لهم النجاح في إدارة المجتمع بعد الثورة، وسرعان ما يُمنَون بالإخفاق ويتنحّون عن سدة الحكم. وأهم أسباب إخفاقهم هي:

١- عجزهم عن إدراك قضايا ما بعد الثورة ومعالجتها ومواجهة مشكلات المجتمع في ذلك الحين.

٢- عدم قدرتهم على تلبية التوقّعات والضغوط الاجتماعيّة التي ستتفاقم، طبعاً نتيجة تطور الوعي والحراك السياسيّ لشرائح الشعب الواسعة والمتحرّرة في المجتمع الثوري.

٣- عدم قدرتهم على توجيه وقيادة واستقطاب فئات اجتماعيّة جديدة؛ إذ يستدعي ذلك تمركز السلطة عن طريق إحراز شعبية واسعة أو استخدام العنف، والمعتدلون يفتقرون لكلا الميزتين.

٤- إخفاقهم في الحيلولة دون تنامي واستمرار التحركات السياسيّة للفئات الاجتماعيّة.

٥- عجزهم عن اتخاذ القرارات الثورية اللازمة في الظروف والأحوال الحساسة؛ بسبب الافتقار للشرعية والشعبية السياسيّة والاجتماعيّة الكافية.

وتؤدي مجموعة هذه العوامل بالمعتدلين إلى التعلل والتسويف في الأداء، ما يستجلب عليهم تهم المداهنة، وبالتالي، سوف يُستبعدون من قبل العناصر الأكثر ثورية والمحظية بدعم أوسع.

جدير بالذكر أنّ الشرط الأساس لانتصار الثوار على كافة المشكلات السياسيّة - الاجتماعيّة المذكورة، والمعارضات الداخلية والخارجية التي تواجههم، هو الاعتصام بالوحدة والتلاحم بين الأركان الثلاثة الرئيسية للثورة (القيادة، الجماهير، الأيديولوجيا). فكلما تمتعت قيادة الثورة بالشعبية وأظهرت كفاءة أكبر، وكلما بذلت الفئات الاجتماعيّة المشاركة في الانتصار جهوداً بشكل وحدوي متلاحم لأجل استمرار الثورة، واستطاعت استقطاب جماعات وفئات أكثر وأوسع، وكلما كانت أيديولوجيا الثورة أشمل وأقدر على تلبية حاجات المجتمع الثوري، كلّما كان نجاح الثورة واستمرارها مضموناً بدرجة أكبر.

إن النهضة [1] الثوريّة في حال حراك وسعي للوصول إلى هدف معين، وبالتالي هي أشبه بماء جارٍ يحافظ على نقائه وشفافيته ويزداد عذوبةً إثر احتكاكه بالموانع والحصى والصخور، لكنها حين تتخذ حالةً مؤسّساتية[2] جامدة بعد الانتصار والنجاح، ستصبح كالماء الراكد الذي يزداد مع الوقت فساداً ونتناً[3].

ومن الأمور التي تحوّل الثورة الفتية إلى مؤسّسة جامدة، العودة السريعة لسيادة القانون

(١) Movement.

(٢) Institution.

(٣) Arnold Toynbee, "**A Study of History**", Oxford University Press, London, 1949.

(سواء القانون القديم أو القوانين الجديدة). فرغم أن تأسيس مؤسّسات قانونية من شأنه المساعدة على تكريس النظام الثوري، وتقصير أمد اللا استقرار، لكنه ينطوي في الوقت ذاته على خطر حؤوله دون تنامي الثورة وتقدّمها حينما تحتاج إلى مواقف ثورية. خصوصاً أن مكافحة العوامل القيمية سواء كانت مما يختص بالقيم الأخلاقية، أو الثقافية، أو الإدارية، أو الاجتماعيّة، تستلزم بعض الوقت، إلّا إذا استطاعت القيادة بنبوغها وقدرتها على الابتكار خلق ضرب من المصالحة والتنسيق بين الحركات الثوريّة التي تحتاج حضور الجماهير الفاعل وبين تكريس النظام والقانون كعامل لاستقرار الثورة.

في ضوء ذلك، يبدو أن الشرط الرئيس للحيلولة دون إخفاق الثورة واضمحلالها هو استمرارها وحراكها الدائم والسعي لتطبيق كافة مبادئها وعلى جميع الأصعدة. إذن، كلما كان الهدف أسمى وأبعد منالاً كلما قلّ احتمال إخفاق الثورة وفسادها. وهنا ينبغي التشديد على أن مكافحة آفات الثورة هو من أهم القضايا، وعلى الثوار تشخيص هذه الآفات والعمل على إحباطها.

آفــات الثورة

تختلف آفات الثورة عما يُناقش كأساليب معادية للثورة تهدف إلى هزيمة الثوار ودحرهم. وآفات الثورة هي وليدة عوامل نظرية، ونفسية، واجتماعيّة تؤثّر في المجتمع الثوري وتتوغل فيه بنحو صامت غير محسوس أبداً، وتوجّه ضرباتها وأضرارها بتفريغ الثورة من مضمونها الأصلي الداخلي.

وهذه هي أبرز آفات الثورة:

أ- تسلل الانتهازيين

تتسلل هذه الفئة إلى صفوف جميع الثورات، وإلى المؤسّسات والأجهزة المختلفة، وحتى في الجهاز القيادي عن طريق تغيير مظهرها وخداع الثوريين الحقيقيين. ومع أنهم يبدون أكثر ثوريةً من الثوار الأصلاء، ولكن حيث إنّهم لا يؤمنون بمبادئ الثورة؛ لذلك يسبّبون انحرافها. وتنقسم هذه الفئة إلى جماعتين: الجماعة الأولى هم الذين لا يحملون عقيدة سوى حب الجاه وكسب المواقع والامتيازات الاجتماعيّة، ويستطيعون التكيّف مع أي نظام سياسي، ويتمتعون بمهارة مميزة في تغيير مواقفهم لتطمين وتملّق الفئة الحاكمة. والجماعة الثانية هم الذين يحملون عقائد مضادة للنظرية الحاكمة، وحينما يقنطون من

المواجهة المباشــرة مع الثوريين يغيّرون ظاهرهم ويتغلغلون في النظام السياسيّ ليوجّهوا ضربتهم من الداخل وفي الظرف المناسب.

ب- العودة التدريجية للقيم الثقافية البائدة

من البديهيّ أن سقوط النظام السياسيّ في أي مجتمع ثوري لا يزيل، على الفور، القيم التي ســادت ذلك المجتمع وتفشّــت فيه. ويرتبط تأثير هذه القيم بطول مدة سيادتها على المجتمع وتغلغلها في حياته الثقافية، والاجتماعيّة، والتربوية. وكلما كانت فترة الكفاح قبل انتصار الثورة أقصر، كلما استمرت قيم النظام السابق لفترة أطول. من جملة هذه القيم الذميمة من وجهة نظر الثوّار الدعة، والفســاد الأخلاقي، والرشــوة. وفي حال لم يحصــل كفاح مســتمر وطويل ضــد القيم الثقافية الماضــية، ســيؤدي نموّها التدريجي مجدداً إلى تحريف وتشويه القيم الثوريّة الأصيلة.

ج- تعب القــوى الثوريّة وفقــدان الــروح الثوريّة

تقاعس القوى الثوريّة من آفات الثورة أيضاً. فإنّ الساحة بسبب انتصار الثورة وبلوغها أهدافهــا، والتعب واليأس من الثورة بســبب مواجهة المشــكلات وعــدم النجاح في حلها، والقنــوط من تطبيــق المعايير الإيديولوجية، هذه كلّها عوامل تــؤدّي إلى عزلة الثوار، وهي من الآفات الخطيرة التي تهدد الثورة. وتســرّب الفســاد إلى أركان الثورة الثلاثة، كضعف القيادة أو انحرافها، والتفاســير والتأويلات المنحرفة، وربمــا التوفيقية للأيديولوجيا، أو عــدم قدرة الأيديولوجيــا على تلبية احتياجات الثوار، وبالتالي، خــروج الفئات الاجتماعيّة المؤمنة بالثورة من الســاحة نتيجة الصــراعات الرامية لحصر السلطة والقوة بيد جماعة معينــة، هي جميعاً من آفات الثورة. وما لم تنجح القوى الثوريّة في كفاحها ضد المشكلات والضــغوط والمعارضــات وآفات الثورة، واســتولى نوع من الفوضى والضــعف على السلطة الحاكمة والمجتمع، فســيبرز خطر ظهــور دكتاتورية من النوع النابليوني تكون في مثل تلك الظروف مطلباً لغالبية الفئات الاجتماعيّة.

في إطار النظرية المذكورة، ســنعمد في ما يأتي وبالنظر للعناصر الرئيسية لكل واحد من عوامل الثورة ومراحلها، إلى دراسة الثورة الإسلامية دراسةً مقارنةً بالثورتين الفرنسيّة والروسيّة.

الفصل الثاني

الواقع السياسيّ ـ الاجتماعي قبل الثورة

المقال الأول:

السُلطة السياسيّة

أشرنا في تعريف السلطة السياسيّة إلى النظام السياسيّ الحاكم الذي يمسك بالأدوات المادية للسلطة[1]. والمراد بالأدوات المادية للسلطة العناصر غير المعنوية التي تجعل النظام السياسيّ قادراً على الصمود في وجه القوى والهيئات الاجتماعيّة وبالتالي يحكمها دون أن يستمد شرعيته منها بالضرورة.

ومعظم السلطات السياسيّة التي حكمت المجتمعات الإنسانية استطاعت طوال التاريخ وفي الفترة المعاصرة، وعن طريق إمساكها بالأدوات المادية للسلطة واعتماداً عليها، ودون أي شعور بالحاجة إلى دعم الفئات الاجتماعيّة، استطاعت البقاء في سدّة الحكم والاستمرار في السلطة على الرغم من افتقارها للشعبية والمشروعيَّة الاجتماعيّة.

وتُصنَّف أبرز أدوات السلطة المادية إلى أربع مجموعات متمايزة ومترابطة في آنٍ واحد وهي:

الأوضاع الاقتصاديّة، والقوة العسكرية، والدعم الدولي، والإدارة السياسيّة. ويمكن التخمين بشكل طبيعي أنّ السلطات السياسيّة غير المقبولة اجتماعياً متى ما ضعُفت

---

(١) يعتقد صاموئيل هانيتغتون أن "الخطوة الأولى في الثورة هي سقوط وانهيار النظام السابق. وبالتالي، لأجل تحليل علمي حول أسباب نشوب الثورة، غالباً ما تسلّط الأضواء بتركيز كبير على الظروف الاقتصاديّة ـ السياسيّة والاجتماعيّة التي عاشها النظام السابق. يشدّد أمثال هؤلاء الباحثين على فكرة أن قوة النظام السابق إذا تلاشت، فسوف ينطلق مشروع ثورة لا عودة فيها". نقلاً عن: S. Huntington, opcit, p 267.

وتعرّضت للحرج على صعيد الأدوات المادية للسلطة، فسوف تُفسِح المجال للسلطات الاجتماعيّة كي تقوى وتعزّز موقعها أكثر، وتتشجّع للهجوم على السلطة السياسيّة والانتصار عليها. وإنَّ تضعضع البنية الماليّة والاقتصاديّة بفعل الإسراف والتبذير، وشيوع القحط والغلاء، والتكاليف الباهظة للحروب، وتكبّد الهزائم في الحروب الخارجية، وضعف الإدارة السياسيّة، واتخاذ قرارات غير منطقية وغير معقولة، وبالتالي الضغوط الدولية على السلطة الحاكمة، هذه كلها من العوامل المفضية إلى ضعف السلطة السياسيّة.

وعلى هذا، يكون من الضروري جداً دراسة ومقارنة القدرات التي توفرت للأنظمة السياسيّة التي سبقت الثورات الثلاث التي هي موضوع بحثنا؛ إذ ستساعدنا هذه الدراسة على تقييم قدرة القوى الثوريّة على إسقاط تلك الأنظمة.

أ - الأوضاع الاقتصاديّة

في دراسة تأثير الأوضاع الاقتصاديّة ودورها في إشعال الثورات، لا يحظى الفقر وغياب العدالة بالاهتمام، بقدر ما يدرس دور الاقتصاد في تخفيف حدّة التوتّر، للقول: إن القدرات الاقتصاديّة هي التي تؤهّل السلطة السياسيّة لا للتقليل من ضغوط المجتمع الاقتصاديّة فحسب، وإنما لاستخدام وتوظيف كل ما تراه ضرورياً لتعزيز النظام الحاكم. فزيادة السيولة النقدية في خزينة الدولة، والازدهار الاقتصادي والزراعي يخوّل السلطة السياسيّة جباية الضرائب واستحصال الكثير من العائدات. أما الركود الاقتصادي والقحط والغلاء وما يستتبع ذلك من انخفاض في المداخيل وازدياد في ديون الدولة، فإنّه يؤدّي إلى زعزعة السلطة السياسيّة ومضاعفة الضغط الاجتماعي عليها.

١- فرنسا

ثمة مؤشّرات جلية على وخامة الوضع الاقتصادي الفرنسي خلال الفترة التي سبقت ثورة ١٧٨٩ م. كان هذا البلد يعاني مشكلات وأزمات مالية واقتصادية كبيرة منذ خمسين عاماً قبل الثورة، وكانت هذه الأزمات تتسع وتتفاقم يوماً بعد يوم، وكان إفلاس الخزينة، والتكاليف الباهظة، والحروب المتتالية، والنفقات المفزعة الفاحشة للبلاط، والقحط وشحة الغلال قد بلغت ذروتها في ذلك العهد. حتّى أنّ السلطة السياسيّة كانت عاجزة تماماً عن معالجة هذه المعضلات، وأعلنت عن إفلاسها وعجزها التام بشكل رسمي صريح.

ويعتــرف كافة الباحثين في تاريخ فرنســا خلال تلـك الحقبة بأنّ الإفلاســ المالي للدولة الفرنسيّة كان من الأسباب المباشرة والرئيسة لانهيار النظام الملكي لعائلة البوربون.

وكان الوضع المالي الفرنسي غير متوازن، ويعاني مشكلات عديدة طوال القرن الثامن عشر للميلاد.

يقول الدوق أورليان (الوصي على العرش) في عام ١٧١٥ م حول هذا الموضوع:

ليس لنا فلسٌ واحد في الخزائن الملكيّة وصـناديق الإيرادات؛ كي نستطيع تسديد حتى أكثـر النفقات إلحاحـاً. حينما أتابع الشـؤون المالية أرى أنَّ مجوهـرات الدولة قد بيعت، وعائدات الدولة وصـلت إلى الصفر تقريباً، وتم إنفاق العائدات العادية أيضاً كمساعدات ومعونات. وأيدي الشـعب مليئة بشتى صنوف الوثائق والأوراق المالية الملزِمة للدولة والتي يصل مجموعها إلى مبالغَ خيالية، بل إنّ حسابها وتحديدها يبدو أمراً متعذراً[1].

فــي يوم وفــاة لويس الرابع عشــر (١٧١٥ م) كان في الخزينة الملكيــة ٨٠٠ ألف ليرة، بينما تبلغ ديون الدولة أكثر من ثلاثة مليارات ليرة، وهـذا ما يعادل القروض التي كانت على عاتق الدولة الفرنسيّة بعد نحو قرنين من الزمن، أي في عام ١٩١٤م.

بلغ دخل الدولة ٧٥ مليون ليرة في السـنة، وهذا ما لا يكفي حتى لتسديد فوائد الديون. وعجز الميزانية كان يســاوي ســنوياً معدّل نفقات الدولة؛ لأنها كانت تنفق مداخيل كل عام بشكل مسبق. وقد كُلِّف لاس ـ وهو شخص اسكتلندي ـ بإيجاد حل لهذه المشكلات المالية، وبادر إلى تأسـيس نظام مصــرفي لتوزيع العملة (كوصــولات ـ تذاكر)، فاســتطاع معالجة الأزمات المالية للدولة بشكل محدود ومؤقت. لكنّ أسعار أسهم الشركات التي أسّسها لاس هبطت هبوطاً حاداً عام ١٧١٩ م، وآلت مشاريعه إلى الإخفاق.

في القرن الثامن عشــر واجهت الحكومة الفرنســيّة عجزاً دائماً وحقيقياً في الميزانية الســنوية. فمنطق الحروب التي خاضــها لويس الخامس عشر وتفاقُم نفقات الدولة، وعدم المرونــة في زيادة دخلها، حــال دون توقّف هذا التدهور. وتعكس زيــادة التكاليف الإدارية الزيادة المضــطردة للأسعار حتى عام ١٧٣٣، بيدَ أن عجز الميزانية كان ذا صلة مباشرة

---

(١) ألبير ماليه، وجول إيزاك، تاريخ القرن الثامن عشر والثورة الفرنسيّة الكبرى، ص ٩.

بالحروب الملكية الفرنسيّة. منذ ١٧٣٢ حتى ١٧٨٣ وعلى مدى ٥٠ عاماً، دخلت فرنسا أربعة حروب خارجية كبيرة اشتهرت باسم حروب السنوات السبع. وقد كلّفت هذه الحروب إجمالاً أربعة مليارات ليرة أو ما يعادل ٢٠٠ مليون جنيه إسترليني[1].

وكانت حرب السنوات السبع ١٧٥٦ ـ ١٧٦٣ ذات أبعاد عالمية هدفت للسيطرة على المستعمرات وإثبات تفوق القوة البحرية، وقد تكفّلت فيها فرنسا ـ فضلاً عن إمداد قواتها ـ بمساعدات كبيرة قدّمتها لحليفتها الجديدة النمسا. ومع أن مشاركة فرنسا في حرب الاستقلال الأميركية كانت ضئيلة، إلّا أنها عادت بتبعات وآثار كارثية على فرنسا بسبب ما قدّمته من مساعدات مالية بحرية.

وتحقق على أرض الواقع التحذير الذي وجهه وزير المالية تورغو للملك لويس في آب ١٧٧٤ م من أن إطلاق الرصاصة الأولى سيُسقط البلاد في هاوية الإفلاس، وقدّرت التكاليف الحقيقية للحرب بما بين ٩٠ و ١٠٠ مليون جنيه، وفي هذا دلالة كافية على تفريغ الخزينة الفرنسيّة.

وكانت مواجهة عجز الميزانية تزداد تعقيداً بسبب طريقة تأمين النفقات الحربية. فمنذ أكتوبر ١٧٧٦ وحتى ١٧٨١ تولّى "نغر" مسؤولية الشؤون المالية للدولة، وكان صاحب مصرف سويسري، له آراء متطرفة في التعويل على جدوى الثقة والاعتمادات المصرفية. فاقترح «نغر» تأمين تكاليف الحرب عن طريق الاستقراض، وكانت حجته في ذلك أن تسديد الضرائب في الوضع الحالي عملية متعذرة؛ لكن مع زيادة السكان في المستقبل ستتوفّر الفرصة لتسديد الديون، ولن يسبّب ذلك ضغوطاً كبيرة على ميزانية الدولة. لذلك جعل مستوى الفائدة عائماً بين ٨،٥ و ١٠ بالمائة، واضطر لتشجيع المُقرضين على الإقراض إلى نشر موازنة تتضمن مداخيل زائدة على النفقات، بينما يدلّ الواقع على عجز الميزانية في التسديد ليصل إلى ٢١٢ مليون ليرة. ولم تحظ الأزمة المالية الخانقة التي عاشتها فرنسا بعد حرب الاستقلال الأميركية بالاهتمام الكافي، وحال نغر بدوره دون بروز التبعات المالية لهذه الحرب بعد انتهائها.

ويمكن أن تقدّر وخامة التبعات المالية للحروب الفرنسيّة في ضوء الحقيقة القائلة:

(١) الليرة (liver) العملة الفرنسيّة إبان عهد حكم البوربون ويعادل واحداً إلى عشرين من الجنيه الإسترليني.

إنــه في سـنـة ١٧٨٨ حينما كانـت جميع تكاليف الدولـة دون ٦٣٠ مليون ليـرة، بلغت أرباح ديـون الدولة ٣١٨ مليون ليرة، أي ما يعادل ٥٠٪ من الدخل الوطني. وبلغت تكاليف الحرب فـي ذلك العام ١٦٥ مليون ليرة. وعلى ذلك، خُصـص في السـنة الأخيـرة من حكم عائلة البوربون نحو ثلاثة أرباع تكاليف الدولة لنفقات الحرب وتسديد فوائد الديون التي فرضتها الحروب السابقة.

فمنـذ ١٧٧٨ فما بعد فرضـت الحروب الأميركية تكاليف باهظة على الشـعب الفرنسـي، واضطرت الدولة للاستقراض من البلدان الأخرى.

اضـطراب الوضـع المالي الفرنسـي، وهو التراث الذي خلّفه لويس الرابع عشر ولويس الخامس عشـر كان قد بلغ حداً بـدا معه حل الأزمـات أمراً مسـتحيلاً؛ إذ كانت النفقات العاديـة السـنوية تفـوق المداخيل بـ ٢٢ مليون ليرة. هذا إذا حسـبنا النفقـات والمداخيل بشكل عادي، والحال أن النفقات كانت سترتقي إلى ٧٨ مليون ليرة عند المطالبة. وقد بلغ عجـز الميزانية في السـنوات الأخيرة من حكومة البوربون إلـى ٣٢٥ مليون ليرة، وفي مثل هذا الظرف وجد "آبي تري" سبيل الحل الوحيد في إعلان البلد إفلاسه.

"حاول تورغو وزير المالية في ذلك الحين إثبات ضـرورة التقشّـف للويس السادس عشـر، وتقليـل نفقات البلاد ورواتبه بمقدار ٢٤ مليون ليـرة، توفرت ١٠ ملايين ليرة منها عن طريق إلغاء نفقات قصر الملك وجيشه الخاص الذي لم تكن له مهام غير التشريفات الملكية"[١].

ومـن الآفـات الماليـة الأخرى إنفاق مبالـغ طائلة على مشـاريع بنائيـة وعمرانية غير ضـرورية. ففي غضون ٣٦ عاماً أنفق ٢٥٠ مليون ليرة على بناء القصور وإقامة الاحتفالات والمهرجانات الضخمة، وتسديد رواتب العاملين في البلاط، فأدّى ذلك مضافاً إلى تكاليف ثلاثة حروب خارجية كبرى هي حرب بولندا، وحرب النمسـا، وحرب السـنوات السبع إلى ارتباك الجهاز المالي للبلاد وشلّه.

وقد حاول "لاس" بعد إخفاقه في إصـلاح الجهاز المالي الفرنسي أن يحول دون تنامي

---

(١) آلبير ماليه وجول إيزاك، تاريخ القرن الثامن عشر والثورة الفرنسيّة الكبرى، ص ٣٢٥.

القروض، وسنَّ ضرائبَ تُجبى من كافة الطبقات، الأمر الذي أثار معارضة النبلاء ورجال الدين ولم يثمر نتائج تذكر.

وفي سنة ١٧٨٨ وقبل عام واحد من الثورة بلغ الوضع المالي في فرنسا حداً قدّرت معه تكاليف السنة كلها بـ ٥٣٠ مليون ليرة، في حين كانت كل عائدات البلاد ٤٧٥ مليون ليرة، وأرباح ديون الدولة ٢٠٦ ملايين ليرة في السنة؛ أي ما يعادل على وجه التقريب نصف عائدات البلاد كلها. هذا في حين لم يكن في خزينة الدولة أكثر من ٢٠ ألف ليرة نقداً. وحيث إنّ الاستعانة بالنبلاء ورجال الدين في دفع القروض لم يثمر، ولم يكن أحد على استعداد لمدّ يد المساعدة؛ لذلك أُعلن إفلاس الدولة في ١٦ أغسطس من العام نفسه(١).

ولم يختلف حال المجتمع الفرنسي في القرن الثامن عشر عمّا كان عليه في القرن السابع عشر، فقد كان يتوزع عموماً إلى ثلاث طبقات: طبقتين ممتازتين هما رجال الدين والنبلاء، وطبقة غير ممتازة هم الرعايا.

وكانت الضرائب بكل ثقلها تلقى على عاتق الطبقة الثالثة، ولم يتغير هذا الواقع في عهد لويس الخامس عشر. بعد جهود لاس إصلاح الشؤون المالية فقط، ظهرت شريحة جديدة يمكن تسميتهم "أصحاب الضرائب" أو "الجباة"، تشكّلت من كبار من كانوا يحصلون على الضرائب غير المباشرة، وصغار المستأجرين، وجميع ذوي الضرائب المختلفة، والصرّافين.

غالبية سكان فرنسا في ذلك الحين ـ نحو سبعة أثمانهم ـ كانوا يعيشون خارج المدن. ومع أن إصدار حكم عام على الواقع الاقتصادي لهؤلاء الناس ومعظمهم من المزارعين عملية في غاية الصعوبة؛ ولكن يمكن القول: إنَّ أكثرهم كانوا يعيشون ظروفاً اقتصادية صعبة. فأكثر الولايات (المحافظات) الفرنسيّة كان فيها أراضٍ بائرة عديمة الفائدة يعيش سكّانها في منتهى الفقر والفاقة، ولا يجدون طعاماً سوى الكستنة، والشمندر، والأعلاف، والقمح الأسود. وفي معظم الولايات، كان غالبية الفلاحين يعيشون في ظل الفاقة والبؤس على حد تعبير القس ماسيون، فقد كانوا لا يحصلون حتى على خبز الشعير طوال ستة

---

(١) آلبير ماليه وجول إيزاك، تاريخ القرن الثامن عشر والثورة الفرنسيّة الكبرى، ص ٣٣٩.

أشهر من السنة، ولا تتوفّر في بيوتهم أبسط الأدوات المنزلية.

وكان الفلاحون في وضع مؤسف جداً؛ حيث يعيشون في بيوت بدائية وقذرة، حتّى أنّ سائحاً إنجليزياً يدعى آرثر يونغ أطلق عليهم قبل عام واحد من الثورة؛ أي في سنة ١٧٨٨ م اسم "المزابل المتحرّكة". وفي عيد الميلاد في بعض الولايات قلّما كان هناك فلاح يستطيع أن يأكل طعاماً يحتوي اللحم.

في النصف الأول من القرن الثامن عشر، تكرّرت حالات القحط دائماً، فمنذ ١٧٣٢ حتى ١٧٦٥ م؛ أي طوال ٣٣ عاماً تكرر القحط تسع مرات على نحو مفزع. وعلى قول دارجان سون: "كان الناس في ولايات سن وشارتر وأورليان يأكلون النبات، ويموتون زرافات كأنهم الذباب".

وكان الفقر منتشراً حتى في مدينة باريس. فمن مجموع سكانها البالغ ٦٥٠ ألف نسمة كان هناك ١٢٠ ألف نسمة أي ٢٠ بالمائة من السكّان يُعدّون فقراء، وقد شكّلوا النواة الرئيسية للتمرّد والثورة. وكان القحط والجوع من المشكلات التي زادت من وخامة الوضع الاقتصادي. ففي ربيع ١٧٧٥ حينما ارتفعت أسعار الخبز ثار الناس وانتفضوا، وهبّت مجموعات منظّمة في الأول من مايو وحتى الرابع منه فجابت المناطق المحيطة بباريس وفرساي، ثم دخلت العاصمة نفسها فنهبت المخابز. ونشرت الدولة ٢٥ ألف جندي في باريس وشكّلت محكمة مؤقتة بدون استئناف حاكمت أربعين من زعماء المتمرّدين. اشتهرت هذه الانتفاضة باسم "حرب الطحين". وفرض الشتاء البارد في الأعوام التالية ١٧٨٨ و ١٧٨٩ على الفقراء ظروفاً أشد وأتعس، وكانت شحة الخبز من المعضلات الرئيسية في تلك الأعوام.

ومن هنا يرى سفير فرنسا لدى النمسا أن شحّ الغذاء والخوف من القحط كانا السببَ الحقيقي لانتفاضة الناس، وهو القحط الذي أعجز العقلاء وقطع آمالهم. يقول أحد رجال السياسيّة آنذاك:

لا أرى في الأزقة والطرقات سوى الألوان الباهتة والوجوه النحيفة. الناس يتضاربون

في المخابز من أجل قرص واحد[1].

في ضوء ذلك كلّه، يمكن الخلوص إلى أن المجتمع الفرنسي كان يعيش من الناحية الاقتصاديّة ظروفاً مأزومة حقاً.. ظروفاً لم تعشها فرنسا حتى ذلك الحين، ولم تجرّبها بعد الثورة. الديون الباهظة، والدخل الضئيل، والقحط والجوع الذي يعانيه الناس أدّت بمجموعها إلى إضعاف السلطة السياسيّة، وكان من الطبيعي أن يدفع بالتمرّد والتوتر العام لمجتمع ما قبل الثورة إلى الحدود القصوى.

٢- روسيا

لم يكن حال الاقتصاد الروسي في بدايات القرن العشرين مما يُحسد عليه. والحربان الخارجيتان في تلك الفترة زادتا طبعاً من حدّة المشكلات والصعوبات الاقتصاديّة. وقد خلق الركود الاقتصادي الذي استمرَّ حتى سنة ١٩٠٩ ظروفاً عصيبة للعمال والفلاحين، فمن ناحية كرّس هذا الركود البطالة بشدة، ومن ناحية أخرى جعل ظروف العمل ومستوى الدخل لهاتين الطبقتين مما لا يمكن تحمّله والصبر عليه. الإضرابات التي قام بها العمّال في تلك الفترة كانت ذات طبيعة اقتصادية غالباً، وكانت تزداد دائماً ويتضاعف عدد المشاركين فيها، حتى أنها بلغت في تلك الحقبة ضعف الإضرابات في سنة ١٩٠٥.

يكتب كاليستوف حول الانتفاضات الفلاحية في روسيا:

بلغ عدد الانتفاضات الفلاحية قبال إصلاحات ستاليبين[2] ألفين إلى ألفين وخمسمائة انتفاضة خلال سنة واحدة ما بين ١٩٠٧ و ١٩١٠ م، ووصل عددها إلى ستة آلاف في سنة ١٩١٠. وكان الوضع الزراعي في روسيا إبان هذه الفترة سيئاً. وأعاد القحط القاتل الذي نجم عنه شحة المحاصيل الزراعية سنة ١٩١١، إلى الأذهان الرعب الذي سبّبه قحط سنة ١٨٩١. وكان الفلاحون يقتاتون على ما يسلقونه من حبّات المكنس، ومرض التيفوئيد

---

(١) آلبير ماليه وجول إيزاك، تاريخ القرن الثامن عشر والثورة الفرنسيّة الكبرى، ص ٣٨٣.

(٢) شملت إصلاحات ستاليبين - رئيس وزراء روسيا - منذ العام ١٩٠٦ أوامر صدرت في نوفمبر من ذلك العام كان بمقدور الفلاحين على أساسها ترك مجمعاتهم القروية وتملّك الأراضي التي يعملون فيها، وهكذا ظهرت شريحة مقتدرة تدعى الكولاك أو الفلاحين الأثرياء.

المعدي ينتشر في كل مكان[1].

المجاعة المزمنة وعدم امتلاك الأراضي أملى على الفلاحين مطلع القرن العشرين تَرْك بيوتهم إلى مناطق بعيدة، فهاجر البعض إلى مناطق الأورال، وغادر البعض البلاد. في الفترة ما بين ١٩٠٠ حتى ١٩١٠ هاجر نحو مليون ونصف المليون روسي من بلادهم إلى أميركا وكندا وأميركا الجنوبية[2].

- بدأت حقبة الازدهار الصناعي الروسي منذ ١٩١٠ فما بعد، وأفضت إلى تحولات مهمة في المنظومة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لهذا البلد. الكولاك الذين يمتلكون الأراضيَ الزراعية كانوا يزدادون قوة واقتداراً في الأرياف، وتزداد بذلك حاجتهم لأدوات وأجهزة أكثر تطوراً يستخدمونها في مزارعهم. والفلاحون الذين كانت تعوزهم الأراضي توجهوا إلى المدن بأعداد كبيرة، حتّى أنّ عدد سكان المدن ازداد طوال أربعة أعوام من ١٩١٠ حتى ١٩١٤ إلى الثلث. والازدهار الصناعي في مجال الصناعات الثقيلة كان أكبر وأوضح. وقد شملت هذه الصناعات صناعة المكائن والسفن والأسلحة وصهر الحديد؛ ومع ذلك كان البون لا يزال كبيراً بين روسيا والبلدان الصناعيّة الأخرى.

تضاعف دور البنوك ونفوذها في عالم الصناعة خلال هذه الفترة، إلّا أنّ نصف رساميل البنوك كانت تؤمّن من بلدان أخرى، الأمر الذي ضاعف نفوذ الرأسماليين الأجانب في روسيا. وسقف القروض الأجنبية أيضاً كان يأخذ بالارتفاع يوماً بعد يوم فسبّب تسديد الأقساط وفوائدها ضغوطاً على البلد. في سنة ١٩٠٦ م استطاعت روسيا استلام قرض من فرنسا مقداره مليار فرنك. وحدث هذا حينما كان القيصر قد قمع لتوّه تمرّد الشعب الروسي، فجرت تصورات بأن روسيا تحصل على هذا القرض من فرنسا[3].

---

(١) كاليستوف، تاريخ روسيا السوفيتية، ج١، ص٢٩٦.

(٢) مع أن حكومة "ويت" بذلت جهوداً كبيرة لمعالجة الأزمات الاقتصاديّة التي شهدتها روسيا في العقد الأول من القرن العشرين، لكن القيصر رأى أنه متحيّز للحرية أكثر من اللازم فعزله. يعدّ ويت بالنسبة لروسيا كنغر لفرنسا، وكان ثمة شبه عجيب بين مصير الرجلين، فكلاهما من علماء الاقتصاد البارزين والساسة المحنّكين، وقد حاول كل منهما إنقاذ حكومة ملكية محتضرة. لكن نفوذ الملكات اللواتي كنّ أُلعوبة بيد رجال البلاط أحبط مساعيَهم وأرغمهم على الاستقالة.

(٣) يكتب مكسيم غوركي في ذلك: "يا فرنسا، أبصق عليك ماء فمي المختلط بالدم والبلغم". كلنل والترز، تاريخ روسيا، ص ٤٢٠.

تصاعدت التبعية للرساميل الأجنبية خصوصاً في الهزيع الأخير من حكم القياصرة، وأضحت الإمبراطورية الروسيّة الكبرى شبه مستعمرة على حد تعبير إيزاك دويتشر. كان المستثمرون الغربيون أصحاب ٩٠ بالمائة من أسهم المعادن، و٥٠ بالمائة من أسهم الصناعات الكيمياوية، وأكثر من أربعين بالمائة من أسهم المؤسّسات الصناعيّة والهندسية، و٤٢ بالمائة من أسهم البنوك الروسيّة. أما رأس المال الداخلي فكان نادراً وقليلاً، والدخل الوطني كان ضئيلاً جداً بالقياس إلى الحاجيات والمتطلبات الجديدة. أكثر من نصف هذا الرأسمال الداخلي كانت تؤمّنه الزراعة الروسيّة المتخلّفة جداً وذات التأثير القليل جداً في استقطاب الرساميل. في غمرة هذه النواقص والسلبيات كانت الحكومة توفّر احتياجات الصناعة من الضرائب. لكن التنمية الصناعيّة كانت مرتهنة للرساميل الأجنبية أساساً، وهذا ما جعل الحكومات القيصرية شديدة التبعية للرساميل والاستثمارات الغربية[1].

يكتب جورج كنان في هذا:

قيل كثيراً: إنَّ سبب معارضة القيصر وسقوط نظامه هو قبولُه للاستثمارات الأجنبية الواسعة في الصناعات الروسيّة، وخضوعه بموازاة ذلك لقروض وديون كبيرة لسائر الدول. ولا شك في أن مشاركة الأجانب في الصناعة الروسيّة ولا سيما صناعات المعادن والفلزات كانت كبيرة جداً، وصحيح أيضاً أنّ الحكومة الروسيّة كانت آنذاك الأكثر ديوناً في العالم[2].

وجاءت الحرب لتغيّر الظروف الطبيعية للعرض والطلب، والتصدير، والطاقات البشرية وغيرها من العوامل، الأمر الذي أثّر سلباً على الصناعة والزراعة. ونتيجة التدفق الكبير للعمال على جبهات الحرب، سجّل الإنتاج الصناعي هبوطاً حاداً وخطيراً مطلع العام ١٩١٥ م.

استحوذت الصناعات العسكرية على الجزء الأكبر من تصنيع البلاد؛ ولكنها بسبب المشكلات الأساسية في العملية الصناعيّة، لم تستطع التكيّف مع ما تستلزمه الحرب،

---

(١) إيزاك دويتشر، **الثورة الروسيّة المنقوصة**، ص ٢٠.

(٢) A. E. Adams. **The Russian revolution and Bolshevik Victory**. C.Heath and company, 1972, P. 5. 1977. P.5.

فجاءت نتائج العام الأول من الإنتاج الحربي مخيّبةً للآمال. وفي ربيع ١٩١٥م اتّضح أنّ الصناعة الروسيّة عاجزة تماماً عن تلبية احتياجات الحرب الهائلة ومعالجة مشكلاتها.

وقد أُربكت الضغوط الناجمة عن التصنيع العسكري المنظومةَ الاقتصاديّةَ إلى درجة أنّ مستوى استثمارات القطاع الخاص لم يهبط بشدة فحسب، بل إنّ الكثير من المؤسّسات توقفت عن العمل وأُغلقت أبوابها نهائياً. ففي مستهل سنة ١٩١٤م أُغلقت ٣٥٠ مؤسّسة أبوابها مقابل٢١٥ مؤسّسة تأسّست حديثاً. وفي عام ١٩١٥م أشارت الإحصاءات إلى توقف ٥٧٣ مؤسسة عن العمل مقابل ١٧٨ مؤسسة استحدثت للتوّ[١].

أضف إلى ذلك أن التصنيع العسكري الروسيّ كان يلتهم كافّة الموارد والإمكانات المتوفّرة من قبيل الفلزات، والوقود، والصناعات المالية، والطاقات الإنسانية، ويؤدي إلى أزمات خانقة في توزيع الوقود، والمواد الغذائية، والمحاصيل الزراعية؛ بيدَ أنّ الحرب تركت أعظم تأثيراتها على الإنتاج الزراعيّ بوجه خاص؛ إذ إن القسم الأعظم من قوات الجيش تشكّلت في الواقع من الفلاحين والمزارعين.

وبغض النظر عن الطاقات البشريّة، تعرّضت سائر مستلزمات القطاع الزراعي كالمكائن الزراعية، والمصادر المالية، والأسمدة لضربات قاصمة وشهدت انخفاضاً كبيراً. وبالتالي، فإنه فضلاً عن هذه المشكلات التي خيّمت على القطاع الزراعي، كان ثمة عامل آخر هو شح الدوابّ والماشية، فتخصيص الخيول للحرب لم يترك للقرويين سوى عدد قليل من الماشية لا يكفي للزراعة.

وبالتالي أدّى مجموع هذه المعضلات إلى انخفاض كبير في المحاصيل الزراعية، حتى أن إنتاج الغلال الذي سجّل إلى سنة ١٩١٣ سبعة مليارات يود [٢] في كل عام، وصل سنة ١٩١٧ إلى خمسة مليارات يود، وانخفض بالنسبة لمحاصيل أخرى إلى ٥٠ بالمائة. أما تصدير المحاصيل الزراعية التي كانت تحتل المرتبة الأولى في الصادرات الروسيّة، فتوقف تماماً[٣].

---

(١) A. E. Adams. The Russian revolution and Bolshevik Victory. C.Heath and company, 1972, P. 5. 1977. P.5.

(٢) اليود يعادل ٣٦ بونداً.

(٣) Ibid, P36.

وكانت روسيا من البلدان المصدِّرة للغلال قبل الحرب؛ ولكن مع نشوبها وإيقاف التصدير كان يُفترض أن لا تواجه أزمة غذاء، بيد أن البلد واجه تدريجياً أزمة حادة في الأغذية. ولم تكن عوامل ظهور هذه الأزمة ذات صلة بانخفاض الإنتاج الزراعي فقط، بل ارتبطت بمجموعة معقَّدة من الأزمات والإرباكات في الحياة الاقتصاديّة والسياسيّة للدولة حالت دون توفيرها الغذاء وتوزيعه.

وأسفر انهماك قطاع التصنيع بتلبية متطلبات الحرب عن عجز الأرياف عن توفير وإنتاج المواد الغذائية. ولم يفقد القرويون رغبتهم في الزراعة فحسب، بل لم يبدوا رغبة حتى في بيع غلالهم. ففي أغسطس من عام ١٩١٥ تشكّلت لجنة خاصة بالمواد الغذائية تولّت مسؤوليات استشارية وكان واجبها الحقيقي فرض سيطرة الدولة وإملاء سياساتها في مجال الغذاء. ومنذ ذلك الحين قبضت الأجهزة الحكوميّة على ملكيّة المواد الغذائية التي ينبغي توزيعها على الناس، باستثناء الجيش الذي كان يتمتع بما يشبه الحكم الذاتي؛ بيدَ أن مبادرات الدولة لم تقدر إطلاقاً على معالجة شح الغذاء في البلد. وكان شتاء ١٩١٦ ـ ١٩١٧ م دون شك من أسوأ فصول الشتاء في روسيا؛ حيث كانت الأطعمة تخضع للتقنين في كل المدن. وأدّى نقص الخبز إلى حالات تمرّد ومظاهرات واشتباكات في سنة ١٩١٧ م أفضت أخيراً إلى سقوط عائلة رومانوف.

وقد حالت مشكلات النقل وسوء الإدارة في بتروغراد سنة ١٩١٧ م دون وصول كميات كافية من القمح إلى العاصمة، ولم يتوفر للخبازين الدقيق لإنتاج الخبز اليومي للناس، بل إن الخبز لم يكن متوفراً على الإطلاق في بعض الأحياء العمالية. وأدت هذه الحالة إلى الثورة الشاملة وكانت القشة التي قصمت ظهر البعير، وفي ٢١ فبراير انفجرت الجماهير التي ملّت الوقوف العبثي في طوابير أمام أفران الخبز لتنهب عدة مخابز، وفي اليوم التالي أضرب عمال معمل يوتيلوف للمعادن مطالبين بالخبز.

بموازاة هذه الأزمة ازدادت الأوضاع الحياتية للعمال سوءاً بشكل تصاعدي خانق، وبتأثير من الهوة المتنامية بين مستوى الأجور وتكاليف الحياة الباهظة. وانتقلت انتفاضات الغذاء التي وقعت في بتروغراد وموسكو في أبريل ١٩١٥ إلى باقي المدن وهيأت الأرضية للحروب الداخلية. وأدّت هذه المشاكل إلى تنام سريع في الإضرابات والمشاركة الواسعة للعمال فيها. وهكذا فإنّ الانهيار الاقتصادي فيّ روسيا ١٩١٧ قد لا يكون له الدور المميّز كما هي الحال بالنسبة لفرنسا؛ إذ واجه النظام القيصري انهياراً حقيقياً في كافة

مَرافقه وأنشطته الحكوميّة ابتداءً من الحرب وانتهاء بإدارة القرى والأرياف، ومع ذلك فإن ثلاثة أعوام من الحرب عرّضت الميزانية الروسيّة لضغوط جعلت الأسعار المرتفعة وندرة الموارد الرئيسية، رغم مساعدات الحلفاء، من أبرز عوامل الانتفاض والثورة سنة ١٩١٧ [١].

وقد تركت الفوضى الاقتصاديّة الروسيّة في فترة الحرب العالمية الأولى تأثيراتها على مجالات الحياة الأخرى. الأزمة الأولى كانت أزمة الوقود؛ حيث لم يتعذر توفير الفحم الحجري على الناس العاديين فحسب، بل لم تكن تصل كميات كافية منه إلى الجيش. وألقت أزمة الوقود هذه بظلالها السلبية على حركة سكك الحديد أيضاً. وبعد ذلك كانت هناك قضية شحّة الفولاذ التي أثّرت قلته على الحرب.

وكان الاقتصاد الحربي الروسي يزداد تبعيَّة وبوتائر متسارعة جداً للرساميل الأجنبية، ولا سيما لحلفائه البريطانيين والفرنسيين، والأميركيين.

ووصلت الديون الخارجية لنظام القياصرة إلى ٨ مليارات روبل خلال فترة الحرب فقط. وكان على الدولة تسديد هذه الديون فضلاً عن ديونها السابقة. وتفشت فوضى الاقتصاد الروسي وانهياره في كل أنحاء البلاد [٢].

وهبَّ المزارعون وأعلنوا التمرّد، ولجأ العمّال إلى الإضراب في معاملهم. وفي خريف ١٩١٦ شارك أكثر من مليون عامل في الإضراب وكانت مطالبهم اقتصادية كلها. ومما زاد طين التمرّد بلّة جباية ضرائب باهظة ومصادرة أموال الناس وممتلكاتهم لدعم المجهود الحربي. وقد تسرّب هذا التمرّد حتى إلى الجيش. فكانت عمليات نهب المخابز ومخازن الغلال في خريف ١٩١٦ بمثابة عود الثقاب المشتعل الذي ألقي على مخازن البارود، فتفجرت كأعنف ما يكون وفجّرت معها عائلة القياصرة وسلالة رومانوف.

٣- إيران

إيران بلد نام من بلدان العالم الثالث، قام اقتصاده على الزراعة إلى ما قبل ١٥ عاماً من

(١) كرين برينتون، تشريح أربع ثورات، ترجمة: محسن ثلاثي، ص ٢٣.

(٢) تاريخ روسيا السوفياتية، ج١، ص ٤٤٠.

انتصـار الثورة. هذا رغم أن التخمين الذي تم في سنة ١٩٤٨ لمساحة الأراضي المزروعة في إيران كشف عن أن ١١ بالمائة من ١،٦٤٨٠٠٠ كيلومتر مربّع هي كل مساحة إيران، أي ١٨٠،٠٠٠ كيلومتر مربع فقط هي الأراضي المزروعة في إيران، وأخصبها أراضي الشمال الإيراني التي صودرت معظمها بالقوة من قبل البلاط والدولة في زمن رضا خان.

مـع أنَّ الملكيـات الكبرى كانت ظاهرة شـائعة فـي كل أنحاء إيران كجـزء من النظام الاجتماعـي الإيرانـي، غيـر أنَّ النقطة المهمة هـي أن وجود الملكيات الكبـرى في إيران، وخلافاً لأوروبا، لم يؤدِّ إطلاقاً إلى ظهور طبقة أرستقراطية وإقطاعيّات أرضية، ولا تلاحظ على هذا الصـعيد حالة شَـبَهٍ بين إيران ونظام المجتمعات الأوروبية. ومن هنا، لا تتسـنّى دراسة الواقع الاقتصادي الإيراني بالأدوات الفكرية الخاصة بالعالم الغربي.

وأدّى شـح المياه في إيران إلى لعب ملكية المياه دوراً رئيسـياً بدل ملكية الأرض. ففي عام ١٩٥٦م كان ٦٧٪ من كل سكان إيران يعملون في القطاع الزراعي ويعيشون في القرى. وفـي عام ١٩٦٢ كان فـي إيران طبقة قليلة العدد تمتاز بالثـراء والملكيات الكبرى، وطبقة واسـعة جداً من القرويين والفلاحين الفقراء يعيشـون في الأرياف. في مثل تلك الظروف التي تعد أرضـية ملائمة لاندلاع الثورة بادر نظام الشـاه بتوصـية مـن الحكومة الأميركية وللحؤول دون وقوع تمرّد أو ثورة، إلى خطوات إصـلاحية الظاهر سمّاها "الثورة البيضاء" وكان الإصلاح الزراعي أهمها.

وكانت حصـيلة الإصلاح الزراعي الذي قام به الشاه بتمليك الفلاحين أراضٍ محدودة لا يملكون الإمكانات المالية الكافية لاسـتثمارها وزراعتها، مضـافاً إلى أنّ عليهم تسـديد أقسـاط الأراضي التي قسّـمت بينهم. وكانت السيطرة على الأسـعار لصالح سكان المدن ممن يمكن أن يشكّلوا خطراً على السلطة، وتخصيص الدعم لهم، وتنفيذ مشاريع عمرانية وصـناعية عملاقة، كل ذلك كان خطوات أوجدت وضـعاً جعل النشـاط الزراعي والسـكن فـي القـرى لغير صـالح القرويين، وبهذا انهمرت سـيول هجرة القروييـن والفلاحين إلى المدن، وتفكّكت أسس الاقتصاد الإيرانـي، وصار البلد الذي كان يتمتّع بالاكتفاء الذاتي في الزراعة، بلداً يعاني التبعيّة الزراعية للخارج.

في سنة ١٩٦٩ أضحت إيران بلداً مستورداً للمحاصيل الزراعية؛ إذ سجلت المحاصيل

الزراعية فيه نمواً بنسبة ١،٧٪، بينما كان النمو السكاني بنسبة ٣،٢٪. والواقع أن إيران وبعد عشرة أعوام من "الثورة البيضاء" أصبحت لأول مرة مستورداً كبيراً للحوم والغلال[١].

وتضمنت تنمية الاقتصاد الإيراني في الستينات مسألتين رئيسيتين: الأولى هي أن قطاع الخدمات الحكوميّة تطور وتنامى بسرعة كبيرة ضاعفت عدد الموظفين في القطاع العام. والمسألة الثانية هي ازدياد أعداد ونفوذ الأجانب في الأجهزة الحكوميّة الإيرانية. وكان أسرع معدلات التنمية في الاقتصاد الإيراني من نصيب قطاع الخدمات؛ حيث سجل ٤٠٪ من مجمل الإنتاج. وتركّزت سياسة الحكومة في مضمار الصناعة على تنمية ودعم القطاع الخاص ابتداءً من عقد الستينات على أقل تقدير. لكن أنشطة هذا القطاع التي تركّزت في طهران غالباً واعتماداً على مصالح قصيرة الأمد لم يكن لها دور أساسي في تنمية اقتصاد البلاد. وعلى العموم، لم تتمتع التنمية الصناعيّة بالكفاءة والفاعلية اللازمة.

على مستوى نفوذ الأجانب وتدخلهم ينبغي القول: إنه من مجموع ١١٩ شركة أجنبية نشطت في المجالات غير النفطية في إيران ابتداءً من عام ١٩٧١م، كانت هناك ٣٢ شركة أميركية، و١٨ شركة من ألمانية الغربية، و١٤ شركة بريطانية. وكان من تبعات هذه السياسة أن حقق المستثمرون الداخليون والأجانب الكبار أرباحاً هائلة على حساب اقتصاد البلاد ونتيجة زعزعته التي كان بالمقدور رصد آثارها على المدى البعيد. في عقد الستينات تم تطبيق خطتين خمسيتين طموحتين. أدّتا إلى تحوّل اقتصادي في القرى والمدن. ونتيجة عمليّات الإصلاح الزراعي انخفضت نسبة الأراضي ذات المالكين المتغيّبين من ٥٠ بالمائة إلى ٢٠ بالمائة. وفي ١٩٦٨ م تمّت المصادقة على قانون يتيح للفلاحين بيع أسهمهم للتعاونيات الكبرى والمساهمة فيها.

وفي ضوء سياسات الحكومة التي تقرّر امتيازات عديدة للمالكين الكبار والتعاونيات الكبرى، سوف يتم طبيعياً تجاهل القرويين ذوي الأملاك الصغيرة والمتوسطة ما يضطرهم للهجرة إلى المدن. في مقابل ذلك كان نموُّ الصناعة لافتاً للنظر؛ حيث ارتفع عدد المصانع من ١٩٦٣ حتى ١٩٧٧ م، من ١٩٠٢ إلى ٧٩٨٩ مصنعاً. وللمثال، تأسّست في تلك الفترة معامل صهر الحديد، ومصاف نفطية ومعامل لإنتاج الألمنيوم، ومعامل لإنتاج

(١) Fred Holiday, **Arabia Without Sultanes**, Vintage Books, New York, 1975, P493.

قطع غيار السـيارات، ومعامل لتجميع الجرارات الزراعية والشـاحنات والسيارات. وهكذا ارتفع النمو الصناعي في البلاد إلى أربعة أضعاف (من ٥٪ إلى ٢٠ ٪).

ما بين ١٩٥٩ و ١٩٧٢ م ارتفعت حصة الصناعة في الناتج الوطني الإجمالي من ١٣،٦٪ إلى حوالي ٢٠٪، بينما انخفض نمو الزراعة من ٣٠٪ إلى ١٦٪.

وقـد لعـب النفط في الاقتصـاد الإيرانـي دوراً كان يزداد يوماً بعد يـوم. وقد كان هذا الواقع مشهوداً حتى قبل ارتفاع أسعار النفط. فحققت القفزات التي شهدتها أسعار النفط وكميات إنتاجه لنظام الشـاه إيرادات مضـاعفة، حتى أن أموال النفط أمّنت نحو ٨٨٪ من تكاليف المشاريع الإيرانية والمبالغ المرصودة في الموازنات السنوية.

وتفاقمـت تبعية البلاد للخـارج نتيجة زيادة حجم الاسـتيراد الإيرانـي ورغبة النظام البهلوي في الصـناعات التجميعيّة. وفي مثل هذه الظروف، كان للتجار الأميركيين حصـة الأسـد من الاسـتثمار في إيران بفضل النفوذ السياسـيّ لبلادهم على إيران. وبرزت هذه الظاهرة بأوضـح صـورها في ثلاثة قطاعات رئيسـية هي: التسـليح، والنفـط، والبنوك. فاكتسـب منتجـو الغـلال والمعـدّات الزراعيـة والبضـائع الاسـتهلاكية مواقـعَ مهمة في الاقتصاد الإيراني، حيث كانت الطلبات الإيرانية المتزايدة والمتطورة أكثر من أن يستطيع منتـج أميركي واحد تلبيتها، فأدّى التنافس بين التجار الأجانب إلى تفاقم حالات الفسـاد والرشوة بين الكوادر الحكوميّة[1].

وتحققت بعض النجاحات أيضاً في مضمار التعليم والصحة. ففي عقد الستينات تقريباً ازداد عدد أسرّة المستشفيات إلى الضعف، وشهد النظام التعليمي تطوراً كمياً ملحوظاً ما بين ١٩٦٣ و ١٩٧٧م؛ حيث ازداد إلى ثلاثة أضعاف، فارتفع التسجيل في المدارس الثانوية من ١٤،٢٤٠ طالباً إلى ٢٢٧،٥٠٠ طالب. وكانت تنمية الجامعات ملحوظة أيضاً فارتفع عدد الطلبـة الجامعيين خلال هذه المدة من ٢٤،٨٨٥ طالباً إلـى ١٥٤،٢١٥ طالباً، بينما ازداد عدد الطلبة الجامعيين الإيرانيين في الخارج من ١٨،٠٠٠ إلى ٨٠،٠٠٠ طالب.

وتمّ تأمين تكاليف كل هذه الخطط والمشـاريع من جزء ضئيل جداً من عائدات النفط التي سـجّلت تنامياً كبيراً بفضـل ارتفاع أسـعار البتـرول عالمياً، فقد تضـاعفت عائدات النفط الإيراني من ٤٥٠ مليون دولار في ١٩٦٣ م إلى ٤،٤ مليارات دولار في ١٩٧٣ م، وإلى

(١) Niki Keddie, **Iran: Religion, Polities & society**, Frank Cassco. Ltd London 1980, P 176.

٢٣ مليار دولار في ١٩٧٧م.

فضـلاً عن المبالغ القليلـة التي كانت تنفَق من هذه العائـدات النفطية المتزايدة على تنميـة البلاد، كانـت العائدات النفطية تخصّـص غالبـاً للإنفاق في المجالات الخمسـة التالية:

١- التسلّح غير المسبوق الذي التهَم قسماً كبيراً من عائدات النفط.

٢- اسـتيراد البضائع الاسـتهلاكية وخصوصـاً المواد الغذائية والمحاصيل الزراعية التي كانت الحاجة إليها تزداد تصاعدياً نتيجة التفريط بالزراعة الوطنية.

٣- استحداث صناعات تجميعية في المدن ولا سيما في طهران.

٤- دفع قروض كبيرة لبلدان العالم الثالث والبلدان الغربية لكسب الدعم الدولي.

٥- زيادة رواتب موظفي الدولة لا سيما العاملين منهم في الجيش والسافاك.

كان يلوّح ظاهرياً أن هذه الزيادة المتسـارعة في الثروة بوسـعها توجيه اقتصـاد البلد وبفضـل عائدات البترول نحو التحرّر من التبعية للنفط والوصول إلى الاكتفاء الذاتي، ومع ذلك، أسفرت ادعاءات الشاه ومطامحه في الوصول السريع لـ "بوابات الحضارة الكبرى" عن تخصـيص مبالغ طائلة من عائدات النفط لتنفيذ مشاريع غير مجدية وغير ضرورية. وكانت حسـابات الشاه وتقييماته ترتكز إلى اعتبارات سياسية أكثر من اعتمادها المعايير الاقتصـاديّة. وكان من أهدافه الرئيسـة الحفاظ على موقعه وتكريسـ نظامه في بلدٍ يعاد تشكيله وبناؤه من جديد.

أراد الشـاه إنفاق هذه العائدات لترسـيخ حكم العائلة البهلوية فـي «إيران» ثريةٍ. وكان المال هو الأداة اللازمة لتطبيق سياسـة "العصا والجزرة" الهادفة إلى تكريس الاستقرار والهـدوء. كما كان الشـاه يشـتري معارضـيه بالمـال، أو يفرض عليهم الصـمت والهدوء بواسـطة قوته العسكرية والبوليسية المرعبة التي تجسّـدت في أجهزة الأمن والمخابرات المعروفة باسم (السافاك).

وقـد حققت إيران طوال ١٢ شـهراً من أبريل ١٩٧٣ حتـى أبريل ١٩٧٤ م عائداتٍ مالية مذهلة. ووصـلت نفقات الدولة إلى ٢٢ مليار دولار، وهو ما يعادل على نحو التقريب مجموع إنفاقها خلال السـنوات الثلاث السـابقة. وارتفع النمو السـنوي الإيرانـي من ١١،٤٪ إلى

٢٩،٥٪ رغم أنّه كان نمواً قصير الأمد وواجه إنجاز المشاريع مشكلات عديدة بسبب بعض العقبات والصعوبات[١].

وهكذا، عولجت الأزمات والمشكلات الاقتصاديّة الإيرانية بشكل مؤقت، بعدما كادت تضعضع ركائز النظام الشاهنشاهي بسبب التطبيق المغلوط والصوري للإصلاح الزراعي، الذي دمَّر الزراعة التي احتلت المكانة الرئيسية في الاقتصاد الإيراني. وجاء هذا العلاج بفضل الارتفاع السريع وغير المتوقع لأسعار النفط ومضاعفة استيراد المواد الغذائية والمحاصيل الزراعية، واتباع منهجية الدعم الحكومي. ومع أن هذه الحالة أربكت النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي في إيران، إلّا أنها زادت من قدرات النظام السياسيّ على المستوى الاقتصادي، فتحولت إيران فجأة من بلد فقير ومتخلّف ينتمي للعالم الثالث إلى بلد ثري بمستطاعه ممارسة دور بارز في المنطقة والعالم. وكانت القفزة الاقتصاديّة للبلاد سريعة إلى درجة أنّ دخل الفرد ارتفع فجأة من ٢٠٠ دولار عام ١٩٦٣ إلى ١٠٠٠ دولار (أي خمسة أضعاف) في ١٩٧٣م، وكان هذا النمو الأكبر في التاريخ المعاصر بالنسبة لبلد مثل إيران؛ بيدَ أنَّ النمو السريع في الدخل لم يستطع ردم الهوّة بين الطبقات ذات الدخل الكبير والطبقات ذات الدخل المحدود، وأفضى إلى تراكم العائدات في أيدي الطبقات الغنية وزيادة التضخم بشكل سريع، الأمر الذي خلق صعوبات إضافية للطبقات الفقيرة. ومع ذلك تحوّلت إيران بفضل ارتفاع أسعار البترول وفي أقل من خمس سنين من بلد فقير متخلف معزول إلى بلد نام ذي أجهزة وأنظمة عصرية متطورة. بالنظر لتراكم عائدات النفط، أضحى دخل الفرد الإيراني أكثر منه في معظم البلدان النامية. ورغم ذلك فإنّ النزعة الاستهلاكية الجامحة للطبقات الغنية في إيران أدّت إلى تصاعد الشعور بالحرمان والفقر لدى موظفي الدولة والطبقة المتوسطة الجديدة وموظفي القطاع الخاص والمعلمين. وأحياناً كان يتضاعف الشعور بالحرمان نتيجة أزمة السكن الناجمة عن استمرار تدفق الخبراء والموظفين الأجانب على إيران.

وقد ارتفع الناتج الوطني الإجمالي[٢] سنة ١٩٧٤ م إلى نحو ٣٠،٣٪، وفي عام ١٩٧٥ م إلى قرابة ٤٢٪، إلّا أن هذا الارتفاع استتبع بعض المشكلات الاقتصاديّة التي ما كان ينبغي

(١) Michael Fisher, Iran, **From Religious Dispute to Revolution**, Harvard university press, U S A, 1989, P 25.

(٢) Gross National product, G.N.P.

بروزهـا مـع وجود هذه القفزات في عائـدات النفط، حتّى أنَّ الأزمـات الجادة في الكوادر البشرية الماهرة والتأسيسات العامة أدّت إلى توقّف النمو الاقتصادي سنة ١٩٧٦ م.

ومع ذلك، لم تكن هناك قبل الثورة أزمات اقتصادية خانقة ووخيمة لا يمكن السيطرة عليهـا، بل علـى العكس، ازدادت القوة الاقتصـاديّة للنظام بسـرعة كبيرة إبان السـنوات السبع التي سبقت الثورة نتيجة الارتفاع المفاجئ والسريع لأسعار النفط. وبفضل العائدات النفطية لم تخفض الدولة ضـرائب الصـناعة فحسـب، بل استطاعت أيضـاً زيادة رواتب موظفـي القطاع العـام، وتوفير التعليم المجاني إلى مسـتوى الجامعة، وتخفيف ضـرائب الرواتب، بل وإعفاء القوات المسـلّحة من الضرائب أيضـاً. وتمكنت الدولة كذلك اعتماداً على عوائد البترول من اسـتيراد ما تحتاجه البلاد من الغذاء وإيصـاله للشـعب بأسـعار مخفّضة، وتوفير التغذية المدرسية المجانية.

ومع أن انتهاج مثل هذه السياسـة كان يمكن أن يفضـيَ لبعض المشـكلات على المدى البعيد ويخلق اقتصـاداً عليلاً تبعياً، إلّا أن التبعات السـيئة لهذه السياسة لم تظهر إطلاقاً خـلال فترة ما قبل انتصـار الثـورة، فكانت المـواد الغذائيّة اللازمة متوفـرة بكثرة حتى خلال أيام الإضـرابات، ولم تواجه الدولة مشـاكل تُذكر في تأمين المطالب الاقتصـاديّة للمضربين.

كانت إيران التي دوماً قبل ١٩٧٣ تعادل ميزانية إنفاقاتها بمساعدات بلا مقابل وقروض طويلة الأمد يقدّمها لها الأجانب، انقلبت على حين غرّة من مستقرضة كبيرة إلى مُقرضة من الطراز الأول، حتّى أنّ شـطراً من هذه القروض كان من نصـيب بلدان صناعية غربية كبريطانيا وفرنسـا، وبلغت القروض التي قدّمتها إيران لبلدان العالم الثالث أكثر من ٢،٥ مليار دولار.

ولا يدور نقاشـنا هنا حول صـحة أو سـقم السياسيّة الاقتصـاديّة التي انتهجها الشاه، إنّما القضـية المهمة هـي أنّ النظام الإيراني آنذاك وتوكؤاً علـى عائدات النفط المجزية لم يكن بوسـعه حلّ أية مشكلة اقتصادية تواجهه فحسب، بل كان بمقدوره أيضاً بما له من إمكانـات ماليـة هائلة تلبية كل المطالب المالية للمعارضـين، حتى وإن كان ذلك بصـورة مؤقتة وتسـكينية. ولم تكن لدى النظام مشـكلة حقيقية من هذه النـاحية، وخلافاً لفرنسـا

وروسيا اللتين عانتا عشية الثورة من أوضاع اقتصادية مأزومة ومؤسفة، لم تساهم الظروف الاقتصاديّة في إيران قبل الثورة في زعزعة السلطة السياسيّة، بل لقد كان النظام الإيراني آنذاك، وبالنسبة إلى تاريخ البلد، في أفضل وأحسن ظروفه الاقتصاديّة. والواقع أن إيران من بين البلدان الثوريّة، تعدّ البلد الوحيد الذي ثار وهو في ذروة الثراء والغنى.

نعم، إنَّ الشيء الذي أثار الجماهير أكثر من الصعوبات الاقتصاديّة هو تغيير البنية الثقافية والاجتماعيّة في إيران، والسعي لهدم المعايير الدينية والأخلاقية والثقافية الإيرانية بأدوات المنظومة الثقافية الغربية. وبالتالي فإنَّ الاقتصاد كان أقل العوامل والقضايا أهميةً في الثورة الإسلامية.

وهكذا، تشير الدراسة المقارنة للنظم السياسيّة قبل الثورات الفرنسيّة، والروسيّة، والإيرانية في مضمار القدرة الاقتصاديّة إلى شبه كبير في الوضع المالي والاقتصادي للأنظمة الفرنسيّة والروسيّة، بينما اختلفت الظروف الاقتصاديّة لإيران اختلافاً كبيراً عما عاشته فرنسا وروسيا عشية الثورتين. ففي حين كابدت الأنظمة الفرنسيّة والروسيّة معضلات اقتصادية خانقة من قبيل فراغ الخزينة، وتدني الدخل، وشح الأغذية والمواد الاستهلاكية الأولية، والقحط والغلاء، والديون الداخلية والخارجية الباهظة، عاش نظام الشاه في إيران قبيل الثورة أفضل فترات ازدهاره وثرائه الاقتصادي، التي لم يسبق لها مثيل طوال خمسين عاماً من حكم العائلة البهلوية. مع الزيادة السريعة وغير المتوقعة لعائدات البترول لم تتحول إيران إلى إحدى البلدان القليلة الأثرى في العالم فحسب، بل إنَّ نظام الشاه بما كان له من إمكانات هائلة من العملة الصعبة وفّر حاجيات البلد من الغذاء والمواد الاستهلاكية بأسعار مخفّضة إلى درجة جعلت إيران مجتمعاً استهلاكياً.

ب- القوة العسكرية

القوة العسكرية من أهم الأدوات التي يستخدمها النظام السياسيّ لفرض سيادته وأكثرها وضوحاً وجلاءً. وخصوصاً تلك الأنظمة التي تواجه أزمات وضغوطاً داخلية على الدوام، وتحتاج لتهديد التيارات المعارضة أو قمعها. وتتجلى القوى العسكرية عادة في الجيش والقوّات المسلّحة للبلد. وترتبط قدرات القوات المسلّحة بعوامل عدة منها: الوفاء للنظام السياسيّ، وطاعة القادة، وروح الشجاعة والمعنويات المرتفعة للعسكريين

والتنظيم الجيد، وتوفر المعدات والتجهيزات الحربية الحديثة. ويعود تأمين هذه العوامل إلى الإدارة الحكوميّة المناسبة والمقبولة، والانتصار في الحروب أو على الأقل تجنب الهزيمة فيها، والتمتع بروح إيمانية راسخة للدفاع عن السلطة السياسيّة، وتوفر الإمكانات المالية اللازمة لتأمين الميزانية التسليحية، ودفع مخصّصات كافية للقوات المسلحة. وإذا لم تتمتع القوة العسكرية في نظام سياسي معيّن بالانسجام والتماسك اللازم، وتزعزعت معنوياتها بفعل هزائم متتالية، ولم تتمكن الدولة، بسبب مشكلاتها الاقتصاديّة، من تأمين إمداداتها ومخصّصاتها وبالتالي إذا لم يكن للقوات المسلّحة الإيمان الكافي للنظام السياسيّ الحاكم، فلن يعجز هذا النظام عن توظيف مثل هذه القوات المسلحة لقمع السلطة الاجتماعيّة المعارضة فحسب، بل ستتحوّل هذه القوات بحد ذاتها إلى منافس خطير قد ينضم إلى الفئات الاجتماعيّة المعارضة للنظام فيضاعف من احتمال سقوطه بدرجة كبيرة. بعد هذه المقدّمة الإجمالية، لا بدّ لنا في ما يأتي من دراسة القوى العسكرية للأنظمة الفرنسيّة، والروسيّة، والإيرانية قبل انتصار الثورة.

١- فرنسا

قبل زهاء قرن من انتصار الثورة الفرنسيّة، سجّل ملوك البوربون هدفهم الرئيس بموازاة تأمينهم للنظام والوحدة الداخلية، وهو تعزيز وتطوير القوات المسلّحة الفرنسيّة. وبعد الحروب الداخلية وإزاحة إمبريالية عائلة هابسبورغ - التي استمرت قرناً من الزمن - دخل الملوك الفرنسيون صراعاً وتنافساً غايته التفوق على الدول الأوروبية الأخرى. وكان النجاح في هذا الطموح يستدعي مواجهة عدوّين في آن واحد. وقد بعث ضعف الأنظمة الملكية في القارة الأوروبية وضعف القوى التجارية ـــ البحرية الثرية كهولندا وبريطانية، الأملَ في تحقيق المطامح الفرنسيّة بشكل أولي؛ إذ إن فرنسا ذات الأراضي المتحدة والمنظمة والكثيرة السكان والمتمتعة بالنظام السياسيّ اللازم تحوّلت - بنحو الإمكان - إلى بلد غني يعيش حياةً سعيدة. واستطاعت فرنسا تحت حكم ماركيز ودولويس تشكيل أول جيش ملكي متأهّب للخدمة في أوروبا. وأسّس جان بابتيست كلبر القوة البحرية، ورسم السياسيّات التجارية لتوجيه وتطوير الصناعة والتجارة وشؤون المستعمرات، وحسّن الوضع المالي الملكي بطريقة تزيد من الإيرادات اللازمة للحروب. وأحرز في عهد لويس الرابع عشر انتصارات عسكرية أولية في حرب "دولوسيون - ١٦٦٧ - ١٦٦٨"، وفي الحرب ضد هولندا (١٦٧٢ - ١٦٧٨) دفعت إلى تشكيل حلف من القوى المعارضة للتوسّع العسكري

الفرنسي وأوصلته إلى مراحل جادة. ونتيجة تشكيل مثل هذا الحلف تحمّلت فرنسا هزائم خطيرة في حرب اتحاد بورك (١٧٨٨ ـ ١٧٩٧م)، وحرب إسبانيا (١٧٠١ ـ ١٧٠٤م). وفي الأعوام من ١٧١٥ حتى ١٧٨٩ م أثبتت فرنسا أنها ليست عاجزة عن السيطرة على أوروبا فحسب، بل وعاجزة أيضاً عن الحفاظ على نجاحها الناصع كقوة أوروبية من الطراز الأول. وقد، استمر تحالف الدول المعادية لفرنسا كما كان في السابق، وظهرت إلى جانب ذلك مشكلات أعقد، من قبيل النواقص والقيود التي تترك تأثيرات سلبية على إمكانيات الحكومة الملكية وقدراتها. ويعود سبب هذه المشكلات إلى الثغرات التي عانى منها النظام الاستبدادي في زمن لويس الرابع عشر، وكذلك إلى طبيعة الاقتصاد الفرنسي والبنية الطبقية في هذا البلد.

ففي زمن لويس الخامس عشر ولويس السادس عشر، شارك الجيش الفرنسي في أربعة حروب كبرى هي: حرب خلافة العرش البولندي (١٧٣٣ ـ ١٧٣٨)، وحرب خلافة العرش النمساوي (١٧٤٠ ـ ١٧٤٨)، وحرب السنوات السبع (١٧٥٦- ١٧٦٣)، وحرب الاستقلال الأميركية (١٧٧٦ ـ ١٧٨٣)؛ حيث اتّسعت مديات القتال في الحرب الأخيرة من أوروبا إلى أميركا وآسيا، لكن جميع هذه المستعمرات خرجت من السيطرة الفرنسيّة في نهاية المطاف.

وهكذا، قضت فرنسا مدة ٢٦ عاماً في الحروب والنزاعات الدولية الخطيرة وذلك قبل خمسين سنة من الثورة، وليس فقط لم تنل من تلك الحروب شيئاً، باستثناء مقاطعة واحدة، بل أصابتها هزائم وخسائر فادحة في الأموال والأرواح والأراضي.

وكانت بريطانيا هي المنافس الأهم والعدوّ اللدود لفرنسا في ذلك الحين؛ حيث اصطدمت بها مرتين. وسبب الدخول في هذه الحروب العبثية كان أهواء ونزوات نفسية ليس إلّا، ولم تتوفر إرادة راسخة وقوية على رأس الدولة في فرنسا؛ لذلك دخل البلد تلك الحروب من دون حسابات دقيقة، أو اعتماد سياسات متينة حكيمة، الأمر الذي فرض عليه تكاليف باهظة. وقد عمَّ الحزن والغضبُ الشعب الفرنسي والملك لهذه الخسائر الفادحة، وانتابتهم مشاعر الانتقام حيال النمسا وبريطانيا، فساعد لويس الخامس عشر سكّان المستعمرات وحضّهم على التمرّد وشارك في حرب أخرى أثمرت استقلال الولايات المتحدة الأميركية. ولو نظرنا إلى تاريخ فرنسا من زاوية السياسة الداخلية الأوروبية

فقط، لبانَ لنا أنّ الحروب المتتالية من جهة، والسياسـات الدولية الخاطئة من جهة ثانية أدّت إلى تآكل الاقتدار الفرنسي وتلاشيه تدريجياً.

ففي عصـر لويس الخامس عشـر بانَ ضـعف الدولة الفرنسـيّة أكثر، وانحسر نفوذها السياسـيّ بصـورة أجلى وأوضـح. وكانت مصـالح فرنسا هي التي تتضـرر في كل تحالف تدخلـه لتحتـل المرتبة الثانيـة من الأهميـة، وتتفاقم ضـغوط الأعداء عليها مضـافاً إلى الخسائر الحربية الفادحة التي تتكبّدها. حتى حينما كانت تُحقق بعض الانجازات الحربية تبقى عاجزة عن اسـتثمار هذه الانتصـارات بنحو مناسـب. ففي حربَي النمسا وبريطانيا مثلاً، وعلى الضـد ممّا يسـتدعيه وضـعها الجيّـد وموقفها القوي، ورغـم أنَّ هولندا كانت بيدها، نراها تنزل عند رغبة أعدائها وتدخل في معاهدة "أكس ـ لا شابل" للسلام في سنة ١٧٤٧م، وهـي المعاهدة الأكثر عـاراً والأقل معنى بين المعاهدات التـي عقدتها مع بلدان العالم المختلفة، حتى أن انتشـار نص المعاهدة في فرنسـا أثار غضـب الجماهير وحوّلها إلى مثل سائر بينهم، فكانت النسوة في الأسواق يقُلْن لبعضهن بدل الشتم: "أنت كمعاهدة الحكومة عديمة المعنى والشعور". وفي ذلك يقول المارشال دوساكس بمرارة:

الطريقة التي تتنازل بها فرنسا عن فتوحاتها والأراضي التي تحتلها، تجعلها تدخل في حرب مع نفسـها. أعداء فرنسـا باقون على نفس قواهم واقتدارهم، والضـعف من نصيب فرنسا فقط. نقص من سكان البلاد مليون نسمة، وخزينتها خالية تقريباً[١].

وعلى حدّ تعبير فريدريك: فإنّ الضـحية في جميع هذه الحروب لم تكن سـوى فرنسـا التي هُزمت في أوروبا وأميركا، وفي آسـيا أيضـاً. فحسـب رأي آبي برنيس فإنّ تصـرفات الفرنسـيين في هذه الحروب كانت مراهقة ومخزية. ويضـيف: إن فرنسا قرّبت نفسها من الخطوة الأخيرة نحو الانهيار[٢].

ولم تكتفِ الدولة الفرنسيّة بدفع نصف مليار فرانك من أموال الشعب الفرنسي للنمسا مجانـاً، إنما ألقت بمائتـي ألف من جنودها في لهوات الموت على التراب النمسـاوي، ولم تنتفع شـيئاً من كل تلك التضـحيات؛ لأن الجنود الفرنسـيين لم يكن لهم قادة أكفاء، فقد

---

(١) آلبير ماليه وجول إيزاك، تاريخ القرن الثامن عشر والثورة الفرنسيّة الكبرى، ص ١٧٨.

(٢) المصدر نفسه.

كان قادة الجيش من المقرّبين إلى الملك، وهم غير جديرين في الغالب، أو ناهبين وسرّاق مثل ريشليو.

وقد تلاشى الجيش الفرنسي الذي بلغ عدد جنوده في زمن السلام قرابة ١٨٠ ألفاً وتفكّك بفعل هذه الحروب، ولم يستطع الاحتفاظ بقوته السابقة. وهكذا، لم يكن قادة الجيش، وهم شخصيات متوسّطة وقليلة اللياقة غالباً تبوّأوا المناصب العسكرية الرفيعة بفضل استبداد لويس الخامس عشر والمادام دوبمبادور ومؤامرات الشخصيات العسكرية الكبرى، ولم يكونوا إطلاقاً على معرفة بالجيش الذي يقودونه. سوبيز مثلاً كان من القادة الذين لم يصدروا لجنودهم أية أوامر في يوم من الأيام، ولم يكن على معرفة بالطرق المناسبة لزحف الجيوش. حينما أصرّ المارشال دوساكس تقليداً لفريدريك الثاني، وسعى سعياً حثيثاً لشروع الجيش الفرنسي بإتقان أساليب وتكتيكات جديدة في حروب الفرسان والمشاة، اندلعت حرب السنوات السبع على حين غرّة فدخل الجيش الفرنسي وهو في بداية هذا التغيير. وعلى حد تعبير نابليون: يمكن تصور سببين أساسيين لهزيمة الجيش الفرنسي: أحدهما، عدم الجدارة الفاضح لدى قادة الجيش، والثاني، البدء بأسلوب عسكري جديد وعدم نضج القوات.

وقد دلّت الهزائم المتتالية التي مُنيت بها فرنسا في القرن الثامن عشر على أنّ الملكية الفرنسيّة غير قادرة على حماية موقعها العالمي والدفاع عنه.

وكان الانتصار في الحرب ضرورياً جداً لاستعادة كبرياء البلد ومكانته على المسرح الدولي فضلاً عن دوره الإيجابي في التجارة البحرية، على أن تحقيق ذلك في تلك الظروف وفي ضوء الإمكانات والقدرات المتوفرة لفرنسا لم يكن بالأمر المتاح. وأدّى اشتراك فرنسا في البحر والبر بحربين هامتين (حرب النمسا وحرب السنوات السبع) إلى هبوط موارد البلاد وذخائرها هبوطاً مروّعاً، واستطاعت القوات البحرية البريطانية زعزعة تجارة المستعمرات الحيوية جداً بالنسبة لفرنسا.

ولم يعد على فرنسا من كل ذلك أي نفع أو امتياز، ووقعت أراضٍ واسعة من إمبراطوريتها في أوروبا الشمالية والهند بيد الإنجليز.

وتستنتج كاترين جورلي من دراستها المقارنة في كتابها الكلاسيكي "الجيوش وفن

الثــورة" مــا يلي: يلوح أن ضــباط الجيش في المجتمعــات ما قبل الصــناعيّة كانوا يعملون غالباً للحفاظ على مصــالح الطبقات صاحبة الامتياز التي ينتمون إليها في مراحل افتتاح مجلــس الأعيان، وحتى بعد تســليم الملك والموافقة على افتتــاح المجلس المذكور، دفعت حالة الســخط على الملك جميعَ الشرائح للانضواء تحت قيادة الطبقة الثرية، وكان يُتَوقّع أن لا يبــديَ ضــباط الجيش رغباتٍ حقيقيــة في قمع المقاومة خلال فترة تصــاعد الأزمة ضــد المســؤولين الحكوميين، وهذا ما أدّى إلى اختلافات وتناقضــات سياسية واجتماعيّة إلى درجة أفضت في النهاية إلى تعذّر أية حركة تهدف إلى قمع معارضي الملك والطبقات المحافظة الحاكمة.

والنتيجة هي أن الجيش الفرنســي لم يضــعف ويتضعضع فحســب، بتأثير من الحروب والهزائــم المتتابعة خلال فترات الأزمة التي ســبقت الثورة، وإنّما ســحب دعمه للملك في ضوء الانتماء الطبقي للمطالبين بالتغيير.

٢- روسيــا

بالنظــر إلــى الموقع الجيوبولوتيكي لروســيا، يتمتع هــذا البلد بامتياز مهــم يتمثل في اتصــاله بالبحر الأســود وســيطرته عليــه. وبذلك، ليس مــن العجيب أن تــؤدي جملة من الأحداث المتسلسلة وقعت في الإمبراطورية الروسيّة، ولم تنبع من قضية الهيمنة على هذا البحــر في فترة ثورات ١٨٤٨، إلى هزيمة فاضــحة في حــروب "كريمه" المحدودة وتفكّك القــوات الروســيّة في ١٨٥٤ و ١٨٥٥. في هذا الصــراع الذي نشــب بهدف الســيطرة على الملاحة في البحر الأســود والهيمنة على الإمبراطورية العثمانية، واجهت روســيا فرنســا وبريطانيــا من دون أن تحظى بدعم حليفتها الســابقة النمســا. وبالتالي، تمحورت الحرب حول الســيطرة علــى ميناء سواســتبول في كريمه. ولم يعد الأســطول الروســي في البحر الأسود والمتألّف من سفن مِلاحة قادراً على منافسة الأساطيل القوية للحلفاء وما فيها من ســفن حربية، وكان على ذلك الأســطول أن يتوقف في مضيق خليج سواستبول. وبعد شهور مــن الدفاع المكثــف العنيف الذي أبدته القــوات المتواجدة في سواســتبول وقع البحر في أيدي القوات الفرنسيّة والبريطانية والعثمانية المكوّنة من ٧٠ ألف جندي. واستدعى ذلك عقد معاهدة ســلام فرضت على روســيا تقليلَ نفوذها في الشرق الأدنى وحرمت أسطولها من التواجد في البحر الأسود.

وبهذا، ضعُفت مكانة روسيا في أوروبا. وبعد أن كان هذا البلد القوة العظمى الوحيدة في القارة الأوروبية سنة ١٨١٥م، لاح بعد ١٨٤٨م أنه لا يزال دون القوى الأوروبية بكثير. وتفاقم ضعف روسيا بعد حرب كريمه، ولم تستعد مكانة ١٨١٥ إطلاقاً على مدى الفترة التي تولى فيها القيصر السلطة في سان بطرسبورغ.

هزيمة روسيا في حرب كريمه وتأثيراتها المهمة جداً التي تركتها على السياسات الداخلية، تضمّنت دلالة واضحة على عدم تماسك النظام الملكي القائم على أساس مجتمع مرواجي ما قبل الصناعي.

إثر الهزائم العسكرية، تم تطبيق بعض الإصلاحات الإجبارية بدعم القيصر. وكان هدف المخططين لهذه الإصلاحات تغيير المجتمع الروسي والاقتراب به من الحالة الليبرالية بشكل يمكّن البلاد من المحافظة على مكانتها السابقة كقوة عظمى، من دون أن يستتبع ذلك مخاطر زعزعة الاستقرار السياسيّ. وقد تمّت الدورة الأولى من الإصلاحات على مدى جيل كامل بعد حرب كريمه، واشتملت على تأسيس نظام للخدمة العسكرية، وتنمية تدريبات الضباط المحترفين، واستحداث مجامع نيابية باسم "زمستوف"[١]، ومجالس دوما بلدية بصلاحيات محدودة وخاضعة للسيطرة داخل حكومات محلية؛ بيدَ أن الإصلاح الأفضل كان تحرير ملايين العبيد[٢] الروس الذي ابتدأ بأمر من القيصر سنة ١٨٦١م. ورغم كل ذلك، لم تتمكّن هذه الإصلاحات من معالجة المشكلات الروسيّة معالجةً جذرية، إذ دخل هذا البلد في غضون ١٦ عاماً قبل ثورته حربين كبريين أُخريين ذاق في كليهما طعمَ الهزيمة والإخفاق، ولم تكن الحرب العالمية الأولى قد انتهت بعد حينما سقط نظام الحكم في روسيا القيصرية.

الحرب الأولى هي التي دارت رحاها بين الروس واليابانيين، ونشبت شرارتها الأولى سنة ١٩٠٠ م، وبلغت ذروتها في ١٩٠٥ ـ ١٩٠٧م.

فكّر اليابانيون في احتلال كوريا، وأراد الروس إيصال سكك حديد موسكو من منشوريا ـ الخاضعة لسيطرة الصين ـ إلى فلاديفستوك. في أواخر القرن التاسع عشر احتلت

---

(١) Zemestov.

(٢) Serf.

اليابان ميناء بورت آرتور وجزر فرمز، واستطاعت الصين بمساعدة روسيا، وفرنسا، وألمانيا وبموجب معاهدة طوكيو إرغام اليابان على إعادة ميناء بورت آرتور إليها. ومع ذلك تصاعدت حدة التنافس بين روسيا واليابان على الأراضي الكورية ومع أنهما اتفقا سنة ١٨٩٦م على إدارة الشؤون الكورية بشكل مشترك، ولكن ما أن حصلت روسيا من الصين على حق السيطرة على ميناء بورت آرتور وربطه بسكك حديد منشوريا، حتى تفاقم العداء بين البلدين؛ بحيث احتلت القوات الروسيّة كل منشوريا في سنة ١٩٠٠، بل وعبرَت نهر بالو الذي يمثّل الحدود بين منشوريا وكوريا. وحينما ازداد قلق اليابان أعلنت الحرب على روسيا في عام ١٩٠٤م.

في يناير سنة ١٩٠٤ هاجمت كاسحات السفن اليابانية وبشكل مفاجئ رتلاً من السفن الحربية الروسيّة الراسية في طرق بورت آرتور المائية، وتبع ذلك هجومٌ للسفن الحربية اليابانية على السفن الحربية الروسيّة في كوريا، وهكذا اندلعت الحرب الروسيّة اليابانية على مساحة واسعة في شرق روسيا وكوريا ومنشوريا، واستمرت ثلاثة أعوام إلى أن انتهت بهزيمة روسيا. وقد دعمت فرنسا وبريطانيا اليابانَ في هذه الحرب، ورغم ما أبداه الجنود الروس من بسالة إلّا أنهم هُزِموا في البحر واليابسة وقُضي عليهم في تسوشيما. وتمَّ توقيع معاهدة صلح بين البلدين في أغسطس ١٩٠٥ بوساطة أميركية في ميناء بورتسموث.

تخلّت روسيا عن بورت آرتور والجزء الجنوبي من ساخالين لليابان، وأقلعت عن أية ادعاءات لها في كوريا ومنشوريا الجنوبية.

مع أن حرب ١٩٠٤ ـ ١٩٠٥ وجّهت ضربة قاصمة لمكانة روسيا في الخارج، إلّا أن استحقاقاتها الداخلية كانت أهم؛ حيث تسبّبت في تطورات أفضت إلى تشكيل نوع من الحكم البرلماني أُطلق عليه اسم "الدوما".

ومن الأخطاء الكبرى التي ارتكبها نيكولاي الثاني دخوله في حربين خلال أقل من عشرة أعوام. من وجهة نظر الشعب الروسي كانت الحرب مع اليابان خطوة عبثية من الأساس، وأدّت إلى هزيمة منكرة للبلد ما يجعلها خطيئة لا تغتفر، وكان بالمقدور تحاشيها بسهولة. وكان الاشتباك في هذه الحرب خارج نطاق الإمكانات والمصادر الطبيعية لروسيا، خصوصاً وأن البلد كان على أعتاب بلوغ مرحلة التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة

المتسارعة، ويمكن ملاحظة آثار هذه الحرب في الأحداث التي أفضت لانتفاضة ١٩٠٥م.

الحرب العالمية الأولى وجّهت الضربة النهائية لجسد الحكم القيصري في روسيا، وكأن سنن التاريخ أرادت للاستبداد الروسي أن لا ينهار أمام معارضيه الداخليين إلّا بعد انهياره عسكرياً أمام أعدائه الخارجيين.

مثلما أسفرت الخسارة حيال اليابان عن تأسيس الدوما، كان الانسحاب الروسي الكبير من بولندا سنة ١٩١٥م السبب الرئيس لنشوب أو تسريع أحداث عام ١٩١٧م.

اندلعت الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤، ومع أن الحلف بين فرنسا وروسيا كان خطوة إيجابية للمصالح المادية الروسيّة، إلّا أنه يعدّ خسارة سياسية كبرى لروسيا. والقيصر الألماني كان يمكن أن يشكّل خطراً على بريطانيا، إلّا أنه لم يكن يمثّل في الحقيقة خطراً كبيراً للروس. فحاول بعض أنصار روسيا وشخصياتها الوطنية جهدهم للحؤول دون المشاركة في مثل هذا التحالف الكارثي، بيدَ أن الحافز القومي أفشل جهودهم، وهذا ما أدّى إلى انهيار النظام وسقوطه. وكان على الحكومة الدكتاتورية التي تعاني كل هذه الأزمات الداخلية أن تنأى بنفسها عن التورط في مماحكات سياسية خارجية. ولم تكن الحرب العالمية الأولى والدخول فيها بحدّ ذاتها كارثة وخسارة كبرى فحسب، إنما كانت إلى جانب ذلك مكرّساً قوياً لجميع المشكلات السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة لروسيا، إلى درجة أن السلطة السياسيّة لم تستطع الصمود حيال كل هذه الصعوبات.

وكانت الحرب العالمية الأولى أهم بكثير من الحروب الروسيّة ــ اليابانية من حيث الوسعة والمدة والقرب من الحدود الروسيّة، وتركت تأثيراً أكبر داخل البلد. ولم تكن روسيا مستعدةً للحرب، وكانت ألمانيا عام ١٩٠٤ م أقوى من اليابان بكثير، وتمتلك معدّات وتجهيزات أكثر. وزاد الطين بلّةً عدمُ الكفاءة الإدارية والسياسيّة للقيصر.

فالتعبئة المتتالية لـ ١٢ مليون شخص مع عدم وجود القدرات والإمكانات الكافية لتجهيز ونقل هذا العدد الكبير إلى جبهات القتال، ترك الجنود عاطلين في معسكراتهم خلف الجبهة يستمعون باستمرار لدعايات وتحريض الدعاة الثوريين. وكانت هذه الدعايات تجد لها ما يصدّقها ويعاضدها في أقوال الجنود العائدين من الجبهات. كان هؤلاء الجنود يروون أن قوات المشاة، وبسبب عدم توفر الرصاص لديهم، يدافعون عن أنفسهم بأخمص

بنادقهم مقابل الرشاشات الألمانية؛ ولأن المدفعية بلا عتاد، يترك الضباط خنادقهم ليقضوا أيامهم في شرب الخمر ومغازلة الممرّضات[1].

وبقيت الطبقة الراقية في روسيا تعبّر عن همومها طوال جيل كامل بأمثال هذه المقولة لـ "سليس":

نحن نجلس على فوهة بركان، وبعدنا ستهبُّ العاصفة. في سنوات ١٩٠٥ و١٩٠٦ وبضغط من الهزيمة أمام اليابان انطلقت تمارين ثورة كبرى بين صفوف عامة الشعب[2].

وقد هدّأت المشاعر الوطنية التي عمّت سنة ١٩١٤ م الاستعدادات العلنية للثورة مدةً من الزمن. غير أن الهزيمة العسكرية في ١٩١٥ و١٩١٦م أعادت البلاد إلى ظروف كانت تزداد كل يوم شبهاً بظروف سنة ١٩٠٥م.

وترك الأداء القتالي بدوره بصماته العسكرية الخاصة، فقد ضَعُفَ الجيش نتيجة خسارته قواته في ساحات القتال ولا سيما الضباط والعسكريين الأوفياء للنظام الملكي. كما أدّى نشر الكتائب غير النظامية في أطراف العاصمة، وانتقال القيصر من العاصمة إلى مركز القيادة، أدّى ذلك كلُّه إلى تحرّك ونشاط الكتائب العسكرية غير المرتبطة بالعاصمة والتحاقها بصفوف الثوريين، ليقف في ليلة الأول من مارس ١٩١٧ م، نحو ١٧٠ ألف جندي في وجه السلطة ويجعلوا من سقوط عائلة رومانوف أمراً أكيداً.

وبهذا، يلاحظ أنَّ السلطة السياسيّة التي حكمت روسيا قبل الثورة لم تفتقر لقوة عسكرية مؤثرة ووفية فحسب، بل إنَّ الجيش المندحر واليائس والساخط على النظام مارسَ عبر انضمامه إلى العمال المضربين دوراً هاماً وبنّاءً في انتصار الثورة الروسيّة وإسقاط نظام القياصرة، إلى درجة أن لينين اعترف بأنَّ الحرب العالمية الأولى كانت العامل المعجِّل الرئيس في انتصار الثورة.

٣- إيران

خلافاً لفرنسا وروسيا، لم يشارك الجيش الإيراني طوال الخمسين عاماً التي سبقت

---

(١) كلنل والترز، تاريخ روسيا منذ الظهور حتى ١٩٤٥، ص ٤٣٢.

(٢) كرين برينتون، تشريح أربع ثورات، ص ٨٣.

الثورة في أيّة حرب خارجية مهمة، لكن محمد رضا بهلوي اهتمَّ للقوات المسلّحة أكثر من أي ملك إيراني، وكان بوصفه القائد العامَّ للقوات المسلّحة يشعر بأنَّ الجيش القوي والوفي للملك بمستطاعه أن يحمي نظامه السياسيّ حيال المعارضين الداخليين ويستطيع كذلك، وبالنظر لمطامح الشاه الجامحة توفير الأدوات اللازمة لتدخله في شؤون المنطقة والجيران وتمرير أهدافه الدولية.

ومع ذلك، عملت القوات المسلّحة الإيرانية الخاضعة لإدارة نظام الشاه المستبدّ، على ضمان بقاء السلطة السياسيّة أكثر من اهتمامها بصيانة السيادة الوطنية، وتم استثمارها لهذا الغرض. ولم يكن الشاه ليكتفيَ بصلاحياته العليا في القيادة العامة للقوات المسلحة، بل كان يتدخل شخصياً ويسيطر بشكل فعّال على الأنشطة والقرارات وتعيين ضباط الدرجة الثانية والثالثة أيضاً.

وخُصّص للعسكريين إعلامٌ ودعايات من نوع مختلف حتى يبقَوا أوفياء تماماً للنظام الحاكم. ومن الممارسات الهادفة إلى حفظ إخلاص العسكريين للشاه ترديد شعارات صباحية في المعسكرات من قبيل: "الله، الشاه، الوطن"، وإطلاق لقب "**خدا يگان**" على الشاه.

ولم تكن سياسة الحفاظ على إخلاص الجيش ووفائه للسلطة السياسيّة تمارسُ من خلال السيطرة المباشرة وغير المباشرة والقصف الإعلامي فقط، إنما خصّصت ميزانية طائلة للجيش وسائر القوات المسلّحة، وتمَّ توفير حياة مرفهة راقية للضباط من أجل الاطمئنان التام لوفائهم للنظام. رغم أن أيَّ خطر لم يكن يهدّد إيران على امتداد فترة حكم الشاه، إلّا أن موازنة البلاد السنوية للقوات المسلّحة لم تقلَّ أبداً عن ٢٣٪، بل كانت ترتفع إلى ٣٥٪ أحياناً.

بالنظر للموقع الإستراتيجي لإيران ووجود ٢٥٠٠ كيلومتر من الحدود المشتركة بينها وبين الاتحاد السوفياتي، حظيت إيران باهتمام الولايات المتحدة على الصعيد العسكري بعد الحرب العالمية الثانية، خصوصاً في سياق التنافس وتناقض المصالح بين القوتين العظميين الأميركية والسوفياتية. أميركا وبوصفها لاعباً جديداً في ساحة التنافس على إيران، ركّزت اهتمامها قبل كل شيء على السيطرة على الجيش الإيراني وتحديثه وتقويَته،

بيدَ أنَّ هذه الفكرة لم تكتسِ لبوس التطبيق العملي قبل انقلاب ١٩٥٣م الذي قادته أميركا وخططت له بالتعاون مع بريطانيا ونفذته بمساعدة عدد من الضباط الأوفياء للشاه. بعد الانقلاب انضمت إيران إلى حلف بغداد الذي تغيّر عنوانه لاحقاً ليصبح حلف "سنقر"، وهكذا انخرطت في إحدى حلقات التحالفات العسكرية الغربية.

وكان يستخدم الجيش لتكريس سلطة النظام وحمايته إزاء المعارضات الداخلية بالطرق الآتية:

١- التعاون مع قوات الشرطة في القمع المباشر للمظاهرات والمعارضة العلنية، والنموذج الواضح لذلك اقتراف مجازر ١٥خرداد ١٣٤٢ (٥ مايو ١٩٦٣)، و١٧ شهر يور ١٣٥٧ (٨ أيلول ١٩٧٨).

٢- فرض الحكم العسكري أثناء فترات التوتر والاضطراب الأمني، وإحلال الجيش محلَّ الأجهزة الأمنية والقضائية عند الأزمات.

٣- معاقبة المعارضين عن طريق محاكم صورية بمساعدة أجهزة السافاك المرعبة.

وفي مستهل السبعينات، اكتسبت وتائر تنمية القوات المسلحة الإيرانية سرعة أكبر؛ حيث تضافرت عوامل عدة؛ منها إعلان البريطانيين سحب قواتهم من مناطق شرق السويس، ولا سيما الخليج الفارسي، وطرح نظريات الرئيس الأميركي نيكسون، وارتفاع أسعار النفط، وغيرها من المؤثرات الدولية والاقتصاديّة، تضافرت لتضفيَ الصبغة العملية على مطامح الشاه في امتلاك جيش قوي مجهّز بأحدث الأسلحة.

وقد قرّرت بريطانيا بسبب الصعوبات المالية التي بدأت تعانيها، سحب كافة قواتها المسلحة من الخليج الفارسيّ حتّى الأوّل من ديسمبر ١٩٧١م، وإنهاء معاهدات حماية الدول العربيّة المطلة على الخليج الفارسي. وكانت القوّات الإنجليزية المرابطة في البحرين والشارقة وتتولى مهمّات حماية الأمراء الرجعيين المحافظين في الخليج الفارسي، كانت أداةً مؤثرة للحيلولة دون انتشار الأيديولوجيات الراديكالية والثوريّة.

ولم يكن التواجد البريطاني مجرّد ضمانة لاستمرار الملاحة في الخليج الفارسي، وخصوصاً ما يتعلق منها بحركة ناقلات النفط في هذه المياه، إنما كان وسيلةً للدفاع عن أنظمة الأمراء في الخليج الفارسي، وعقبةً في طريق ممارسة إيران لأي دور إقليمي

بفضل ما تتمتع به من قدرات وإمكانات واسعة - وإن كانت كامنةً أحياناً - وموقع إستراتيجي حسّاس. خصوصاً وأنّ لإيرانَ ادعاءاتها في جزر الخليج الفارسي بما فيها البحرين، وحينما خضعت هذه الجزر لسيطرة بريطانيا وحمايتها تخلى الشاه عن دعاواه في البحرين، وسُمِح له بدل ذلك أن يسيطر على ثلاث جزر إستراتيجية في جنوب الخليج الفارسي قرب مضيق هرمز.

استطاعت الحكومة الأميركية من خلال مساعداتها العسكرية لإيران عقب انقلاب ١٩٥٣م أن تلعب دوراً كبيراً في تشكيل الجيش الإيرانيّ وتطويره والتغلغل في بنيته وصفوفه. وبموجب الدروس التي تعلّمتها من حرب فيتنام، لم تعد ترى من مصلحتها أن تتواجد تواجداً عسكرياً مباشراً في المناطق الحسّاسة والمأزومة. وبناءً على إعلان الحكومة البريطانية الانسحاب من الخليج الفارسي الحيوي جداً بالنسبة للغرب، ساد الشعور بالفراغ العسكري في هذه المنطقة.

كان نيكسون قد تولّى لتوّه رئاسة الجمهورية في الولايات المتحدة، وطلب من مستشاره للأمن القومي هنري كيسنجر تقديم اقتراح مناسب لمنطقة الخليج الفارسي بعد دراسة الوضع فيها. تمخّضت هذه الدراسة عن تقديم أطروحة عرفت بمبدأ "كيسنجر- نيكسون"، كان على الحكومة الأميركية طبقاً له وتعويضاً لفراغ القوات البريطانية أن تختار وتستطيع رعاية المصالح الغربية في الخليج الفارسي. توجّهت أصابع الخيار هنا إلى إيران والعربية السعودية. وبالنظر للإمكانات الأكبر المتوفرة لدى إيران، واستعداد الشاه لأداء وتنفيذ هذه المهمة، وقع الاختيار على نظام الشاه ليؤدي دور الشرطي في المنطقة. وفي ضوء ارتفاع أسعار النفط وتوفّر مداخيل عالية لإيران، لم تعد أميركا ملزمة حتى بتسديد التكاليف التي يقتضيها تطبيق مبدأ نيكسون.

في سياق تنفيذ هذه الخطة، أضحى الشاه راعي المصالح الغربية في منطقة تستولي على ٦٠٪ من احتياطي النفط المكتشف في العالم. والتدخّل العسكري الأول الذي اجترحته إيران إقليمياً كان سنة ١٩٧٢ في إمارة ظفار بمسقط وعمان دعماً للسلطان قابوس أمير تلك المنطقة ضد ميليشيات ظفار.

وبعد اختيار إيران شرطياً للمنطقة تضاعف عدد جنود الجيش الإيراني بشكل لافت،

وقفز من جيش صغير بأقل من مائة ألف عسكري إلى جيش عملاق يضم ٥٠٠ ألف عسكري. وحصل نظام الشاه على موافقة نيكسون للتسلّح بأكثر الأسلحة والمعدّات العسكرية غير النووية تطوراً، حتى أنّ الشاه كان يطلب في بعض الأحيان معدّات وأسلحة لم تكن متوفّرة حتى للجيش الأميركي. وقد قفزت قيمة المعاهدات التسليحية التي لم تتجاوز طوال عشرين سنة - ١٩٥٠ حتى ١٩٧٠ - ٧٤١ مليون دولار، في السنوات اللاحقة أي من ١٩٧٠ حتى ١٩٧٩م إلى ٢٠ مليار دولار، وغدت إيران أكبر مستثمر للسلاح من أميركا، وبريطانيا، وفرنسا، كما أصاب الروس نصيباً يسيراً من هذا التسليح بمقدار ٤٠ مليون دولار.

واستطاع الشاه إثر تنفيذ هذه السياسة الاستناد إلى جيش وفيّ ومقتدر يدعمه ويحميه في تكريس نظامه داخلياً، مضافاً لما يضمنه له من تطبيق مطامحه الإقليمية.

نفوذ الجيش واقتداره وامتيازاته الخاصة كانت كبيرة ولافتة إلى درجة أن مجلة أخبار أميركا والتقارير العالمية كتبت سنة ١٩٧٣:

المجتمع الإيراني يشبه هرماً يقف الشاه على رأسه ويعتبر الجيش طبقته الممتازة الأثيرة[١].

مع أن الجيش الإيراني لم يدخل أيّ اختبار في الحروب الخارجية والعمليات العسكرية حتى نهاية حكم الشاه، ولم يُستخدم إلّا لمواجهة التظاهرات والانتفاضات الداخلية، إلّا أنه حافظ على وفائه وطاعته لقادته إلى نهاية المطاف.

مضافاً إلى الجيش وسائر القوات المسلحة الإيرانية، حظي نظام الشاه بدعم منظمة السافاك المرعبة التي لم يكن لها مثيل في النموذجين الفرنسي والروسي. تأسّست منظمة الأمن الاجتماعي والمخابرات في البلاد (السافاك) سنة ١٩٥٧ م بتوصية من الـ C.I.A. الأميركية وبمعونة الشرطة السرية الإسرائيلية "الموساد"، وتطورت تدريجياً لتغدوَ شبكة واسعة في داخل البلاد وخارجها لها شهرتها العالمية في القسوة والعنف والتعذيب. واستطاع السافاك في هذه الحقبة الاندساس في الكثير من التنظيمات المعارضة وبعثرتها والقضاء على الخلايا المعارضة لنظام الشاه بكل قسوة. وكان يتولى رئاسة السافاك عادة أحد أمراء الجيش الأكثر وفاءً للشاه والذي يتحمّل في الوقت ذاته مسؤولية الإشراف على المحاكم العسكرية.

---

(١) Michael T. Klare, **American Arms Super Market**, University of Texas Press, Austin.

حافظت القوة العسكرية لإيران على تماسكها ووفائها للنظام، خلافاً لما كان عليه الوضع في فرنسا وروسيا - حيث مُنيت جيوشهما قبل الثورة بهزائم متعاقبة وخسرت معنوياتها وتمردت على النظام الحاكم - وبالتالي كانت مهمّة العسكر الإيراني قمع المظاهرات الثوريّة بمنتهى البطش والشدة إلى اللحظة الأخيرة. في هذه الفترة من التاريخ الإيراني، عاش الجيش أفضل حقبة وأكثرها مثالية.

ج - الدّعْمُ الدّوليّ

في المجتمع العالمي المعاصر، وخصوصاً بعد تطور التكنولوجيا والاتصالات وتنامي حاجة البلدان المختلفة إلى بعضها، بات الصدام، والمشاحنات، والتفاهم، والتنسيق، والاختصام، والتحالف، والوفاق من المؤشرات والمؤثّرات الواضحة في العلاقات الدولية. وقلّما يوجد بلد يمكن أن يستغنيَ عن المجتمع العالمي ولا يمارس أيَّ دور في العلاقات الدولية؛ وهذه الحقيقة تنطبق خصوصاً على البلدان المتمتعة بموقع إستراتيجي وجيوبوليتيكي حسّاس وتعدّ من القوى المؤثرة وربما الكبرى في العالم. العلاقات الخارجية لهذه البلدان لا تؤثر في تحولاتها ومسارها السياسيّ الداخلي فحسب، إنّما يهتمّ العالم الخارجيّ أيضاً ويراقب بقلق التطورات الداخلية الجارية في مثل هذه البلدان، ويُبدي ردود فعلٍ حيالها حسب طبيعة التغيرات التي تشهدها البلدان التي تعيش ظروف التحول والثورة، وقد تبدي بعض الأطراف في العالم تأييدها ودعمها للسلطة الحاكمة في تلك البلدان أو معارضيها الثوريين. وتتحوّل ردود الأفعال هذه عادةً إلى مساعدات معنوية، وفكرية، وإيديولوجية، واقتصادية، أو ربما عسكرية، وكثيراً ما يكون لها دور مؤثّر في انتصار تلك النهضة أو إخفاقها. والبلدان الثلاثة التي ندرسها كلها من البلدان التي تتمتع بموقع إستراتيجي مهم وحساس، بل وتعدّ قوى كبرى بنحو فعلي أو على نحو الكُمون، وكان ولا يزال لها دور مميز في العلاقات الدولية والإقليمية. ومن البديهيّ أن تصدر حيال تطورات الثورة سواء قبل انتصارها أو بعده، ردود أفعال من البلدان الأخرى، ولا سيما البلدان المجاورة وذات المصلحة فتتخذ مواقف معينة لصالح السلطة السياسيّة الحاكمة أو ضدها. وعلى ذلك، فإنَّ قضية ردود الفعل الدولية، من جملة العوامل المهمة التي ينبغي التدقيق فيها بنحوٍ وافٍ عند مناقشة قدرات النظام السياسيّ الحاكم قبل الثورة.

١- فرنسا

القرن الثامن عشر من القرون التي تفاقمت فيها الصراعات بين البلدان المختلفة، ونشبت الكثير من الحروب والاشتباكات، وخصوصاً في أوروبا. وتاريخ الحروب في هذا القرن أعقدُ بكثيرٍ من تاريخها في القرن السابع عشر. ويعود هذا التعقيد للأسباب الآتية:

أ- لم تظهر في هذا القرن دولة قوية ومهيّمنة بشكل كامل، ولكن يمكن القول: إنَّ فرنسا في القرن السابع عشر ـ عهد لويس الرابع عشر ـ هيّمنت على الواقع السياسيّ في أوروبا، ومثّلت المحور والمركز الفريد للسياسة في تلك القارّة. أما في القرن الثامن عشر فقد كانت فرنسا، وبريطانيا، والنمسا، وروسيا دولاً متكافئة تقريباً على مستوى الاقتدار العسكري، واهتمّت كل واحدة منها بتحقيق أهدافها ومقاصدها؛ بحيث شهدت أوروبا في القرن الثامن عشر أربعة مراكز سياسية خطيرة.

ب- ازداد في هذا القرن عدد اللاعبين في الساحة الدولية، فأُضيفت روسيا وبروسيا إلى الأقطاب السابقة: فرنسا، والنمسا، وإسبانيا، وبريطانيا، وهولندا.

ج- اتسعت مناطق النشاط، والصراع، والتعاون كثيراً، وتعدّت الحدود الأوروبية لتمتدَّ إلى مناطق شرق آسيا وجنوب شرقها، وأميركا الشمالية.

د- استمر التنافس الذي كان قائماً قبل القرن الثامن عشر بين بريطانيا وفرنسا، والنمسا وفرنسا، إلى هذا القرن وتخطت المماحكات الفرنسيّة ـ البريطانية حدود أوروبا لتغدوَ حرب مستعمرات. على أن العامل الأهم لتعقيد الوضع السياسيّ والعلاقات الدولية في هذا القرن هو التنافس الفرنسي ـ البريطاني على جبهتين: الجبهة الأوروبية، وجبهة المتسعمرات خارج أوروبا، وبالتالي، فإن البلدان الأخرى كانت تساهم في معظم هذه الصراعات بين البلدين. وللتمثيل يمكن الإشارة إلى حرب خلافة العرش النمساوي، وحرب السنوات السبع التي عُرفت بالحرب بين بريطانيا وفرنسا، وفرنسا والنمسا، والنمسا وبروسيا. كما شاركت دول أخرى نظير إسبانيا، وروسيا، وألمانيا، وهولندا في هذه الصراعات كحلفاء لأحد الجانبين. وخلافاً لسمعتها كقوة عظمى في أوروبا، بل حتى في العالم خلال هذا القرن وقبل ثورة ١٧٨٩، لم تحرز فرنسا نجاحاً يذكر في سياساتها

الخارجية وكانت هي الخاسرة على الدوام. خاضت فرنسا كما ألمحنا عدة حروب كبرى في هذا القرن منها: حرب خلافة العرش البولندي (١٧٣٣ ـ ١٧٣٨)، وحرب الاستقلال الأميركية (١٧٧٦ ـ ١٧٨٣). استهلكت فرنسا قواها في هذه الحروب ولم تغنم سوى ولاية الإلزاس واللورين، بينما فقدت مستعمراتٍ كثيرة لها في الهند وكندا. كانت تخوض فرنسا في بعض الأحيان حربين في آن واحد، ومن ذلك ما حصل عام ١٧٦٣ حين كانت تقاتل في حرب خلافة العرش النمساوي، وحرب السنوات السبع، وإذا بها تستأنف الاشتباك مع بريطانيا منافستها على مصالحها وعقبة تطورها.

أهدرت هذه الصراعات طاقات فرنسا وقدراتها وأدّت إلى حقد الحكومة والشعب الفرنسيين على المنافسين السياسيّين، لا سيما النمسا وبريطانيا، فملأتهم مشاعر الثأر والغضب إلى درجة أنّ فرنسا دخلت الحرب ضد بريطانيا دعماً لاستقلال الولايات المتّحدة بدافع الانتقام والثأر ليس إلّا.

لو ألقينا نظرةً على تاريخ فرنسا من زاوية السياسة الداخلية الأوروبية، لألفيْنا أنّ ضعف الحكومة الفرنسيّة كان يتجلّى للعيان أكثر فأكثر ويزداد نفوذها السياسيّ تراجعاً وانحساراً مع مرور الوقت. وتركت هذه الخصومات بصماتها في تطورات الثورة الفرنسيّة؛ بحيث لم تُسجّل أية مساعدة أو حماية خارجية للويس السادس عشر في حربه ضد معارضيه الداخليين، بل فوق هذا، بادرت بعض البلدان مثل بريطانيا لدعم الثوار وتشجيعهم.

اعتبر الملك البريطاني جورج الثالث هذه الثورة عقوبة طبيعية للحكومة الفرنسيّة، وكان يقول: دعوا لويس السادس عشر يذوق جزاء مساعداته للمتمرّدين الأميركيين. من جهة ثانية، كانت التطورات الديمقراطية وقيام النظام البرلماني في بريطانيا في القرن السابع عشر مُلهماً أيديولوجياً للثوار الفرنسيين ساعدهم معنوياً في نضالهم، حتى شاع كثيراً خلال مجريات الثورة أنّ الحكومة البريطانية هي المحرِّض للكثير من الثوار بدافع الثأر من المساعدات الفرنسيّة للأميركيين.

وكانت المعاناة الفرنسيّة في الداخل لصالح باقي البلدان؛ لأنها تمنحهم الفرصة لمتابعة مصالحهم ومطامعهم على الساحة الأوروبية من دون مضايقات هذا البلد. لذلك لم يعملوا على حماية لويس السادس عشر. وكانت روسيا والنمسا مشغولتين حينذاك

بالحرب ضد العثمانيين، وكان ملك بروسيا يراقب بحذر مواقفَ روسيا والنمسا، ويخشى تقدُّمهما إلى الأمام، ويروم أن يقتطع بأيّ شكل من الأشكال نصيباً له من بولندا. وعلى العموم، تتسنّى ملاحظة أنّ السلطة السياسيّة الفرنسيّة كانت في أسوإ أحوالها على مستوى الدعم الدولي لها في مواجهة أزماتها الداخلية. ولويس السادس عشر، وخلافاً لقرابته ومصاهراته مع باقي الملوك، لم يحظَ بأيّ دعم وحماية، وليس هذا فحسب، إنما لعبت الدولة الأوروبية وخصوصاً بريطانيا أدواراً مؤثرة في تأجيج نيران الثورة بنحو مباشر أو غير مباشر، الأمر الذي فرض على فرنسا من هذه الناحية ظروفاً جد عصيبة كما كان الحال بالنسبة لها من النواحي الاقتصاديّة والعسكريّة.

٢- روسيا

اندلعت الثورة الروسيّة وانتصرت، حينما كان العالم يحترق بنيران الحرب العالمية الأولى. وكان لروسيا النصيب الأوفر من هذا الحريق. وفي الواقع، يمكن القول: إنّ سقوط عائلة رومانوف كان قبل كل شيء نتيجة الهزائم الذليلة التي تكبدتها من ألمانيا والنمسا في حرب بولندا. وبالتالي، فقد كانت العلاقات الدولية في هذا الطور من التاريخ خاضعة لتأثيرات المعادلات العسكرية والحربية بين الدول.

نشبت الحرب العالميّة الأولى بسبب رغبة الألمان في التفوق والظهور، وبذريعة اغتيال وليّ عهد النمسا في صربيا، فكان أن اصطفّت البلدان الكبرى إلى جانب أحد الطرفين المتنازعين. فكان في أحدهما دول المحور: ألمانيا، والنمسا، وهنغاريا، والدولة العثمانية، وبلغاريا. والحلفاء في الطرف الثاني وهم: روسيا، وفرنسا، وبريطانيا، وصربيا، وإيطاليا، واليابان إلى حدٍّ ما، والتحقت بهم أميركا في نهاية الحرب.

مُنيت روسيا القيصرية في هذه الحرب بأكبر الخسائر قياساً إلى الدول الأخرى، وفقدت أجزاءً كبيرة من أراضيها في أوروبا الشرقية، واشتبكت على حدودها الغربية والجنوبية مع العثمانيين والألمان. ومع اندلاع الشرارات الأولى للثورة، رحّبت الدول المشتبكة مع روسيا وخصوصاً ألمانيا بهذه التطورات، ودعمت الجماعة الجانحة إلى إنهاء الحرب. وحظي "البلاشفة" بدعم الألمان، بل إنّ قادتهم ومنهم لينين المقيم في سويسرا نُقل سرّاً في قطار مغلق ومخفور من قبل الألمان إلى روسيا عبر جبهات الحرب. كما قدّم الألمان دعماً مادياً لإعلام البلاشفة ودعاياتهم الثوريّة. وكانت نتيجة هذا الدعم توقيع معاهدة "برست

ليتوفسك" [1] في مارس ١٩١٨ بعد تولي البلاشفة زمام السلطة، وبهذا خرجت روسيا عن مدار الحرب العالمية الأولى، وانفصمت عرى الاتحاد الروسي ـ الفرنسي.

"المناشفة" كانوا بدورهم جماعة نشيطة قوية معارضة لنظام القياصرة يقودها كرونسكي. وكانت تؤمن بمواصلة الحرب ضد الألمان، بل واصلت هي القتال ضدهم حتى بعد انتصار الثورة، وتولّى كرونسكي مهمّات إدارة الجبهات كوزير للدفاع. وهكذا لم يرَ حلفاء روسيا في التحولات الداخلية المعادية للقياصرة تناقضاً مع مصالحهم، وكانوا متفائلين بحصول تطورات تزيد من كفاءة الدولة الروسيّة وتقوّي إدارتها السياسيّة وأداءها العسكري. وبهذا، لم تتوفر لحلفاء روسيا أيضاً، لا سيما بريطانيا وفرنسا، فرص كافية لمساعدة القياصرة الروس؛ بسبب انشغالهم في الحرب ومواقعهم الجغرافية ووقوع البلدان المتحاربة بينهم وبين روسيا. أضف إلى ذلك سرعة انهيار النظام القيصري وعدم رغبة الحلفاء أساساً في تقديم مثل هذه المساعدات، الأمر الذي حضّهم على إقامة علاقة مع التيارات الثوريّة اليمينية في روسيا.

ودعمت الدول المتحاربة التي لم تكن منزعجة من هذا التحول، البلاشفةَ بعد سقوط الحكم القيصري، فغيّرت بذلك من سرعة واتجاه الثورة لصالحها في الحرب.

وهكذا، يُلاحظ أنّ الحكومة الروسيّة القيصرية، وخلافاً للمتوقع من مشاركتها في حلف عسكري عالمي، بقيت معزولةً ووحيدةً عند مواجهة المشكلات وبروز أزمات الثورة كما كان حال عائلة البوربون في فرنسا، فلم تحظَ بأيّ دعم أو مساعدة دولية، وليس هذا فحسب، إنّما استطاعت التيارات الثوريّة استقطاب الدعم الدولي بطرق شتى.

٣- إيـران

كان لإيران بسبب موقعها الإستراتيجي الحساس دورٌ مهمٌّ في العلاقات الدولية على امتداد تاريخها. في العصور القديمة، حيث مثّل هذا البلد قوةً عالميةً وإقليميةً كبرى. وكان للملوك الإيرانيين كلمتهم ودورهم في رسم ملامح الكثير من الأحداث العالمية. وفي فترة تاريخيّة قديمة كانت الإمبراطوريتان الإيرانية والرومانية في العصر القديم أكبر القوى العالمية. وبعد فترة حينما انضوت إيران في العالم الإسلامي وصارت جزءاً منه،

---

(١) Brest Litsovsk.

تـرك التنافس بين إيران والروم مكانه للتنافـس بين الإمبراطوريتين الإيرانيّة والعثمانيّة، اللتين مارسـتا دوراً رئيسـياً في العلاقات الدولية والسياسيّة العالميّة في العالم المتحضّر خلال القرون الوسطى.

ومع تصاعد النهضة الأوروبيّة والتدهور التدريجي للإمبراطوريات الشرقية في القرون الحديثة، وتوغل المسـتعمرين الأوروبيّين في منطقة الشـرق الأوسـط والعالم الإسلامي، افتُتـح فصـل جديد فـي تاريخ إيـران. منذ ذلك الحيـن وإلى يومنـا هذا أضـحت إيران مسـرحاً لتنافس القوى الاسـتعماريّة الكبرى لا باعتبارها إحدى هذه القوى، وإنما لموقعها الإستراتيجي الحسّاس وامتلاكها احتياطياتٍ نفطية هائلة.

من جهة، طمحت روسـيا القيصـرية - جارة إيران الشـمالية - لبلوغ المياه الدافئة في الخليج الفارسـي وبحر عمان، ونشـبت في هذا السـياق حروب دامية طويلـة بين البلدين أسـفرت عن اقتطاع أقاليم ومدن مهمّة من الأراضـي الإيرانيّة، وبعد معاهدتي "كلستان" و "تركمنجـاي" المذلّتين تحدّدت تخوم البلدين على مـا هو عليه الآن. بعد هذه الحروب، فكّرت روسـيا القيصـرية وخليفتها السـوفياتية دائماً كقوة عظمى يهمها النفوذ في إيران بأكبر قدر ممكن. ولم يكن هذا النفوذ بسبب الموقع الإستراتيجي لإيران فحسب، إنّما كان أيضاً من أجل اكتساب امتيازات معينة أهمها النفط.

وَسَعت بريطانيا التي كانت في القرن التاسع عشر قوة عظمى لها مستعمراتها المترامية وقوتهـا البحريـة المميـزة، ليكون لها نفوذهـا هي الأخرى فـي إيران من جهـة الجنوب، وتعـزّز هذا النفوذ بإحراز بريطانيا عدة امتيازات من الملـوك القاجاريين، أهمها امتياز اكتشـاف واسـتخراج واستثمار النفط في جنوب إيران. أضـف إلى ذلك أن إيران مجاورة للهند المسـتعمرة البريطانية الثمينة الكبرى، وكانت بريطانيا ترغب في التقليل من نفوذ القوى الاسـتعماريّة الأخرى كروسيا وفرنسـا في إيران؛ لكيلا تتعرض مستعمرتها الأثيرة؛ أي الهند للخطر.

وهكذا، كانت إيران طوال قرنين من الزمان حتى الحرب العالمية الثانية ساحة تنافس ونفوذ القوتين العظميين الإنجليزية والروسيّة، وقد خضع حكّام إيران لتأثير وهيمنة هاتين القوتين إلى درجة أنّهم نادراً ما كانوا يستطيعون اتخاذ قرار، أو مبادرة في مجال السياسة

الخارجية، وحتى في بعض الشؤون الداخلية من دون الحصول على الضوء الاخضر من بريطانيا وروسيا. وقد تجلّى هذا النفوذ الكبير للقوتين المذكورتين في إيران بأوضح صورة في معاهدتي ١٩٠٧ و ١٩١٥م السرّيتين اللتين قسّمت فيهما بريطانيا وروسيا مناطق نفوذهما رسمياً، ووزّعتا إيران إلى منطقتين للنفوذ.

بخصوص الأهميّة الاستراتيجية لإيران، يكفي أن نعرف أنّها احتُلت عسكرياً في الحربين العالميتين الأولى والثانية من قبل الحلفاء، وعُرفت حينها باسم "جسر النصر".

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية ودخول الولايات المتحدة الأميركية ساحة السياسة العالميّة، أضحت إيران مسرحاً لتنافس القوى الكبرى الثلاث بريطانيا، وروسيا، وأميركا. فمن جانب، لم تكن بريطانيا وروسيا ترغبان بخسارة النفوذ والامتيازات المهمة التي أحرزتاها قبل الحرب العالمية الثانية، ومن جانب آخر، كانت أميركا مصمّمة على خوض الساحة السياسيّة الإيرانية وإحراز موقع مناسب فيها بالنظر للأهمية الإستراتيجية لإيران في تحقيق أهدافها الإستراتيجيّة والإقتصاديّة. وفي ضوء انخفاض الاحتياطي النفطي في الأراضي الأميركية فكّرت الشركات النفطيّة الأميركيّة في كسب امتيازات نفطيّة في منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما إيران ذات الاحتياطي النفطي الكبير. هذا من جهة، ومن جهة ثانية حاولت الحكومة الأميركيّة في سياق سياسة المحاصرة العالمية للمدّ الشيوعي[1] الأحمر وبسبب وجود ٢٥٠٠ كيلومتر من الحدود المشتركة بين إيران والاتحاد السوفياتي، حاولت تمهيد الأرضيّة لانضمام إيران إلى التحالفات العسكريّة الغربيّة.

وكانت إيران في الفترة بين ١٩٤١ و ١٩٥٣ م ساحة صراع وتنافس بين القوى العظمى الثلاث في العالم إلى أنْ وقع انقلاب ٢٨ مرداد ١٣٣٢ (١٩ أغسطس ١٩٥٣م) بقيادة أميركية ومشاركة بريطانية فعّالة، فأنهى هذا التنافس، واستطاعت أميركا تحقيق نفوذ أكبر في السلطة السياسيّة الإيرانيّة وعلى رأسها الشاه محمد رضا بهلوي. فرضخت بريطانيا للتنازل عن نصيب من امتيازاتها النفطية لأميركا، وتقبّلت أن يكون للثانية موقعها المتقدّم في إيران؛ أما الاتحاد السوفياتي، فلم يكن مرتاحاً لهذا الوضع، إلّا أنه اضطُرّ لتقبّل نفوذ الغرب في إيران نظراً لمشكلاته الداخلية العديدة والتحدّيات التي واجهته في مناطق أخرى من العالم. وهكذا انخرطت إيران في التحالفات الغربية ونقصد

(١) Containment.

بها "سنتو"، وصارت رسمياً من المنتمين إلى المعسكر الغربي.

وقد أدّى تصاعُد الأزمات الداخلية الإيرانية في سنة ١٩٦٢ م من ناحية، وإطلاق سياسة التعايش السلمي وابتداء طور التهدئة ومكافحة التوتر[١] من ناحية ثانية، إلى رضوخ روسيا للوضع الجديد وقيادة الشاه للسلطة السياسيّة في هذا البلد، فحاولت تحسين علاقاتها مع نظام الشاه ضمن إطار الواقع المعاش؛ لذلك نراها وخلافاً لما كان عليه الحال في الماضي؛ حيث تسعى القوتان العظميان لانتهاز أية أزمة من أجل التنافس وتكريس مصالحهما، نرى روسيا تدعم الشاه هذه المرة وتُدين نهضة ١٥ خرداد ١٣٤٢ (٥ حزيران ١٩٦٣م) الإسلامية وتصفها بأنها حركة رجعيّة.

تضاعفت الأهمية الإستراتيجية لإيران بإطلاق خطة نيكسون ـ كيسنجر في نهاية عقد الستينات، واختيار الشاه شرطياً للمنطقة وظيفته حماية المصالح الغربية، وتضاعف معها النفوذ الأميركي داخل إيران. ومن جهة أخرى وبسبب الارتفاع المفاجئ لأسعار النفط وتحقيق إيران عائدات مالية ضخمة بوصفها أكبر مصدّر للنفط في العالم، توجّهت العيون الطامعة من كل أصقاع الأرض نحوها، بما في ذلك البُلدان الغربية والشرقية، وحتى روسيا والصين؛ حيث حاولت كسب امتيازات اقتصادية لها في هذا البلد بغضّ النظر عن ماهية السلطة الحاكمة فيه. حتى أنَّ الشاه استطاع بعد ذلك إحراز الدعم العالمي والدولي بمعزل عن تنافس الأطراف الدولية، ومَنَح امتيازات مختلفة ومجدية للقوى الكبرى؛ ليحقق نوعاً من التوازن الإيجابي لصالح سلطته، وينهمك هو في قمع المعارضين الداخليين مطمئن البال من أيّة مضايقات أو ضغوط خارجية.

وقد حصلت التطورات والأزمات التي شهدتها سنوات ١٩٧٧ و ١٩٧٨ م، وأدّت إلى انتصار الثورة، في ظروف لم تكن تهدّد النظام الشاهنشاهي أية أخطار أو مشكلات خارجية. وخاضت السلطة الاجتماعيّة التي انبثقت في إيران نضالَها لإسقاط نظام الشاه، وصعّدت كفاحها من منطلق الصحوة الدينية وبقيادة العلماء ورجال الدين من دون أي دعم أو مساندة دوليّة، إنما كانت تعتمد على جماهير الشعب فحسب، وتمكّنت مع ذلك من إسقاط نظام بقي مدعوماً دولياً إلى يومه الأخير. وفاجأت حركة الشعب الإيراني هذه الحكومة الأميركية برئاسة كارتر، والتي ناقضت ادعاءاتها بخصوص حقوق الإنسان، فدعمت

---

(١) Détente.

نظام الشـاه بكل ما أوتيت من قوة، وقد تحقق هذا الدعم بإرسال المساعدات اللازمة من أدوات قمع المظاهرات وتأمين النفط وباقي ما تحتاج إليه السـلطة في ظروف الإضراب، وتعزيز معنويات الشـاه بإيفاد مندوب خاص (الجنـرال هايزر) مهمته الحؤول دون تفكّك الجيش. ولم تغير الحكومة الروسـيّة التي فوجئت كما حصـل للحكومـة الأميركية، موقفها من نظام الشاه إلّا في الشهر الأخير من عمره حينما شعرت بقرب أجله، وكان هذا التغيير هادئاً خجولاً اقتصـر على توجيه بعض النقد. أما البلدان الغربية، فواصـلت تبعاً للولايات المتحدة دعمها للشـاه حتى النهاية، وكان سفراء بريطانيا وأميركا المستشارين الدائمين للشـاه. ولم تقصّـر بلدان أوروبا الشرقية والصـين أيضاً في دعم الشـاه؛ حيث زار زعيم الحكومة الصـينية هواكومنغ إيران ضـيفاً على الشـاه قبل ثلاثة أشهر من سقوطه عندما كانت شـوارع طهران مسـرحاً حافلاً لصدامات عنيفة بين عناصـر الحكومة والجماهير، والزيارة الأخيرة التي اعتزم الشـاه القيام بها للخارج - ولم ترَ النور - كانت بدعوة رسـمية من عددٍ من حكومات أوروبا الشرقية.

حتى حكومات العالم الثالث والشـرق الأوسـط لم تبخل على الشاه بالدعم، فاستمرت علاقاتها مع الشاه على أحسن ما يكون بسبب قروضه لها أو التفاهم والمصالح السياسيّة المشـتركة. ووحدها الحكومـة الليبية لم تجمعها علاقات إيجابية مع الشـاه، ولم يكن لها طبعاً إمكانية ممارسة دور يذكر في التطورات الإيرانية بسبب البُعد الجغرافي.

والواقع أن نظام الشـاه كان في أحسـن ظروفه على مستوى الدعم الدولي، وقلّما يمكن لبلد أن يبقى بمنأى عن التنافسـات والتناقضـات الدولية في ظروف الأزمة، غير أن نظام الشـاه كان مـن الأنظمة النـادرة التي تمتّعت بدعـم دولي كامل، بينما لم يحظ معارضـوه والقوى الثوريّة الداخلية بأيّ شكل من أشكال الدعم والمساعدة الخارجية.

في حين تعرّض نظام البوربون في فرنسا، ونظام رومانوف في روسيا لضغوط وتحدّيات عالمية كثيرة، ولم يصيبا أيّ دعم دولي قبال المعارضين وما خلقوه من أزمات داخلية، بقي النظام البهلوي متمترسـاً خلف الدعم الدولي الشـامل حتى اللحظات الأخيرة. وفي حين حظي الثوار الفرنسيون بتعضيد القوى الأجنبية لم يتمتع ثوار إيران بأي دعم خارجي.

د- الإدارة السياسيّة

في أي نظام سياسـي، لا تسـتطيع أدوات السـلطة المادية ومنها الأدوات الاقتصاديّة،

والعسكرية، والدولية أن تكون مجدية بحدّ ذاتها هي تكريس السلطة الحاكمة؛ إنما القدرات والمهارات الإدارية في النظام السياسيّ هي التي بوسعها في ظروف الأزمة تفعيل أدوات السلطة المادية وتثميرها واستخدامها بأفضل وجه ممكن وفي أنسب زمان ومكان. وعلى مستوى القتال في الجبهات أيضاً، ثبت أنَّ القيادة الكفوءة بوسعها وبأقل الإمكانات والمعدّات والقوات أن تنتصر على القيادة العاجزة غير الكفوءة بكل ما لها من إمكانات ومعدّات متطورة.

لدراسة قدرات النظام السياسيّ، لا بدّ من تسليط الضوء على العوامل المؤثرة في إدارة النظام، وهي:

- قدرة رئيس الدولة على اتخاذ القرار وإدارة النظام السياسيّ.

- كفاءة بنية النظام وأجهزته والعلاقات السائدة بين قمة الهرم وقاعدته.

- سلامة النظام الإداري الحاكم وصدقه وإيمانه.

- الكفاءات التخصصية والتجارب الكافية لأصحاب القرار في المستويات العليا، ومنفذي تلك القرارات.

- في ضوء هذه العوامل، سنناقش في ما يأتي الحالة الإدارية للنظم السياسيّة التي حكمت فرنسا، وروسيا، وإيران بمنهجية مقارنة، لنتعرّف إلى قدرات كل منها في إدارة شؤون البلاد.

١. فرنسا

نناقش هنا النظام السياسيّ الفرنسي قبل الثورة، من خلال دراسة تاريخية لتشكيل وتناسق الإمبراطورية المتحدة الفرنسيّة.

هيمنت الملكية المستبدة على فرنسا كواقع غالب منذ القدم، وتأكّدت أكثر في زمن لويس الرابع عشر. حادثة "فروند" في أعوام ١٦١٩ ــ ١٦٥٣م كانت المحطة الأخيرة التي رفعت فيها مجموعة أرستقراطية السلاح ضد الحكومة المركزية، وكان ذلك في الواقع المحاولة الأخيرة التي بذلت قبل الثورة لتوقيع بيان يهدف إلى تقييد الاستبداد

الملكي. وقد كرّست هزيمة هذه المحاولة الحكم الملكي لأكثر من قرن من الزمان كانت فرنسا خلاله تدار بإشراف مباشر من الإدارة الملكية المطلقة. وكان حوالي ٣٠ شخصاً يتولّون مسؤوليات جباية الضرائب، والقضاء، وإدارة الشؤون الاقتصاديّة، وتأمين النظام الداخلي. وكانت أوضاع شؤون المدن خاضعة لإشراف هؤلاء المسؤولين، أما البلديات والدوائر الكبرى، فلم تخرج عن حيّز الإدارة المباشرة للملك.

من مميّزات السلطة السياسيّة في فرنسا هيمنة الأمناء أو المشرفين الماليين على زمام الأمور. لكل واحد من هؤلاء الأمناء حيّزه التنفيذي الذي كان في الغالب محافظة كبرى يحق له فيها اجتراح أيّ إصلاح أو تغيير. وكانت قدرات هؤلاء الأمناء وصلاحياتهم في دوائر نفوذهم واسعةً إلى درجة تخوّلهم الدعوة إلى التعبئة العامة ودفع الرواتب للجنود المنخرطين فيها. وكان بمقدورهم تأسيس محاكم قضائية حسب رغباتهم، أو إصدار الأحكام أحياناً إذا استلزم الأمر. وقد أدخل هؤلاء حتى أكبر النبلاء القدماء إلى قصر "فرساي" للأمن من شرّهم، وكان هذا بحدّ ذاته العلاقة النهائية لانتصار الاستبداد. تمّت المحافظة على النموذج الاستبدادي في حكومة لويس الرابع عشر، إلّا أنّ البنية الحكوميّة للنظام السابق بقيت على شكلها المعقّد القديم. ومع أنّ السلطة الحاكمة كانت فوق كل شيء إلا أنّ البنية المميّزة لـ "المجالس الملكية ومأموري الضرائب" لم تستطع عملياً ممارسة دور المؤسّسات القروسطية غير المتمركزة في المحافظات، ومنها الطبقة الأرستقراطية، والمجالس البلدية، والمحاكم، ومجامع النيابة. كما أنها لم تستطع التعويض تماماً عن المؤسّسات الإدارية الملكية القديمة كالبرلمانات، والمحاكم والدوائر المهمة التي كانت تبيع المناصب والوظائف في الحكومة الملكية للأثرياء ومن يستطيعون دفع الثمن. وكان يمكن لنجاح المجالس الملكية أن يمثل عامل سيطرة مناسبة على البنية التقليدية الفرنسيّة من دون أن يفككها ويهدمها. وعليه، لم يكن الاستبداد راغباً في القضاء على بنية الامتيازات الأرستقراطية في المحافظات والمجالس التي تم إلغاء صلاحياتها الأصلية من قبل الملك، أو أنه صادر لنفسه هذه الصلاحيات.

تقليدياً، كان الملك صاحب العرش والتاج بإرادة من الله، وكان الناس يرون الحكم أمانة إلهيّة في يده. وبالتالي، لا يحق لأي مخلوق على الأرض مناقشة ما يقوم به الملك وتقييد صلاحيّاته، حتى أن لويس السادس عشر قال في أكتوبر ١٧٨٧ في برلمان باريس:

الملك لا يتحمّل مسؤولية أعماله أمام أحد سوى الله[1].

إذن، كانت حكومة الملك مطلقة، وإرادته لها حكم القانون، وشخص الملك من وجهة نظر زعماء الإمبراطورية الرومانية "قانونٌ حيٌّ". ويؤثر عن لويس السادس عشر قوله حين كان دوق دورليان: "هذا الشيء قانوني لأني أريده"، أو أن الملوك الفرنسيين لهم حق ادعاء السيادة على معتقدات الناس وأموالهم، واعتبار معتقدات الرعية تبعاً لإرادة الملك. وكان باستطاعة الملك مصادرة ممتلكات الأشخاص وإصدار أحكام مبرمة على أيٍّ كان ومن دون أية محاكمة، بالسجن في إحدى القلاع لفترات غير محددة[2].

وكان لويس السادس عشر يحكم في الداخل بطريقة استبدادية ورثها عن لويس الرابع عشر، وبلغ في الإسراف والتبذير في أموال الدولة حداً أثار اعتراض البرلمان الذي شكّله هو بنفسه، ولم يعطه سوى بعض الصلاحيّات القضائية.

ولم يكن الحال بأفضل من هذا في مضمار العلاقات الخارجية. فقد خسرت فرنسا في تلك الفترة أكبر مستعمراتها بما في ذلك كندا والهند. ووصل الظلم والفساد واتّباع الشهوات بين النبلاء ورجال البلاط حداً ترك تأثيره وطابعه على القرن الثامن عشر برمّته، فاشتهر بقرن اللادينية والجهر بمعارضة الدين والتشكيك فيه. أما المشكلات الماليّة والاقتصاديّة في هذه الفترة، فبلغت درجة كُلِّف معها عدّة أشخاص بمعالجة الأزمة كان أولهم "لاس" الذي أطلق بعض المبادرات بهذا الاتجاه.

وسار لويس الخامس عشر أيضاً على خطى أسلافه في انتهاج نظام حكم استبدادي مطلق، فاعتبر نفسه الحاكم المطلق والوحيد في كل البلاد، وقال:

«هذا التاج أعطانيه الله، وحق التشريع مقصور عليَّ فقط، لا أتبع في هذا الحق أحداً ولا أُشرك فيه أحداً على الإطلاق»[3].

وكان يريد توظيف هذه السلطة المطلقة حسب رغباته ولإرضاء نزواته، فعمل على هذه الشاكلة ما استطاع إلى ذلك سبيلاً.

---

(١) ألبير ماليه وجول إيزاك، تاريخ القرن الثامن عشر والثورة الفرنسيّة الكبرى، ص ٣٤٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٨.

وقد افتقر لويس الخامس عشر لأيّة كفاءة أو لياقة، وكان سيء التربية للغاية، وقد تولى منصب الملوكية في الخامسة من عمره. وكانت حاشيته جماعةً من المتملقين المتعطّشين للحظوة عنده فقط، ولم تكن تصرفاتهم وأقوالهم لتصبَّ إلّا في سبيل إشباع رغبات الغرور والأنانية لدى الملك. يقول "شوازول" أحد وزرائه في وصفه:

إنه رجل بلا عاطفة ولا عقل. يتسلىّ بارتكاب الأعمال الشنيعة كالأطفال الذين يلتذون بتعذيب الحيوانات. وكأن جميع عيون ومثالب أرذل الناس وأجهل الخلق مجموعة فيه[1].

ما لم يتعرّض شخصياً للخطر، لم يكن يأبه لأيّ أمر من الأمور، إنّما يترك الزمان لعشيقاته ووزراء البلاط. وكان يهدر وقته في الصيد، ومنادمة خليلاته، وشرب القهوة، ومعاشرة الفتيات، والتفرّج على حياكة السجاد، وقراءة الأخبار الفارغة. والخلاصة، كانت له عادات وأخلاق الحاشية المنحطّة والخدم الخونة.

بعد عام ١٧٥٠م غرق لويس الخامس عشر في وحول المشكلات المالية إلى درجة لم يكن معها الناس لينظروا إليه إلا بعين الحقد والبغضاء، وبلغ بهم الحنق عليه أن هجموا على قصر فرساي وأرادوا إحراق البناية الملكية، فلم يجرؤ على العودة إلى باريس منذ ذلك الحين وبقي خارجها إلى أن مات بالجدري سنة ١٧٧٤ م.

طوال نحو إحدى وثلاثين سنة منذ أن توفّي الصدر الأعظم "فلوري" وإلى أن مات الملك لويس الخامس عشر، حكمت البلاد عشيقات الملك بدلاً عنه، ولم يكن الوزراء غالباً سوى موظفين مطيعين تعيّنهم هؤلاء العشيقات.

أما لويس السادس عشر، فكان شاباً في الـ ٣٥ من عمره لم تغادر قواه العقلية مرحلة الطفولة بحال من الأحوال، إنما بقي في طور المراهقة إلى آخر عمره. إسرافه في تعاطي الخمور والطعام جعله عظيم الجسد ضعيف العقل. كتب سفير النمسا لدى فرنسا "مرسي آرجانتر" لملكه النمساوي يقول:

إفراط هذا الملك في الخمور والسكر يبلغ به حدوداً يفقد معها عقله بعض الأحيان. عزيمة لويس وإرادته لم تكن قوية منذ البداية، وازدادت الآن ضعفاً وخوراً عما كانت عليه[2].

---

(١) ألبير ماليه وجول إيزاك، تاريخ القرن الثامن عشر والثورة الفرنسيّة الكبرى، ص ٢١.

(٢) المصدر نفسه.

ويقول أحد نوّاب الشعب: "قضى الملك عمره ينفي مساءً ما قاله صباحاً".

ويكتب الوزير الفرنسي المعروف آنذاك "دارجان سون" في مذكراته:

السلوك السيء لسلطتنا المطلقة سيرغم فرنسا وكل أوروبا أخيراً على الاعتراف بأنّ هذا هو أسوأ أساليب الحكم؛ فكل شيء يتجه نحو الفناء الوطني. كل الأشياء تتلاشى وتتقطع إرباً إرباً دون توقف.. الرأي العام فقط آخذٌ بالتسامي والاقتدار، وقد يفضي أخيراً إلى ثورة شاملة[1].

قامت الهيكلية الحكوميّة منذ عهد لويس الرابع عشر على أن يكون للملك ستة وزراء وأربع هيئات. الوزراء هم أولاً: وزير العدل الذي كان يتولّى أيضاً رئاسة الهيئات عند غياب الملك. ثانياً: وزير المالية العامة. ثالثاً: وزير البلاط. رابعاً: وزير الخارجية. خامساً: وزير الحرب والدفاع. وسادساً: وزير القوة البحرية. راتب كل واحد من هؤلاء الوزراء ٢٢٦ جنيهاً أي ما يعادل عشرة أضعاف رواتب الوزراء اليوم.

والهيئات الأربع هي: ١- مجلس الحكومة، أو المجلس الأعلى المكلّف بمتابعة الشؤون العامة ولا سيما الخارجية منها. ٢- مجلس الشؤون المالية. ٣- مجلس الكتابات الذي يتولى مهمة التحقيق في رسائل وأخبار المشرفين على المحافظات. ٤- مجلس الديوان ذو الوظائف المركّبة من وظائف المجلس الحكومي في العصر الحاضر ووظائف محكمة التمييز؛ أي في الواقع المحاكم العليا المكلّفة بمتابعة الشؤون الإداريّة والقضائيّة.

وكانت الحكومة المركزية تشمل الوزراء والهيئات الأربع، وتصدر عنها جميع القرارات، فهي أشبه بدماغ البلد الذي يدبّر شؤونه. السلطة السياسيّة الحقيقية والقدرة على التخطيط ورسم السياسات في فرنسا القرن الثامن عشر كانت بيد المواهب البلاطية قبل أن تكون بيد النبلاء والأمراء. جميع الصلاحيات الإدارية تقريباً كانت بيد نبلاء الديوان الذين شكّلوا ضرباً من البيروقراطية الوراثية القوية.

يكتب "كرين برينتون" حول أرستقراطية القرن الثامن عشر:

أغلقت أرستقراطية القرن الثامن عشر حدودها بقوة، فكان الارتقاء إلى المراتب العليا

(١) آلبير ماليه وجول إيزاك، تاريخ القرن الثامن عشر والثورة الفرنسيّة الكبرى، ص ٤١.

يزداد صعوبة يوماً بعد يوم لغير النبلاء الطموحين. ولا شك في أنه كانت هناك أرستقراطية ممتازة يمقتها الكثير من البرجوازيين الذين لم يجرّبوا الحياة الأرستقراطية[1].

وكان نظام الحكم قبل الثورة يقوم على أساس السلطة المطلقة للملك، فهو الذي يعيّن الجباة الكبار والوزراء وأهمهم وزير المالية. ويأتي بعدهم معاونو الجباة والسماسرة الصغار، والعشّارون، والموظفون، والأمناء الذين يصل عددهم في البلاد كلها إلى ٣٠٠ ألف شخص. وقد أطلق الكاردينال دوفلوري على جباة الدرجة الأولى لقب "أركان البلاد"، وسمّاهم الشعب "ناهبي البلاد"[2].

كان النظام السياسيّ الفرنسي خلال فترة حكم لويس الخامس عشر ولويس السادس عشر في أسوإ أحواله الإداريّة. فقد تميّز هذان الملكان بالبلاهة والغرور وعدم الكفاءة، وانتشر في زمانهما الفساد المالي، والانهيار الأخلاقي، والتحلل والانفلات السلوكي بأبعاد واسعة. وحتى حينما أرادت شخصيات مثل لاس، وتورغو، ونغر تنظيم الشؤون المالية للبلاد اصطدمت بمعارضة رجال البلاد وشخصياتها، وبقي الجباة والعشّارون ينهبون الشعب الفرنسي.

عُرفت فرنسا خلال السنوات التي سبقت ١٧٨٩ م بإجراءاتها ضد الفئات المختلفة. كانت الحكومة تستعيد بيمناها ما تعطيه بيسراها على نحو مذهل. والإصلاحات المالية لم تكن تطبّق بشكل كامل في أي حين من الأحيان، فقد كانت لغير صالح الطبقات الممتازة، ولم تكن لترضيَ الشرائح المحرومة والفقيرة. مساعي تورغو لتكريس اقتصاد حرّ بمعزل عن تدخل الحكومة كانت في ضرر الأشخاص ذوي الصلاحيات والامتيازات الحرة. ومن جهة أخرى، فإنّ إخفاقه في تطبيق إصلاحاته بشكل كامل أدّى عموماً إلى امتعاض المتنوّرين والتقدّميين. في سنة ١٧٨٦ م أدّى خفض الرسوم الجمركيّة مع بريطانيا إلى تأثيرات سلبيّة جداً عادت على صناعة النسيج في فرنسا، وضاعف من البطالة في نورماندي ومناطق أخرى، وأثار سخط أهل العلم على السلطة. وبالإجمال ينبغي القول: إنّ فرنسا سنة ١٧٨٩م كانت نموذجاً مدهشاً لمجتمع لا يمكن فيه تحسين وضع الدولة على الإطلاق. حارب عدة ملوك فرنسيين ووزراؤهم النزعاتِ الانفصاليّة للأقاليم والمحافظات التي

---

(١) كرين برينتون، تشريح أربع ثورات، ص ٧٤.

(٢) حسب الشبه الموجود في اللغة الفرنسيّة بين كلمتي "ركن" و "ناهب".

أرادت التحـرر مـن مركزيّة باريس على مدى عدة أجيال. ومـن خطواتهم في هذا الاتجاه إيفاد عدد من مدراء العاصـمة إلى تلك الأقاليم ابتداءً من مسـؤول المحافظات شارلمان حتى موظفي ريشليو ولويس الرابع عشر.

ويمكن ملاحظة عدم كفاءة السـلطة السياسـيّة بكل وضوح في المثال التالي؛ يقال: إن لويس في إحدى زياراته للمحافظات تنبّه إلى ثقب يتسـرّب منه ماء المطر في سـقف قاعة البلدية أو البناية التي جرى اسـتقباله فيها، فقال: آه، لو كنت مجرّد وزير لأمرت بإصــلاح هذا الثقب وسدّه".

يقول برينتون: إنَّ السلطة التي تروى فيها مثل هذه القصة قد تكون استبدادية، إلّا أنّها بلا شك أتعس سلطة من حيث الكفاءة والتدبير[١].

وحول فســاد البلاط، تلفت النظر مقولة مَدَامْ رولان التي تولّت لاحقاً مهمّة المستشارة لليعاقبة، وكانت لمدة أسبوع واحد من مرافقي الابن الأكبر للملك. تكتب لوالدتها:

لو بقيت بضـعة أيام أخرى هنا فسأشـعر بنفور من هؤلاء الناس إلى درجة لن أستطيع معها التغلّب على مشاعر البغض والكراهية.

وتقول في جواب والدتها حين سـألتها عن المشـكلة التي تعانيها: "لا شـيء، إنه مجرّد شعور بالإجحاف وعدم العدالة، والتفكير في كل لحظة بتفاهة وعبثية كل هؤلاء".

كلما ارتفع مستوى الحياة والوعي لدى البرجوازية الفرنسيّة، واقتربت من أسلوب حياة النبلاء، كلما شـعرت أكثر - ومن بعض النواحي - بالهوّة الفاصـلة بينها وبين جارتها التي تبعد عنها أربع درجات من الأرستقراطية[٢].

كتب ريوا رول في مذكراته:

لا الضرائب، ولا الاعتقالات المزاجية، ولا سائر السلوكيات السيئة لمسؤولي الحكومة، ولا إزعاجـات وإيـذاء موظفي الدولة وعمّالهـا، ولا تأجيل إحقاق العدالة القاصـم للظهر،

---

(١) كرين برينتون، تشريح أربع ثورات، ص ٤٣- ٤٤.

(٢) م.ن، ص ٦٩.

ليست هذه الأمور ما يثير امتعاض الشعب، إنما هو قبل كل شيء امتعاض من النبلاء يزعج الناس ويستفزهم. ولإثبات ذلك يكفي أن نعلم أنَّ هؤلاء البرجوازيين، ورجال الأدب، وأصحاب الأموال و... باختصار كل من يحسدون الأرستقراطية، راحوا يثيرون مشاعر البرجوازية الصغيرة في المدن، والقرويين في القرى ضد النبلاء[١].

الفساد، والضياع، والإسراف، والتبذير، والسرقة، والنفقات الباهظة في بلاط الملك كانت قد أوجدت وضعاً لا يطاق. ابنة الملك ذات العامين لها ثمانون من الخدم، وكان هذا العدد قليلاً بالقياس إلى غيرها من نزلاء القصر، حتى أنَّ "مرسي آرجان تو" كتب في هذا الصدد:

مرافقو ابنة الملك عددهم قليل جداً، خصوصاً وأن الملك منع أن يتواجد عدد كبير من المرافقين والخدم حول ابنته حتى لا يتطرق لها الغرور وتعتاد على القناعة والبساطة[٢].

كانت هذه خلاصة للوضع الفاضح الذي عاشته الإدارة السياسيّة الفرنسيّة في زمن لويس الخامس عشر ولويس السادس عشر، والدالّ على الضعف الواضح للسلطة السياسيّة في إدارة شؤون المجتمع الفرنسي خلال القرن الثامن عشر.

٢- روسيا

ترشدنا دراسة الواقع السياسيّ والاجتماعي الروسي في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، إلى أنه لم يختلف كثيراً عمّا كان عليه في القرون السابقة. فقد كان الملك المستبد يرى أن سلطانه منبعث من شخصه هو، أو من الله الذي فوّض له هذا الحكم والسلطان. وبالتالي، فهو الحاكم المطلق الذي لا يُسأل، والمسلّط على أرواح الرعية وأموالهم وحرياتهم. ملكٌ كان في الغالب أسيراً لأهوائه ونزواته، يحكم البلاد بإصدار الأحكام والأوامر، ويساعده في إدارة شؤون البلاد المجلس الإمبراطوري، ومجلس الشيوخ، والوزراء. والمجلس الإمبراطوري ليس أكثر من مجلس حكومي بسيط كان ينظم شؤون الدولة ويديرها. والصدر الأعظم الذي يشرف أيضاً على الشؤون الخارجية كان بمنزلة رئيس الوزراء. وثمة دائرة شرطة قوية تدعى "المنظمة السرية" لها كامل الحرية

---

(١) كرين برينتون، تشريح أربع ثورات، ص ٦٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٢٤.

في الدخول لأيّ مكان، ويمكنها التصرّف خارج نطاق القوانين، وتُعدّ من الأجهزة المهمة لتكريس الاستبداد الإمبراطوري. وكان الجمهور محروماً من كافة حقوقه السياسيّة، ولم يكن له شيء من حرية الصحافة، والتجمّع، وتشكيل الجمعيات والتنظيمات المختلفة، وكان ممنوعاً من كل أشكال التعبير عن آرائه وأفكاره. وكانت الإمبراطورية الروسيّة تتوزع إلى ولايات ومحافظات (أقاليم)، يتولى إدارة كل واحدة منها عدد من الحكّام والموظفين يطلق عليهم اسم "الهيئة الإدارية"؛ ولأنهم من مظاهر القيصر المستبد ذي الصلاحيات المطلقة، فقد كانوا بدورهم ذوي سلوك استبدادي داخل حيّز حكمهم وصلاحياتهم، وتسودُهم حالة سباق وتنافس في الإهمال، والارتشاء، والعنف ضد موظفيهم، والعبودية والطاعة والانحطاط قبال مسؤوليهم.

توفي ألكساندر الثالث سنة ١٨٩٤م، وواصل ابنه نيكولاي الثاني سياسته الاستبدادية لعشرة أعوام، فقال في يوم تتويجه في يناير ١٨٩٥م:

ليعلم الجميع أنني سأواصل المنهج الرصين لوالدي الجليل في الحفاظ على الحكم.

غير أن هزيمة منشوريا مطلع القرن العشرين تركت تأثيراتها كما فعلت هزيمة كريمه قبل خمسين سنة.

وعلى حد تعبير أحد الروس: فإن فتوحات اليابان أدّت إلى ظهور إصلاحات ليبرالية وإطلاق "حكومة تمثيليّة" في روسيا. وكانت مماشاة القيصر لليبراليين نتيجةَ النهضة الثوريّة الكبرى التي أفرزتها الهزائم الأولى لروسيا القيصرية، ومع أن الشرائح العمالية والحزب الاشتراكي (تأسّس سنة ١٨٩٨) كانت هي المؤسِّسة لهذه النهضات، إلّا أنها اتسعت مع ذلك لمشاركة المثقفين والطلبة الجامعيين والطبقات الوسطى. برزت الثورة بدايةً على شكل محاولات اغتيال الوزراء، ورؤساء الشرطة السرية، والمدراء الحكوميين رفيعي المستوى. واستمرت محاولات الاغتيال هذه في ١٩٠٥ و ١٩٠٦م بموازاة النهضة الاجتماعيّة العمالية، وقد بدأت في ٢٢ يناير ١٩٠٥ م حينما توجّه عمّال بطرسبورغ مع عوائلهم إلى قصر الإمبراطور، فتجمّعوا تحت نوافذه مطالبين بالحماية والدعم، ما أدى إلى إطلاق النار عليهم ومقتل عدد منهم، مضافاً إلى اشتباكات دامية أخرى في مختلف أنحاء روسيا.

خلال أزمة الثورة في ١٩٠٥ م اضطرّت حكومة القيصر، وانطلاقاً من بيان ٣٠ أكتوبر، إلى منح بعض الحريات الأساسية كحرية التجمّع والصحافة والإضراب، وتشكيل مجلس وطني باسم "الدوما الإمبراطوري" من صلاحياته المصادقة على الميزانية وتقديم المشورة في اللوائح القانونية التي يعدّها ويقدّمها الوزراء، بل واستجواب الموظفين والمسؤولين الحكوميين. وكان قانون الانتخابات يمنح حق الانتخاب لكل من يزيد عمره عن ٢٥ سنة ويدفع مقداراً من الضرائب. والمقترعون يصنَّفون على أساس الضرائب التي يؤدونها حتى أن المجلس المذكور كان يتشكّل من النواب، والمالكين، وأصحاب المعامل. وفي مقابل هذا المجلس هناك المجلس أو اللجنة الإمبراطورية التي يعيّن القيصر نصف أعضائها وتنتخب اتحادات الولايات النصف الآخر، وتعدّ بمثابة مجلس أعيان يصادق على القوانين والقرارات التي يتخذها الدوما، ويكون للقيصر في نهاية المطاف الحق في قبول أو رفض اقتراحات النواب.

وقد أدّت الانتفاضة الشعبية في ١٩٠٥ واشتباك الجماهير مع السلطة السياسيّة إلى تأسيس برلمان ناقص يدعى "الدوما". والدستور الذي نشر في ٢٧ أبريل ١٩٠٧ م يوم افتتاح الدوما الإمبراطوري لم يكن يشبه إطلاقاً قوانين بلد يحكم على أساس الدستور.

وقد احتفظ الإمبراطور كما كان سابقاً بعنوان: السلطان مطلق العنان، وبهيمنته على كافة الشؤون ذات الصلة بالجيش، والسياسة الخارجية، والكنيسة الأرثوذكسية. وقد تحولت اللجنة الإمبراطورية وهي المؤسّسة الإدارية القديمة والعليا (زمستوف) إلى مجلس أعيان. وبالنظر إلى أن نصف أعضاء الشورى يعيّنون من قبل القيصر، كان بوسعها رفض كافة اقتراحات الدوما. أضف إلى ذلك أن المادة ٨٧ من الدستور تخوّل القيصر إصدار مراسيم لها قيمة قانونية تتخلل اجتماعات الدوما.

ومع ذلك، تفشّت منذ ذلك الحين فصاعداً الأزمة السياسيّة داخل السلطة السياسيّة الحاكمة، ونشب الصراع بين القيصر الميّال لبقاء استبداده، الدوما الذي أراد في ما أراد زيادة صلاحياته. أصبح الدوما مركز الصراعات السياسيّة وأنشطة الأحزاب والجماعات السياسيّة المختلفة داخل المجتمع الروسي، واستطاع الحفاظ على وجوده إلى حين سقوط القيصر، وممارسة دور مهم في إدارة روسيا خلال عهد الحكومة الموقّتة، من بين كل الكلام الذي أُطلق طوال عشرة أعوام في الصالة الكبرى لقصر «ترويد» - محل

عقد اجتماعات الدوما - ليس ثمة ما يستحق الذكر سوى مقولتين تدّلان على قلة أهمية الدوما، وعدم تأثيره في تقييد السلطة المطلقة للإمبراطور. الأولى تلك التي خاطب بها رئيس الوزراء شالين نواب الدوما سنة ١٩٠٧ قائلاً:

نحن لا نخافكم.. أنتم تريدون تحقق فاجعة كبيرة، في حين نريد عظمة روسيا.

وقال كوكودتسوف وزير المالية في سنة ١٩٠٨: الحمد لله أننا لا نمتلك برلماناً حتى الآن[1].

خلافاً لقدراتها داخل الدوما، لم يكن للتيارات المعارضة من الصلابة حيال الحكومة إلّا بمقدار ما للأواني الفخارية مقابل الأواني الحديدية. ورغم ذلك ساعدت النقاشات التي دارت في الدوما ونشرها في الصحف على توعية الجماهير سياسياً، وأفضت طوال الحرب العالمية الأولى إلى ممارسات عملية مهمة.

تمّ حلُّ المجلسين الأول والثاني اللذين استولى عليهما النواب الاشتراكيون والدستوريون حصرياً، فقد حُلّ الأول في ١٩٠٦ م بعد ٨٢ يوماً من الانتخابات، والثاني في حزيران ١٩٠٧ م بعد ١٠٢ أيام من افتتاحه، وحُكم على ٣٧ من نوابه الاشتراكيين المتهمين افتراضياً بالتآمر بالأعمال الشاقة والنفي إلى سيبريا.

وأخيراً أعلن نيكولاي في ١٩٠٧ عن منهجه الحاسم بقوله:

حيث إنّ الله هو الذي أعطانا السلطة الملكية المطلقة، فنحن غير مسؤولين عن مقدّرات بلاد الروس إلا أمامه.

مجلسا الدوما الثالث والرابع اللذان تشكّلا في ١٩١٢ م انتهجا أسلوب الطاعة، ولاح أن المماحكات السياسيّة انحسرت إلى حدّ ما مع بداية الحرب العالمية الأولى. وبالتالي، لم يفرض الدوما ودستور ١٩٠٥م أية قيود على الملك المستبد، واستمرت السلطة الاستبدادية بطريقتها المطلقة حتى سقوط القيصر.

ومن نقاط الضعف الخطيرة التي عانت منها السلطة السياسيّة في روسيا الطباع الشخصية للقيصر الأخير، فقد كان إنساناً أبلهاً قليل التعليم والمعرفة، معزولاً عن

(١) كلنل والتر، **تاريخ روسيا منذ الظهور حتى ١٩٤٥ م**، ص ٤٢١.

المجتمع الروسي، لا يلتقي إلا بعدد قليل من العسكريين والبيروقراطيين، وخاضعاً بشدة للروح والعقلية التي فرضها عليه أبوه. أعمامه الكثر كانوا يحيطونه دائماً، وكان لزوجته البائسة ـ وهي بدورها شخصية ساذجة جداً ـ نفوذها الهدّام والكبير عليه، ما جعله إنساناً عاجزاً لا يمكن مساعدته. وعلى العموم، لم يكن نيكولاي الثاني شخصاً مناسباً للملكيّة، ولم يكن بوسع أي شيء كالجاذبية الشخصية، والأدب، والروح الحساسة التعويض عن عدم الأهليّة هذا. وثمة شواهد على أنه كان رجلاً ضيّق الأفق يفتقر لفهم صحيح لحقائق البلاد، وسائراً في الاتجاه المعاكس لمصالحه السياسيّة.

أضف إلى ذلك أنّ شخصيّات البلاط المتملّقة المرتزقة الحمقاء كانت تحيط بالعائلة المالكة ليل نهار، ولم يكن لدى أحد الجرأة والحق على انتقاد هذه الحاشية. وكان الوضع بحيث استطاع شخص محتال منحطٌ وكريه يدعى غريغوري راسبوتين أن يغدوَ الشخص المحبوب والأثير والمفضّل لدى الملكة تزارينا، ونفذ من خلالها إلى شخص القيصر. كان راسبوتين فلاحاً فقيراً وقعت له مشكلات معينة بسبب سرقته عدة خيول. ثم قرّر الانخراط في سلك رجال الدين، وبدأ يعتاش كمرتاض ديني على المساعدات والصدقات الدينية، وكان الحصول على المال بهذه الطريقة أمراً سهلاً في ذلك الزمان.

لهذا أطال شعر رأسه واكتسب شهرة واسعة وصلت أصداؤها للبلاط، وحالفه الحظ بأن كان الولد الوحيد للقيصر والملكة مريضاً عليلاً، فاستطاع راسبوتين إقناع الملكة أنه يستطيع معالجة ابنها العليل. وهكذا أقبلت عليه الدنيا وما فيها، وسرعان ما هيّمن على القيصر وزوجته، فقُرر له راتب وإيرادات مالية عالية جداً، واصطنع لنفسه حياةً ملؤها الفساد والانحطاط، وبدأ يستلم رشاوى عالية جداً، وبقي على هذه الحال عدة سنوات.

تزايد نفوذ راسبوتين في البلاط بسرعة كبيرة، حتى أنه أصبح ذا دور خطير في اتخاذ كثير من القرارات المصيرية. وتدخّل في العديد من القضايا الحسّاسة ذات الصلة بالحرب وقدّم اقتراحاته بخصوصها. عملياً، لم يكن يجري تعيين أي وزير دون توصية منه، وما كانت هذه التوصية لتحصل إلّا حينما يخضع ذلك الوزير لهيمنة راسبوتين ويكون من أنصاره وأتباعه الأوفياء.

مضافاً إلى البلاط، تبوّأت الطبقة الأرستقراطيّة موقعها الراقي في النظام الاجتماعي آنذاك، وقطعت الطريق بهيمنتها الاجتماعيّة على مواهب الطبقات الدنيا فحرمتها من

الرقي والظهور. وكانت هذه الطبقة بغيضة جداً في أعين من ينظرون إليها من الخارج، ولا شك في أن كثيراً ممن ينتمون لهذه الطبقة كانوا متبجّحين، ضعيفي الإرادة، نرجسيين، فارغي الأدمغة، وميّالين إلى الراحة بدرجات لا تطاق.

وكان نبلاء روسيا في العقود التي سبقت ١٩١٧م قد تعودوا على التبرّم من عبثية الحياة، وتخلّف روسيا، والهموم والأحزان السلافية لواقعهم الحياتي. ولا شك في أن هذا ضرب من المبالغة، لكن كثيراً من أفراد الطبقة الحاكمة في روسيا كان ينتابهم شعور مؤلم بأن امتيازاتهم لن تدوم طويلاً. وسار الكثيرون منهم مثل تولتسوي في اتجاه آخر، وانخرط الآخرون في تيار المطالبة بالحرية فأطلقوا موجة (إعطاء الامتيازات بهذه اليد واستعادتها باليد الثانية). ففي سنة ١٩١٦ م كان الاستهزاء بالقيصر وأقربائه موضة رائجة حتى داخل أروقة البلاط. وقد كتب وزير القيصر بورتوبوف:

قبل الثورة، جنح الكل إلى عدم الطاعة حتى في أعلى طبقات المجتمع. في الصالات والأندية الكبرى كانت سياسات الدولة تتعرض لانتقادات حادة وعنيفة، والعلاقات التي تكوّنت داخل عائلة القيصر تخضع لتحليلات وسجالات مطوّلة؛ وتُروى نوادر وطرائف حول رئيس الحكومة، مضافاً لما يُنظم من شعر في هذا الخصوص. والكثير من الأمراء كانوا يحضرون هذه المحافل[1].

وقد طرأت على المزاج الشخصي للقيصر تحولات، ربما لا تكون الحرب سبباً لها، ولكنها متزامنة معها، خصوصاً بفعل نفوذ راسبوتين. وقد أدّت هذه التحولات في النهاية لا إلى عزلته عن عناصره العسكرية والبيروقراطية الأصلية فحسب (وهم في الواقع عناصر حمايته وأمنه وإدارة شؤونه)، بل فصلته أيضاً حتى عن شطر من العائلة المالكة، وقد عمّ قسماً كبيراً من العائلة شعور بالقلق من المستقبل.

يكتب كرين برينتون في هذا الصدد:

واقع الانهيار الإداري للقيصر كان قد اكتسب شكلاً مبتذلاً، إلى درجة يظن معها الإنسان أنه ربما كانت هناك بعض المبالغات في هذا الجانب. وإنَّ نظرة للعقود التي سبقت ١٩١٧ تتيح لنا القول: إنَّ الحكومة الروسيّة ربما كانت ستبدي أداءً أفضل بعض الشيء في زمن السلام على الأقل. منذ عهد كاترين الكبرى، وحتى زمن ستاليبن تتسنّى ملاحظة تحسّن

---

(١) كرين برينتون، تشريح أربع ثورات، ص ٦٢.

حقيقي في الحكومة الروسيّة؛ بيدَ أن الشيء الذي كان واضحاً قبل ١٩١٤ م هو أن روسيا لم تكن قادرة على إعداد نفسها للحرب، فقد أدّت هزيمتها، خصوصاً في حرب ١٩٠٥ م إلى انهيار وعطل في ماكنة الإدارة الداخلية. ويكفي التذكير بأنَّ انهيار الحكومة الروسيّة الذي ظهر للعيان سنة ١٩١٧ م لم يكن بارزاً في عام ١٩١٢ م على الإطلاق[١].

الحكم الاستبدادي للقيصر، وعدم كفاءته، وضعف إدارته، ونفوذ زوجته وراسبوتين، كانت من الأسباب الرئيسية لضعف الاقتدار السياسيّ في إدارة الإمبراطورية الروسيّة. وأسفر هذا الضعف عن تمكّن الفئات السياسيّة - الاجتماعيّة من استقطاب القوى الشابة والواعية وإقناعها بعدم طاعة السلطة السياسيّة، وبالتالي، حرمان السلطة من هذه القوى والطاقات. وأخيراً تمكّنت السلطة الاجتماعيّة في ضوء حالات الضعف الكثيرة التي عانى منها النظام السياسيّ، من تمهيد الأرضية بشكل كامل لانهياره الشامل.

٣- إيران

تبدّل النظام السياسيّ الإيراني منذ ثورة الشعب عام ١٩٠٦ م من الملكية المطلقة إلى الملكية الدستورية (المشروطة). فحسب الدستور الإيراني ومتمّمه الذي صادق عليه مجلس "المؤسِّسين" وكان الملك غير خاضع للمساءلة، ويتحمّل رئيس الوزراء المسؤولية التنفيذية للبلاد، ويتم تعيينه بأصوات نواب المجلس. وتتألف السلطة التشريعية من مجلسي الشورى والشيوخ. يعيّن الملك نصف أعضاء مجلس الشيوح، ويُنتخب بقية الأعضاء مضافاً إلى أعضاء مجلس الشورى الوطني من قبل الشعب. وتشرف هيئة من مراجع الدين على قرارات المجلس لكيلا تتعارض مع المعايير الشرعية الإسلامية. وهذا ما لم يجرِ تطبيقه أبداً.

وقد اقتبس الدستور الإيراني من الدساتير الأوروبية، لا سيما في بلجيكا وفرنسا، وتمّت صياغته بتأثير من الثورة الفرنسيّة والتطورات السياسيّة الأوروبية. وتمَّ بعد ذلك تعديله مرات عدة من قبل مجلس تأسيس صوري بهدف تفويض الملكية القاجارية للعائلة البهلوية وزيادة صلاحيات الشاه في حل المجلس، إلّا أن إطاره وأساسه بقي على ما كان عليه حتى نهاية حكومة الشاه وانتصار الثورة الإسلامية مطلع ١٩٧٩م.

وهكذا، نادراً ما كان الملوك الإيرانيون المعتادون على الحكم المطلق يرضخون

---

(١) كرين برينتون، **تشريح أربع ثورات**، ص ٤٤.

لتقييد صلاحياتهم ومسؤولياتهم. وقد وقّع هذا الدستور الملك القاجاري مظفر الدين شاه، ونقضه خليفته محمد علي شاه، وقصف المجلس النيابي بالمدفعية فبدأ فترة الـ ١٢ عاماً التي عرفت باسم "الاستبداد الصغير" إلى أن هرب الشاه محمد علي القاجاري إثر انتفاضة جماهيرية ثانية، وتربّع على العرش ابنه أحمد شاه قاجار، إلّا أنّ سلطانه لم يستمرَّ طويلاً؛ حيث قام رضا خان في ١٩٢٠ بانقلاب خطّط له الإنجليز وساعدوا على تنفيذه، فابتدأت فترة جديدة وطويلة من الدكتاتورية الفردية المطلقة. خنق رضا خان بقسوة وعنف أيّ صوت معارض أو ناقد، وكان هو الحاكم وصاحب القرار الوحيد في البلاد. ومع أن المجلس النيابي كان يتشكّل والدستور يراعى في الظاهر، لكن جميع أجهزة البلاد التنفيذية والتشريعية والقضائية لم يكن لها في الواقع أية صلاحيات أو حريات حقيقية.

في ٢٥ أغسطس ١٩٤١ م وفي غمرة الحرب العالمية الثانية تم احتلال إيران من قبل الحلفاء، وعزل رضا خان عن العرش ونفيه إلى الخارج ليتمَّ تنصيب ابنه الأكبر محمد رضا ملكاً على إيران؛ حيث أدّى القسَم كملك دستوري وسنّه لم يتجاوز العشرين.

كان محمد رضا شاباً ضعيف الجسد والنفس رغم أنَّ والده أراد له أن يكون شخصية قوية ذات نزعة عسكرية. بقي محمد رضا لمدة طويلة خاضعاً لتأثيرات ونفوذ روح والده وعقليته. وبالنظر إلى الصراعات السياسيّة في البلاد بعد سقوط رضا خان ونفوذ وتنافس القوى الاستعمارية الروسيّة والإنجليزية والأميركية على إيران، حاول محمد رضا طوال أكثر من ١٢ عاماً تكريس مكانته ومكانة البلاط، إلى أن أنهى انقلاب ٢٨ مرداد ١٣٣٢ (١٩ أغسطس ١٩٥٣م) الإنجليزي ـ الأميركي الذي سمّاه الشاه انتفاضة الشعب هذه الفترة الحافلة بالصراعات السياسيّة، واستطاع الشاه قمع جميع المعارضين وإقصاءهم عن الساحة السياسيّة، واستئناف دكتاتورية مطلقة على إيران طالت ٢٥ عاماً، حافظ خلالها على شيء ظاهري من الدستور ومتمّمه والقوانين الأخرى، لكنّه كان في حقيقة الأمر صاحب القرار والمخطّط والمشرف على تطبيق القرارات.

لم يكن محمد رضا شاه ليعتمد في إدارته السياسيّة إلّا على أشخاص يثق بوفائهم التام له. ولم يكن يكره الشخصيّات القويّة والمستقلّة فحسب، بل بمجرّد أن يشعر بوجود شخص ذي مسؤولية معينة داخل النظام، سواء كان من العسكريين أو غير العسكريين، أحرز

سلطة مستقلة بشكل من الأشكال أو مال إلى الاستقلال في اتخاذ القرارات، كان يعزله على الفور، ولا يسمح بتوفّر الفرصة لترعرع هذه الشخصيّات داخل المنظومة السياسيّة للبلاد.

كان يكره رؤساء الوزراء الأقوياء ويخشاهم؛ لذلك بقي طوال ١٤ عاماً هي فترة تكريس السلطة وتثبيت دعائمها، سيّء الظن برؤساء وزراء نظير قوام السلطنة، ورزم آرا، ومصدق، وزاهدي، ولم يسمح بعد ذلك بدخول وتقدّم مثل هذه الشخصيات في النظام السياسيّ.

رئيس الوزراء الذي أدرك نفسية الشاه جيداً، وتصرّف وفقاً لرغباته تماماً، واستطاع البقاء في منصب رئيس الوزراء الأطول مدة بعد الثورة الدستورية هو أمير عباس هويدا الذي تولى مهمة رئاسة الوزراء نحو ١٣ عاماً.

من بعد الشاه، ينبغي الإشارة إلى نفوذ شخصيات البلاط في مرافق البلد لا سيما الاقتصاديّة منها. فكل واحد من عائلة الشاه وأقاربه كان قد اقتطع لنفسه حيّزاً لممارسة نفوذه، ونشاطه، واصطنعوا لأنفسهم مضافاً لذلك مناصب تشريفية وفخرية في مجالات الشؤون الخيرية، والتعليمية، والتربوية وغيرها، ومارسوا نفوذهم في القطاعات الاقتصاديّة ليجنوا أرباحاً وثروات طائلة، إلّا أنهم لم يتدخلوا عموماً في الشأن السياسيّ ولم يعارضوا الشاه. لكن ينبغي هنا استثناء «أشرف» شقيقة الشاه التوأم والتي تميّزت بالجرأة والنزعة الشريرة، حيث لم تنشط في المضمار الاقتصادي وكسب الثروة - خصوصاً عن طريق تهريب المخدرات - فحسب فأصابت بذلك شهرة عالمية، إنما كانت تتدخل أيضاً في القضايا السياسيّة، فقد تمّ التخطيط لانقلاب ٢٨ مرداد (١٩ أغسطس ١٩٥٣م) وتنفيذه بفعل اتصالاتها بمنظمة الاستخبارات الأميركية الـ C.I.A، وكان نفوذها على محمد رضا لافتاً للنظر أيضاً؛ حيث كان خاضعاً لجرأة شقيقته التي لم تكن بدورها تعارض أخاها، إنما حاولت جهدها تكريس موقعه وترسيخه أكثر فأكثر، إلى جانب ذلك إشباع نزعتها التسلّطية عن طريق استحواذها على عناوين من قبيل "رئيسة الهيئة الإيرانية في منظمة الأمم المتحدة"، أو "رئيسة لجنة حقوق الإنسان". وعموماً، يمكن القول: إن الشاه لم يكن يواجه أية معارضة لسلطته المطلقة، فقد تم قمع جميع الأقوياء والمتنفّذين، أو اجتذابهم لخدمة السلطة المركزية.

وقامت سياسة الشاه على ثلاث دعائم كانت ترسم حدود القرارات اليومية، ولا يمكن دراسة وتقييم جميع السياسات والآراء والمبادرات الأخرى إلا في ظل هذه الدعامات الثلاث:

أولاً: الحفاظ على القدرة الشخصية للملك والبلاط وتعزيزها، والتي تعدّ القضية الأهم في نظر الشاه.

ثانياً: كان يتبع السياسات التي تضمن وتؤمّن دوام واستمرار المؤسّسة الملكية.

ثالثاً: كان يروم إيجاد وتثبيت حكومة قوية يكون على رأسها.

ولم يكن يتخذ القرارات الأساسية بصورة مباشرة فحسب، بل كان يرسم حدود وقيود القرارات التي يتخذها المسؤولون الحكوميون الآخرون. وفي بعض الأحيان كان يتخذ بنفسه قرارات تفصيلية صغيرة من قبيل تعيين المسؤولين العاديين على مستوى القائمقام والمراتب الدنيا في الجيش. كما كان يتدخّل ويصدر الأوامر في أمور نظير شقّ الطرق، وتطوير الجامعات، وبناء المعامل، وتعيين الدعم الحكومي، وبيع الأراضي و...إلخ. ويصدر أحكاماً رسميّة لتنفيذ هذه الأوامر. وكانت هذه الظاهرة مشهودة بنحو أوضح في قطاع الجيش، حتى أنه كان يتخذ القرارات بنفسه بخصوص إجازات الضباط أو إيفاد المتعلّمين للخارج.

وهكذا، إذا كان ثمة تنافس في داخل النظام السياسيّ الإيراني، فقد كان ضمن حدود تطبيق سياسات الشاه فقط. الكوادر الحكوميّة، من عسكريين وغير عسكريين كانوا يتنافسون فقط على لفت انتباه الشاه إليهم، والحصول على مناصب أرفع. وقد كان النظام مصمَّماً؛ بحيث لا يتمكّن هؤلاء المسؤولون من اتخاذ أية خطوة أو مبادرة خارج نطاق السياسات المرسومة من قبل الشاه، وليس هذا فحسب، إنما في ظل الشرطة السرية وعدم ثقة رجال الحكم ببعضهم لم تكن أمامهم أية فرصة للتكتل والتنظيم. فمثلاً، لم يكن الشاه ليلتقي قادة الجيش سوية، إنما على انفراد، ليجعل كل واحد منهم جاسوساً على الآخر.

من جهة ثانية، كان هؤلاء قد تربّوا بطريقة لم يتعلّموا معها شيئاً غير إطاعة أوامر الشاه، وفي اليوم الذي ترك فيه الشاه البلاد إلى غير رجعة، كانوا أشبه بالأيتام العاجزين

عن التفكير والتكتل وتحمّل المسؤوليات واختيار قائد من بينهم.

الجنرال الأميركي هايزر، الذي قصد إيران في فترة الأزمة للحفاظ على تماسك الجيش والتخطيط لانقلاب عسكري، وكان على اتصال بقادة الجيش الإيراني أبدى دهشته الشديدة لتبعية قادة الجيش للشاه. وكتب في هذا يقول:

أوضح قرة باغي (آخر رئيس لهيئة أركان الجيش في زمن الشاه) أنّ لديهم تجارب ضئيلة في التخطيط (للانقلاب)، ذلك أنّ الشاه كان يرسم بنفسه جميع الخطط والمشاريع. وهم الآن (بعد خروج الشاه من البلاد) يعوزهم التوجيه التفصيلي الذي اعتادوا عليه[1].

يشبه هذا النظام إلى حد كبير الأنظمة السياسيّة الفرنسيّة والروسيّة من حيث الفساد الأخلاقي، والاستبداد، والسرقة، والتمييز وغيرها من السلبيات الدارجة في المستويات الحكوميّة العليا، والتي تزداد شدّة وحدّة كلّما ازداد المستوى رفعة ورقياً. على سبيل المثال، كانت لمعظم المناصب الحكوميّة، وبغضّ النظر عن شرط الوفاء للنظام، أسعارها المعروفة التي يجب أن تدفع حسب سلّم المراتب والدرجات، ولا شك في أن من يتولى أحد هذه المناصب سينتزع من الناس أكثر مما دفعه سعراً لمنصبه.

باختصار، يمكن القول: إنّ السلطة السياسيّة في إيران كانت تدور حول محور الحكم المطلق للشاه وإطاعته والتسليم له، وكانت الأجهزة الحكوميّة وبمساعدة المستشارين الأجانب تعمل بطريقة كفوءة نسبياً لخدمة أهداف النظام وأهمها تكريس السلطة السياسيّة، واستطاعت الحفاظ على تماسكها ووفائها للنظام إلى نهاية مشواره.

النتيجة

عند الدراسة المقارنة للنظم السياسيّة في البلدان الثلاثة: فرنسا وروسيا وإيران قبل الثورة (الجدول رقم ١)، يلاحظ شبه كبير بين واقع النظامين السياسيّين في فرنسا وروسيا، ناجمٌ عن وجود ضعف شديد في هذين النظامين السياسيّين لعائلتي البوربون ورومانوف على الصعد الأربعة: الاقتصاديّة، والعسكرية، والدولية، والسياسيّة خلال

(١) R. E. Huyser, **Mission to Tehran**, Andre Deutscg, 1986.

الفترات التي سبقت وقوع الثورة في هذين البلدين، حتى يتسنّى القول: إن أسس هذين النظامين كانت قد تزلزلت إلى درجة أضحيا معها محكومين بالسقوط والانهيار طبيعياً، ولم تكن ثمة حاجة لقوة كبيرة من أجل إسقاطهما. الشبه بين ذينك النظامين كان كبيراً، وكأن التاريخ أعاد نفسه في هذين البلدين دون زيادة أو نقصان.

بينما كان النظام السياسيّ في إيران قبل الثورة بحالة جيدة بالمقارنة لذلكم النظامين على الصعد الأربعة المذكورة، ولم تكن هناك مشكلة مستعصية من شأنها تضعيف نظام الشاه؛ بل حتى بالمقارنة مع التاريخ الإيراني الماضي كان النظام يعيش أفضل ظروفه على الصعد الأربعة الاقتصاديّة، والعسكرية، والدولية، والسياسيّة، ولم يخطر ببال أحد أن يواجه النظام السياسيّ الإيراني أزمةَ ثورة؛ لهذا ضمّنت أجهزة الاستخبارات الأميركية قبل أربعة أشهر من الثورة على الرغم من المظاهرات المعادية للنظام، أن إيران لا تعيش حالةً ثورية، بل لا تعيش حتى ظروف ما قبل الثورة، وأن نظام الشاه سيبقى مستقراً لما لا يقلّ عن عشرة أعوام[1].

وهنا يُطرح السؤال: إذا كان واقع نظام الشاه على هذه الدرجة من القوة والمتانة بعكس النظامين في فرنسا وروسيا، فما هي الأسباب التي أدت إلى اندلاع الثورة الإسلامية وانتصارها، وقلبت جميع النظريات والتجارب والسنن التاريخية؟ وما الذي جعل النظام الإيراني يسقط وهو في ذروة قوته واقتداره، وهيّأ للثورة أن تنتصر مقابل الأعين الحائرة لكافة المؤرخين والمحلّلين السياسيّين؟

من البديهيّ أن يكون إسقاط مثل هذا النظام المقتدر بحاجة لأدوات قوية بمستطاعها مواجهة كل تلك القدرات. ولا شك في أن السلطة الاجتماعيّة التي نهضت لمعارضة ذلك النظام كان لا بدّ لها من أن تتمتع بقدرات مميّزة تؤهّلها لإحراز هذا النصر والمكانة. ودراسة ومقارنة السلطات الاجتماعيّة المعارضة في الثورات الثلاث الكبرى ـ في المقال التالي ـ بوسعها إجلاء هذه القضية والإجابة الوافية عن هذا السؤال.

---

(١) في الجدول رقم (١) تمّت على نحو الإجمال مقارنة الأوضاع والظروف السياسيّة ـ الاجتماعيّة قبل الثورة.

الجدول رقم (١)

البلد	الوضع الاقتصادي	الوضع العسكري	الوضع الدولي	الوضع السياسيّ
فرنسا	خزينة فارغة، قحط، ديون كبيرة، نقص شديد في الإيرادات، تكاليف باهظة للبلاط، حروب دون جدوى.	هزائم متلاحقة في حروب طويلة عرفت بحروب السنوات السبع واستغرقت ٢٨ عاماً خيبة الضباط والعسكر، عدم كفاءة القادة، تبعية الضباط للجماعات الثوريّة البرجوازية.	عدم توفر دعم دولي حيال الأزمة، ارتياح بريطانيا لنشوب الأزمة في الدولة الفرنسيّة، تقسيم بولندا بين روسيا والنمسا وارتياحهما لمشكلات فرنسا.	عدم لياقة الملك وقلة كفاءته، النفوذ الشديد للملكة وضعفها في إدارة الأمور، السلطة الاستبدادية الفاسدة، الفحشاء، السرقة، الإسراف، والتبذير في البلاط.
روسيا	خزينة خالية، قحط وشحة خبز بسبب الحرب، قلة الإيرادات والتكاليف الباهظة للحرب العالمية الأولى، الديون الداخلية والخارجية الهائلة.	هزائم متلاحقة في حرب ١٩٠٥ مع اليابان، وفي الحرب العالمية الأولى مع ألمانيا، خصوصاً على جبهة بولندا، عدم قدرة القيصر على قيادة جبهات القتال، انتفاضة جنود بتروغراد والتحاقهم بالمتظاهرين والثوار.	عدم توفر دعم دولي بسبب العداء مع الألمان، وانشغال فرنسا وبريطانيا بالحرب، وعدم وجود إمكانية بل حتى رغبة في مساعدة روسيا، العزلة الدولية لأميركا.	عدم جدارة وكفاءة الملك، النفوذ القوي للملكة وراسبوتين في نظام استبدادي مطلق، الفساد، الفحشاء، السرقة، الإسراف في البلاط، عدم قدرة النظام السياسيّ على مجابهة الأزمة.
إيران	وجود احتياطي مالي كبير في الخزينة، وفرة الأرزاق والمواد الغذائية بفضل الاستيراد، زيادة مفاجئة في الدخل نتيجة ارتفاع أسعار النفط، منح قروض كبيرة لبلدان العالم المختلفة.	التمتع بجيش قوي ومجهز بأحدث الأسلحة، وفاء الجيش للنظام السياسيّ إلى أيامه الأخيرة، المقاومة والمواجهة الدامية لشرائح الشعب خلال فترة الأزمة.	دعم دولي كامل وشامل للنظام الإيراني رغم وجود نظام القطبين في العالم والتنافس بين الشرق والغرب، (لم تضنّ القوى العظمى العالمية والقوى الإقليمية بالدعم المادي والمعنوي الكامل لنظام الشاه حتى أيامه الأخيرة).	قدرة الشاه واكتسابه التجارب الكافية في إقصاء المعارضين وتأمين نظام يعتمد عليه ويكون وفياً له، الحكم الاستبدادي، الفحشاء، السرقة، الإسراف والتبذير في البلاط وفي النظام السياسيّ بوجه عام.

المقال الثاني:

السلطة الاجتماعيّة

نظرة عامة

مرّ بنا أنّ السلطة الاجتماعيّة تتألّف من فئات اجتماعيّة ناشطة تتقارب في ما بينها، بفعل القيم والقناعات المشتركة. وحينما تعجز السلطة السياسيّة عن تأمين قيم هذه الفئات ومطالبها، أو حينما ترفض تأمين هذه القيم، ستصاب الفئات الاجتماعيّة باليأس وتلتجئ إلى قائد أو مجموعة من القادة تتوقع منهم تلبية مطالبها واحترام قناعاتها.

وثمة ثلاثة عناصر أو أركان رئيسة يمكن رصدها وتمييزها في غمرة تكوين السلطة الاجتماعيّة: **الجماهير** (الشعب)، والقيادة، والأيديولوجيا. ومن دون التواجد الفاعل للفئات الاجتماعيّة لن يظهر إلى النور أساساً شيء اسمه السلطة الاجتماعيّة. ومن دون الأيديولوجيا التي تنظّم القيم والمُثُل في المجتمع وترسمها، لن يكون انبثاق السلطة الاجتماعيّة وانسجامها اللازم أمراً ممكناً. ومن دون وجود القيادة لن تكون التحرّكات والجهود منظّمةً إيجابيّةً، إنّما سيبدو تحرّك المجتمع تحرّكاً أعمىً سرعان ما ينقلب إلى تمرّد وطغيان غير مبرمج.

والفارق الأساس بين مختلف أنماط التغيير والتحول السياسيّ - الاجتماعي يعود إلى الدور الذي تمارسه هذه العناصر الثلاثة ودرجات تأثيرها. فالجماهير لا تشارك في الانقلاب، إنّما يتولّى عدد محدود من الأفراد قيادة التحول الانقلابي. وحالات التمرّد تفتقر إلى القيادة اللازمة. والأيديولوجيا قد توظّف أيضاً في الانقلاب والتمرّد لكنها

ستفتقر في هاتين الحالتين لدور جذري تأسيسي. بينما في حالة انبثاق سلطة اجتماعيّة لحركة ثورية حقيقية لا بدّ ـ على المستوى النظري على الأقلّ ـ من وجود جميع هذه الأركان الثلاثة بنحو فاعل؛ إذ لا يمكن اندلاع الثورة في حال غياب أيٍّ منها.

وقد لاحظنا في المقال السابق الظروف التي عاشتها السلطات السياسيّة التي حكمت فرنسا، وروسيا، وإيران قبل وقوع الثورات في هذه البلدان، وخلصنا إلى القول: إنَّه في حين عانت النظم السياسيّة الفرنسيّة والروسيّة من الضعف والانحلال، كان النظام السياسيّ الإيرانيّ قبل الثورة يعيش قمّة اقتداره وتماسكه. والآن لا بدّ من أن نرى حال السلطة الاجتماعيّة المعارضة لتلك النظم السياسيّة والقدرات التي امتلكتها واستخدمتها في مواجهة النظام الحاكم.

ومن أجل دراسة السلطة الاجتماعيّة في فرنسا، وروسيا، وإيران بنحو مقارنٍ سنسلّط الأضواء على الأركان الثلاثة المذكورة: الجماهير، القيادة، والأيديولوجيا، ونقارن بينها ونتعرّف على درجات اقتدار، وانسجام، وانتشار، وتنظيم كلٍّ منها. نظرياً، تعود قدرة السلطة الاجتماعيّة إلى عوامل من قبيل: المساهمة الواسعة والفعالة للفئات الاجتماعيّة، الأيديولوجيا الثوريّة العميقة الراسخة في قناعات الناس، شرعيّة القيادة الثوريّة وشعبيّتها، القدرة على عرض الأيديولوجيا الثوريّة بشكلٍ مناسبٍ، ورسم إستراتيجية الكفاح، والحسم في مواجهة السلطة السياسيّة. وتستطيع مثل هذه السلطة كسر شوكة السلطة السياسيّة الحاكمة بسهولةٍ أكبرَ وبتكاليف وخسائر أقل، والانتقال بالثورة إلى طور الانتصار. ومن البديهيّ أن السلطة السياسيّة كلما كانت أقوى، لزمها سلطة اجتماعيّة أقوى لدحرها والتغلب عليها.

في ضوء هذا، يتسنّى إطلاق فكرة فحواها أنّ الانتصار على السلطتين السياسيّتين الفرنسيّة والروسيّة اللتين كانتا في منتهى الضعف لم يكن بحاجة إلى مواجهة شديدة من قبل السلطة الاجتماعيّة، بينما الانتصار على السلطة السياسيّة الحاكمة في إيران والتي تمتّعت بالقوّة والاقتدار في المجالات الأربعة المذكورة، كان بحاجة إلى سلطة اجتماعيّة قويّة ومقتدرة. على أساس هذه الفكرة سنناقش ونقارن في ما يأتي السلطة الاجتماعيّة في الثورات الثلاث على المستويات الثلاثة: المشاركة الجماهيرية، والقيادة، والأيديولوجيا.

أ- المشاركـة الجماهيريـة

المـراد من "الجماهير" الفئات الاجتماعيّة الناشـطة التي تعيش ضـمن إطار التبعية للسلطة السياسيّة الحاكمة، وتبدي حيالها ردود فعل معيّنة.

في الظروف المأزومة، وحين تنفصـل السـلطة السياسـيّة عن المجتمع الذي تسـوده حالة الاسـتقطاب أو الثنائيّة القطبيّة، سوف لن تتمتع السلطة السياسيّة بمكانة اجتماعيّة رصينة، بل لن تكون لها القدرة على تأمين الحد الأدنى من مطالب المجتمع وقِيَمه. وتتوزّع الفئات الاجتماعيّة الناشطة إلى مجموعات ثلاث:

المجموعـة الأولـى: المحافظون، وهم الجانحون نحو الحفاظ على الوضـع القائم ولا يرون تغيير النظام السياسيّ من مصلحة البلد.

الفئة الثانية: الراديكاليون، وهم من يعتقدون أنَّ تغييراً جذرياً وأساسياً بوسعه ضمان سعادة المجتمع ورخائه.

الفئة الثالثة: المعتدلون: الذين يؤمنون أنَّ التغيير التدريجيّ الهادئ أفضل من التحوّل الجذريّ العنيف.

فـي ظل هذا التصـنيف للفئات الاجتماعيّة، نسـتعرض في ما يأتـي التراكيب والفئات الاجتماعيّة في البلدان الثلاثة (فرنسا، روسيا، وإيران) قبل انتصار ثوراتها.

١- فرنسـا

بلغ عدد سكان فرنسا خلال فترة الثورة ٢٥ مليون نسمة؛ لكنَّ سكّان المدن فيها لم يكن يتجاوز ٣ ملايين نسمة. فباريس أكبر المدن الفرنسيّة كانت تضم ٦٥٠ ألف نسمة، وسائر سكان البلد كانوا يعيشون في القرى وخارج المدن.

وبحسـب «ميرابو» أحد الشخصـيات المؤثّرة خلال فترة الثورة، فقد كانت فرنسـا في أيار ١٧٨٩ م مزيجاً من قوميات غير متحدة.

ومعظـم هـذه القوميات كانـت تتبنّى أفكاراً انفصـاليّة حادّة، وذوي التصـاق شـديد بتقاليدهم القديمة، وكانت الامتيازات والسـمات المحلّية محترمة لديهم بشـكل ملحوظ،

فهم يطمحون إلى حفظ استقلالهم، وتشكيل بلد مستقلّ صغير مهما كلّف الثمن. ولم تتغيَّر الهيكلية الاجتماعيّة في سنة ١٧٨٩ م إطلاقاً عمّا كانت عليه قبل ٥٠٠ سنة. والمبدأ الأساس الذي تقوم عليه كل هذه الهيكلية هو عدم المساواة والتمييز الطبقي.

وتُصنَّف الجماهير في فرنسا قبل الثورة إلى ثلاث طبقات رئيسية: رجال الدين، والنبلاء، والرعية. والطبقتان الأوليان هما صاحبتا الامتيازات الأكبر والأهم، بينما لم يكن للطبقة الثالثة أيّة امتيازات رغم أنّها تشكّل ٨٩٪ من الشعب الفرنسيّ، وكانت جميع أعباء الدولة على عاتقها تقريباً. من بين ٢٥ مليون فرنسي، لم تضم الطبقتان الأوليان سوى ٢٧٠ ألف نسمة يتمتّعون بكلّ الامتيازات والمفاخر والعناوين، من قبيل: حق النفوذ إلى البلاط الملكي، والإعفاء من ضرائب الأراضي والعقارات؛ بل لقد كان لرجال الدين حق جباية الضرائب من المحاصيل إلى حدّ العُشر. وتألّفت الطبقة الثالثة من البرجوازيين، والعمّال، والفلاحين. وكان لبعض البرجوازيين امتيازات محدودة، وكان العبء الأكبر للضرائب على عاتق عامَّة الشعب، أي العمّال الفقراء والفلاحين المعدمين. وكان للنبلاء ورجال الدين امتيازات اجتماعيّة فضلاً عن امتيازاتهم المادية. فرجال الدين وبحكم قداسة مهنتهم كانوا يعدّون من الطبقة الأولى في البلاد، ويتوزّعون إلى مجموعتين: القساوسة القانونيين والقساوسة غير القانونيين (القساوسة غير القانونيين هم من يعدّون ضمن إحدى فرق القساوسة رسمياً).

وقد بلغ عدد القساوسة القانونيين ستين ألف شخص كانت أعدادهم آيلة إلى الانخفاض. وبلغ عدد القساوسة غير القانونيين في القرى والأرياف ٧٠ ألف شخص. ومن بين جميع طبقات الشعب كان لرجال الدين فقط تنظيمات حزبيّة محكمة وصلات وثيقة. فنواب رجال الدين كانوا يعقدون مجلساً كبيراً كل عام يتداولون فيه القضايا والمشكلات الدينيّة والاجتماعيّة، ويتّفقون على توزيع الضرائب المطلوبة من قبل الملك، وحينما لا يتشكّل هذا المجلس كان لهم نائبان في البلاط يدافعان عن مصالح طبقتهم.

وكان لرجال الدين ثروات طائلة، وقد أصدرت اللجنة المالية في عام ١٧٩١ تقريراً إجمالياً قدّرت فيه أموال الكنيسة المنقولة وغير المنقولة بثلاثة مليارات فرانك. وبلغت مساحة ما يمتلكونه من الأراضي خُمس مساحة فرنسا. وكان رجال الدين القانونيون من النبلاء في الغالب، ويعيّنون من قبل الملك، وكانت هناك ١٣٠ إمارة للأساقفة في فرنسا

تُعدّ من أملاك العوائل المسيطرة، وتنتقل وراثياً من العم إلى ابن أخيه.

أما رجال الدين العاديون ـ غير القانونيين ـ فكانوا أناساً فقراء ينخرطون في سلك رجال الدين من بين أبناء الطبقة الثالثة. ولم يكن لهذه الفئة مداخيل قليلة فحسب، بل كان عليهم دفع نصف هذه المداخيل لطبقات رجال الدين الأرقى منهم. وقد شارك ممثلو هذه الطبقة مع سائر شرائح الشعب في إسقاط النظام الاستبداديّ الفرنسيّ.

وتوزّع النبلاء الذين كانوا يمثلون الطبقة الثانية من الشعب عموماً إلى قسمين: أصحاب حملة السيوف وأرباب القلم.

القسم الأول: هم من ذرية النبلاء القدماء الأصلاء، وغالباً ما يحصلون على ألقاب مهمة مثل "الدوق"، و "الماركيز"، و "الكونت" و... فيتوارثون هذه الألقاب جيلاً بعد جيل.

والقسم الثاني: يكسبون عنوان النبالة من الملوك؛ حيث يوزّع الملك الألقاب والعناوين عليهم مقابل مبالغ من المال يدفعونها له، وغالباً ما تُوكل إليهم المناصب والمسؤوليات الحكوميّة.

ويعدّ النبلاء طبقة ذات امتيازات شأنهم شأن رجال الدين، ويُعفون من دفع الضرائب، وكانوا يرثون بعض الحقوق والصلاحيات منذ العصور القديمة في القرون الوسطى. وكان للنبلاء، فضلاً عن مصالحهم الماديّة، مصالح اجتماعيّة وحكوميّة ويتحاشون المهمات والأعمال الصعبة ويعتاشون على جهود الآخرين.

طبعاً، كان ثمة بين النبلاء مستنيرون وأصحاب أفكار وعقائد تحررية مارسوا دوراً مهماً في مشروع الثورة، ومن هؤلاء الماركيز دولافايت، والدوق دوبيردل، والماركيز دوسغور، توجهوا إلى أميركا وعادوا إلى بلادهم، وبذلوا جهوداً مضنية لنشر مبادئ الحرية والمساواة، وضرورة التغيير في بنية الدولة.

ولم يكن للطبقة الثالثة أيّة امتيازات، رغم أنها كانت تشمل السواد الأعظم من الناس. ويمكن أن نلاحظ بين أفراد وصنوف هذه الطبقة ذات الاختلاف في الامتيازات الذي وجدناه في طبقتي رجال الدين والبنلاء؛ ذلك أنها توزعت إلى عدة فئات منها: البرجوازية، والصناعيون، والعمّال، والمزارعون. وتشكّلت الشريحة البرجوازية من أفراد لا يعتاشون

مـن كدّ يمينهـم، أو كانت لهم مهن حرة مثـل التعليم، والطبابة، والمحامـاة؛ أو كانوا من موظفي الدولة كموظفي تسـجيل الشؤون الشـرعية، ورجال المحاكم القضائية، أو موظفي المالية، والجباة، والتجار الكبار. وقد أصـاب البرجوازيون في القرن الثامن عشـر ثروات كبيـرة رغم قلّة عددهـم البالغ زهاء ٣٠٠ ألف نسـمة. وغالباً ما جاءت هـذه الثروات عن طريق التجارة والتصدير والاستيراد.

وكان يتمتع معظم البرجوازيين بمستوى تعليمي وثقافي جيد، ويقرأون الكتب السياسيّة والاقتصاديّة التي تصدر في زمانهم والتي يؤلفها مشاهير مثل فولتير، ومونتسكيو، وروسو. وسـمح هذا الاطلاع لهذه الطبقة بأن ترى لنفسها مسـتوى يضاهي مستوى طبقة النبلاء، بـل كان أفرادهـا يوازون بيـن علومهم ووعيهـم وثروتهم وبيـن الألقاب والرتـب الفخرية والوراثية التي يتمتّع بها النبلاء، ويرغبون أن تقوم "ثورة اجتماعيّة" في البلاد تساوي بين البرجوازيين والنبلاء؛ لذلك كانت هذه الطبقة هي النواة الرئيسـية للثورة الفرنسـيّة بعد استسلام لويس السادس عشر سنة ١٧٨٩م.

ويكشـف آبي سيس عن وعي هذه الطبقة بذاتها في رسالة نشرها في يناير ١٨٧١ م رسالة أوضح فيها طموحات الطبقة البرجوازية بالآتي:

ما هي الطبقة الثالثة؟ إنها كل شيء. ما الموقع الذي تبوّأته لحد الآن في عالم السياسة؟ لم تتبوّأ أي موقع. وما تريد الآن؟ أن يُحسَب لها حسابها[1].

ويقول غيزو في تحليله للمجتمع الفرنسي وأسباب نشوب الثورة:

سـمة هـذا المجتمع هي أن تكون له بالضـرورة طبقة برجوازية قويّة تقف في الوسـط بين الناس وطبقة النبلاء، وقد طرحت هذه الطبقة إيديولوجيتها وشـرحتها بالتدريج، ثم أفرزت من المجتمع الجديد قادةً كانوا حصيلة ثورة ١٧٨٩م.

ويعتقـد جوريه أنّ الثورة الفرنسـيّة تتلخّص في كلمة واحدة: القوة الاقتصـاديّة ووعي الطبقة البرجوازية، وقد كان هذا الوعي في ذلك العصر سبباً لانبثاق تلك القوة الاقتصاديّة وإضـفاء الطابـع القانوني عليها. وذهب ماتيـز أبعد من ذلك، فقال: إنّ الثورة الفرنسـيّة

---

(١) آلبير ماليه وجول إيزاك، تاريخ القرن الثامن عشر والثورة الفرنسيّة الكبرى، ص ٣٦٥.

كانت في الحقيقة نتيجة تمرّد طبقة النبلاء والأرستقراطيين.

لكن سوبول يعتقد بأنّ الثورة لم تكن صنيعة البرجوازيين وحدهم رغم أنهم كانوا أكثر المستفيدين منها. ويشدّد كل من ماتيز وجوريه على تفتّت الطبقة الثالثة وعداواتها التي سرعان ما ظهرت بين البرجوازية وقطاعات الشعب العامة[1]. وتشير البنية الاجتماعيّة الفرنسيّة في نهاية القرن الثامن عشر إلى مجتمع ذي طابع أرستقراطي راسخ؛ حيث كانت الأرض هي الشكل الوحيد للثروة ورأس المال الأهم، وأصحابها كان بوسعهم منح من يعملون في الأرض كل ما يشاؤون من الحقوق. وهكذا عملت فترة تكامل طويلة على مضاعفة سلطة وقوة ملكية الشخص وطبقته المتمتعة بمثل هذه القوّة؛ أي البرجوازية، حتى أنّ نظامين من نظم الإنتاج وطبقتين من طبقات المجتمع وقفتا في وجه بعضهما، بيدَ أن التاريخ يروي لنا فوارق معينة في كل واحدة من هاتين الطبقتين.

وارتكزت قوة النبلاء على ملكية الأرض والسلطة الإقطاعية ونظام الراعي والرعية المرتبط بالأرض. لكن التكامل الاقتصادي الذي أفرز الرأسمال الشخصي، وارتفاع الأسعار، - وسقوط المطالب الإقطاعية بموازاة ذلك - أنتج فوارق هائلة في الثروة داخل طبقة النبلاء أسفرت عن شكل من التنوع والتعدديّة في داخل هذه الطبقة.

والأهم من ذلك أنّ قطاعاً واسعاً من النبلاء أصحاب الأرض لم يعودوا راضين عن عائدات رأس المال (الزراعي والصناعي على السواء) ، وكان هذا أبرز عناصر الاختلاف والتباين؛ لذلك راحوا يقتربون إلى البرجوازية أكثر.

ولقد بات واضحاً اليوم أنّ البرجوازية الفرنسيّة هي التي أخذت توجّه الثورة بعد اجتيازها مراحلها الأولى واستسلام البلاط والملك مقابل النبلاء. ولم تكن البرجوازية الفرنسيّة مؤسّسة متناسقة في مجتمع القرن الثامن عشر. بل جزء منها كان قد ذاب داخل البنية الاقتصاديّة ـ الاجتماعيّة للنظام السابق، وكاد ينحل فيه تماماً، والأجزاء الأخرى منها كانت مصدر أشكال جديدة من إنتاج الثروة حالت البنية التقليدية للمجتمع دون نموها وتطورها. وكانت الرأسمالية في فرنسا حتّى ذلك الحين ذات طابع تجاري أكيد، ولكن في النصف الأول من القرن الثامن عشر ظهرت القطاعات الصناعيّة الكبرى بمفهومها

---

(١) A. Soboul, **Classes and Class Struggles during the French Revolution**, "Scienece and Society" 17: 5 (Summer 1953) p 238.

الحديث في مجال الفلزّات والنسيج والمواد الكيمياويّة. وفي نهاية القرن الثامن عشر، كان السواد الأعظم من الذين يعملون بقوة عضلاتهم جزءاً من ملكية النبلاء والطبقة البرجوازية الراقية. وكان الشعب (People) يشكّل عملياً وبمعنى سلبي تقريباً، جماعات معينة من الطبقة البرجوازية المتوسطة حتّى طبقة البروليتاريا، تعيش كثيراً في حالات الخصام والنزاع فيما بينها. فأصحاب الحِرف كانوا على صلة وارتباط بالطبقات الأدنى بسبب ظروف الحياة وبسبب الفقر غالباً، ومع ذلك جعلوا متاجرهم مستقلّة بتجهيزها ببعض الأدوات وبانتهاج طريقة إنتاجية. وشكّلت هذه الطبقة الجزء الأساسي من نهضة الحفاة وتحرّكهم، والواقع أنّ البرجوازية كانت مدينةً لهم في نجاحها.

والطبقة البرجوازية وحدها كان لها خطط منسجمة؛ وذلك بفضل أوضاعها الاقتصاديّة وإمكاناتها الثقافيّة، وكانت على استعداد لقيادة المسيرة الثوريّة لوحدها.

وكان قرابة ٩٠٪ من الشعب الفرنسي في سنة ١٧٨٩م فلاحين ومزارعين يعيشون في البوادي والقرى، ويستمدون قوتهم من الأرض مباشرة. و ١٠٪ منهم كانوا لا يزالون عبيداً. ومن وجهة نظر الطبقات الراقية كانت الرعية مجرّد حمّالين في المجتمع. يقول الكاردينال دوريشيليو في سنة ١٦٣٠م: "الرعية هم بغال البلد"[١].

وكان لهذه المقولة مصداقيتها في سنة ١٧٨٩ م؛ إذ كانت الرعية تتحمّل تسديد كافة الضرائب والحقوق الحكوميّة. وكان على أصحاب المزارع والملّاكين ذوي الاعتبار دفع أكثر من ٥٥٪ من إيراداتهم للملك كضرائب مباشرة.

مع ذلك، كانت الطبقات الثلاث مُجْمِعَةً على جملة من النقاط في ما يتعلق بالوضع المرتبك للبلاد قبل الثورة، فكانت تعتبر مشكلات الشعب ومآسيه نتيجة للسلطة والصلاحيّات المطلقة التي يتمتّع بها الملك والبلاط، وكانوا يقولون: إنّ سلطة الملك يجب أن تتناقص إلى حدود معقولة، ويجب سنّ قوانين توضح حقوق الملك والشعب وتحدّد المعايير والمستويات في جميع التنظيمات الحكوميّة والعلاقات الاجتماعيّة.

وكان رجال الدين والنبلاء عموماً على استعداد لغضّ الطرف عن بعض امتيازاتهم،

---

(١) آلبير ماليه وجول إيزاك، تاريخ القرن الثامن عشر والثورة الفرنسيّة الكبرى، ص ٢٦٥.

وتقنين ضرائب يجب أن يدفعوها حسب استطاعتهم مقابل أن تتركهم الرعيّة لحالهم؛ كي يتمتعوا بامتيازاتهم ومفاخرهم وعناوينهم.

وقد انبثق نمط من التفاهم بين الفئات والطبقات المختلفة لتنطلق بذلك حركة إصلاحيّة، وفي حين كانت الجهود تجري لتقليص صلاحيّات الملك، بقي احترامه وتبجيله في أرقى درجاته.

كتب فلّاحو أورليان يشكرون الملك على تشكيل مجلس المبعوثين:

«نحن عاجزون عن تقديم الحمد والثناء والشكر والامتنان اللائق بمنزلة صاحب الجلالة، فهو أعدل الناس في العالم، وقد لقبناه بلقب لويس العادل، ونرجو منه قبول هذا اللقب»[1].

ويقول نوّاب الرعية في ميناء بادوكاليه: "صاحب الجلالة عطوف إلى درجة أنه هبط عن مستواه وتقبّل أن يكون أبانا"[2].

ومع ذلك، كان الوضع مأزوماً إلى درجة يتعذّر معها استمرار الحكومة الاستبدادية.

يكتب دارجان سون:

«لم يعد للحكومة احترام وهيبة في أعين الناس. أضف إلى ذلك أن الحكومة نفسها تسلخ عن نفسها الاحترام بشتّى الأساليب والوسائل، فرجال الدين والقوات المسلّحة والبرلمانات والطبقات العليا والدنيا تعزف كلها ألحان المعارضة والشقاق، والهوة بين البلاط الملكي والأمة بعيدة إلى حدٍّ لا يمكن معه اللقاء بينهما. وأية خطوة تتخذها الحكومة تضاعف البون والخلاف والكراهية بين الطرفين»[3].

وقد راحت طبقات الشعب المختلفة تقتنع أكثر فأكثر، بأن امتيازات بعض الطبقات إنْ هي إلا ظلم فاحش ومجانبة للإنصاف. ويُسائل دارجان سون نفسه: "لماذا تدعم الحكومة

---

(١) آلبير ماليه وجول إيزاك، تاريخ القرن الثامن عشر والثورة الفرنسيّة الكبرى، ص ٣٧٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٦٥.

(٣) المصدر نفسه، ص٣٦٥.

طبقة النبلاء، والحال أن هذه الطبقة تشبه ذكور النحل التي لا تجني العسل للخلية بل تأكل ما تجنيه العاملات». ويكتب: ما لم ترتفع تماماً آثار هذا التباين بين الوضيع والشريف، والنبيل وغير النبيل ويتساوى أبناء الشعب، فإنّ الاستقرار سيكون مستحيلاً.

والقرويون يسائلون بعضهم ممتعضين: "لماذا يدفع الأثرى ضرائب أقل، ويدفع الأفقر ضرائب أكثر؟ أفلا يجب أن يدفع كل إنسان الضريبة بحسب استطاعته؟".

وكان معظم المفكّرين قد تنبؤوا بتحوّل هائل. حيث يقول دارجان سون عام ١٧٧٠: "ستقع الثورة الوطنية قريباً". لكنه يكتب سنة ١٧٦٤: "الثورة ضرورية وستقع بالتأكيد". ويكتب في موضع آخر:

بمجرّد توفر المقدمات الأولية، ستندلع ثورة هائلة، وسيكون ذلك الزمان حقاً زماناً عجيباً صاخباً[١].

والمؤسّسات التي تفكّك فيها النظام السابق - بشكل لفظي طبعاً - كانت خاضعة في الغالب لسلطة النبلاء ومشاركتهم. وانخرط أمراء العائلة الملكيّة في الحركة الماسونية، ولو أنّهم لم يسعَوا لقلب النظام القائم بشكل حقيقي إلا أنهم على الأقل حاولوا رفع مراتبهم وامتيازاتهم. وقد واكبت الطبقةَ الراقيةَ الطبقةُ الدنيا بشكل طوعي.

وكان لويس الرابع عشر يستغل النبلاء الجدد دائماً عن طريق استعادته امتيازات النبالة وبيعها من جديد. وبلغ التوتر الطبقي الناجم عن زيادة توقعات النبلاء البيروقراطيين ودورهم السياسيّ درجة خطيرة جداً في فرنسا عام ١٧٨٩م. وكان الهدف الرئيس للنبلاء البيروقراطيين هو تقليص سلطة الملك وتقييدها، وكانت معارضتهم للنظام عبارة عن ردّ فعل أرستقراطي كما يقول المؤرخون الفرنسيون. لقد ساعد هؤلاء على قيام الثورة الأرستقراطية في سنوات ١٧٨٧ م إلى ١٧٨٩م، ومهّد ذلك الطريق لثورة أشمل.

"ومع أن هؤلاء النبلاء حققوا نصراً مؤقتاً في مشروعهم، إلّا أنهم لم ينجحوا"[٢]؛ لأن زمام الأمور خرج من أيديهم لاحقاً.

---

(١) آلبير ماليه وجول إيزاك، تاريخ القرن الثامن عشر والثورة الفرنسيّة الكبرى، ص ١٣٩.

(٢) كرين برينتون، تشريح أربع ثورات، ص ٦٧.

وبالنظر للضعف الشديد الذي منيت به السلطة السياسيّة، وعجزها عن حلّ معضلاتها الاقتصاديّة، والسياسيّة، والاجتماعيّة، يتسنّى القول: إنّ ثورة ١٧٨٩ الفرنسيّة عاشت طور النطفة لعقود من الزمن.

وخلافاً لكل حالات السخط الاجتماعي، لم يكن بالإمكان ملاحظة مقاومة واضحة ومحدّدة للسلطة الملكية في فرنسا. وقد ظهر المؤشر الأول للأزمة في الهيئات البرلمانية في باريس، والتي كانت تعد محاكم عليا بشكل من الأشكال، وتتألف من قضاة نبلاء يتوارثون مناصبهم. بدأ هذا البرلمان ومعه برلمانات الولايات الأخرى صراعاً واضحاً ضد الملكية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر أفضى إلى مواجهة كبيرة بين السلطة الملكية والقضاة وانتهى إلى نفي القضاة. وكان الرأي العام - في باريس على الأقل - متحيّزاً بشدة لهؤلاء القضاة الذين أضحَوا لفترة من الزمن أبطالاً وشهداء عظاماً رغم كونهم من النبلاء، وكانت "ثورتهم الأرستقراطية" هذه خطوة مهمة في مسيرة الثورة الفرنسيّة.

وأرغم الإفلاس المتوقع قريباً الملكَ الفرنسيَّ سنة ١٧٨٧ م على دعوة مجلس الأعيان الذي كان لجنة خاصة تتألف من شخصيات بارزة اجتمعت على عجل، وكان لويس السادس عشر يتوقع منهم تنويره ومساعدته بلا شك. وقد تحقق هذا التوقع حينما انضم الكثير من مستنيري الطبقة الراقية نظير (لافاييت) إلى هذا المجلس، وكان فيه مستنيرون يعتقدون أن فرنسا يجب أن تتحرر من الاستبداد، وتتسلح بدستور جديد؛ وغدا من المفروغ منه بالنسبة لهذا المجلس ضرورة استشارة الشعب، وقد خضع الملك بدوره واستسلم.

اعتزل البرلمان بالإجماع عملية الحكم في الأمور واستقال. وتكرر هذا اللون من الإضراب مرّات مرات منذ ١٧٥٠ إلى ١٧٧٠ م. غضب الملك بدايةً ونفى المستقيلين، لكنه اضطُرَّ لإعادتهم في كل مرة خوفاً من السخط الجماهيري. وفي سنة ١٧٧٠ حينما أمر الملك أعضاء البرلمان بالعودة إلى أعمالهم ولم يطيعوه، أوفد جنوده المسلّحين وأمر بحلّ المجلس ونفي أعضائه، وكلّف ست لجان بالنهوض بواجباته. وتم إلغاء بيع وشراء المناصب، وعيّن الملك الأعضاء، ولم يكن من حق أي إنسان الاعتراض على ذلك.

كانت حكومة الملك لويس الخامس عشر، قد أوجدت وضعاً مؤسفاً ومضطرباً قلّما كان يخطر على بال أحد التكهن به في زمن لويس الرابع عشر. أبناء الشعب ازدادوا معارضة

للملك بشدة، بل حاولوا جهدهم بعد ١٧٥٠ م للوقوف بوجه إرادة الملك بشكل كامل. وحتى البرلمانات الفرنسيّة التي كان الملك نفسه قد أنشأها من طبقة النبلاء، ولم يكن من واجبها متابعة شؤون القضاء، اتحدت في ذلك الحين وشاركت في اعتراضات أبريل ١٧٥٦ م، وقالت: إن كل برلمانات الأرض الفرنسيّة متحدة ومتوافقة وكأنها جسد واحد، ولها روح واحدة، وترنو إلى هدف واحد، هو حسب قولهم: تطبيق كافة القوانين والمقررات الخاصة بالملكية، وتنفيذ سياسة الدولة حسب القوانين المشرّعة. فحسب هذا المنهج يجب أن تخضع سلطة الملك نفسه لإشراف البرلمان أيضاً. وقد خاطبوا الملك في أحد رسائل البرلمان الناقدة، بالقول:

صاحب الجلالة أنت ملكٌ بتفويض القانون ولا تستطيع الحكم إلا طبقاً للقانون.

وراح البرلمان الذي تم تأسيسه لمتابعة شؤون القضاء، رويداً رويداً يدّعي حق التدخل في الشؤون السياسيّة، فادعى لنفسه حق التفتيش والتحقيق في أعمال الحكومة، فضلاً عن حقه الأساس وهو متابعة ودراسة القوانين المشرّعة قبل تطبيقها. وفقاً لهذا المبدأ النظري، طلب برلمان باريس في ١٧٦٣ من الملك بكل جرأة وشجاعة أن يبعث "لائحة المقارنة بين عائدات البلاد وقروضها، حتى يفكّروا بالحل والعلاج"[١].

وحينما لم يأبه الملك لطلبهم، أضرب أعضاء البرلمان اعتراضاً على ذلك، وتخلّوا عن مهمات القضاء، واستقالوا بشكل جماعي، وتكرّر هذا الحدث حتى ١٧٧٠م خمس مرات في باريس، فنفاهم الملك، ثم اضطر لإعادتهم.

حينما تفاقمت الأزمات المالية للحكومة، لم يجد الملك مندوحة من الاستعانة بطبقتي النبلاء ورجال الدين، ومحاولة معالجة الموقف، ولما لم يكن النبلاء ورجال الدين على استعداد لمساعدة البلاط والملك في الخروج من هذه الورطة، استسلم الملك للنظرية التي توصي بدعوة مجلس مبعوثي الطبقات الثلاث، والذي لم يتشكّل منذ أكثر من قرن. وكانت هذه الخطوة في الحقيقة بداية سقوط النظام الملكي المستبد في فرنسا.

ما يمكن الخلوص إليه من دراسة الفئات الاجتماعيّة قبل الثورة هو أن بداية الحركة

(١) ألبير ماليه وجول إيزاك، تاريخ القرن الثامن عشر والثورة الفرنسيّة الكبرى، ص ٣٧.

الثوريّة لم تكن نتيجة تمرّد وغليان فئات اجتماعيّة معينة، إنما كانت بسبب المشكلات والأزمات المالية التي استفحلت في النظام السياسيّ، وأرغمت الحكومة على طلب مساعدة الفئات الاجتماعيّة الثرية عن طريق الهيئات القضائية.

في ضوء أن الفئة الاجتماعيّة المتمكّنة الوحيدة التي كان بوسعها ومن واجبها حسب القوانين التقليدية دفع الضرائب هم المتمكّنون والبرجوازيون من الطبقة الثالثة، فقد اضطرت الحكومة إلى دعوة مجلس الطبقات الثلاث للاستشارة والمساعدة في حل المعضلات المالية. واستثمرت طبقة البرجوازيين (رغم قلة عددها قياساً إلى كل سكان البلد والطبقة الثالثة) هذا الوضع وطرحت مطالبها السياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة، وحصلت عليها بإصرارها وصمودها. وتمثّلت هذه المطالب في إلغاء امتيازات طبقتي النبلاء ورجال الدين، والمشاركة في آلية اتخاذ القرار السياسيّ. أما النبلاء ورجال الدين الذين ضاقوا ذرعاً بالسلطة المطلقة للبلاط، فقد صرفوا النظر طوعياً عن معظم امتيازاتهم وتقبلوا الطبقة البرجوازية داخل طيفهم. ولم يبخل الفلاحون والعمال بدعمهم للطبقة البرجوازية على أمل التحرّر من نير ضغوط النبلاء ورجال الدين خلال حقبة الإقطاع. وهكذا تكوّن ضرب من الإصلاح داخل النظام الحاكم في فرنسا. وأعدّت البرجوازية الدستور المستلهم من أفكار ونظريات المفكّرين الأوروبيين في القرن الثامن عشر بشكل يحافظ على النظام الملكي ولويس السادس عشر، وبلاط البوربون.

وهكذا يلاحظ أن غالبية الشعب وهم من الطبقة الثالثة لم يكن لهم دور في إسقاط نظام الحكم في مطلع حركة ١٧٨٩، إنما كانت طبقة النبلاء التي تعد القاعدة الرئيسية لسلطة الملك هي التي مهّدت لاستسلامه في مقابل بعض الإصلاحات. ولم يكن هؤلاء قد انقطعوا عن البلاط ولا تحولوا إلى معارضين له؛ إذ إنّ هدفهم لم يكن إشعال ثورة وإسقاط نظام الحكم، إنما أرادوا تشذيب سلطة البلاط لصالح البرلمان المتشكّل من النبلاء؛ لذلك عُرفت الثورة الفرنسيّة سنة ١٧٨٩ بالثورة الأرستقراطية. ولروبسيير تعبير لافت في هذا الخصوص لا بأس من الاشارة إليه، وهو قوله:

في كل البلدان الأوروبية تقريباً كانت هنالك ثلاثة مراكز قوى: الملك، والنبلاء، والجماهير. والجماهير لم يكن لها طبعاً حول ولا قوة. في مثل هذه الظروف لا يمكن للثورة أن تنبثق إلّا نتيجة مشروع تدريجي. يبدأ هذا المشروع بالنبلاء، ورجال الدين والأثرياء

الذيـن يدعمهم الناس، وذلك حينما تصـطدم مصـالحهم بالسـلطة الحاكمة أي النظام الملكي. ولهذا كان القضاة، والنبلاء، ورجال الدين، والأثرياء في فرنسا هم الذين منحوا الثورة محفّزاتها وحركتها الأصلية، ثم يأتي دور الجماهير لتتواجد في الساحة. وإنَّ الذين أطلقـوا الحركـة الأولى يكونون قد تابـوا منذ أمد طويل، أو أنهم علـى الأقل يتمنون لو كان بوسعهم إيقاف وتيرة الثورة، وذلك حينما يشاهدون أن الناس قد يستلمون سيادتهم. بينما هم الذين كانوا قد بدأوا الثورة في الواقع. ومن دون صـمودهم وحسـاباتهم الخاطئة، كان لا بدّ للشعب من أن يبقى راضخاً للاستبداد إلى يومنا هذا[1].

وهكذا يمكن استنتاج ما يلي:

١- السـلطة السياسيّة في فرنسا قبل الثورة، وبالنظر للضغوط الشديدة التي تعرضت لها من النواحي الاقتصاديّة والعسكرية، والدولية، والسياسيّة، كانت آيلةً للسقوط والانهيار بما لا يقبل الشـك؛ والواقع أن النظام السياسـيّ هو الذي اضـطر وسلّم نفسه طواعية إلى السلطة الاجتماعيّة، ووفّر أسباب انهياره.

٢- لم تكن السـلطة الاجتماعيّة المعارضـة قد تشـكّلت بعد، وليس هذا فحسب، بل إن الطبقـة الثالثة (التي تشـكّل ٩٨٪ مـن المجتمع) لم يكن لها دور في هـذا الانهيار، وكانت طبقـة النبلاء (الطبقـة الممتازة والقاعـدة الاجتماعيّة للنظام الحاكـم) هي التي زادت من تضعضـع أسس السلطة السياسـيّة بابتعادها عن الملك ومعارضتها له، ودفعت به إلى السقوط المحتوم.

٣- المعارضـة والمقاومة حيال البلاط كانت مجرّد معارضـة سـلبية قائمة على عدم التعاون، ولم يتخللها أيّ لون من ألوان الصدام، والحرب، والعنف، التظاهر، ولم تسفر في هذه المرحلة عن أية خسائر.

٤- قبل سقوط النظام في ١٧٨٩ م لم يكن هناك أي نشاط أو تنظيم حزبي ـ سياسي، وكانـت الحركات السياسـيّة لا تـزال على منحاها الطبقـي. والواقع أن انبثاق التشـكلات السياسيّة حصل بعد انهيار النظام.

٢- روسيـا

لأجل دراسة واقع السلطة الاجتماعيّة في روسيا قبل الثورة، لا بدّ أولاً من تسليط الضوء

(١) Alfred Cabban, A History of modern France, George Brazilier, New York, 1965, P 137.

على البنية السياسيّة ـ الاجتماعيّة لهذا البلد. فمن الناحية الاقتصاديّة ـ الاجتماعيّة كان المجتمع الذي تشكّلت وأُديرت إمبراطورية روسيا القيصرية على أساسه، لا يزال مجتمعاً زراعياً عبودياً رغم كونه يمثل القوة الأكبر في القارة الأوروبية. وكان حوالي ١٠٪ من سكّان روسيا البالغين ٦٠ مليون نسمة ـ حتى أواسط القرن التاسع عشر ـ يعيشون في المدن. وفي القرى الواسعة كان هناك ملايين القرويين العبيد التابعين للأرياف والأراضي العائدة للنبلاء والدولة يعملون غالباً في إنتاج الغلال.

وكان في روسيا صنفان من النبلاء: النبلاء أصحاب الأرض، والنبلاء الحكوميون، وعلى غرار نظام الملكية لدى الطبقة الراقية في فرنسا، كانت كلتا هاتين الطبقتين الراقيتين في روسيا تكتسب عائداتها الإضافية بشكل مباشر من القرويين، وبشكل غير مباشر عن طريق واردها من الخدمات التي تقدّمها للسلطة. ولكن خلافاً للطبقة المهيمنة في فرنسا كان النبلاء الروس أصحاب الأراضي ضعفاء اقتصادياً وسياسياً بالمقارنة مع السلطة السياسيّة الحاكمة. حتى قبل بطرس الكبير كانت مكانة النبلاء الروس واستمرار أرصدة العوائل عبر أجيالها المتتابعة منوطةً عملياً وبشكل تام بما يقدّمونه من خدمات للقيصر. لم يكن نظام العبودية (السرف) في روسيا قائماً على أساس التجارة والعبودية للملاكين كما هو في أوروبا الشرقية، إنما كان تحت إشراف وإرادة القيصر المركزية، حيث يقرّر الحصول على أموال وأرصدة كافية من الناس لسد احتياجات قوّاته العسكرية من أجل الدفاع عن الإمبراطورية وتوسيعها. تقليدياً، كان يجب على القرويين الروس أن يكونوا تابعين للأرض، ليستطيعوا تقديم إنتاج إضافي بغية تسديد الضرائب. وبموازاة ذلك كان القيصر بحاجة للضباط والعسكريين والشخصيات الحكوميّة كي يؤمّن كوادر مؤسّساته الحكوميّة من أجل خوض المعارض الخارجية والسيطرة على الوضع الاجتماعي الداخلي. طوال قرون من الزمن، صودرت الأراضي المستقلة من النبلاء والأمراء، ونُقلت إلى الشخصيات الحكوميّة كمكافآت، فأوجد ذلك طبقة جديدة من نبلاء الخدمات الحكوميّة. في غضون ذلك حاول القياصرة الحيلولة دون ظهور طبقة نبلاء مستقلين عن الدولة على غرار النبلاء أصحاب الأرض، لكن أموالهم وممتلكاتهم لم تكن متمركزة عموماً في منطقة واحدة أو حتى ولاية واحدة إنما كانت موزعةً على مناطق شتى من الإمبراطورية. في مثل هذه الأوضاع من الصعب قيام تنظيم أو تضامن محلّيّ بين النبلاء.

استغل بطرس الأكبر هذا التشتت والاختلاف بشكل مفرط، وجعل العمل في المجالات

العسكرية وغير العسكرية أمراً إجبارياً لكل فرد بالغ من النبلاء، الذين اضطروا للتنقل الدائم إلى مناطق مختلفة نظراً للواجبات والخدمات التي يجب أن يضطلعوا بها. وفي ظل هذه الأوضاع، لم يتهيأ للنبلاء أن يشكّلوا طبقة مستقلة أو ـ يحرزوا- قوة سياسية تقوم على أساس الملكية. وكان النبلاء في الولايات الفقيرة غير مستقرين وبعيدين عن الشخصيات الحكوميّة الرسمية. تنظيمهم وتعاونهم لم يتحقق عملياً إلّا في الميادين الاجتماعيّة والثقافية. مع ذلك كان النبلاء القدماء يتنافسون على الخدمات الحكوميّة لكسب المشاغل الحياتية مع الذين ينخرطون توّاً في هذه الطبقة، ويتمنون التوفر على اكتساب خدمات النبلاء.

وكانت تتم الترقيات عن طريق قرارات ملكية، وخلافاً لفرنسا، لم يكن ثمة مؤسّسة أو ممثلية منظّمة أو جهة شبه سياسية تحفظ امتيازات الطبقة المهيمنة داخل بنية الحكومة الإمبراطورية. كان هذا الحال على خلاف تشكيل نظام "زمستوف" الذي يعد تنظيماً نيابياً للولايات والمناطق يتمتع فيه النبلاء إلى حد كبير بفرص أن يُنتخبوا. وجد الزمتسوف كحد أقصى موقعهم في الشؤون الثقافية والاجتماعيّة؛ حيث يستطيعون إصدار القرارات بشكل محدود في المجالات الاقتصاديّة، والرفاهية، والتعليمية، بيدَ أن أصحاب المناصب في الإمبراطورية كانوا يحتكرون الشؤون الإدارية والسلطة التنفيذية، ولا يطيقون بيروقراطية الزمستوف إلّا في الحدود التي لا تخلق فيها أية مضايقات للسلطة السياسيّة.

وعلى هذا، فقد وضعت ثورة ١٩٠٥م النبلاء في موقع استطاعوا معه بناءً على دستور سنة ١٩٠٧ أن يحققوا تنظيماً وامتيازات مناسبة في "الدوما".

النبلاء التقدميون والبرجوازيون الليبراليون ابتعدوا عن البلاط حتى سنة ١٩١٦م بسبب عدم كفاءة النظام، ولم يُبدوا رغبة في العمل والنشاط، في حين واصل القيصر الذي قلّما التزم بتنفيذ تعهدات ١٩٠٥ ـ هذه المسرحية ليدلّل على عدم رغبته واهتمامه بالنبلاء والبرجوازيين في الدوما. وكانت كلماتهم وخطاباتهم تُراقب وتُحذف، وعداؤهم للملكة المتحدّرة من أصول ألمانيّة ووزراء القيصر الفاسدين لم يزد إلّا من ميلهم نحو الثوريين المتطرفين[1]. ومع تطور الصناعة في روسيا، تشكّلت طبقة جديدة في المجتمع هم العمال الذين أدوا دوراً مهماً في التطورات السياسيّة ـ الاجتماعيّة في روسيا خلال

(١) كرين برينتون، تشريح أربع ثورات، ص ٤١.

عهد الثورة وانهيار عائلة رومانوف. بعد حروب كريميه كان التحرّك الأساسي الذي أبدته الحكومة الروسيّة هو جهدها الملحوظ لتنمية الصناعة، بيدَ أن هذه الحالة جاءت عقب تجارب قصيرة تحققت بفضل سياسة (الأبواب المفتوحة) الرأسمالية في الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر تفتحت الأبواب الروسيّة بوجه التجارة والاستثمارات الخارجية، فاستطاع البلد الحصول على أدوات وتقنيات الصناعة والنقل الحديث من الخارج مقابل تنمية صادرات المحاصيل الزراعية. تطورت خطوط سكك الحديد بفضل مساعي الشركات الداخلية والخارجية الخاصة، لكن الفولاذ المستهلك كان يُنتَج بموادَّ أولية مستوردة؛ لذلك لم تشهد المناجم وصناعة المعادن سوى شيء ضئيل من التنمية. وفي تلك الفترة اعتورت الزراعة أيضاً بعض المشكلات وانخفاض في الإنتاج مضافاً إلى انهيار الأسعار العالمية للغلال، وبذلك تفاقمت ديون روسيا وحاجتها للاستيراد.

في عقد التسعينات من القرن التاسع عشر كان وزير المالية يعتقد أن القدرات السياسيّة للقوى العظمى - التي تمارس واجباتها التاريخية في العالم - ترتكز على قدراتها الصناعيّة. وكان يرى أن التنافس الدولي لا يتوقف، ومن الضروري إطلاق خطط سريعة لتطوير الصناعة.

وتضمنت أساليبه وسياساته - التي تم تنفيذها بشكل كامل طوال فترة وزارته من ١٨٩٢ حتى ١٩٠٣ - استثمارات واسعة وكبيرة للدولة في سكك الحديد، والأعمال ذات الصلة بخدمات دعم صناعات القطاع الخاص. وأدّت تنمية الصناعة إلى تحولات اجتماعيّة مهمة؛ بحيث ظهرت خلال العقد الأخير من حكم القياصرة وبسرعة كبيرة طبقة جديدة في المدن هم عمال المصانع والمعامل. ورغم أن عددهم كان قليلاً جداً بالقياس إلى سكان روسيا، إلّا أن التمركز الصناعي الكبير خصوصاً في المدن المركزية من روسيا الأوروبية (مثل سان بطرسبورغ وموسكو) ضاعف من تأثيرهم في الشؤون السياسيّة. وانتقلت هذه الشركة العالمية الجديدة إلى المهامّ الصناعيّة من قطاعات الزراعة وسكان الأرياف في شتى أنحاء البلد. ورغم أن تنظيمهم كان صعباً في بدايات التحاقهم بالمعامل، غير أن معظمهم حافظ على تقاليد التعامل التنظيمي المنسّق التي جاءوا بها من قراهم. وباتوا نتيجة المعلومات والوعي الذي اكتسبوه يشعرون بنوع من الهوية الجديدة هي: "هوية عمّال المصانع". وأضحت الأوضاع التي يواجهونها (من قبيل حرمانهم الاقتصادي، وافتقارهم للخدمات الاجتماعيّة، والصدود الدائم للقيصر حيال الاتحادات العمالية) أسباباً كافية

ومقنعة لإثارة حساسيتهم تجاه القضايا السياسيّة، وميولهم نحو الأحزاب الراديكالية، والانخراط في المعارضة والإضرابات. وأدّى هذا إلى انبثاق قوة سياسية ناشطة ضد السلطة السياسيّة.

وينبغي أيضاً استذكار أن التركيبة الاجتماعيّة للإمبراطورية الروسيّة لم تكن تركيبة متجانسة ومنسجمة، فالإمبراطورية الروسيّة في ١٩١٧ كانت حصيلة نحو أربعة قرون من اتساع رقعة أراضيها بشكل مستمر. ونتيجة هذه الهجمات والنزعة التوسعية الروسيّة انضوت شعوب كثيرة في الجنوب والغرب تحت سلطة الروس؛ واتضح في أول دراسة إحصائية منظمة أجريت عام ١٨٧٩ م أن ٥٥،٧٪ من سكان الإمبراطورية (باستثناء فنلندا) هم من الشعوب غير الروسيّة. وكان مجموع سكان الإمبراطورية خلال فترة الثورة ١٢٢ مليوناً و ٦٦٦ ألفاً و ٥٠٠ نسمة، لا يزيد الروس منهم عن ٤٤٪ من كل السكان، أما الباقي فمن شعوب مختلفة غير روسية[١].

وكان للشعوب غير الروسيّة أفكارها وتقاليدها وأعرافها وثقافتها ومنابتها المتباينة. وقد أبدت خلال القرن التاسع عشر بتأثير من الأفكار التنويرية الغربية ميولاً لحفظ وترسيخ شخصيتها وهويتها الثقافية. وفي مطلع القرن العشرين ومع تنمية وتشكيل الأحزاب السياسيّة في روسيا، بادر مستنيرو الشعوب غير الروسيّة أيضاً إلى تشكيل أحزاب قومية اختارت في جميع الحالات تقريباً اتجاهات ليبرالية أو اشتراكية، وكانت على ارتباط وثيق بالأحزاب الروسيّة.

وإلى حين سقوط نظام القياصرة، نشطت أحزاب الشعوب غير الروسيّة مع غيرها من أجل كسب حقوقها في الانتخابات البرلمانية، والحكم الذاتي، والإصلاحات الاقتصاديّة والاجتماعيّة. وفي حين شدّدت الأحزاب الروسيّة على الاحتياجات العامة لكل البلد، ركّزت الأحزاب القومية على احتياجاتها الإقليمية والمحلية. وهكذا لم يكن لها أيٌّ دور في إسقاط نظام القياصرة؛ ولأنها كانت سيئة الظن بالروس أساساً، بقيت غير مكترثة لمساعيهم وجهودهم السياسيّة.

وفي روسيا، وخلافاً للحالة الفرنسيّة قبل الثورة، تنامت الجماعات المنظمة ـ منذ

---

(١) A.E. Adams, opcit, p 112.

القدم ـ والليبراليون التغريبيون والمناهضـون للغرب، عبّروا عن وجودهم بأسـاليب شـتى تتراوح من زرع القنابل والمتفجّرات إلى التصـويت في انتخابات الدوما. يمكن الاسـتنتاج من اسـتقراء الأعوام الأخيرة لنظام القياصرة أن تنوع مقاصد المعارضين وتقاطعها كان له دور مؤثر في الإبقاء على النظام الحاكم[1].

مع أن بعض المنظمات الثوريّة الروسـيّة كانت شـديدة الثوريّة منـذ البداية، لكنها لم تكن لتعدّ عناصر مهمة في الواقع الروسي خلال أعوام ١٩٠٥ ـ ١٩١٧م.

والأحزاب والجماعات السياسـيّة المهمة التي تشـكّلت ونشـطت تدريجياً أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين هي:

الحزب الاشـتراكي الديمقراطي لعمال روسـيا (R.S.D.L.P) وهو من أهم وأقوى هذه الأحزاب، وكان ذا ميول ماركسـية واشتراكية. لكنه انقسم في بدايات القرن العشرين إلى جماعتين متنافسـتين هما البلاشـفة والمناشفة. البلاشـفة هي الجماعة التي استطاعت بقيادة لينين إحراز الأكثرية في المؤتمر الثاني للحزب الاشـتراكي الديمقراطي وفي هيئة تحرير صـحيفة "إيسـكرا"، وعُرِفوا منذ ذلك الحين باسـم بلشـفيك أي الأكثرية. وكانوا يؤمنون بسيادة دكتاتورية البروليتاريا على أساس الأطروحة الماركسية ـ اللينينية، وامتازوا بالمركزية الشديدة في ظل قيادة لينين، وانتهجوا تكتيكات سياسية تعتمد التآمر والهجوم والممارسات الثوريّة.

أما المناشـفة أي الأقليـة فكانوا بقيادة بلخانوف، وتروتسـكي، ومارتوف، ولم يُحرزوا الأكثريـة في مؤتمر الحزب الاشـتراكي الديمقراطي بعد المؤتمر الثاني خلافاً لسـمعتهم وصـيتهم. وعلى الضـد من البلاشفة، كان المناشـفة يؤمنون بانتهاج أسـلوب ديمقراطي في تحقيق الأهداف الاشـتراكية، ويعتقدون عموماً بالتحـولات التكاملية في التاريخ. كانوا منظّمين بطريقة تقليدية وكانوا أقلّ ميلاً نحو العنف.

والجماعة الأخرى هي التي عُرفت باسم حزب الاشتراكيين الثوريين أو جماعة الـ "أس. ار" (S.R)، وكانوا ذوي ميول لطبقات القرويين والفلاحين ويؤمنون بنمط من الاشـتراكية

---

(١) كرين، برينتون، تشريح أربع ثورات، ص ٤٧.

الفلّاحيـة لا صـلة لها بآراء ماركس، وكان قائدُهم شخصـاً يدعى فكتور تشـرنوف. وكان هناك في روسيا أحزاب ذات ميول يمينية أهمها: الحزب الديمقراطي الدستوري المعروف بـ "كادت" ، ويعـدّ من الأحزاب المرتبطـة بالطبقة البرجوازية ـ الليبرالية، وقد اسـتطاع اسـتقطاب الشرائح المتوسّـطة والمسـتنيرة إليه، وهو يؤمن بالملكية الدسـتورية. وقائد الحزب هو شخص يدعى ميليوكوف.

الحزب اليميني الآخر هو حزب ١٧ أكتوبر وعرف باسم حزب الأكتوبريين، وكان حفظ النظام الملكي من أهدافه الرئيسـية، وله شـبه بحزب "كادت". وقد انبثق هذان الحزبان من مؤسّسات زمستوف والنهضة الليبرالية التي ازدادت قوتها في بداية القرن.

وينبغـي التنبّه إلى أن اسـتقطاب هذه الأحزاب للأعضـاء كان محدوداً جداً، على غير عادة الأحزاب عند تشـكيلها وبداية نشاطها. ففي حزب (R.S.D.L.P) كان هناك نحو ١٢ ألف شـخص فقط نشـطوا بين ١٨٩٨ و ١٩٠٥. وفي طور استلام السلطة لم يكن البلاشفة فـي كل روسـيا أكثر من ثلاثين ألف شـخص. هذا بالنظـر إلى أن سـكان بتروغراد كانوا مليونيَ نسـمة، منهـم ٦٠٠ ألف عامل. ابتدأت أحداث ثورة فبراير بإضـرابات وتظاهرات ٩٠ ألـف عامل اعتزم أغلبهم الثورة. في اليوم الثالث من الإضـراب، قدَّرت الإحصـاءات الحكوميّة عدد المتظاهرين بـ ٢٤٠ ألف شخص أيْ ١٢٪ من سكان بتروغراد. هذا رغم أن تروتسكي أشار إليهم باعتبارهم كل القطاعات الشعبية الناشطة ونقطة التحوّل العطف في مشروع ثورة فبراير ١٩١٧ م.

وقـد حصـلت أحـداث أكتوبر ١٩١٧ في بتروغـراد بجهود أقلَّ من ٢٥ إلـى ٣٠ ألفاً من المسـلّحين المتمرّدين، والحال أن عدد القوات المرابطة في أطراف بتروغراد والتي بقي غالبها غير مكترث أو ممن يدافع عن المناشفة، كان زهاء ٢٠٠ ألف جندي.

والمهـم فـي أية حركة ثوريـة هو إلى أيّ حـد تسـتطيع الأقلية الناشـطة لطبقة معيّنة أن تتحـد مـع الأقليات الناشـطة في الطبقـات الأخرى. وتعود النسـبة المئويـة لأية طبقة اجتماعيّـة، ومسـاحة تحالفات العاملين في ثورة ناجحة إلى قـدرات النظام الذي يتعرّض لهجماتها. وستكون الاستعانة بالأيديولوجيا الثوريّة، وأساليب التنظيم المختلفة، والتقنيات المسـتخدمة، والكثير من خصـائص النهضـات الثوريّة، سـتكون كلها أدوات تستخدم في

الثورة[1].

وقد أدّت القضايا التي كانت مطروحة في ثورة ١٩١٧ الروسيّة وفي ثورة ١٩٠٥ غير الناجحة إلى تحرّك الفلاحين المتعطشين للأرض. وقد تحالفوا بشكل غير رسمي مع طبقة العمال التي طالبت بأجور أكبر وساعات عمل أقل. وانضم إليهم جنود الجيش والملاّحون الهاربون والليبراليون وأصحاب الحرف المدينية الذين طالبوا بشكل من أشكال الإصلاح الدستوري.

وأخذت الإضرابات بداية شكلاً مهنياً متفرقاً، فكان أصحاب مهن محددة يضربون معاً بنحو مستقل، كإضراب عمال المطابع في موسكو، وعمال المصانع، وعمال سكك الحديد، والبريد، والطلاب، وعمال البلدية و ... إلخ.

وفي عام ١٩٠٥ أضرب فجأة جميع العمال في كل أنحاء الإمبراطورية. وواجهت الدولة زعماء الإضراب بالقتل والإعدام والاعتقال والنفي. كان المستبدّون والمجموعات التي سميت (ذوي الثياب السوداء المائة) يُعدّون المقدّمات. وكانت الشرطة تنظّم هذه المجموعات وتديرها بشكل سري، لتقوم بمهمة الاشتباك بالمضربين وإثارة القلاقل والإضرابات كي تستطيع الحكومة إلقاء القبض على المضربين بحجة الحؤول دون أعمال الشغب. وقد خلق هذا الأسلوب تمرّداً حقيقياً في ديسمبر ١٩٠٥ تركّز في ولايات البلطيق، والقوقاز، وموسكو. وامتد إلى القوة البحرية وقسم من الجيش. ومن ذلك التمرّد في السفن الحربية في البحر الأسود، وسفينة «بوتمكين» المدرّعة، ومعسكر ميناء كرونشتات.

واستطاع ستالين رئيس الوزراء في ذلك الحين (١٩٠٦- ١٩١١) إخماد الثورة مؤقتاً. وقد كان ذلك قاسياً جداً على ما هو مألوف في روسيا، فكان بوسع المحاكم العسكرية محاكمة وإدانة أي شخص في ظرف ٢٤ ساعة، بل إنَّ بعض القضاة تمادَوا أكثر من هذا فأعدموا المذنبين بموجب أحكام إدارية. وسبب عدم جدوى تلك الثورة هو وفاء القسم الأكبر من الجيش للإمبراطور، ومن الأسباب أيضاً النفاق والدس الذي شاع بين الأحزاب المعارضة للدولة. فالحزب الاشتراكي الديمقراطي كان يروم التماديَ بالثورة إلى أقصى حدودها؛ أي إقامة نظام الجمهورية، بل إن جماعة أشدّ تطرفاً أرادت قيام ثورة اجتماعيّة

(١) T.H.Green, **Comparative Revolutionary Movements**, Prentice - Hall, New Jersey, U.S.A, 1974, p49.

شـاملة، بينما اكتفى الحزب الديمقراطي الدسـتوري وحزب الكادت بالملكية الدستورية، وانحازوا إلى الإصلاح الهادئ.

فـي غمرة أزمـة الثورة، وبعد هزيمة تسوشـيما مباشـرة، منح القيصـر فـي بيان ٣٠ أكتوبر ١٩٠٥ مجموعة من الحريات الرئيسـية كحرية التجمّع والتظاهر وحرية الصحافة والإضراب، وافتتح مجلساً وطنياً سمّاه "الدوما الإمبراطوري". واستطاع القيصر بإعطائه وعـود الحريـات المدنية وتشـكيل برلمـان منتخـب (الدوما) كسـب دعـم البرجوازيين المتوجّسـين من الثورة البروليتارية. وهكذا انفصـمت الجبهة، وهُـزِم الثوار بعد ذلك في مواجهة وحدات الجيش الملكي العائدة من الشـرق الأقصـى. وكانت هذه الوحدات عائدة من الجبهات بعد الصلح المتسرّع الذي أبرمه القيصر مع اليابانيين. وأدّت الإدارة السيئة التي أبداها القيصـر في الحرب العالمية الأولى وحالة التشـتت والاضـطراب التي أعقبت الحـرب، إلـى إيجاد ظروف مؤاتيـة للانفجار وعدم السـيطرة في كل قطاعـات المجتمع الروسي.

وفـي سـنة ١٩١٧ كان السـخط العـام يموج فـي بتروغراد فـي ثالث شـتاءات الحرب الفاشـلة، وكانـت آثاره الأولى تكفـي لحدوث انفجار هائل. عمّت الإضـرابات المتواصـلة شـهرَي يناير وفبراير مـن ذلك العام. وبالرغم من عدم وجود أزمـة كبيرة في الخبز، إلّا أن النقل الضـعيف والتوزيع غير المناسـب اضـطر العمال وزوجاتهم في كثير من الأحيان إلى الوقوف في طوابير طويلة لشـراء الخبز وسـائر الأغذية الضرورية. ولم تكن الطبقات الأكثر فقراً في المدن عديمة الاكتراث حيال الجوع الحقيقي، بل كانت تشـعر بغضـب وألم شـديد بسبب التصاعد المضطرد لتكاليف المعيشة وسـائر أشكال الحرمان الناجمة عن الحرب. وبرز في ضـوء تنامي عدد العمال الصـناعيين (الذي وصل إلى ٤٠٠ ألف شخص بسبب تنمية الصناعات الحربية)، برز نوع من الشعور بالقوة الشعبية له رغبة جامحة في التنامي والتصاعد.

وكان الفلاحـون والمزارعون الروس يحرقون أراضـيَ المـلاكين أو يسـتولون عليها من دون أي تحريضـ مـن القيادة فـي المدن. وقوات الجيش (لا سـيما الجنـود الهاربين من المعسكرات) لم تعد الركن الأساس لدعم القيصر وحمايته، بل انقلبت إلى الجماعات التي تنظمت في سنة ١٩٠٥، وأثبتت عبر إضراباتها وتظاهراتها في المراكز الصناعيّة المهمة

أنهــا محور ثورة فبراير. ولم يكن معارضــو هذه الثورة ســوى أكثــر المحافظين محافظةً، وبعض ضباط الجيش، وعدد من النبلاء القدماء وشخصيات البلاط.

ففــي يوم ١٨ فبراير ١٩١٧ م أضــرب عمال معمل "بوتيلوف" فــي بتروغراد، وحتى ٢٢ فبراير انضم إليهم عمال معظم مؤسسات المدينة. وفي ٢٣ و ٢٤ من الشهر نفسه شهدت المدينة مظاهرات سياسية واسعــة، فبلغ عدد العمال المضربين نحو ٢٠٠ ألف عامل. فــي ٢٥ و ٢٦ فبرايــر امتدت الحركة الثوريّــة إلى كافة المراكز العمالية في بتروغراد، وتحولت المظاهرات إلى ضرب من التمرّد والانتفاضة.

في المراكز الصــناعيّة الأخرى (في موســكو مثلاً) كانت الحركة في بدايتها محدودةً ومقتصــرة على المطالب الاقتصاديّة. وكانت في بتروغراد أيضاً الإضرابات بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة ومقصورةً على المطالب الاقتصاديّة، ثم تحولت إلى أحداث سياسية بفعل التعبئة من قبل المناشــفة وبفعل نقمة العمال على القمع العســكري الذي مارســته الدولة. ويمكن رصد نماذج مماثلة لهذه الأحداث في المدن الأخرى كانت جميعها بدوافع ومطالب اقتصادية.

واســتقطبت الحركــة الثوريّة للعمال أنصــاراً لها من بيــن الجنود القروييــن. وحينما صــدرت الأوامر للجنود بإطلاق النار لقمع الإضراب في معمل سيارات رينو في بتروغراد، أطلق الجنود النار على الشرطة بدل إطلاقه على المضربين.

وفي الأيام الأولى لثورة فبراير (٢٦ فبراير) التحق الكادر العسكري في مقر بتروغراد بالثوار. وفي يوم ٢٧ فبراير أعلن عشــرات الآلاف من الجنود تمردهم صــراحة وتضاعفت أعدادهــم حتى المســاء إلى ٦٠ ألف جنــدي، وإلى ١٤٤ ألف حتى الصــباح؛ أي حتى الأول من مارس، وكانت شــعارات المتظاهرين طوال اليوم "الموت للاستبداد" و "تحيا الثورة" و"هــورا"، وعلى حد تعبير تروتســكي، فإنهم كانوا يرددون نشــيد مارســي (نشــيد الثوار الفرنســيين). واتجهت المظاهرات نحو مجلس الدوما، وبالرغم من الإشــكالات التي ترد على الدوما، فقد اعتبره الثوار بؤرة آمالهم وتطلعاتهم.

ولــم يكن للقــرى دور في التمرّد، لكنها راحت تتقبل الثورة تدريجياً وبرغبة أقلّ قياســاً إلى المدن.

وكان المهم بالنسبة للقرى شيئين اثنين: الأرض والحرب. ويعترف تروتسكي:

«ليس من المبالغة القول: إن بتروغراد هي التي أنجزت ثورة فبراير، وتابعتها سائر أنحاء البلاد في ذلك. لم يكن ثمة كفاح في غير بتروغراد... تمت الثورة بتحرك ومبادرة وقدرات مدينة لا تزيد نسبة سكّانها في أقصى الحدود عن واحد إلى ٧٥ من سكان البلد كله. كان البلد كله أمام أمر واقع»[1].

وبلغ عدد القتلى والجرحى في ثورة فبراير ١٤٤٣ شخصاً؛ منهم ٨٦٩ جندياً و ٦٠ ضابطاً. وكان عدد القتلى حسب رأي تشمبرلين ٤٥ شخصاً فقط. وفي هذا دليل على قلة الخسائر وعجز الدولة عن مواجهة المتمردين. وقد أجمع المؤرخون على أن عدد الخسائر كان ضئيلاً جداً. ويوافق تروتسكي على أن عدد الضحايا كان قليلاً جداً بالقياس لأية ثورة أخرى، رغم ما في رأي البرجوازيين من مبالغة حين يقولون: إن ثورة فبراير تحققت بدون سفك دماء. وقد نجم هذا عن تمرّد الجنود وامتناعهم عن إطلاق النار على المتمرّدين وانخراطهم في صفوف المتظاهرين.

ولا مراء في أن الثورة قامت بفضل جهود العمال والقرويين؛ إذ شارك فيها العمّال مباشرة، والقرويون باعتبارهم جنوداً في الجيش.

وباختصار، يمكن القول: إن العوامل المهمة التي أدّت إلى سقوط النظام في فبراير-مارس ١٩١٧ هي:

١- عدم الكفاءة والتدبير والجدارة لدى النظام في استيعاب حقيقة الأحداث.
٢- الإضرابات الواسعة لعمّال المصانع في بتروغراد وموسكو.
٣- المظاهرات العمالية الواسعة ضد حكومة القيصر.
٤- تمرّد الجنود على ضباطهم في مواجهة المتظاهرين.
٥- تمرّد جنود بتروغراد وانضمامهم بأسلحتهم إلى صفوف المتظاهرين.

العدد الكبير من العمال ذوي القمصان الفاقدة للياقات، والجنود ذوي الزي الرمادي أسقطوا دولة رومانوف بعد ثلاثة قرون من السيادة المطلقة، بيدَ أن الكتل الشعبية الثائرة

---

(١) Ibid, p52.

لم يكن لها أهداف وبرامج محددة لاستبدال النظام القديم، وبالتالي، فقد دارت الجهود لتشكيل حكومة جديدة حول محور الدوما الذي كان المجمع الوطني الوحيد في زمن الثورة على الرغم من طبيعته الفاقدة لسمة التمثيل الشعبي والمرنة مع الحكومة الملكية.

وكان انهيار النظام القيصري في روسيا حدثاً مفاجئاً وغير متوقع بالنسبة لكافة المعارضين. يقول زنزنيف الاشتراكي الثوري: "كانت الثورة دهشة مُفرِحة كبرى بالنسبة لنا نحن الثوريين ممن عملنا لها سنوات طوالاً وطمحنا إليها وتمنينا قيامها".

ويقول المنشفي الدولي سوخانوف: "لم يكن أيُّ حزب على استعداد لمثل هذا التغيير الكبير". ويقول كارنوروف الناشط البلشفي ذو الدور الفعّال في الثورة: في يوم الثامن من مارس لم يكن هناك من يحتمل قيام الثورة.

لكن قادة الدوما كانوا يتهامسون فيما بينهم حول احتمال انقلاب قريب في البلاط، وكان آخر ما يتمنونه هو اندلاع انتفاضة منفلتة من القاعدة الشعبية. ظروف الحرب وحدها كانت تحول دون انبثاق قيادة مؤثرة للتمرّد الشعبي. وكان الرجال الذين عُرفوا واشتهروا لاحقاً في الثورة البلشفية إما في الخارج مثل لينين، وتروتسكي، وزينوويف، أو في السجون ومنافي سيبيريا نظير ستالين، وكامنوف، ودزرجينسكي. والقادة البارزون لسائر الأحزاب الثوريّة كانوا في الأيام الحساسة بعيدين عن بتروغراد. الأعضاء البلاشفة في الدوما كانوا منفيين في سيبيريا منذ الشهور الأولى للحرب، والمناشفة الأعضاء في لجنة التصنيع الحربي كانوا موقوفين من قبل وزير الداخلية. لم يبقَ من التنظيم الأرضي للبلاشفة في روسيا سوى هيكل عظمي بنشاط محدود جداً بسبب غياب الثوريين المجربين وقلّة الدعم المالي، والرصد الشديد من قبل الجواسيس. والواقع أن معظم أعضاء الحزب البلشفي في بتروغراد كانوا معتقلين في اللحظات الحساسة. وبهذا يلاحظ أن دور الجماهير في ثورة فبراير (التي أسفرت عن سقوط الحكم القيصري) كان أوضح وأكبر بكثير منه في الثورة الفرنسيّة.

٣-إيران

عاش على أرض إيران (الواقعة جغرافياً في منطقة حساسة واستراتيجية) منذ القدم أناس تعرّضوا على امتداد تاريخهم الطويل لهجمات القبائل والشعوب المختلفة المحيطة

بهم. فكان الإسكندر المقدوني، والعرب المسلمون، وجنكيز خان المغولي، وتيمور خان الكوركاني، والأتراك السامانيون والسلاجقة وغيرهم من الأقوام والشعوب الذين هاجموا إيران واستلموا فيها زمام السلطة وتمَّ بعد مدة استقطابهم أو إقصاؤهم.

وفي إطار هذه الصدامات والعلاقات تعرّف الإيرانيون بمقتضى العوامل التاريخية على أقوام وشعوب شتى، وارتبطوا معهم بعلاقات صداقة أو خصام. وقد أدّت هذه العلاقات وحالات التّماس إلى اكتساب الإيرانيين جملة من الأفكار والتقاليد نقلوها إلى أجيالهم اللاحقة، ونقلوا بالمقابل كثيراً من تقاليدهم إلى الشعوب الأخرى.

الإيرانيون شعب يحب قوميته وقيَمه ويكافح من أجل الحفاظ على هويته وثقافته؛ لذلك لم يذوبوا في الشعوب الأخرى، بيدَ أن هذا الحب والانشداد لم ينشأ عن عصبية عمياء تعميهم عن إدراك الحقائق وقبولها أو الحؤول دون نمو ثقافتهم وازدهارهم. وبالتالي، فقد عمدوا إلى إثراء ثقافتهم عبر استيعاب كثير من القيم والمعايير الثقافية لدى الأمم الأخرى.

مضى على بداية قيام الدولة الأخمينية ـ حيث انضوت إيران تحت حكومة ونظام واحد ـ خمسة وعشرون قرناً. وكان الحدث الثقافي الأهم الذي خَبَرَهُ الإيرانيون طوال هذه الفترة ارتباطهم بالثقافة الإسلامية قبل ١٤ قرناً من الزمان، ما أدّى إلى تطورات وثورة هائلة وسريعة في كل منطقة الشرق الأوسط. لم يكن الإسلام ظاهرة جديدة بالنسبة للإيرانيين فحسب، بل بالنسبة للعرب أيضاً، ولا يمكن القول: إن الإسلام كجزء من ثقافة العرب وحضارتهم اصطدم بالثقافة الإيرانية الفارسية عند مواجهتها للعرب؛ إذ بقدر ما كانت تعاليم نبيّ الإسلام جديدة للإيرانيين وقدّمت لهم قيماً جديدة كانت كذلك بالنسبة للعرب أيضاً؛ بل إن العرب قبل الإسلام لم يكن لديهم شيء يقدّمونه للمجتمعات المتحضّرة والمتطورة في زمانهم وعلى رأسها إيران والروم. القبائل العربية الساكنة في الخيام والجوالة في الصحراء والتي كانت تعيش بأكثر الأساليب بدائيةً لم يكن بوسعها أساساً التأسيس لحضارة لافتة.

ويمكن ادعاء أن مدرسة الإسلام السماوية الإلهية بقيمها الجديدة انتقلت إلى الإيرانيين بواسطة العرب حديثي الإسلام في هجومهم على إيران.

وما يروّج له بعض المفكّرين اللادينيين، من المعادين للدين من أن الإسلام فُرض على الشعوب (ومنها الشعب الإيراني) بقوة السيف والسلاح، كلام لا أساس له من المنطق. فمن جهةٍ نلاحظ أن الكثير من المجتمعات الإسلامية في شرق آسيا دخلت في الإسلام دون أية صدامات عسكرية مسلّحة، ومن جهةٍ أخرى نرى شعوباً كسكان الأندلس (إسبانيا الحالية) لم تتقبل الإسلام رغم الهجمات العسكرية.

وقد أثبت الإيرانيون بشهادة التاريخ أنهم بعدما ضاقوا ذرعاً بحكّامهم الجائرين ويئسوا منهم تركوهم وحدهم إزاء الهجمات الخارجية وويلاتها، وأحجموا عن التعاون معهم بشكل يؤدّي إلى سقوطهم وهزيمتهم. وفي نهاية الدولة الساسانية كان الوضع السياسيّ والاجتماعي في إيران، يعاني من الفساد والتحلل بسبب الاستبداد السياسي المدعوم من قبل الموبدين الزرادشتيين الذي أدّى إلى فقر الناس وفاقتهم ومهدّ ذلك الأرضية المناسبة لهزيمة الجيوش الإيرانية في مواجهة المسلمين. وقد كان هذا الإقبال نتيجة انسجام الروح الإيرانية مع الإسلام الذي وجد الإيرانيون ضالّتهم فيه. فأقبل الشعب الذي كان ذكياً بطبعه وله ماضيه الثقافي والحضاري العريق، أكثر من أي شعب آخر على روح الإسلام ومعناه قبل أن تفزعه قوة الجيوش الإسلامية القاهرة؛ لذلك كان اهتمامه وحبّه لبيت النبوة والرسالة أكبر من أي شعب آخر، وهكذا اختار مذهب التشيع واتبع الفقه الجعفري، وشاع اتباع الأئمة الأطهار عليهم السلام بين الإيرانيين أكثر، فقد وجدوا روح الإسلام عند بيت الرسالة، وألفوا في هذه العترة أجوبة أسئلتهم واحتياجاتهم الحقيقية.

وبالتالي، فالإيرانيون إذ رحّبوا بالإسلام، لم ينهزموا أمام العرب لا سياسياً ولا ثقافياً، وبقوا محافظين على استقلالهم الثقافي. ولم يتخلَّ الإيرانيون عن لغتهم الوطنية خلافاً للمصريين الذين ذابوا في الإسلام واللغة العربية على السواء، وإنما أثرَوا اللغة الفارسية بما اقتبسوه لها من اللغة العربية.

من جهة أخرى، استطاع الإيرانيون في نهاية الحكم العباسي تحرير أنفسهم من سلطة ـ الخلفاء العرب ـ الذين حكموا باسم الإسلام؛ لكنهم ابتعدوا كثيراً عن نمط الحكم والتعاليم الحقيقية للإسلام وعملوا عكسها ـ وخاضوا نزاعات وصراعات معهم، ولم يسمحوا للعرب أن يتعاملوا معهم كمَوالٍ وعبيد حسب تقاليدهم العنصرية التي أخفوها وراء عنوان الإسلام.

خلال هذه الحقبة الطويلة التي تعامل فيها الإيرانيون مع الإسلام (ألف وأربعمائة سنة) وتقبلوه من أعماق نفوسهم دخل هذا الدين إلى صميم حياتهم، وشكّل جزءاً من حياتهم الفردية والاجتماعيّة، فقد أنجبوا أبناءهم وربّوهم وعاشوا حياتهم، وكوّنوا أسرهم، ونظّموا علاقاتهم الخاصة والعامة، ودفنوا موتاهم و... إلخ وفق آداب هذا الدين وتعاليمه.

وقد امتزج تاريخهم، وآدابهم، وسياستهم، وقضاؤهم، وثقافتهم، وحضارتهم، وشؤونهم الاجتماعيّة، وكل شيء عندهم بهذا الدين؛ بحيث شكّل الجزء الرئيس من قيمهم الاجتماعيّة. ولا بدّ من الإشارة إلى أن الإيرانيين استطاعوا بالمقابل تقديم خدمات قيّمة أدّت إلى تطوير وازدهار الحضارة الإسلامية، وتعزيز تعاليم الدين الحنيف ونشرها[1].

ونتيجة التغلغل العميق للإسلام بين الشرائح والفئات الاجتماعيّة الإيرانية، وقبوله كمصدر للقيم السائدة في المجتمع الإيراني، انبثق العامل الأهم وربما الوحيد لوحدة الإيرانيين الوطنية.

ففي بلد يتوزع أبناؤه إلى لغات، ولهجات، وأعراق، وشعوب مختلفة كالفُرس، والكرد، والترك، والعرب، والتركمان، والبلوش، لم يكن بمقدور العامل الوطني بمفهومه الغربي أن يقرّب بينهم ويكوّن ثقافتهم المشتركة.

بل يمكن ادعاء أننا لو صرفنا النظر عن الاشتراك في بعض الآداب والأعراف والتقاليد والعقائد الدينية لما كان هناك عامل مشترك آخر يمكنه التقريب بينهم.

ولهذا بالمستطاع التحدّث عن الإسلام لا كوسيلة لاتصال الإيرانيين بخالقهم فحسب، بل كمؤثر قوي جداً في تكوين هويتهم الثقافية، واللغوية، وعلاقاتهم الاجتماعيّة، ولا يمكن التحدّث عن الثقافة والتقاليد الإيرانية دون معرفته ومعرفة خصائصه وسماته. من هنا كانت القيم السائدة والمقبولة لدى معظم الطبقات الاجتماعيّة مستمدة من الدين والعقيدة، وكما سنوضح تالياً، فقد كان من الأسباب المهمة والأساسية لانبثاق الثورة وسقوط نظام الشاه، مساعي الشاه الرامية إلى تجاهل وسحق القيم والرموز الاجتماعيّة

(١) لمزيد من المعلومات في هذا الصدد راجع كتاب: "الخدمات المتبادلة بين إيران والإسلام" للشهيد مطهري.

العريقة الضاربة بجذورها في الدين.

وبالنظـر إلـى أن الدين هو العامل الوحيـد الذي يربط بين الإيرانيين في شـتى أنحاء البـلاد (فـي المـدن، والقرى، وبين مختلف شـرائح الشـعب من فقـراء وأغنيـاء وأميين ومتعلّمين)، وفي ضوء النفوذ العميق والمتجذر للدين في علاقاتهم الاجتماعيّة، يرى حتى الذيـن لا يتقيدون كثيراً بتطبيق الضـوابط والعبـادات الدينية أنفسـهم ملزمين بمراعاة التقاليد الدينية، بما في ذلك المشـاركة في الأعياد والمآتم الدينية. والملفت للنظر أنهم أسـبغوا حتـى على التقاليد غيـر الدينية الموروثة مـن القدم (عيد النوروز مثلاً) صـبغةً دينيةً، وراحوا يقيمون مراسمها بقراءة الأدعية والاجتماع في الأماكن الدينية.

بناء على ما ذكرنا، يمكن القول: إنّ السلطة الاجتماعيّة في إيران تكمن في الدين، وأية حركة أو نهضة أخرى خارج المعايير والقيم الدينية لا يمكن أن يحالفها النجاح في تحقيق الأهداف السياسيّة- الاجتماعيّة.

ولسـنا في مقام تصـفح التاريخ الطويل لأرض إيران وشعبها، إنما يمكن التذكير فقط بـأن التاريخ الإيراني الحافل والممتد لعدة آلاف من السـنين (في محطاته الإسـتراتيجية والحساسة، وحروبه وصـداماته العديدة خلال الأحقاب المختلفة) جعلت من هذا الشعب شعباً جريئاً صبوراً صامداً مدبّراً، استطاع بهذه الخصال الحفاظ على كيانه والتقدم إلى الأمام وسط أعاصير الأحداث ومنعطفات التاريخ.

ولكن طـوال القرنين الأخيرين وقعت في العالم الإسـلامي ومنطقة الشـرق الأوسـط أحداث نجمت عن الهجمات الثقافية، والسياسيّة، والعسكرية للغربيين، وكان لها تداعيات وتأثيرات عميقة في إيران أيضـاً، وهيأت الفرصـة لنفوذ المستعمرين الغربيين، وأدت في الحقيقة إلى إعادة الصدام بين الحضارتين المتنافستين، فقد اشتبكت الحضارة والثقافة الإسـلامية التي قال آرنولد توينبي: إنها كانت تدافع عن نفسـها مع الحضارة الغربية التي عاشـت ظروف البعـث والإحياء والاسـتعداد للهجوم، وبالتالي أسـفر ضـعف المجتمعات الإسلامية واغترابها عن ذاتها إلى تفوق الحضارة الغربية ثقافياً وسياسياً. وقد تركت هذه الحقيقة بصماتها على أخلاق الشعب الإيراني وسلوكه. وإنّ شريحة واسعة من المجتمع (لا سيما قطاعات الشعب الواسعة والطبقات الفقيرة في المدن والقرى) كانت ملتزمة التزاماً

شديداً بمعتقداتها وأعرافها وتقاليدها الدينية، وباتت تشعر بالخطر على معتقداتها، فنأت بنفسها عن الأنشطة السياسيّة ـ الاجتماعيّة، واعتزلت الساحة متذرّعة بعناصر دينية معيّنة كمفهوم التقية، فبقيت غير آبهة حيال الأحداث والوقائع الاجتماعيّة.

وهناك شريحة صغيرة من المجتمع حظيت غالباً بمستوى جيد من التعليم والوعي، ولم يكن بوسعها عدم الاهتمام بالأحداث التي تقع حولها في المجتمع، أبدت ردود فعلها بشكلين مختلفين:

فرأت جماعة من المتعلمين الذين انبهروا بشدة ببهارج المجتمعات الغربية نتيجة ارتباطهم بها ومشاهدتهم لتطوراتها العلمية والصناعيّة، أن السبيل لعلاج مشكلات مجتمعهم وتلافي التخلف في المجتمعات الإسلامية هو التخلي عن القيم الثقافية ـ الدينية، وتأسيس مجتمع جديد على أساس المعايير الغربية الحديثة.

وقد انقسمت هذه الجماعة بدورها إلى فئتين: الأولى تأثّرت بالليبرالية الغربية والثورة الفرنسيّة وآمنت بالاتباع التام للمجتمعات الغربية، وعلى حد تعبير تقي زاده أحد رموز هذه الرؤية: "كان يجب على الإيرانيين أن يتحولوا إلى غربيين من قمّة رؤوسهم إلى أخمص أقدامهم" حتى ينعموا بالسعادة، والرفاه، والتقدّم الذي نعمت به المجتمعات الغربية. وكانت هذه الفئة غالباً من طبقات المدن الثرية المرفهة، وممن يمكنهم الارتباط أكثر فأكثر بالمجتمعات الغربية وإيفاد أبنائهم للدراسة في الغرب، وكانوا يجدون الليبرالية الغربية أكثر انسجاماً وتطابقاً مع مزاجهم وتوجهاتهم.

الفئة الثانية كانت غالباً من المستنيرين والشباب المتحمّس والساخطين على حالات الإجحاف السائدة في المجتمع الإيراني، وقد تأثّر هؤلاء بالماركسية ـ اللينينية مطلع القرن العشرين وخصوصاً بعد انتصار ثورة ١٩١٧ في روسيا وعبر تواصلهم مع جيرانهم الشماليين، فأطلقوا في إيران دعوتهم اليسارية. وقد رفضت هذه الفئة القيم السائدة في المجتمع لا سيما المعايير الدينية واعتبروها مجرّد خرافات، وطمحوا إلى إيجاد مجتمع اشتراكي على غرار النموذج الروسي؛ لذلك راحوا يروّجون للأفكار الإلحادية والمادية والماركسية.

ووجدت الجماعة الأخرى التي تشكّلت غالباً من رجال الدين أن أسباب تأخر المجتمع

لا تكمن في اتباع القيم الثقافية الإسلامية، بل في الإعراض عنها، وكانوا يعتقدون أن المجتمعات الإسلامية مع أنها احتفظت بقشور الإسلام وظواهره، لكنها باتت فارغة من المحتوى الإسلامي وجوهر قيمه الحقيقية الأصيلة. وأكّدت هذه الجماعة ـ التي كان رائدها السيد جمال الدين الأسد آبادي ـ أن السبيل الوحيد لفلاح الأمة الإسلامية ونجاتها هو عودتها إلى الإسلام الأصيل، فشرعت بجهود وجهاد حثيث في هذا السبيل تتابع ملاحظة امتداداته اللاحقة في نهضة التنباك، وثورة الدستور، وتأميم النفط. ومن روّاد هذه الحركة في إيران بعد السيد جمال الدين الأسد آبادي يمكن الإشارة إلى الشيخ فضل الله نوري، والسيد حسن مدرّس، وآية الله أبي القاسم كاشاني، ونواب صفوي.

وفي مطلع القرن العشرين كان القرويون يؤلفون القسم الأكبر من سكان إيران، وكان الكثيرون منهم يعيشون حياةً بدوية؛ حيث شكّلت العشائر آنذاك نحو ٢٥٪ من كل سكان البلاد. وفي سنة ١٩١١م، أي في بداية الثورة الدستورية، كان سكان البلاد عامةً حوالي عشرة ملايين نسمة يعيش ٢٠٪ منهم في مدن يزيد عدد السكان في كل واحدة منها عن خمسة آلاف نسمة. وضمّت طهران ٢٠٠ ألف نسمة من هؤلاء، أي ٢٪ من مجمل السكان في إيران؛ بيدَ أن النمو السكاني في طهران كان سريعاً إلى درجة أن سكّانها سرعان ما تجاوزوا المليون نسمة، ووصلوا قبل الثورة إلى حدود خمسة ملايين نسمة، ونجمت هذه الزيادة المتسارعة في سكان المدن غالباً عن السياسات الاستعمارية المغلوطة للنظام البهلوي؛ حيث أفضت إلى سحق الأرياف وهجرة القرويين إلى المدن الكبرى وخصوصاً طهران. حتى أن سكّان المدن الإيرانية بلغوا سنة ١٩٧٩م قرابة عشرين مليونَ نسمة أي ما يزيد عن سكان القرى.

كان الواقع الحياتي للقرويين سيئاً جداً قياساً إلى المدن، ويمكن ملاحظة تناقض هائل بين الجانبين. عاش القرويون الإيرانيون في أرياف بيوتها مبنية غالباً من الطين والتبن. وتشير إحصاءات سنة ١٩٧٦ م إلى وجود نحو ٦٥ ألف قرية في إيران منها ١٨ قرية فقط يسكنها أكثر من ٢٥٠ نسمة، ما يدل على شتات فظيع بين سكان القرى الإيرانية.

وقد فرض التخلف والحرمان والشتات الذي عاناه القرويون الإيرانيون عليهم بيئة حياتية طافحةً بالألم والشدائد والمحن. وكانت النسبة العالية للأمية والوفيات بين القرويين النتيجة الطبيعية لهذا الواقع. في سنة ١٩٧٤ م كان ٣٩٪ فقط من أبناء القرويين

البالغين سنّ التعليم خاضعين لتغطية التعليم الحكومي، بينما وصلت هذه النسبة لأبناء المدن إلى ٩٠٪. من جهة أخرى، بقي القرويون سنوات طويلة خاضعين لضغوط واستغلال الإقطاعيين والحكومات المستبدة، ولم تكن حصيلة قرون من الإكراه والتعسّف الذي مارسه ضدهم مأمورو الحكومات سوى عدم الثقة والكراهية المصحوبة بالخوف من الحكومات ومأموريها؛ ذلك أن مأموري الحكومة لم يكونوا ليقصدوا القرى إلا لاستلام الرشاوى واستغلال أهاليها وليس لتوفير الأمن لهم ومساعدتهم.

وكانت إيران حتى أوائل عقد الستينات مكتفية ذاتياً من حيث الأغذية، بل كان بوسعها تلافي نقص العملة الصعبة بتصدير القطن والفاكهة والمكسّرات. ولكن سرعان ما أدّى مشروع الإصلاح الزراعي للشاه - المخطط له من قبل حكومة كينيدي - إلى جعل إيران تابعة للخارج في تأمين غذائها. في سنة ١٩٤٧م عكف عدد من المستشارين الأميركيين بإشراف موريسون نادسن على دراسة إمكانيات التنمية والتقدّم الكامنة في إيران، واقترحوا أن تركّز البلاد أنشطتها الرئيسية على تحسين النظام الزراعي، ومع ذلك عمل الشاه سنة ١٩٦٢ م وتطبيقاً للسياسات الاستعمارية الإمبريالية الإميركية على تدمير الزراعة في إيران، وإطلاق الصناعات التجميعية التابعة للأجانب على أنقاضها. في سنة ١٩٧٣م وحينما كانت عائدات إيران في تصاعد سريع بسبب ارتفاع أسعار النفط، لم يكن نصيب الاستثمار في قطاع الزراعة سوى ٨٪ من الدخل القومي.

تبعاً للإصلاح الزراعي الذي اعتمده الشاه، وتدمير الزراعة، وتنمية الحياة في المدن، تدفق القرويون على المدن على أمل العمل فيها، لكنهم أوجدوا هناك طبقة العمال ذوي الدخل اليومي. هاجر معظم هؤلاء إلى المدن عزاباً تاركين عوائلهم في الأرياف، وواجهوا فجأة ثقافة المدينة التغريبية الأجنبية، وكانوا مضطرين من أجل كسب قوتهم إلى العمل في البناء وتشييد القصور الفاخرة الباهضة الأثمان.

ورغم أن مستوى دخل هؤلاء كان جيداً حسب الظاهر، إلّا أنّه لم يكن ليسدّ احتياجاتهم الحياتية. بسبب التضخم الفاحش، في ربيع عام ١٩٧٦ م ومع انخفاض عائدات النفط انحسرت مشاريع البناء في المدن، فانضم العمال المهاجرون إلى جموع العاطلين عن العمل؛ إذ كان الواقع الزراعي المخيب يبدّد أي أمل لهم بالعودة إلى القرية.

وفي ضـوء الجذور الدينيـة لأكثرية هؤلاء العمال الذين كانوا شـباباً على الأغلب، فقد انخرطوا في الخلايا الرئيسـية للكفاح الجماهيري مع بدء الحركة السياسـيّة الثوريّة التي شهدتها المدن، وشكّلوا حلقة وصل الكفاح السياسيّ بين المدينة والقرية.

وكانـت عوامل السـخط الاجتماعي التي مهـدت للثورة متعددة. فعـدم الاكتراث للقيم الدينيـة، وتجاهل مطالـب الزعماء الدينيين، والحرية والتحلل غير المنضـبط، وإشـاعة المفاسـد والفاحشـة، وعدم مراعاة العفاف العـام، وتولي البهائيين والصـهاينة المواقعَ والمناصـب الحكوميّـة الحسّاسـة، وسـيطرتهم على اقتصـاد البلـد، واسـتبدال التقويم الإسـلامي والعـودة إلـى قيم وتقاليد ما قبل الإسـلام والدعايـة لها، أدّت كلهـا إلى جرح المشاعر الدينية لدى أبناء الشعب الإيراني.

يضـاف إلـى ذلك تواجد أعـداد كبيرة مـن الأجانب ولا سـيما الأميركيـين، وارتباك الخدمات الاجتماعيّة، وتفاقم البطالة لدى مختلف شرائح المجتمع المتوسطة والضعيفة، واتساع البون بين الطبقة المترفة وسائر الطبقات.

وقد أدّت العوامل الأخرى والانفصـال المضطرد للشعب عن النظام السياسيّ الحاكم، مضـافاً إلى عجز السلطة عن تأمين الحد الأدنى من المطالب والحاجات الاجتماعيّة، في ضوء الخصائص التي ذكرناها، أدّى ذلك كله إلى تمهيد الأرضية لتحوّل جذري في النظام السياسـيّ ـ الاجتماعي في إيران، وقلمـا كان هنـاك من يمكنه ـ بالنظر للواقع الذي سـاد المجتمع الإيراني ـ تصوّر بقاء ذلك الوضع واستمزاره.

خاض الشـعب الإيراني طوال مائة عام كفاحاً متواصـلاً ضد النظام السياسيّ الحاكم واكتسـب تجارب كافية في هذا المضمار، إلّا أنه واجه هزائم مريرة على الصعيد العملي. ثورة الدستور التي نشبت بهدف تقييد صلاحيات الملوك الإيرانيين وثورة التنباك، وحركة تأميـم النفط التـي هدفت إلى قطع يد الأجانب عن خيرات البلد أفضـت فـي النهاية إلى انقلاب ١٩٥٣ م الإنجليزي ـ الأميركي، وتكريس النظام الشاهنشـاهي المستبد ومضاعفة نفوذ الأميركيين في تقرير مصـير الشـعب. وقد أثبتت هذه التجـارب التاريخية أنه ما لم تقم نهضـة جذرية بهدف الاستئصـال التام لجذور الفساد السياسـيّ وإقامة نظام جديد على أساس المثل والقيم الوجدانية للشعب الإيراني، فإن بقايا النظام المهترئ ستعود إلى

الحياة ثانية، وتقضي على كل مكتسبات النهضات الجماهيرية.

وهكذا، لم تدعْ الضغوط الداخلية والخارجية الرامية إلى فرض نوع من المصالحة شكاً لدى زعماء النهضة في ضرورة العمل بكل جدٍّ لبلوغ الأهداف القصوى المتمثلة بإقامة حكومة إسلامية.

ومن القضايا المهمة التي استرعت انتباه معظم دارسي الثورة الإسلامية الإيرانية ومحلّليها، وأدهشت المراقبين الأجانب هي: كيف ثار كل الناس تقريباً في وقت واحد وبشكل متناسق ومنظم وعلى حين غرة ليخلقوا هذه الثورة، وتناغمت أصواتهم لتطالب بتحول جذري يتمثل في سقوط نظام الشاه وإقامة حكومة دينية مكانه؟

باستثناء عدد قليل من الأفراد كانوا على صلة قريبة بنظام الشاه وارتبطت مصالحهم وبقاؤهم باستمراره، ثارت جميع شرائح المجتمع وطبقاته (من فلاحين، وعمال، ومهنيين، وموظفي الدولة، والطلبة الجامعيين وطلاب المدارس في المدن والقرى) في كل أنحاء البلاد، ووحَّد الجميع أصواتهم من دون حاجة إلى ائتلاف أو تفاهم على مطالب الشرائح المتفاوتة، ليهتفوا ضد النظام الحاكم بشعارات واحدة.

ويمكن رصد التبلور الخارجي لهذه الوحدة والتلاحم في مظاهرات سنة ١٩٧٨ في أيام عيد الفطر وتاسوعاء وعاشوراء في طهران. ثار أهالي طهران ـ المدينة التي فقدت صبغتها الدينية نتيجة خطوات الشاه ومشاريعه، وأضحت أشبه بالمدن الغربية منها بمدن البلدان الإسلامية ـ فجأةً، وألفَوا طموحاتهم وأهدافهم في الدين ورجاله، فهتف الجميع حتى أولئك الذين لم يكونوا متدينين بنحو حقيقي راسخ بشعارات "الله أكبر" ووجدوا في الدين هويتهم الدفينة. في يوم عيد الفطر، كانت طهران على أعتاب حركة غمرت البلاد برمّتها، فاستعادت المدينة هويتها في غمرة أجواء عرفانية ونبذت القيم الغربية كما يُنبذ السراب.

لو استثنينا الأطفال والمقعدين والشيوخ وبعض النساء اللواتي بقين في البيوت، يمكن القول: إن جميع أهالي طهران خرجوا إلى الشوارع في تظاهرات يوم عاشوراء وردّدوا هتافات "الموت للشاه".

وفيما عدا الذين ربطتهم بنظام الشاه علاقات قريبة جداً، وكانوا ممن اعتمدت حياتهم عليه بنحو تام، انخرط حتى الذين واكبوا هذا النظام فترات طويلة، وكانوا إلى وقت قريب من أنصار الملكية الدستورية، انخرطوا في ترديد شعارات "الموت للشاه".

تعبِّر التحركات الثوريّة لعامة الشعب أساساً عن إرادة جماعية مطلقة، وهذه حالة نادراً ما تحصل في تاريخ الشعوب. الإرادة الجماعية (أو الجمعية) أسطورة سياسية يحاول علماء القانون والفلاسفة بمساعدتها دراسة التنظيمات وتحليلها ورصد كيفية تشكيلها. ولهذه الإرادة الجماعية بُعدٌ نظري قلّما يكون ملموساً وواضحاً، وهي على حدّ تعبير ميشال فوكو كالله أو الروح قد لا يمكن مشاهدتها على الإطلاق. لكن مثل هذه الإرادة الجماعية شوهدت في طهران وفي كل إيران، وبقيت حالةً مشهودة مطلقةً[1] واضحةً ثابتة، فظهرت وحدة مفاجئة في تاريخ الشعب الإيراني قامت على أساس مشاعر دينية قوية. وقد تكونت هذه المشاعر في ما يتصل بقضايا عانى منها الشعب طوال سنوات متمادية: هيمنة الأجانب ونفوذهم، نهب المصادر والأرصدة الوطنية، السياسة الخارجية التابعة والنفوذ العلني لأميركا في كل شيء، كل هذه كانت مظاهر لم يرنُ الشعب إلى إنهائها فحسب، بل طالب بإقصاء كافة القيم السائدة التي رسمت مصيره السياسيّ منذ سنوات وقرون، وجرّت عليه التعاسة والذلة. ولم يكن إيجاد مثل هذه الإرادة الجماعية والاتحاد بين الجماهير نتيجة الاتحاد بين الفئات السياسيّة المختلفة، ولا كان بفعل التحالف بين الطبقات الاجتماعيّة وتنازل كل واحدة منها عن بعض مطالبها أو تعديلها.

كان هناك عاملان يحدّدان شدة الثورة في إيران وعمقها: الأول الإرادة الجماعية للجماهير والتي تشكّلت سياسياً ولم يكن أحد (حتى الأعداء والشاه) يشك فيها. والثاني إرادة الجماهير للتغيير الجذري في النظام السياسيّ الاجتماعي والقيم السائدة في المجتمع.

يكتب أنطوني بارسونز سفير بريطانيا لدى إيران في مذكّراته التي حملت عنوان (الغرور والسقوط):

في أحد اللقاءات العديدة التي كانت لي مع الشاه على مدى الأشهر الأخيرة من حكمه، سألني بلهجة شاكية حزينة: «لماذا اتفق الجماهير ضدي بعد كل الخدمات التي

---

(١) كلو بريير، بيار بلانشيه، إيران ثورة باسم الله، ترجمة: قاسم صنعوي، ص ٢٥٥.

قدّمتها لهم؟ وأجبته: أعتقد أن هناك أسباباً كثيرة. التدفّق الهائل للناس على المدن أدى إلى انبثاق شرائح عمالية غير مستقرة وغير راضية. الكثيرون منهم يعملون في البناء. يشيّدون البيوت للأثرياء نهاراً، ويعودون مساءً إلى أكواخهم أو حتى «الجحور» المصنوعة من النايلون...»[1].

لكن بارسونز تجاهل أن السبب الرئيس لثورة الجماهير هو جهود الشاه لنسف القيم الاجتماعيّة السائدة والنابعة من دين المجتمع وتقاليده وأعرافه، الأمر الذي أدّى إلى جرح المشاعر الدينية للأمة الإسلامية الإيرانية، ولم يترك لها طاقة للصبر على سائر الصعوبات السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة.

لذلك، فإنّ الشيء الوحيد الذي لم يرفعه الناس في شعاراتهم هو المطالب المادية والاقتصاديّة. تحرّكوا من المساجد تحت راية الدين وشعاراته وبقيادة علماء الدين وانتصروا.

كان للمساجد منذ القدم دور حساس ومهم في كفاح الشعوب المسلمة ـ والإيرانيين خصوصاً ـ ضد أنظمة الحكم الظالمة ونفوذ الأجانب. المساجد وهي مراكز عبادية دائمة للناس يجتمعون فيها يومياً لأداء فرائضهم الدينية في الظروف العادية، مثّلت مواطن للاجتماع والتشاور وتبادل وجهات النظر والمعلومات، والاعتكاف، واتخاذ القرارات الاجتماعيّة، وممارسة الأنشطة والكفاح الاجتماعي. والواقع أن المسجد كان حلقة الوصل بين السياسة والعبادة حسب التقليد الموروث عن صدر الإسلام.

حتى حركة القوات الإسلامية إلى سوح المعركة كانت تنطلق من المساجد. وفي عهد الثورة استعادت المساجد الإيرانية دورها بنحو طبيعي وعلى أساس السابقة التاريخية وتحوّلت إلى مراكز للنضال ضد النظام. فالهجوم على مسجد "كوهرشاد" في زمن رضا شاه وتقتيل الناس فيه، وقصف مرقد الإمام الرضا عليه السلام بالمدفعية من قبل الروس، وإحراق المسجد الجامع في كرمان وقتل الناس هناك، كلها دلائل على أهمية المسجد في هذه الحركة الجهادية واستخدامها كخنادق للكفاح، ومؤشر على عناد السلطة السياسيّة ومخاصمتها لهذه الأماكن المقدّسة.

---

(١) أنطوني بارسونز، **الغرور والسقوط**، ترجمة: باشا شريفي، ص ١٢٥.

والأهم هو دور رجال الدين في قيادة وتنظيم التحرّكات الثوريّة، وهو ما ينبغي مناقشته بتفصيل أكبر. فإنّ لرجال الدين في إيران وخصوصاً رجال الدين الشيعة سمات خاصة لها تأثير كبير جداً في تفجير الدور الجماهيري الثوري، ومن هذه السمات:

أ- الانتماء الاجتماعي: ينحدر معظم رجال الدين من الطبقات الفقيرة والمحرومة في المجتمع، وكثير منهم ذوو أصول قروية، وعلى معرفة قريبة جداً بمعاناة المجتمع وآلامه، بينما تشكّل شرائح المتعلمين والمستنيرين الإيرانيين الذين قادوا النضال الوطني في كثير من التحرّكات السياسيّة ـ الاجتماعيّة طبقةً ممتازة لها ثقافتها الخاصة، وتتميّز بفواصل تُبعدها عن عامة الناس، بل تفتقر حتى لأواصر معنوية معهم. ورجال الدين على العكس من ذلك يعدّون أبناء المجتمع الملتصقين به والناشئين بين ظهرانيه والعارفين بأوجاعه وآلامه ومعاناته، وغير منقطعين عنه ثقافياً ومعنوياً.

ب- الاستقلال الاقتصادي: خلافاً لرجال الدين السنّة الذين يُعتبرون أشبه بموظفين لدى الدولة، ويعتمدون في تأمين معاشهم على الرواتب التي يتقاضونها من الدولة، يعيش رجال الدين الشيعة حالة استقلال ماليّ تام عن النظام السياسيّ، ويعتمدون في تأمين معاشهم على المساعدات التي يقدّمها لهم الناس المتديّنون على شكل حقوق شرعية.

ساعد الاستقلال المالي عن النظام السياسيّ، وتأمين المعيشة بمساعدة الناس، رجالَ الدين بشكل طبيعي على متابعة أنشطتهم السياسيّة والدينية وفقاً لحاجات عامّة الشعب بعيداً عن أية هموم مادية. وهنا لا بدّ من ذكر نقطتين:

الأولى: هي أن رجال الدين حاولوا دوماً أن يعيشوا حياة بسيطة جداً وبعيدة عن الترف والبهارج، وهذا ما يوفر لهم الاستغناء والحرية.

والثانية: هي أن تأمين معيشتهم لا يعتمد على الطبقات المرفّهة والثرية في المجتمع، بل غالباً ما تقدّم الطبقات الفقيرة والمتوسطة الحقوق الشرعية من خمس، وزكاة، ونذور، و...إلخ لهم انطلاقاً من معتقداتها الدينية، فتؤمّن بذلك المستلزمات المعيشية البسيطة لرجال الدين.

ج- التواصل والارتباط: بقي باب الاجتهاد مفتوحاً في المذهب الشيعي، الأمر الذي

لم يؤدِّ إلى استمرار تطور وازدهار الفقه الشيعي فحسب، بل أضفت حالة الاجتهاد والتقليد أهمية وضرورة مميزة على المذهب الشيعي؛ لذلك على المسلم الشيعي إما أن يكون مجتهداً ومطلعاً على كافة المسائل الفقهية، أو أن يقلد المجتهدين والفقهاء الجامعين للشرائط والمعروفين باسم "مراجع التقليد" ممن أصدروا رسائل علمية.

وبسبب عدم إمكانية ارتباط جميع الناس في كل مكان بالمرجعية العليا، من الطبيعي أن يمارس رجال الدين دور الجسر الرابط بين المراجع والناس والوسيلة المعبِّرة عن آراء المراجع وفتاواهم من دون أن تحكمهم تراتبية معيَّنة في المواقع. فرجال الدين هم الذين يعرضون آراء المراجع وفتاواهم على الناس في المساجد وعلى المنابر، وينقلون في المقابل أسئلة الناس ومشكلاتهم إلى المراجع ورجال الدين الكبار.

في ضوء ما مرّ، استطاع رجال الدين الشيعة عبر كسبهم قوة خاصة، ممارسة دور حسّاس ومهم في الأحداث والتحركات السياسيّة ـ الاجتماعيّة في القرن الأخير؛ لذلك انتصر رجال الدين الشيعة في إيران على السلطة السياسيّة الحاكمة حيثما ومتى ما اصطدموا بها. فقوة رجال الدين في الحقيقة لا تقبل المقارنة بقوة القادة السياسيِّين غير الدينيين.

في إيران القرن الأخير، توصّل القادة الوطنيون الذين كانوا ليبراليين ومستغربين في الغالب إلى نتيجة، فحواها أن التواصل مع شرائح الشعب العامة وتحريكها أمر متعذّر من دون دعم رجال الدين؛ لذلك أقاموا معهم علاقات تفاهم تكتيكية؛ ليعمل رجال الدين بنحو فاعل على تحريض شرائح الشعب من أجل تحقيق الأهداف الوطنية.

"ثورة الدستور"، و "حركة تأميم النفط" محطات تولى فيها رجال الدين دور قيادة الجماهير، وانتفع القادة غير الدينيين منها. من جهة أخرى، كان رجال الدين أكبر خطراً على الأنظمة السياسيّة من كل المعارضين الآخرين؛ لأنهم قلّما كانوا من أهل المداهنة والخضوع، وهم غير عارفين بألاعيب السياسة، بل ولم يخطوا أساساً بتربية سياسية بالمعنى الميكافيلي للكلمة، وحتى حينما يدخلون ساحة العمل السياسيّ، فإنما يفعلون ذلك لمجرّد شعورهم بالخطر على الشعب والدين.

يكتب روبرت غراهام حول دور رجال الدين والمسجد في نضال الشعب الإيراني:

«الواقـع أن رجال الدين الشـيعة في إيران عاشـوا بين الناس وكانت لهم بهم صـلاتٌ أقـرب بكثير. وبالتالي، فقد كانوا على معرفة أوسـع بمشـاعر الجماهير. فالمسـجد جزء لا يتجـزأ من حياة عامّة الناس، والسـوق هو محطة حياتهـم العادية. حينما يعارض رجال الدين سياسـات الحكومة تكتسب آراؤهم شـرعية عالية تشد إليها اهتمام الجماهير حتى في أقسى ظروف الاستبداد. من جهة أخرى، وفّرت لهم شبكتهم العلائقية ونظام المسجد إمكانيات الارتباط بكافة شرائح الشعب وطبقاته»[1].

وليس في منظومة رجال الدين الإيرانيين سلسـلة مراتب رسمية، ولا تسودهم علاقات الرئيسـ والمرؤوسـ بنحو جاف ومتصـلّب كما هو الحـال في النظم السياسـيّة المركزية كالأحـزاب، إنمـا هناك مجرّد أواصـر قلبيـة ومعنوية تربـط الفئـات الاجتماعيّة برجال الديـن وبالمراجع الكبار تالياً، وتوفر الفرصـة لتطبيق آراء وأوامر القادة الدينيين والعمل بها حسـب التنسـيق اللازم. ولا يتدخل رجال الدين في كل صـغيرة أو كبيرة، إنما تكتسب توصـياتهم في الغالب طابعاً إرشادياً أو تذكيرياً يتعلق بتطبيق التكاليف الشرعية والإلهية، ويبقى تشـخيص المصـاديق على عاتق الأفراد والفئات الاجتماعيّة نفسها. هذا النوع من التعامل يحول دون انبثاق تراتبية "الرئيس والمرؤوس" المتصـلّبة، ويفضـي إلى إشـراك الفئات الاجتماعيّة وحضـها على الإبداع، والمبادرة في طرائق كفاحها ومواجهتها للسلطة السياسيّة بكفاءة أعلى.

ولا معنـى للطاعة العمياء في هذا النظام، ولا معنى لاسـتقطاب الأعضـاء، ولا يتطلب الانضـمام للجماعات الناشطة شـروطاً ومميزات خاصـة. فمجرّد تبنّي الأهداف والإطار العام للكفاح يكفي للمشـاركة في التحركات السياسيّة ـ الدينية الجماهيرية، ورجال الدين يشـكّلون شـبكة اتصـال دائمة بقادة النضـال؛ ومن بين رجال الدين هـؤلاء يظهر القادة الدينيون ـ السياسيّون الكبار كقائد الثورة الإسلامية الإمام الخميني (ره).

وتنتهي بنا دراسـة ومقارنة دور الجماهير بوصـفهم أحد أهم الأركان الثلاثة لانتصار الثورة، إلى النتائج التالية:

لو اعتبرنا سـنة ١٧٨٩م سنة انتصار الثورة الفرنسيّة الكبرى، ودرسنا مسار التحولات

---

(١) Robert Graham, Opcit, p 218.

في فرنسا حتى ذلك العام، سنلاحظ أن جماهير الشعب لم يكن لها جميعاً ومن كل الطبقات (النبلاء ورجال الدين والعوام) دور حاسم وأكيد في سقوط نظام البوربون، إنما وصل النظام إلى طريق مسدود بسبب اليأس والإحباط خصوصاً من الناحية المالية، ولم يعد قادراً على مواصلة الطريق بدون مساعدة الفئات الاجتماعيّة؛ لذلك اضطر لتسليم نفسه للبرلمان المكوَّن من النبلاء الذين رفضوا مساعدته ولم يُبدو استعداداً لدفع قروض تبث شيئاً من الحياة في جسده المريض المحتضر ولو لفترة وجيزة، الأمر الذي اضطره للّجوء إلى مجلس الطبقات الثلاث.

وحتى لو اعتبرنا المعارضة والمقاومة التي ظهرت على شكل عدم تعاون مع الحكومة عاملاً مؤثراً في إسقاطها، فإنّ هذه الخطوات المعارضة ظلت مقصورةً على طبقة النبلاء الذين عارضوا برلمانياً بعض خطوات البلاط، وامتنعوا عن التعاون في مجال شرعنة أحكام الملك.

وقد كان أولئك ممثلي فئة لا تشكّل أكثر من واحد بالمائة من سكّان البلاد، أمّا رجال الدين، وحتى البرجوازيون فلم يكن لهم دور في هذه المعارضات، وخلافاً للمشهور لا يصح اعتبار ثورة ١٧٨٩ م الفرنسيّة ثورة الطبقة البرجوازية التي تمثل جزءاً من الطبقة الثالثة، إنما يتاح كحد أقصى موافقة روبسبيير في قوله: إنها ثورة النبلاء من أجل كسب سهم أوفر من السلطة والمشاركة في البلاط.

والواقع أن البرجوازيين بدأوا تحركهم بعد استسلام البلاط وأطلقوا تحولات ما بعد الانتصار؛ أي أنهم لم يكن لهم دور في سقوط نظام البوربون وانتصار الثورة، إنما وقع عليهم العبء الأكبر في التطورات التي أعقبت الانتصار. لم يُقتل حتى شخص واحد في سقوط نظام البوربون أثناء الثورة الفرنسيّة. أما في روسيا التي تتميَّز بفارق كبير عن فرنسا من حيث المشاركة الجماهيرية، فقد بدأت حركة الكفاح ضد النظام في المدن وبين المثقفين في المدينة على شكل أحزاب وفئات سياسية منذ مطلع القرن العشرين، وأدّت في ختام تكاملها عام ١٩٠٥ إلى تدوين الدستور وافتتاح مجلس الدوما. لكن جميع هذه الفئات المعارضة تعرّضت للقمع والملاحقة أو مُنيت بنوبة من عدم المبالاة والسكون. وتكرّست هذه الحالة أكثر مع نشوب الحرب العالمية الأولى والشعور العام بمسؤولية مواجهة العدو الخارجي؛ حيث أحجمت قوى المعارضة عن أي نشاط معارض. ومع ذلك

أدّى الاهتراء الشديد في الحكومة، وضعف القوات المسلّحة نتيجة الهزائم المتلاحقة في الحرب والأزمات الاقتصاديّة و... إلخ، إلى ضعضعة نظام رومانوف إلى درجة سقطت معها الحكومة عند أوّل بادرة معارضة من قبل عمال بتروغراد، وعدم طاعة جنود تلك المدينة في قمع العمال، والتحاقهم بالمتظاهرين والثوار، إلى أنْ قدم نيقولاس الثاني ووليّ عهده استقالتهما في فبراير ١٩١٧م، وسقط نظام رومانوف الذي استمر في الحكم مدة ٣٠٠ سنة بهزة بسيطة، وبلغ عدد القتلى في تلك الفترة ١٤٠٠ قتيل من بين سكان روسيا البالغين ١٢٢ مليون نسمة. ولم يشارك في هذا السقوط سوى ٢ بالمائة من سكان البلاد، وفي مدينة بطرسبورغ تحديداً.

وانطلقت الحركة من قبل عمال المصانع وكانت مطالبهم اقتصادية بعيدةً عن أية آفاق سياسية. في حين لو اعتبرنا سنة ١٩٦٢ م بدايةً للحركة الثوريّة في إيران حينما أوقد شرارتها الإمام الخمينيّ، واستؤنفت عام ١٩٧٧م بعد سكون طويل نسبياً، لكان البتُّ في الطبقة أو الشريحة التي بدأت الثورة قياساً بالثورتين الفرنسيّة والروسيّة، عملية صعبة جداً، بل متعذّرة.

لم تتفجّر الثورة الإسلامية من المصانع حتى يتاح اعتبارها ثورة عمالية، ولا من السوق كي يتسنّى وصفها بأنها ثورة برجوازية، ولا من الجامعة والجامعيين ليمكن نعتها بثورة المثقفين والمستنيرين، ولا من القرى وسكانها كي يجوز اعتبارها ثورة الفلاحين، ولم تقتصر على المدن حتى نعدّها "ثورة مدينية"، إنما اخترقت الثورة الإسلامية كل هذه الحدود والتصنيفات، وقامت على أساس حدود وتصنيفات جديدة شاملة أخضعت البلاط البهلوي وهو في ذروة مجده واقتداره. وكانت هذه الحدود الجديدة حدود العقيدة والدين والإيمان والإيثار في سبيل الإسلام، وقد انضوى في هذا التصنيف كل المؤمنين بالإسلام كمدرسة شاملة وكافية ولازمة لمعالجة معضلات الإنسانية، فثار الجميع مشكّلين بحراً من المؤمنين ابتلع هامشاً ضئيلاً من المنتمين إلى سائر المدارس الماركسية والليبرالية.

ب- القيادة

في الدراسة التحليلية المقارنة لدور القادة في الثورات الثلاث الكبرى في التاريخ، ينبغي اتخاذ معايير وأساليب خاصة ومناقشة الموضوع بأبعاده المختلفة؛ لكي تتضح

أهمية وتأثير هذا الركن من الثورة في تشكيل الثورة وانتصارها والتطورات التي تعقبها، وليس هذا فحسب، بل يمكن عبر المقارنة بين الثورات، تحديد مكانة كل قائد وسماته المميزة.

ذكرنا أثناء عرض الإطار النظري، أنّه بالإمكان تقرير ثلاثة أدوار مميزة لقائد الثورة هي:

١- منظّر الثورة الذي يقدّم إيديولوجيتها فيرفض بذلك القيم السائدة ويعرض القيم والنظام المتكامل البديل، بل ويقترح أساليب إسقاط النظام القائم وبلوغ الغاية المنشودة.

٢- قائد الثورة الذي يتولى عملياً قيادة الكفاح والاشتباكات الميدانية مع النظام الحاكم، فتتبعه مختلف شرائح الشعب؛ ويضع الإستراتيجيات، والخطط، والتكتيكات اللازمة وينفذها، ولا يكلّ من الكفاح إلى حين انهيار النظام الحاكم.

٣- مهندس الثورة ومعمار المجتمع ونظام الحكم بعد انتصارها.

ويمارس قادة الثورات أدوارهم بعد سقوط النظام باتجاهين: الأول أنّهم يُقصون منافسيهم من الساحة، والثاني: يحاولون توفير المجتمع والنظام الذي يطمحون إليه؛ هذا من جهةٍ.

ومن جهة أخرى، ينبغي تحديد الموقع الطبقي والاجتماعي للقادة، بحيث يُعرَّفون بوصفهم ممثلي طبقات أو فئات اجتماعيّة معينة، ويسعَون لتحديد مصالح طبقاتهم والعمل لتحقيقها.

وسوف نحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على الماضي الشخصي للقادة، وتشخيص جذورهم وأواصرهم بالطبقات والفئات الاجتماعيّة التي يدّعون تمثيلها، وإذا لم تكن الجذور والأواصر معلومة بنحو رسمي جليّ، نحاول التأشير إلى العلاقة بين أدائهم ومواقفهم الإيديولوجية وبين مصالح الطبقات الاجتماعيّة.

دور القادة كمهندسين للدولة يقودنا بالطبع إلى إيلاء أنشطتهم ومبادراتهم أهميةً أكبر من سابقتهم الاجتماعيّة.

معظم الباحثين في مجال الثورات، وخصوصاً بعد دراستهم الثورتين الفرنسيّة والروسيّة، توصّلوا إلى نتيجة فحواها أن "قادة الثورة هم في الحقيقة ليسوا صنّاع الثورة، فأقصى ما يفعلونه هو اختيار الأدوات للعمليّة الثوريّة، وتحديد تكتيكات الثورة وموعد تنفيذها، وربما تركوا تأثيراتهم بدرجات معينة على مسار الحركة الثوريّة، لكن أهداف هذه الحركة وإستراتيجيتها واتجاهها العام يبقى إلى حد كبير خارج سيطرتهم"(١).

حسب هذه الفرضية، يرون مثلاً أن نبوغ لينين وماو، يكمن في مجرّد أنهم استطاعوا الربط والتنسيق بين الأهداف البعيدة المدى للثورة الشيوعية والمطالب الفورية والضرورية لشرائح المجتمع في المدن والقرى في روسيا والصين. وبذلك يتركّز دورهم على التأثير في القضايا التي تضمن وحدة الطبقات المختلفة، بيدَ أن تلك القضايا ليست من صناعة وصياغة هؤلاء القادة.

من ناحية ثانية، هناك صلة قريبة بين أهمية القيادة والخصائص الإيديولوجية للثورة، وهذا لا يؤدي إلى الحماس والهياج في الحركة الثوريّة فحسب، بل يفضي أيضاً إلى انسجام وتعزيز التنظيمات المشاركة في مشروع الثورة.

ويتجلى دور القائد وشخصيته أكثر حينما تكون العناصر الإيديولوجية للفئات الثوريّة مشتتة وغير منسجمة، أو ذات بنية تنظيمية ضعيفة. وهذا الدور والأهمية التي تحظى بها القيادة تتطور وتنمو داخل المشروع الثوري مع مرور الوقت.

يطالب قادة الثورة عادة بمزيد من المساواة والعدالة في العلاقات السياسيّة، والاجتماعيّة، والاقتصاديّة داخل مجتمعاتهم. ولأجل أن يتبوّؤوا موقعهم المناسب لا بدّ من أن يتحلّوا بمواهب ونبوغ خاص، ليتمكنوا في الظروف المأزومة وفي غمرة التطورات السياسيّة الاجتماعيّة التي تعيشها النهضة الثوريّة من إحراز ثقة الجماعات الثوريّة وإقناعها بقدراتهم وصدقهم وضرورة إطاعة أوامرهم. في مثل هذه الحالة لن تكون طاعة القيادة عملية اعتباطية عمياء أو إجبارية، بل نتيجة اختيار طوعي للفئات الاجتماعيّة الثوريّة التي تجد مطالبها متبلورةً في القيادة. وفي ما يلي نسلّط الأضواء على دور القيادة ومدى تأثيرها في كل واحدة من الثورات الثلاث المنظورة:

(١) T.H. Green, Opcit, p 25.

١ - فرنسا

سبق أن ذكرنا أن دور الجماهير والفئات الاجتماعيّة كان ضئيلاً جداً في إسقاط نظام البوربون في غمرة الثورة الفرنسيّة واقتصر على طبقة النبلاء. وبالتالي، يمكن البحث عن أبرز قادة الثورة الفرنسيّة في أطوارها الأولى وقبل سقوط النظام بين النبلاء والأمراء، وأشهرهم دوق دورليان - ابن أخ الملك - ولافاييت، وميرابو. ولكن بعد سقوط النظام سنة ١٧٨٩م، يمكن البحث عن قادة الثورة بين طبقات الشعب الثلاث ولا سيما الطبقة الثالثة. مع أن تحولات الثورة الفرنسيّة بعد انتصارها جاءت على يد فئات انبثقت من داخل المؤسّسات الوطنية المنتخبة من قبل مجلس المؤسّسين الوطني، والمجلس التشريعي، والتحالف، إلّا أن هذه المؤسّسات كانت تُدار غالباً من قبل أشخاص محترفين وإداريين من الطبقات الثلاث. من بين أعضاء مجلس المؤسّسين الوطني المؤلَّف من الطبقات الثلاث، كان هناك ٤٣٪ من الموظفين وغالبيتهم من الولايات والمحافظات، و ٣٠٪ من النواب فقط من رجال القانون وأصحاب المهن الأخرى.

أضف إلى ذلك، أنه بموازاة دخول الثورة طورها الأشد راديكالية في ١٧٩٢ - ١٧٩٤م تولّى اليعاقبة المونتانيارديون مهمة القيادة الوطنية، وكانوا خلافاً للمعتدلين الجيرونديين في التحالف، من أصحاب المهن والموظفين الإداريين قبل أن يكونوا من التجار، وكانوا في الغالب من المدن والمحافظات المتوسّطة قبل أن يكونوا من العاصمة والمدن الثرية الكبرى أو الموانئ التجارية. وبالتالي، ينبغي التأكيد على أن أكثر قادة الثورة الفرنسيّة راديكاليةً ممن نزلوا عن أريكة السلطة وقُمِعوا من قبل نابليون ورجاله العسكريين والإداريين، كانوا غالباً من اليعاقبة، ومن أصحاب المهن في النظام السابق، لا سيما ضباط الجيش والمدنيون في المستويات المتوسطة، وصغار الأمراء والنبلاء، الطبقات غير الممتازة في مجلس الطبقات الثلاث، كما كانوا من النخبة الهامشيين الذين لم يفلحوا في إحراز مواقع إدارية عن طريق الحكومة خلال فترة الثورة ونتيجةً لها.

عموماً، كانت المكانة الاجتماعيّة لقادة الثورة البرجوازية الفرنسيّة، الذين نشدوا مزيداً من المساواة لطبقات المجتمع المتوسطة، أقرب إلى المكانة الاجتماعيّة لأتباعهم وأنصارهم. قادة الثورة الفرنسيّة كانوا يهاجمون فقط القدرات الاحتكارية للطبقة الممتازة. وبالنظر لطبيعتهم المعتدلة، ثمة شبه اجتماعي أكبر بين الثوريين البرجوازيين وقادتهم.

يستنتج كرين برينتون أن قادة الثورة الفرنسيّة، ومنهم مارا و بابوف، انحدروا من الطبقة المتوسطة وكانوا من القاعدة الاجتماعيّة التي دعمتهم. طبعاً كان ثمة استثناءات تمثّلت في أبناء طبقة النبلاء الذين انضموا للثورة ومنهم دوق دورليان، وميرابو، ولافايت. إذن، كان قادة الثورة الفرنسيّة إما من النبلاء أو من الطبقة البرجوازية[1]. خصوصاً في الثورة الفرنسيّة، شكّل رجال الحقوق والقانون غالبية النواب في مجلس الطبقات الثلاث، ولا تدل هيمنتهم على الحركات الثوريّة الحديثة إلا على التواصل بين الطبقات الاجتماعيّة القديمة والأنظمة الحديثة؛ التواصل الواضح خصوصاً في ما يتصل بالثورات البرجوازية.

لم يكن في الثورة الفرنسيّة كادرٌ قيادي معروف ومنسجم له خططه المحددة في قيادة الجماهير، إنما الأحداث والأزمات التي اعتورت فترة الثورة هي التي أثارت الجماهير للعمل على إسقاط النظام، وكان القادة في الحقيقة تابعين للأحداث والجماهير ومستسلمين لهم في كثير من الأحيان، ويظهر كل واحد منهم خلال فترة معينة حسب ما تقتضيه أمواج الثورة وتياراتها ودرجات شدة هذه الأمواج أو ضعفها، فيتخذ أساليب معتدلة أو متطرّفة ويركب الأمواج؛ لكن حيث إنّ أياً من قادة الثورة الفرنسيّة لم يكن له قاعدة جماهيرية واسعة، لذلك لم يبقَوا في السلطة مدةً طويلة، واستمرت حرب السلطة بينهم سنوات مديدة أدت إلى خيبة الجماهير وإحباطها.

وكانت طبقة قادة الثورة الفرنسيّة واسعة، تراوحت بين ابن أخ الملك دوق دورليان وبين قس أوتوال الثوري الذي يدعى تاليران، والخطيب المعروف روبسبير، ولافاييت.

خلافاً للتصور السائد، لم يكن معظم القادة وحتى أكثرهم تطرفاً مثل روبسبير، ودانتون، ومارا مقتنعين بإسقاط النظام الملكي حتى عام ١٧٩١م، بل كانوا يعارضون تأسيس الحكم الجمهوري. وكانوا ينشدون نظاماً يحفظ التقاليد والموروثات ومنها النظام الملكي، ويوفّر حكماً دستورياً يشبه ما كان موجوداً في بريطانيا. وتحالف الملك واتفاقه مع الحكومة النمساوية وفراره هو الذي أدّى إلى تأسيس النظام الجمهوري.

تاريخياً، لم يكن الثوريون البرجوازيون غالباً ليهاجموا الحكم الملكي والمؤسّسات

(١) كرين برينتون، تشريح أربع ثورات، ص ١١٣.

الأرستقراطية، إنما كانوا يهاجمون امتيازاتها الخاصة. ولم يكونوا ليهددوا الطبقات الراقية بوعود رقي الطبقات الدنيا، إنما أرادوا توسيع الطبقة الاجتماعيّة الحاكمة بإضافة الطبقة المتوسطة إليها.

وإنّ بعض القادة البرجوازيين الثوريين الأصليين في مجلس الطبقات الثلاث كانوا من النبلاء. وهذه حقيقة ينبغي أن لا تثير الدهشة؛ إذ في الطور الأول من الثورة، لم تكن قضية تغيير الطبقات والبنية الاجتماعيّة والملكيات مطروحةً، والاضطرابات والتمرّد اللاحق فقط هو الذي عرّضها للخطر.

صيف ١٧٨٩م كان حصيلة ثورة مدينية أطلقت أمواجاً وطنية هائلةً على شكل ثورات سياسية في المدن والأقضية في كل أنحاء فرنسا، تضمنت الاحتفال بسقوط سجن الباستيل في باريس. طبعاً، في إطار الأزمات الاقتصاديّة والسياسيّة في ١٧٨٨ ـ ١٧٨٩ تدفّق العمال، وأصحاب الدكاكين، والمسافرون، وأصحاب الحرف والمهن المختلفة إلى المدن يبحثون عن السلاح والغلال ويطالبون بالحرية والخبز.

وقام قادة الثورة الليبراليون الواعون الأذكياء وأنصار المجلس الوطني بتأسيس حكومات محلية جديدة، وعزلوا المسؤولين المعيَّنين من قبل الملك، واستقطبوا عملياً عدداً أكبر من الناس إلى صفوف الثوار.

طبعاً، أثبتت ثورة المدينة أن هذه مجرّد بداية الحركة الثوريّة في فرنسا، وهي سوف تتكرّس قريباً وتتحول من حركة إصلاحية دستورية مناهضة للاستبداد إلى تغيير سياسي اجتماعي جذري. وهكذا يلاحظ عدم وجود شخصية قيادية بارزة في الثورة الفرنسيّة استطاعت النهوض بالدور القيادي الثلاثي الأبعاد، على مدى فترة الأزمات الثوريّة (قبل انتصار الثورة وبعدها) وبنحو كامل ومتواصل، والتمتع بشعبية وشرعية واسعة لدى شرائح الشعب، إنما كان لكل واحد من قادة الثورة المعروفين فحسب ظروفه وإمكاناته ومؤهلاته، دور محدود خلال فترة زمنية معينة. وعلى العموم، لم ينهض قادة الثورة الفرنسيّة سواء في العهد الملكي أو بعد ذلك بدور قيادة دفة الثورة، إنما أمواج الأحداث هي التي كانت تقرّر لهم، وكما قال كرين برينتون: "ربما استطاع قادة الثورة الفرنسيّة التأثير في مسيرة الأحداث بدرجات قليلة".

حيث إنّ قادة الثورة الفرنسيّة مارسوا أكبر أدوارهم بعد انتصارها، وسوف نعالج أدوارهم عند دراستنا لمسار التطورات بعد انتصار الثورة.

٢-روسيا

كان سقوط النظام القيصري في فبراير ١٩١٧ م ثمرة نهضة الجنود في معسكر بتروغراد وعمال المصانع في هذه المدينة، ولم يكن لهذه النهضة قادة معروفون، وتعترف كافة الجماعات اليسارية واليمينية أنهم كانوا عديمي الدور في إضرابات وتظاهرات فبراير التي أفضت إلى تداعي نظام نيقولاي الثاني. وكانت حركة فبراير أشبه بتمرّد ضد النظام الحاكم منها بالثورة؛ لذلك لم يكن لها خطة ومشروع معين لنظام بديل، وفيما عدا الشعارات المعادية للنظام لم ترفع شعارات أخرى تعبّر عن المطامح والأهداف المستقبلية.

يعترف تروتسكي أن ثورة فبراير لم يكن لها قيادة محددة، لكنه يخص لينين بنصيب الأسد باعتبار أن العمال والجنود المتخرّجين على يديه هم الذين قادوا نهضة فبراير، في حين لا توجد في مطالباتهم ومحفزاتهم للإضراب أية بصمات للتعاليم الماركسية والاشتراكية، والطريف أن البلاشفة بقوا حتى اللحظة الأخيرة، وحتى بعد انطلاق الإضرابات والتظاهرات يعارضون خطوة العمّال هذه، وكان ثمة جماعة بلشفية ناشطة تبث دعايات شديدة ضد الإضرابات بشكل عام[1].

يعتقد وليام جيمبرلين، وكارمايكل وكثير من المتخصّصين في الثورة الروسيّة أن سقوط نظام رومانوف الديكتاتوري في مارس ١٩١٧ ، كان نتيجة إحدى أكثر الثورات في التاريخ تلقائية وفلتاناً وافتقاراً للقيادة. مع أن معظم المراقبين العميقين في روسيا كانوا في بداية ١٩١٧ م يتوقعون سقوط النظام، ولكن حتى بين قادة الثورة لم يكن أحد ليظنّ أن الإضرابات والاشتباكات التي أثارها شحُّ الخبز في الثامن من مارس بمدينة بتروغراد، ستؤدي إلى تمرّد في المعسكرات، وإلى إسقاط الحكومة بعد أربعة أيام.

من الذي وجّه ثورة فبراير؟ ومن الذي دعا العمال للتمرّد والانتفاض؟ ومن الذي حرّض الجنود على العصيان؟ أسئلة كانت مثار نقاش الأحزاب واختلافها بعد انتصار الثورة،

---

(١) جورج كارمايكل، تاريخ الثورة الروسيّة، ترجمة: أمير فكري رازي، ص ٤٦.

وتوصلوا أخيراً إلى نتيجة مفادها أن أحداً لم يَقُد هذه الثورة.

يكتب الجنرال دينكين القائد السابق للجيش الأبيض في كتاب "تاريخ التمرد في روسيا" حول يوم ٢٧ فبراير:

«لم يكن هناك قادة في ذلك اليوم الحسّاس والمصيري، إنما كان هناك عناصر تمارس نشاطات خطيرة من دون أن يكون لها أهداف، ومشاريع، وشعارات معروفة».

ويقول المؤرخ الشهير ميليوكوف:

«أعلن القادة الليبراليون قبل الثورة أن أية أفكار ثورية هي من نظريات الألمان (الذين كانت روسيا في حرب ضدهم)، لكن الظروف كانت أعقد بكثير من أن ترفع الليبراليين إلى سدة الحكم بعد الثورة».

ويكتب استانكويج الأستاذ الجامعي الذي أصبح لاحقاً مفوّضاً سياسياً في القيادة العليا:

«تحرّكت الجماهير... ما الشعار الذي رفعه الجنود في انتفاضتهم؟ ومن الذي قادهم في بتروغراد حينما هجموا لإحراق محكمة الولاية؟

ليست فكرة سياسية، ولا شعاراً ثورياً، ولا مؤامرةً، ولا تمرداً، بل انتفاضة لا إرادية، وتلقائية، ومفاجئة حطّمت السلطة السياسيّة عن بكرة أبيها»[1].

ما من جماعة، حتى البلاشفة، زعمت لنفسها زعامة ثورة فبراير؛ بل إن لينين تمادى إلى أكثر من هذا وادّعى أنها كانت ثمرة تغلغل أفكار البرجوازية الصغيرة[2].

يقول تروتسكي بخصوص السؤال عمّن قاد ثورة فبراير:

«العمّال الواعون الذين تحركوا كانوا قد تتلمذوا غالباً في حزب لينين. ولكن ينبغي هنا أن نضيف فوراً أن هذه القيادة كانت كافية لضمان انتصار التمرد، ولم تكن كافية ومناسبة

---

(١) A.E. Adams, Opcit, P 44- 62.

(٢) تاريخ روسيا السوفياتية، ج١، ص ٤٤٩.

لنقل قيادة الثورة فوراً إلى روّاد البروليتاريا»[1].

والحقيقة الثابتة هي أن أياً من الأطراف السياسيّة لم يقد سقوط نظام رومانوف في فبراير ١٩١٧ م؛ حيث كان القادة السياسيّون المعارضون إما في بلدان بعيدة مثل سويسرا وكندا، أو في السجون والمَنافي بسيبريا، ومعظم أتباعهم لم يكونوا في الساحة. وكان القادة الليبراليون في الدوما يبذلون قصارى جهدهم بضغوط من حلفاء روسيا كي يرجئوا الانهيار إلى ما بعد الحرب.

وكانت الثورة الروسيّة كالثورة الفرنسيّة تفتقر لقيادة واضحة متشخّصة في طور انبثاقها قبل سقوط النظام، وجاء سقوط النظام عموماً نتيجة الضعف والإحباط الكبير في السلطة السياسيّة، فكان التمرّد الأولي لعمال بتروغراد كافياً لإنهاء عمر نظام رومانوف المهترئ. هذا طبعاً لا يعني عدم وجود نشاطات سياسية للمعارضين أو شخصيات قيادية في روسيا، إنما نزلت التيارات السياسيّة المختلفة التي نشطت منذ فترات طويلة إلى الساحة مع سقوط النظام الملكي، وراحت تتنافس للاستحواذ على السلطة. وكان قادة التيارات المختلفة من الحزب الاشتراكي ـ الديمقراطي الروسي (البلاشفة والمناشفة)، والاشتراكيين الثوريين، والكادِتْ، ومن أبرزهم قادة البلاشفة: لينين، وتروتسكي، وستالين، وكامنوف، وقادة المناشفة: كرنسكي، وميليوكوف. لكن هؤلاء القادة كانوا يُعدّون هامشيين بسبب جذورهم الاجتماعيّة؛ إذ غالباً ما كانوا ينتمون للطبقات الاجتماعيّة الممتازة ونزعوا للسياسات الراديكالية خلال فترة تعليمهم الإعدادي والجامعي.

توزّع البلاشفة الروس على كل الطبقات ومنها العمّال والفلاحون، لكن غالبية قادتهم الكبار والمتوسطين كانوا إما من عوائل راقية، أو عوائل هامشية تنتمي للطبقات الممتازة (كعوائل الطبقة المتوسطة المدينية). أضف إلى ذلك أن قادة الثورة كان فيهم كثير من أصحاب الدراسات المتوسطة والعليا في جامعات روسيا والخارج، فقد كان التعليم في روسيا القيصرية طريقاً تقليدياً لإحراز المواقع والوظائف الحكوميّة.

وقد توفّر قادة البلاشفة على كثير من خصوصيات القادة المناشفة المنافسين لهم، لكن اللافت هو أن القادة الشيوعيين الناجحين كانوا عائلياً وطبقياً قريبين بنحو تقليدي

(١) A.E. Adams, Opcit, P 68.

من الطبقات السياسيّة للنظام الملكي. إذن، كان البلاشفة في الغالب من المحافظات المركزية، بينما ينتمي المناشفة غالباً لمناطق الأقليات والشعوب غير الروسيّة.

وينبغي التشديد على حقيقة أن القادة الثوريين الذين دافعوا بحرارة عن مزيد من المساواة في العلاقات السياسيّة، والاجتماعيّة، والاقتصاديّة لم ينحدروا من الطبقة التي دافعوا عنها. يؤكّد ماركس، ولينين، وكاوتسكي وغيرهم من المدافعين عن ثورة البروليتاريا أن الطبقة العمالية إذا تركت لحالها وبما لها من إمكانات، فإن رؤيتها السياسيّة لن تتجاوز أبداً إطار وجدان الاتحادات العمالية. والدة لينين كانت ابنة طبيب ووالده مدير مدرسة محلية أصحاب ثروة ويُسرٍ من العيش.

تشير بحوث ديفيد لين (David Lane) إلى أن قادة البلاشفة والمناشفة الكبار في الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي كانوا من طبقات المجتمع الراقية[1]. ما عدا أنصار ستالين لم ينكر أحدٌ الدورَ الرئيسي لتروتسكي في ثورة أكتوبر الروسيّة، فقد استطاع منذ البداية كمبلّغ ومحرّض أن يستقطب جنود معسكر بتروغراد إلى صف البلاشفة. وقد كان هؤلاء بعد ذلك مدبّري انقلاب أكتوبر البلشفي سنة ١٩١٧، ومن ثم مدبّري الجيش الأحمر ومخططيه الإستراتيجيين في الحرب الداخلية ضد الروس البيض.

وأما دور لينين وغيره من القادة البلاشفة فهو أنهم وظفوا حالة الفوضى التي أعقبت سقوط نظام رومانوف بدقة وجرأة ونبوغ، واستطاعوا وسط حيرة المراقبين الداخليين والأجانب وبفضل تنظيماتهم القوية، وبانتهاز فراغ السلطة، استطاعوا إقصاء الحكومة المؤقتة والمجالس البلدية، والاستحواذ على السلطة عبر مؤامرة انقلابية سنطالع تفاصيلها في الفصول الآتية.

٣-إيران

عند دراسة دور الجماهير والفئات الاجتماعيّة في الثورة الإسلامية الإيرانية لاحظنا أن لرجال الدين، ونظراً لخصائصهم المميزة، موقعاً ومكانة استثنائية وقوية ومستقلةً عن النظام السياسيّ، لم يكن مثلها لرجال الدين في البلدان الأخرى ولا للقادة السياسيّين

(١) T.H. Greene, Opcit, p 18.

الإيرانيين من غير رجال الدين.

ومن الطبيعي والحال هذه أن ينتميَ الشخص الذي بوسعه قيادة التحرك الجماهيري والتحلي بالشعبية والموقع المناسب، لطبقة رجال الدين. تجد الشرائح المتديّنة نفسها حتى في الظروف الطبيعية مضطرةً لإطاعة رجال الدين ولا سيما مراجع التقليد من أجل أداء تكاليفها الشرعية، وهذه حقيقة تسهِّل عملية تشكيل السلطة الاجتماعيّة في إيران. بعبارة أخرى: السلطة الاجتماعيّة في إيران موجودة في طور الكمون، وضرورات الزمن هي التي تنقلها إلى حيّز الفعل والواقع.

إن لم نصادف في الثورتين الفرنسيّة والروسيّة شخصيّات قيادية بارزة ساهمت في إسقاط النظام السياسيّ، فإننا في إطار الثورة الإسلامية نجد شخصية بارزة واحدة فقط من قبل ١٥ عاماً على انتصارها، وهي الشخصية التي اعترف الصديق والعدو بأنها مثّلت قيادة الثورة في إسقاط النظام الملكي بلا منازع، واحتفظت بهذه المنزلة إلى أن غادرت الحياة، واكتسب سائر قادة الثورة من رجال الدين أو غيرهم شعبيتهم ومكانتهم في ظل دعمها وتأييدها، وفي حال عدم اتباعهم لها وتمتّعهم بتأييدها كانوا يبتعدون عن الساحة ومجرياتها؛ لذلك لا نجد ضرورة لذكر إسهاماتهم في الثورة وعلى نحو مستقل عن قائدها الإمام الخميني، إنما نحاول تسليط الأضواء على الحياة السياسيّة للإمام الخميني خلال فترة قيادته للثورة بما أمكن من الاختصار.

ولا نعتزم هنا التحدث عمّا قام به قائد الثورة، إنما نروم استعراض شخصيته وخصائصه وصفاته. كل من عرف الإمام عن قرب لاحظ أنه إنسان مثالي يتمتع بكل الصفات والخصال الحسنة. وقد جعلت تركيبة من القدرات الروحية، والسياسيّة، والفكرية، والأخلاقية الطبيعية هذه الشخصية الاستثنائية في وضع يخوّلها ممارسة مثل هذا الدور الهائل في إيران المعاصرة. وكانت قدراته ولياقاته تتجاوز دون شك ما يتمتع به مرجع التقليد بكثير. كان النموذج المتكامل لمفهوم معرفة الذات والعودة إليها كمسلم حقيقي، وحتى المسلمون غير الإيرانيين وجدوا فيه نموذجاً قيّماً للإنسان المسلم المتكامل. ورغم هذه السجايا ومع أنه كان شخصاً يستطيع دفع ملايين الإيرانيين إلى التظاهر في الشوارع خلال بضع دقائق، إلّا أننا حين نطّلع على حياته ومحل عمله وسكنه لا نجد سوى البساطة واجتناب البهارج. كان يجلس على الأرض خلف منضدة صغيرة هي

كل عُدة عمله الموجودة في الغرفة.

حينما ندرس الإمام الخميني وشخصيّته نشعر أنه في الحقيقة بلورة تقليدية لعلماء الدين الشيعة، ولم يكن هذا بسبب نفوذه واقتداره الخارق والكامل والشامل والواسع في الشؤون السياسيّة والاجتماعيّة فحسب، بل كان أيضاً بفعل شخصيّته العلمية التقليدية الخالصة.

فضلاً عن موقعه الفقهي الممتاز، كان ضالعاً ومتخصّصاً حاذقاً في علوم الهيئة، والفلسفة، والحكمة، والعرفان. وقد درس هذه العلوم على يد أساتذة كآية الله الشيخ محمد علي شاه آبادي.

من حيث تهذيب النفس وبناء الذات جمع منذ بداية شبابه بين العلم والعمل، واهتم بتطبيق العلوم الإسلامية عملياً إلى جانب معرفتها النظرية، فحاز على منزلة مميّزة خاصة في مضمار الفضائل الإنسانية والروحانية في أنظار الشخصيات العلمية والدينية الكبرى وبين عامة الناس في قم، واستطاع أن ينأى بنفسه عن الخصال والأساليب غير المتوازنة التي تعاني منها بعض الشخصيات الدينية.

ومن ناحية الانضباط الفردي، أخضع حياته لنظام خاص، فكان بذلك نموذجاً لا نظير له بين رجال الدين. فقد كانت أوقات استراحته، وعبادته، وقراءته، وتدريسه، ومشيه، وغير ذلك من شؤونه مدرجة ضمن نظام معيّن؛ بحيث كان باقي أفراد أسرته ينظّمون أعمالهم ومواعيدهم على أساس برنامجه اليومي.

ومن سماته الملفتة أن دوره القيادي السياسيّ في الثورة لا نظير له في التاريخ، وقد همّشت نجاحاته المميزة أبعاد شخصيته الأخرى كأستاذ ممتاز، وفيلسوف، وعارف.

وقد شاع بين المسلمين المعاصرين غالباً أن عقلية الفيلسوف والعارف بعيدة عن حقائق المجتمع وواقعه، فهو يرفض تولّي أيّ دور سياسي واجتماعي؛ بذريعة أن قضايا الدين لا تمتّ بصلة ملموسة إلى واقع المسلمين وقضايا العالم الإسلامي. وكانت حياة الإمام، على العكس من ذلك، دليلاً ساطعاً على ارتباط تلك القضايا ببعضها ومؤشراً على أن برامجه لم تكن مجرّد حركة سياسية وإستراتيجية، بل كانت في الوقت ذاته رؤية إلهية صائبة.

من الزاوية العرفانية، يمكن القول: إن خصال الإمام الأخلاقية والروحية هي التي جعلت منه إنساناً سامياً ذا خصائص مميزة يجب أن يتحلى بها المسلم المثالي. كان الإمام أحد الزعماء الدينيين الأفذاذ، وقد عاش حياته بأبسط ما يمكن وبعيداً عن أي تشريفات أو ترف.

أصدر خلال عهد رضا خان كتاباً بعنوان "كشف الأسرار" انتقد فيه الدكتاتورية البهلوية، ووجه فيه النقد بكل شجاعة لنظام رضا خان، وهاجمه خصوصاً بسبب استسلامه للقوى الأجنبية. وكانت مواجهة الإمام للنظام راديكالية لا تعرف المداهنة إطلاقاً.

في الفترة التي تولى فيها آية الله البروجردي المرجعية العليا كان الإمام من المقرّبين إليه وأحد مستشاريه ورجاله، لكن هذا لا يعني بالضرورة أن آراءه كانت هي المهيمنة والنافذة داخل دائرة رجال المرحوم البروجردي. إلى ما قبل وفاة السيد البروجردي لم يكن الإمام شخصيةً سياسية - دينية ذائعة الصيت. وحينما توفي البروجردي والسيد الكاشاني في سنة ١٩٦٢ م، أفصح الشاه عن وجهه الحقيقي أكثر، وحاول انتهاز فراغ الزعامة الدينية لاتخاذ خطوات تتعارض والضوابط الشرعية والدينية.

في مثل هذا الظرف الحسّاس خاض الإمام غمار الساحة وعارض قانون اتحادات الولايات والمحافظات، شانّاً كفاحاً حقيقياً ضد النظام وموجهاً له هجمات مباشرة وانتقادات صريحة، فحطّم بذلك تقليد "التقية" وأصدر فتواه التاريخية القاضية بحرمة التقية ووجوب إعلان الحقائق "ولو بلغ ما بلغ"[١].

منذ ذلك الحين أفصح الإمام عن شخصيّته القيادية السياسيّة البارزة، وسار في طريقه الخاص المتسم بالحسم وعدم مصانعة العدو، وسرعان ما استقطب الرأي العام الذي كان متعطشاً لمثل هذه القيادة.

أثبت مسار الأحداث اللاحقة أن ظهور قيادة الإمام فتحت فصلاً جديداً في تاريخ إيران، بل تاريخ رجال الدين المجاهدين الشيعة، وعلى مستوى التحولات السياسيّة - الاجتماعيّة في إيران. لو عدنا إلى الوراء قرناً من الزمان لشاهدنا بوضوح المسار التكاملي لحركة

---

(١) صحيفة النور، ج١، ص٤٥.

رجال الدين المجاهدين ذات الهدف الواحد والأساليب المتعددة التي أملتها الظروف والأوضاع في كل فترة. كان هدفهم جميعاً تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وإقامة حكومة العدل الإلهي وتقصير أيدي الأجانب والمستعمرين. ركّز السيد جمال الدين أسد آبادي (الأفغاني) جهوده، للوصول إلى هذا الهدف، على نصيحة حكام البلدان الإسلامية وهدايتهم وتشجيعهم على التزام وحدة العالم الإسلامي، وسعى دون جدوى في أن ينصح ملوك إيران والدولة العثمانية ومصر، ويحضّهم على العودة لحصن الثقافة والحضارة الإسلامية المتين مقابل السيول الجارفة لثقافة الغرب وحضارته.

انفصَل رجال الدين في مطلع ثورة الدستور عن الملوك وتوزعوا طائفتين: طائفة كالبهبهاني والطباطبائي أرادوا تقييد سلطة الملوك المستبدين، وإقامة نظام ديمقراطي يُمنح فيه المجتهدون حق الفيتو للحؤول دون سَنّ وتطبيق قوانين تناقض الشرع الإسلامي، لكنهم تركوا الساحة لليبراليين والتغريبيين واعتزلوا. والطائفة الثانية كانت بقيادة المرحوم الشيخ فضل الله نوري الذي أقلقته سيادة الليبراليين فحاول تكريس سيادة الإسلام إلى أن ضحّى بنفسه في هذا السبيل.

ووجد المرحوم آية الله الكاشاني الحل في مماشاة الليبراليين ومساعدتهم من أجل تحقيق الحرية وتقصير أيادي الأجانب، على أمل أن يُوفّق لاحقاً عن طريق الإشراف والسعي إلى تأسيس حكومة ذات قوانين إسلامية، ولم يتفطن إلى أن الليبراليين لن يمنحوه وحركةَ (فدائيي الإسلام) الفرصةَ كي يبلغ أهدافه، إنما استخدموا رجال الدين كسلّم للوصول إلى قيادة الشعب والاستيلاء على السلطة.

وقد اختزن الإمام الخمينيّ تاريخ رجال الدين المجاهدين الحافل بالتجارب ونظر إليه بإمعان، فتولى القيادة بنفسه ولم يسمح للآخرين ومنهم الليبراليون بالمشاركة في القيادة واستثمار جهاد الشعب ونضاله.

وكان أسلوب الكفاح لدى الإمام بسيطاً جداً وبعيداً عن كل التعقيدات السياسيّة الدارجة. فقد أعلن منذ البداية أن هدفه ليس في الانتصار وتحقيق مطالبه ومطالب الشعب، إنما في أداء التكليف الشرعي. كان يقول: إننا إنما نقوم بتكليفنا الإلهي والشرعي، فإما أن ننتصر وإما أن نقتل، ونحن منتصرون في الحالين.

لم يرُقْ هذا الأسلوب أبداً للذين تعوّدوا على أساليب السياسة الميكافيللية واستخدام التكتيكات الغربية في كفاحهم الاجتماعي ومعادلاتهم السياسيّة، ولم يثرْ غضب رجال الحكومة ومعارضيه فحسب، بل أثار دهشة حتى أنصاره والمقرّبين منه. المهندس بازركان وأعوانه الليبراليون كانوا الأشد غضباً وحيرةً من أسلوب الإمام هذا[1].

لهذا السبب، وانطلاقاً من هذا الأسلوب، لم يشكّل الإمام حزباً أو تنظيماً منسجماً له كوادره المنضبطة. ولم يكن له برنامجه المعد مسبقاً، إنما اعتمد على نبوغه وشعبيته وشعاراته ومعاييره الإسلامية الجلية وحسمه وقاطعيته؛ ليستخدم التكتيكات اللازمة من أجل تحقيق أهدافه والوصول إلى مجتمع إسلامي مثالي.

كان للإمام نبوغ فذٌّ في التواصل مع شرائح الشعب المختلفة قلّما لوحظ عند غيره. فكان يطرح أعقد القضايا السياسيّة ـ الاجتماعيّة بكلام بسيط جداً وممكن الفهم من قبل جميع الناس حتى أشدّهم أمية؛ وكان ينفذ بكلامه هذا إلى أعماق قلوب الناس المؤمنين المتدينين.

ينبغي ملاحظة أن أسلوب قيادة الإمام وكفاحه في الثورة الإسلامية هو حصيلة تقليد تاريخي طويل بدأ منذ صدر الإسلام. فقد استوعب الإمام تعاليم القرآن وسنّة النبي ﷺ والأئمة الأطهار عليهم السلام، ودرس المسار التاريخي للتحولات السياسيّة ـ الاجتماعيّة في العالم الإسلامي وخصوصاً إيران، مضافاً إلى الواقع السياسيّ ـ الاجتماعي لزمانه، ليختار بعد ذلك أسلوبه في العمل والكفاح.

بدايةً، رفع الإمام الخمينيّ العقبات التي اعتورت طريق الكفاح ومنها مفهوم التقية. ثم جعل هدفه الأول الكفاح والهجمات الشديدة ضد بؤرة الفساد في المجتمع؛ أي نظام الحكم الملكي، وكان مشروع عدم الشرعية الخطوة الأولى في هذا الطريق. ثم أعلن هدفه النهائي وهو تأسيس حكومة إسلامية على الرغم من جميع الضغوط ومساعي الاستسلام والمصالحة، حيث أصرّ الإمام على موقفه بحسم وصمد حتى تحقيق النصر.

بالمستطاع تقسيم فترة قيادة الإمام الخمينيّ إلى أربع مراحل:

---

(١) راجع: مواقف حركة الحرية من الثورة الإسلامية، حوار المهندس بازركان مع حامد ألْنَار، ص ١٢٤.

المرحلة الأولى: ظهور الإمام كقائد سياسي - ديني وإحرازه شعبية واسعة وسريعة. بدأت هذه المرحلة بإعلانه معارضةَ قانون اتحادات الولايات والمحافظات، وبلغت ذروتها في خطابه الشهير يوم عاشوراء، ثم اعتقاله ونشوب انتفاضة ١٥ خرداد (٥ مايو)، وانتهت بنفيه وخيانة بعض رجال الدين مثل شريعتمداري. بادر الإمام الخمينيّ خلال هذه المرحلة من النضال إلى أربع خطوات أساسية:

١- حرّم التقية، فرفع عن طريق التحرك والعمل الإسلامي عثرةً، بقيت طوال سنوات مديدة العقبة الأهم في طريق الكفاح الشعبي المباشر والعنيف ضد الأنظمة الاستبدادية، والذريعة التي يتشبث بها المساومون.

٢- سحب عملية الكفاح إلى المركز الرئيس للأنشطة الدينية - أي الحوزة العلمية في قم - ليشطب إلى الأبد على نظرية فصل الدين عن السياسة التي بُذلت جهود إعلامية كبيرة لنشرها وتكريسها؛ بل لقد فرض الإمام حتى على الذين تجنّبوا سابقاً الخوض في العمل السياسيّ أن يتخذوا مواقفهم، فنسف بذلك التقليد القديم الذي ساد الحوزة العلمية في قم.

٣- ركّز حراب جهاده على بؤرة الفساد الرئيسية؛ أي الحكم الملكي وشخص الشاه، وأنهى بذلك الأسلوب المحافظ السابق في الكفاح. فقد كان معارضو النظام وخصوصاً الليبراليون وحتى بعض المتدينين يحاولون تحاشيَ الهجوم المباشر ضد الملكية والشاه، ويكتفون بمهاجمة الحاشية كرئيس الوزراء والوزراء فيُبقون البلاط مصوناً بريئاً من الجرائم والأخطاء.

لكن الإمام شكّك في شرعية الملكية وعزف عن أي شكل من أشكال المحافظة الدارجة في معالجة هذا الموضوع، وجعل المحور الرئيس للعمل الكفاحي مهاجمة السبب الرئيس لكافة المفاسد ألا وهو الملكية ورجال البلاط والشاه نفسه، فمنح الآخرين الجرأة والشجاعة على ذلك: "الله وحده يعلم ما الذي ارتكبته الملكية في إيران من جرائم منذ بداية ظهورها؛ جرائم الملوك سوّدت تاريخنا كله. ألم يأمر الملوك بقتل الناس جماعياً وقطع الرؤوس دون أدنى تردُّد، كلمة ملك الملوك في رأي نبي الإسلام هي أبغض الكلمات عند الله. مبادئ الإسلام تعارض الملكية، اهدموا قصور الاستبداد الشاهنشاهي في

إيران، الملكية إحدى أخزى الرجعيات وأوضعها..."[١].

٤- هاجم مباشـرةً كافة القوى الأجنبية الكبرى وعلى رأسـها أميركا، رافضاً كل ألوان المحافظة السياسـيّة التي شـاعت في الماضي، وخصوصـاً خلال فترة الثورة الدستورية وتأميم النفط، وبذلك اختار منهجاً في الكفاح السياسيّ جديداً تماماً. فخلال فترة الثورة الدسـتورية حاول الثائرون عبر الاعتصـام في السفارة البريطانية أن يحظوا بدعم الدولة البريطانية "الفخيمة" كما كانت تُوصـف، وكانت النتيجة سـيادة الماسـونية على مصـير الشـعب الإيراني باسم الدستور. وفي أوان تأميم النفط اسـتغلّوا تعارض مصالح القوتين الكبريين على حد تعبير الدكتور مصدق، أيّ أنهم أمّموا النفط بمساعدة الإدارة الأميركية، ولم تمضِ أيام حتى دبّرت بريطانيا وأميركا انقلاباً معروفاً واستولتا لمدة ٢٥ عاماً لا على صناعة النفط الإيرانية فحسب، بل على كافة مقدّرات البلاد.

قد نظر الإمام بعمق في تجارب الماضـي وقال سـنة ١٩٦٤ م كلمته الشهيرة: "أميركا أسوأ من بريطانيا، وبريطانيا أسوأ من أميركا، والسوفييت أسوأ من كليهما، وبعضهم أقذر من بعض. لكن مشـكلتنا اليوم مع هؤلاء الخبثاء، مع أميركا"[٢]. بذلك أغلق جميع الطرق على التابعين للسياسـات الخارجية فلم تعد أمامهم أية منافذ وآمال للمشـاركة في الكفاح وسرقة ثمار جهاد الشعب.

بهذا الأسـلوب اسـتطاع الإمام عبر التفهّم الصحيح لآلام الناس ومعاناتهم، وبتوظيف منزلتـه المميزة (المرجعية التي تضـفي على أقواله وآرائه شـرعية دينية)، وعلى الرغم من مسـاعي النظام نقل مؤسّسـة المرجعية العليا بعد رحيل آية الله البروجردي إلى خارج البـلاد، اسـتطاع تولّيَ هذا المقام عبـر إحراز القبول العام والعمل كقائد ديني- سياسـي جديد لإيران وخلال فترة يأس وقنوط شـديدين، وإعادة أنوار الأمل إلى قلوب المتعطشين للنضال. وقد وجد الناس فيه ضالتهم وقرأوا في كلامه وكتاباته آمالهم ومطامحهم.

المرحلة الثانية: مرحلة فتور طويل في قيادة الإمام الخمينيّ استمرت ١٥ سنة، وبدأت بنفيـه إلى تركيـا وانتهت بمغادرته النجف الأشـرف. مـع أن الإمام كان يصـدر البيانات والفتاوى، ويلقي أحياناً الكلمات والمحاضرات خلال هذه الفترة حسب ما تقتضيه الظروف

---

(١) بريركرلر، بيريلانشه، إيران، ثورة باسم الله، ترجمة: قاسم صنعوي، ص ١٢.

(٢) صحيفة النور، ج١، ص ١٠٥.

والأحداث التي تقع في إيران، مواصلاً بذلك معارضته وكفاحه لنظام الشاه، ومحافظاً على صلته المعنوية مع الشعب في سبيل توجيهه وإرشاده سياسياً، إلّا أن الإنجاز الرئيسي الأهم الذي حققه الإمام خلال هذه المدة هو إلقاؤه ـ كمنظّر للثورة ـ سلسلةً من الدروس الحوزوية عُرِفت باسم الحكومة الإسلامية أو ولاية الفقيه، راسماً بذلك الهيكلية العامة لنظام الحكم بعد الثورة، وأوضح للذين لم يكن مفهوم الحكومة الإسلامية جلياً بالنسبة لهم نوع المجتمع والحكومة التي يعتزم إيجادها.

وكما ذكرنا في الفصل الأول، فإنَّ قيادة الثورة تتجلّى في ثلاثة أشكال: القائد كمنظِّر للثورة، وكآمر أو بطل ثوري، أو كمهندس ورئيس للحكومة الثوريّة.

وقد مارس الإمام خلال هذه المرحلة دوره كمنظّر للثورة بنحو جيد. مع أن أيديولوجيا الثورة النابعة من الإسلام ومصادره الرئيسة كالقرآن والسنة والأحاديث لم تكن مما يرتاب فيه أحد، لكنْ حيث إنه قد مضى ١٤ قرناً على الحكومة الإسلامية الحقيقية التي انبثقت بشكل عملي ملموس، وخصوصاً في زمن غيبة الإمام المهدي ﷺ وبالنظر للتطورات الاجتماعيّة الهائلة التي وقعت طوال ١٤٠٠ سنة؛ لذا لم يكن من الواضح لدى الناس ماهية الحكومة الإسلامية التي ينبغي أن تقوم على أنقاض النظام الملكي، وكيف ستتعاطى مع شتى القضايا لا سيما الظواهر العصرية. لم يكن من الواضح ما هي طريقة انتخاب القائد، وبنية الحكومة، وتوزيع المسؤوليات: هل هي ضرب من الحكومة الثيوقراطية أم الديمقراطية الغربية أم الشمولية؟ في مثل هذه الظروف أطلق الإمام مبادئ حكومة ولاية الفقيه محدداً للناس الإطار الرئيسي لنظام الحكم الإسلامي.

المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة حينما اشتعلت الشرارات الأولى للثورة في نوفمبر ١٩٧٧م في قم، فأشعلت النيران التي كانت خامدة تحت الرماد، وسرعان ما أحرقت كل كيان النظام الحاكم في إيران، فأنهت إلى الأبد نظام الحكم الشاهنشاهي الذي استمر ٢٥٠٠ عام.

في هذه المرحلة شخّص الإمام الظروف بدقة واستثمر يقظة الشعب وتحرُّكه، ولم يرَ من الصحيح التريث والتردّد، فرفع راية قيادة الثورة، ولم يكن لأي لون من المصانعة والاستسلام، بل استوعب إرادة الشعب المضحّي وقدراته، فأعلن عن عزيمته الراسخة

الحاسمة على مواصلة الكفاح الحقيقي حتى إسقاط نظام الشاه.

بتوجّه الإمام إلى فرنسا وتوفر فرص أكبر لتواصله مع أنصاره ومحبّيه، تحولت منطقة "نوفل لوشاتو" التي أقام فيها بباريس إلى مركز لقاء الإيرانيين بقائدهم، بل أضحت لفترة من الزمن عاصمة إيران الثانية، بل لنقُل: عاصمة إيران الحقيقية. وهناك انتقلت الثورة الإسلامية من طور الكلام إلى طور العمل واستأصلت نظام الشاه من جذوره.

معالم المنهج الذي اتخذه الإمام لقيادة الثورة وتحقيق الانتصار في هذه المرحلة هي:

١- الحيلولة دون تغلغل ونفوذ جميع الذين شعروا بفراستهم القوية أن انتصار الثورة بات وشيكاً؛ لذلك حاولوا الاقتراب إلى قائدها ورأسها: "ليس للإمام ناطق رسمي باسمه. لم نتحالف ونتآلف مع أحد، كل من يتكلم كلامنا فهو معنا ومع الشعب". وبذلك سدّ الإمام الطريق بوجه أي استغلال لموقعه ومكانته ولمكتسبات الثورة.

٢- تعامله الحاسم مع الأمور، وعدم مصانعته في طريق تحقيق أهداف الثورة أحبط محاولات الكثير من الليبراليين والمعتدلين الرامية إلى أن يفرضوا عليه سياسة أكثر اعتدالاً، أو سياسة الخطوة بعد الخطوة، أو الخندق بعد الخندق على حد تعبير المهندس بازركان. وقد رفض الإمام بحسم كل هذه الأساليب، وأعلن دوماً أن نظام الشاه يجب أن يسقط وتقام على أنقاضه الجمهورية الإسلامية بأصوات الجماهير.

٣- استثمر الإمام الظرف المناسب الذي توفر له في باريس من حيث ارتباطه بوسائل الإعلام العالمية، وأوصل رسالة الثورة إلى أسماع الرأي العالمي بأقصى ما استطاع، حتى أنه كان يشارك في عدة لقاءات صحفية وتلفزيونية يومياً ويجيب عن مختلف أسئلة المراسلين. وبذلك استطاع منح أهداف الثورة مديات عالمية وفتح باب آخر للنضال ضد الشاه وأنصاره على المستوى الدولي.

وهكذا تمكّن الإمام من توجيه الحماس والهياج والإرادة الجماهيرية؛ بحيث يحقق أهداف الثورة خلال أقصر مدة ممكنة وبعيداً عن استخدام السلاح والعنف.

كلما تسارعت وتيرة الحركة الجماهيرية كلما ظهرت للعيان قدرات الإمام القيادية وتنوعها أكثر. وكانت ذروة هذه المرحلة حينما خرج الشاه من إيران وعاد الإمام منتصراً إلى أحضان الجماهير، فتصاعد خفقان قلب الثورة بنحو كبير، وحينما رفض الإمام في

يوم الثلاثاء العاشر من فبراير ١٩٧٩م أوامرَ الحكومة العسكرية، كان قد أعلن بذلك عن انتصار الثورة ومرور الساعات الأخيرة من عمر نظام الشاه.

المرحلة الرابعة: وهي الأصعب والأدق في قيادة الثورة، وكان يجب على الإمام فيها أن يمارس دوره كزعيم اجتماعي وكرئيس للحكومة، فيأخذ سفينة الثورة وسط محيط صاخب إلى ساحل الأمان والسكون. في حين كانت السلطة السياسيّة للنظام الطاغوتي قد سقطت، وتحرّر ملايين البشر من أغلالها، ومن الممكن حدوث فوضى وخروج للمسيرة من سيطرة القيادة، كان يجب على قائد الثورة ضبطُ الهياج والمشاعر العامة للناس بكل اقتدار، والحؤول دون نشوب الفوضى والهرج والمرج، والعمل كمهندس حاذق قدير لتشييد صرح الحكومة الإسلامية الجديد ـ الذي سبق أن أطلق هو فكرته وخارطته ـ على أنقاض الحكومة المنهارة.

أية غفلة أو عدم دقة في هذه المرحلة كان يمكن أن تؤديَ إلى إساءة استغلال الحريات المعطاة، أو الارتخاء، والفتور في حالة الهياج والحماس الجماهيري الذي يعد المحرّك المركزي للثورة، أو سرقة مكتسبات الثورة وحرفها عن المسار الرئيسي المرسوم لها.

استخدم الإمام أسلوباً بسيطاً وواضحاً للنضال ضد نظام الشاه، واجتنب كل صنوف اللعب السياسيّ المتداول، فتوهّم كثير من المحلّلين أن رجال الدين والإمام ربما كان بوسعهم مكافحة النظام وإسقاطه، لكنهم سيعجزون عن إدارة المجتمع والحكم بعد ذلك، وسيتركون الأمور على الأرجح للخبراء والتكنوقراط، لكن الإمام بدّل بنبوغه وقدراته الفذة آمال الكثير من المستنيرين والتكنوقراط إلى يأس وأثبت مهارته وحذقه في مواصلة قيادة الحركة والنضال الجماهيري، واهتم من جهة بملاحقة ودحر فلول النظام السابق وأعداء الثورة الجدد، وشنّ حرباً ضروساً حاسمة ضد المؤامرات الداخلية والخارجية، لا سيما مؤامرات القوى الكبرى ضد الثورة، وتولّى من جهة أخرى القيادة السياسيّة لنظام الجمهورية الإسلامية الفتي. وقد استطاع بتدبّر ودقة كبيرة، وبتوظيف صحيح لظروف الشعب واستعداده، وبسرعة غير مسبوقة في ثورات العالم، أن يكرّس ويُرسي في غضون عام واحد دعائم النظام الإسلامي عبر انتخابات متعدّدة منها الاستفتاء على الجمهورية الإسلامية، وانتخابات مجلس الخبراء، ورئاسة الجمهورية، ومجلس الشورى الإسلامي، وتدوين الدستور والاستفتاء بشأنه، فبرهن بذلك على مواهبه وإمكاناته النادرة في البناء

وإدارة مجتمع ما بعد الثورة.

وقد لا يكون من المناسب هنا الخوض في إشكالية: هل فكرة ماركس القائلة: إن "الأفراد والأبطال من صناعة التاريخ" هي الصائبة، أم أن الصواب هو قول كارلايل: "الأفراد والأبطال هم الذين يصنعون التاريخ"؟ لكن عند دراسة مسار الثورة الإسلامية وخصوصاً قيادة الإمام الخميني، سيكون أفضل ما يوصف به هو أنه صنيعة تاريخ الإسلام، وصانع تاريخ الثورة الإسلامية.

عند مقارنة دور القادة في الثورات الثلاث المنظورة، سنلاحظ أن الثورة الإسلامية في هذا الركن أيضاً، وكما هو الحال بالنسبة لركن الجماهير، تمتّعت بقدرات وامتيازات وخصائص استثنائية لم تشهدها الثورتان الفرنسيّة والروسيّة.

١- في الثورتين الفرنسيّة والروسيّة كان القادة من الطبقات المتوسطة والراقية في المجتمع، بينما كان قائد الثورة الإسلامية من طبقة المحرومين والفقراء.

٢- في الثورتين الفرنسيّة والروسيّة، ولا سيما الثورة الروسيّة، دافع القادة ومثّلوا طبقات لم يكونوا ينتمون إليها، بينما دافع قادة الثورة الإسلامية عن طبقات انحدروا هم منها.

٣- تولّى المستنيرون والمتعلّمون قيادة الثورتين الفرنسيّة والروسيّة، ولعب النبلاء ورجال الدين دور المعادين للثورة، بينما قاد الحركاتِ المعاديةَ للثورة الإسلامية مستنيرون تابعون لليسار أو اليمين.

٤- لا نواجه في الثورتين الفرنسيّة والروسيّة شخصية بارزة تجمع كافة خصائص القيادة، وتعمل على صعيد تقديم الأيديولوجيا، وقيادة الثورة، والبناء بعد الثورة بنفس المواهب والنبوغ الذي تحلّت به قيادة الثورة الإسلامية. ثمة في الثورة الفرنسيّة شخصيات مثل لافاييت، وروبسبير، ودوق دورليان ولكن لم تنعقد لأيٍّ منهم قيادة الثورة بنحو شامل طوال فترتها كلها.

في الثورة الروسيّة يبرز اسم لينين الذي كان له سمات ومواهب ونبوغ مميز ودور محوري في اجتراح ما عُرف بثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ م، لكنه لم يكن صاحب دور إطلاقاً في سقوط نظام رومانوف خلال شهر فبراير. وحققت شخصيات أخرى نظير زينوفيوف، وكامنوف، وستالين، وتروتسكي، وكرنسكي شهرة معيّنة، لكنهم لم يمارسوا أيضاً أيّ دور

في إسقاط النظام.

والخلاصة هي أن دراستنا تشير إلى أن الثورتين الفرنسيّة والروسيّة لم يكن فيهما شخصية تجمع سمات التنظير وقيادة الثورة. والذين ذكرناهم لم يكن أيٌّ منهم منظّراً، أو قائداً ثورياً، إنما هم مهندسو الحكومات التي جاءت بعد الثورة. كانوا أشخاصاً امتطوا الفرس الجموح لتحولات ما بعد سقوط النظام، وتركوا تأثيرهم في مسار التطورات اللاحقة، وبنَوا المؤسّسات السياسيّة والعسكرية والإدارية التي كان يجب أن تحل محل النظام الملكي السابق. وفي ضوء ما نعرفه عن أفكار أولئك القادة الثوريين ومنطلقاتهم وخصوصياتهم وماضيهم، من الصعب جداً القول: لماذا كانت هذه هي النتيجة التي وصل إليها القادة الثوريون؟

هذا في حين استطاع قائد الثورة الإسلامية بنبوغه ومميزاته وقدراته التي ذكرناها أن ينهض بالأدوار الثلاثة المشار إليها على أفضل وجه ممكن وعلى مدى ربع قرن من حياته؛ فلم يكن يتمتع بجاذبية ونبوغ مميّز فحسب، إنما تمتع أيضاً بالشرعية اللازمة لإحراز موقع قيادة السلطة الاجتماعيّة بنحو طبيعي.

ج- الأيديولوجيا

يعد الباحثون في شؤون الثورات، غالباً، القادةَ الثوريين مجرّد رجال سياسة. وفي مثل هذه الدراسات غالباً ما يقال: إن الأيديولوجيات التي يعتبر قادة الثورة أنفسهم ملتزمين بها لم تكن في الحقيقة دليلهم في رسم البرامج والإستراتيجيات الثوريّة، إنما كانت أدوات لتبرير نتائج الثورة. كما يعتقد هؤلاء الباحثون أن الأيديولوجيات هي أساليب يتخذها قادة الثورات للوصول إلى النتائج المنشودة.

وثمة تحليل آخر يشدّد على المطالعات والوعي الإيديولوجي لرواد الثورات، ويرتكز عموماً على أساس نظرية فحواها أنه بالرغم مما قد تخلقه النزاعات الموروثة وتناقضات النظام السابق من أزمات اجتماعيّة تمهد الأرضية للتغيرات والتحولات الثوريّة، إلّا أن التغييرات الحقيقية والعملية للثورة تعود إلى النوايا والمقاصد المسبقة لرواد الثورة المنظّمين.

إذا افترضنا صحة هذه النظرية وجب موافقة القول بأن نتائج الثورة ومكتسباتها ترتبط أولاً بالنظريات الإيديولوجية لقادة الثورة؛ إذ لن يمكن والحال هذه احتمال وقوع

أحداث أخرى غير متوقعة في غمرة الأزمات الثوريّة.

لهذا النمط من التحليل جاذبيته الخاصــة، وتحتل فيه الأيديولوجيا الثوريّة دوراً مهماً. ومن الطبيعي في هذه الحالة أن يكون للأيديولوجيات الثوريّة دور مساعد كبير في استمرار مســاعي القادة السياسيّين ضد السـلطة الحاكمة. من جهة أخرى، يساعد التزام الساسة الثوريين بهذه الأيديولوجيات ووفاؤهم لها على تسهيل عملهم من أجل نيل أهدافهم.

وبوسع الأيديولوجيات الثوريّة أن تساعد النخب السياسيّين الأوفياء لها في ممارساتهم الكفاحيــة والثوريّــة، كما أن لها في الظروف الثوريّة وبفضــل محتواهــا التاريخي والوطني نظريــاتٍ ورســائل عالميــة شــاملة، تُمكِّــن الجماهير وتشــجعهم رغم اختــلاف طبقاتهم وانتماءاتهم الفئوية على العمل باتجاه واحد كرفاق وإخوة وأبناء وطن واحد.

لقد كان لهذه القضــية أهمية كبرى في الثورات الثلاث المنظورة كما ســنرى. في ضوء أن المبرّر الوحيد للشرعية والانسجام في المجتمع والنظام السابق هو المؤسسات الملكية التي تسـقط من الاعتبار في الظروف الثوريّة، تُطرح الأيديولوجيات الثوريّة لتسـوِّغ وتنظِّر لتجديد البناء وتأسـيس سـلطة جديدة. أضــف إلى ذلك، أن هذه الأيديولوجيات تســاعد النخــب الثوريّــة على تحقيــق الانســجام والتنظيم اللازم لتحــرّك قطاعات الشــعب نحو الكفاح والنشاط السياسيّ. ومع أن هذه الحالة لم تؤدِّ في الثورتين الفرنسيّة والروسيّة إلى اســتقطاب كثير من الأتباع والأنصــار، إلّا أنها وفّرت لليعاقبة والبلاشفة ـ الذين لم يميلوا للاعتماد على شــرائح الشعب ـ مصادر إضــافية مهمة للعمل والنضال السياسيّ العسكري ضد أعداء الثورة.

وإذن، فالأيديولوجيــات الثوريّــة وأتباعهــا هي بلا شــك اللبنة الضــرورية في الثورات السياســيّة ـ الاجتماعيّة الكبرى. هذا بالإضــافة إلى أن المحتــوى النظري للأيديولوجيات يوفــر أدوات تخمين مكتســبات الثورة، أو الأنشــطة التــي تفرز مؤسّســات ثورية يراد منها تكريس الثورة وتنظيمها.

أيّ شــكل من أشــكال التفكير والمنطق ينظر إلى الأيديولوجيات الثوريّة بوصــفها كتاباً مســاعداً ودليلاً للأنشــطة الثوريّة وأنشــطة ما بعد الثورة، لا يمكنه تجاهل قضــية "كيف تطــورت الأيديولوجيــات الثوريّــة وعملت" في الشــواهد التاريخيــة والثورات السياســيّة ـ

الاجتماعيّة الكبرى. وفي ما يأتي بعض الأضـواء على الأداء النظري والعملي للأيديولوجيا في الثورات الثلاث الكبرى.

١- فرنســا

بإلقاء نظرة على المفكّرين والمنظّرين السياسـيّين المشـاهير في القرن الثامن عشر في فرنسـا الذين كانوا في القطب الرئيسـي لعملية التنوير، يتضـح أن الكثير منهم كانوا يدرسـون الشؤون السياسـيّة والاجتماعيّة، وقد اقتنعوا جميعاً بضـرورة إعادة بناء العالم كلّه، وفرنسـا خصوصـاً، من أصـغر التفاصـيل وأبسـطها إلـى أكبر المبـادئ الأخلاقية والقانونيـة. من هؤلاء المسـتنيرين يمكن الإشـارة إلى فولتير، وروسـو، وديـدرو، ورينال، ودلباخ (الفيلسـوف المادي الفرنسـي)، ولينه (الأديب والكاتب)، والوسـيوس، ودالامبير (الفيلسـوف وعالـم الرياضـيات)، وكوندرسـيه، وبرناردن دوسـان، وبييرو دبو مارشـيه (صـاحب كتاب: عرس فيغارو)، وقد حمل هؤلاء جميعاً روحاً ثورية وركّزوا نشاطاتهم ضد الكنيسة والحكومة بحثاً عن كمالٍ طبيعي كان يجب أن يطبّق في فرنسا.

فأحرز الكتّاب والمفكّرون في القرن الثامن عشر منزلة مرموقة بين الطبقات الممتازة في فرنسـا، واقتربت الطبقات المختلفة من بعضـها بدافع الانشداد المشترك إلى الأدب، وتواصـل الناس على اختلاف طبقاتهم ومهنهم. تواصـل رجال البلاط، والنبلاء، وموظفو الحكومة، وحَمَلَة القلم والسـيف، والجُباة، والأثرياء (البرجوازيون)، والفلاسـفة، وعلماء الاقتصـاد وسـائر العلمـاء مع بعضـهم إلى درجـة أنهم أوجـدوا طبقة جديـدة هي طبقة المستنيرين أو المفكّرين.

وقد أدى هذا الحال مضـافاً إلى احترام العلم والفـن، إلى زعزعة الامتيازات الطبقية السابقة بعض الشيء. والميزة الأهم لكتّاب ومفكّري القرن الثامن عشر على من سبقوهم، هي أنهم ركّزوا طاقاتهم على مناقشـة القضـايا العامة ومشـكلات المجتمـع وكتبوا حول موضـوعات تثير الرأي العام وتهمه. ولم يكن نفوذ علماء الاقتصاد بأقل من الفلاسفة، بل كانت أفكارهم أكثر حداثةً وجدةً من آراء الحكماء والفلاسفة.

قبل هذا، كان عامة الناس يعتقدون أن التاج أمانة إلهية والملك نائب الله على الأرض؛ لذلك من حقه التمتع بالسـلطة المطلقة والتصـرّف في أرواح الناس وأموالهم؛ لأن إرادته

مقدّمة على حقوق الناس وحرياتهم. وكان مبدأ عدم تساوي الحقوق بين طبقات الشعب مستساغاً من قِبل الجميع، فبعض الطبقات لها امتيازات خاصة وطبقات أخرى يُحكم عليها بتحمّل أعباء جسيمة من الضرائب والظلم والجور.

وكل من يولد في طبقة النبلاء يصان من أي اعتداء، وكل من يولد في طبقة الرعية يُحكم عليه بكل أنواع الذل والإجحاف. وكان من المتفق عليه أن يكون جميع أبناء الشعب متماثلين في العقيدة، وأن لا تكون لهم الخيرة في أية قضية أساسية خصوصاً في العقيدة الدينية. وهكذا كان السائد هو التزمّت وعدم التسامح والحرمان من الحرية وخضوع الجماهير للرقابة والسيطرة، وكان العمّال وأصحاب المعامل مضطرين لمراعاة ضوابط الحكومة وقوانينها؛ لذلك سادت الشؤون الاقتصاديّة والتجارية أيضاً قوانين وضوابط صارمة. كانت هذه المبادئ قد سُوِّغت وشُرحت في القرون الماضية من قبل علماء وفلاسفة سياسيين مثل توما الأكويني، وميكافيللي، وتوماس هوبز، و... إلخ.

وتوزّع العلماء في القرن الثامن عشر إلى فئتين: الفلاسفة وعلماء الاقتصاد. ركّز الفلاسفة جهودهم على مناقشة القضايا السياسيّة، والأخلاقية، والدينية، والاجتماعيّة. وكان من أشهرهم مونتسكيو، وفولتير، وجان جاك روسو.

ومن بين علماء الاقتصاد يمكن الإشارة إلى كسني وغورني اللذين ناقشا مصادر الثروة، وأوضاع العمل، والصناعة، والتجارة، ونظام الضرائب. وقد ضمّت دائرة المعارف شخصيات من الفئتين منهم دالامبير، وديدرو.

والقاسم المشترك بين الفئات الثلاث من المفكّرين هو اعتقادهم الراسخ ويقينهم الأكيد بقدرات العقل وصحته الذاتية؛ لذلك أطلق عليهم اسم "العقلانيين".

خلافاً لفلاسفة القرون الوسطى الذين درسوا القضايا من زاوية التجريد والإطلاق، ناقش هؤلاء المفكرون الأمور والموضوعات بصرف النظر عن جانبها العملي، فإذا لم يجدوا فيها نقصاً من الناحية العقلية والمنطقية اعتبروها صحيحة حقة وقالوا بتعميمها بمقتضى حكم العقل النظري. العقل كان الدليل الوحيد لكل هؤلاء العلماء والمفكّرين.

والفارق بين كتّاب القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر هو أن المتقدّمين ركّزوا

مساعيَهم على تنميق الألفاظ وتجميل العبارات الأدبية، بينما أنفق المتأخّرون طاقاتهم للبحث في المسائل العامة التي يعاني منها الناس وكتبوا أشياء تثير حماسة الرأي العام؛ فناقشوا قضايا أساسية بقيت لقرون طويلة عماد الحياة الاجتماعيّة نظير القضايا الأخلاقية، والسياسيّة، والاجتماعيّة. فمنذ نهايات القرن السابع عشر حينما انطلقت الأصوات المعارضة للأعراف التي تسود العلاقات السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة من قبل علماء أوروبا، شرح جون لوك في بريطانيا أنواع أنظمة الحكم في كتابه "الدولة الوطنية" سنة ١٦٩٠م، وأكّد أن الحرية والمساواة من حقوق الإنسان الذاتية، ورجال الحكم إنما هم نواب وخَدَمة للشعب الذي نصّبهم ممثلين عنه لصيانة حقوقه. اعتبر لوك السلطة حقاً من حقوق الشعب الدائمة، وهو حق يخوّل الشعب أن يشتكيَ إلى الله متى ما عملت الحكومة خلافاً لواجباتها، ومعنى ذلك تمرّد الشعب وانتفاضته.

وكان مونتسكيو، وجان جاك روسو، وفولتير من المفكّرين الفرنسيين الكبار في ذلك الحين والذين استلهمت الثورة الفرنسيّة أفكارهم.

ينتمي مونتسكيو لطبقة النبلاء، وتم اختياره لرئاسة برلمان "بوردو"، وقد سجّل انتقادات عميقة للوضع الاجتماعي الفرنسي في كتاب له بعنوان "**رسائل فارسية**"، واستهزأ بأعراف الفرنسيين وتقاليدهم ومؤسّساتهم. وفي كتاب آخر له بعنوان "روح القوانين" أثنى على نظام الحكم الملكي الدستوري في بريطانيا واعتبره أفضل أنظمة الحكم، والضامن للحريات الفردية وحرية التفكير:

«لا يمكن لملك تلك البلاد أن يلحق أيَّ ظلم بأي فرد من أفرادها؛ لأن سلطته خاضعة لإشراف ورقابة جهة أخرى».

وكان يؤمن بمبدأ استقلال السلطات الثلاث التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، وهذا من الأمور التي تتناقض تماماً مع نظام الحكم في فرنسا آنذاك. فولتير أيضاً كان من أبرز نقاد الحكومة الفرنسيّة، لكنه ينحدر من طبقة العوام. وقد أثنى بدوره على الحكومة البريطانية وبارك نظريات لوك منتقداً نظام الحكم المطلق المشوب بالعصبيات الدينية والنفوذ الشديد لرجال الدين[1].

---

(١) كرين برينتون، تشريح أربع ثورات.

ومع أن روسو قضى نحبه قبل عام من الثورة الفرنسيّة، لكن بالإمكان اعتباره مفكّرَ ومنظّر تشكيلات ما بعد الثورة. وكان من الرعية ويعتقد أنه لا بدّ من قلب الحكومة رأساً على عقب وتأسيس وضع جديد. كان يعتقد شأنه شأن لوك بحرية جميع أبناء البشر وتساويهم، ويؤكّد أن جميع المؤسّسات السياسيّة والاجتماعيّة يجب أن تُنشأ من أجل حفظ حقوق الأفراد. من جهة ثانية، ينبغي على الأفراد الخضوع لإرادة الأكثرية. والواقع أنه كان يعتبر الحكم الحقيقي خاصاً بالشعب. وقد أدّت هذه الأفكار بعد ٣٠ عاماً من صدورها وانتشارها إلى تأسيس الجمهورية الفرنسيّة. خلافاً لفولتير، ثار روسو ضد ارتداد جماعة دائرة المعارف ومناهضتهم للدين.

يكتب كرين برينتون حول دور روسّو في الثورة الفرنسيّة:

«النقاش حول: هل كان روسّو هو الذي صنع الثورة الفرنسيّة، أم الثورة الفرنسيّة هي التي تسبّبت في شهرته، يشبه النقاش القائل: هل البيضة من الدجاجة، أم الدجاجة من البيضة؟[1]».

نواب مجلس المؤسسين الأول في فرنسا بعد الثورة كانوا في الغالب من المتأثرين بأفكار فلاسفة مثل مونتسكيو، وفولتير، وروسو، وجماعة دائرة المعارف. وكما أشير سابقاً فقد ذهب هؤلاء الفلاسفة إلى أن الإنسان يجب عليه دائماً تنظيم ممارساته على أساس قوانين العقل وقواعده التي لا تخضع لتأثيرات الزمان والمكان، وأن يصدّق ويتّبع ما يمضيه العقل. وقبل عقد من الزمان أطلق رجال الاستقلال في أميركا نصاً بعنوان ميثاق الحقوق فنظّموا ممارساتهم وأعمالهم على أساسه، وقد حاول الفرنسيون أيضاً ومن نفس المنطلق إعداد ميثاق يصادقون عليه، فكان ميثاق حقوق الإنسان الذي أُدرج في مقدّمة دستور ١٧٨٩م. وكان الذين دوّنوا موادَّ هذا الميثاق هم: لافاييت، وتاليران، وآبيسيس، ومونيه الذي كتب مقدّمة المواد.

والواقع أن الثورة الفرنسيّة إذا كانت قد أسّست شيئاً لكل الثورات التي تلتها، فإن ذلك الشيء وهو الأيديولوجيا ودورها، قد أدّى إلى ولادة اليعاقبية كشكل كلاسيكي من الأيديولوجيا الثوريّة. كانت اليعاقبية الشكل المدوّن لنظريات التمثيل والنيابة طبقاً

---

(١) م.ن، ص ٥٨.

للدستور والسيادة الوطنية اللذين امتزجا ببعضهما في البداية، ولكن مع تقدّم الثورة في خطواتها تغيّر مصدر الشرعية من النيابة على أساس الملكية إلى إرادة الشعب الرمزية. القول: إن إرادة الشعب (الشعب بوصفه وحدة فذة ومتجانسة) يمكن أن تُستخدم عن طريق تأمين الرضا والقناعة العامة، هذا القول كان تركيبةً فرضيةً من إرادة الشعب التي كانت تعدّ الأساس الكافي للشرعية. في فترة تألق اليعاقبة انتصرت الشرعية الثوريّة القائمة على أساس المعايير الإيديولوجية المقبولة، وبانتصارها استغرقت الأيديولوجيا الثوريّة كل مجال السلطة وتطورت مع الحكومة سويةً. تجربة اليعاقبة كانت الأسطورة السياسيّة الحديثة للثورة. وقد أصبحت الشرعية الثوريّة جزءاً مستقلاً مكتفياً بذاته.

حول دور الأيديولوجيا في الثورة الفرنسيّة يعتقد ألكسي دوتوكوفيل أن هذه الثورة أطلقت ديناً جديداً لا يهدف لأقل من ولادة جديدة لكل البشرية.

تطورت الثورة كدين رغم أنها لم تكن متكاملة بحد ذاتها؛ لأنها كانت ديناً لا ربَّ فيه ولا وعود بحياة أخرى في المستقبل. وهكذا انتشر هذا الدين العجيب في كل العالم كما انتشر الإسلام وكان له أتباعه، وجنوده، وشهداؤه[1].

وباختصار يجب القول: إن مدرسة الثورة الفرنسيّة التي مثّلت أساس الليبرالية رفضت الاستبداد الديني الكنسي، وانتزعت السيادة من الله والملوك فمنحتها للشعب؛ ومنحت الأصالة للفرد في مقابل السلطة الحاكمة لتضمن حقوق الإنسان وحمايته. كانت الفردانية أو أصالة الفرد المحور الرئيس لأيديولوجيا الثورة الفرنسيّة. كل واحد من منظّري الثورة الفرنسيّة حاول بطريقةٍ ما انتزاع شرعية الملوك المستبدين الذين اعتبروا التاج أمانةً إلهية لديهم ومارسوا حكمهم بمباركة البابا.

وقد اختاروا للوصول إلى هذا الهدف طريقين:

الأول: أنهم عملوا على قطع الصلة بين الدين والسياسة، وكانوا الجماعة الأولى التي تروِّج لفصل الدين عن السياسة، فقالوا: إن الدين ظاهرة معنوية وأخلاقية تتعامل مع روح

(١) Alexis de Toucvill, **The Old Regime and The French Revolution,** by Struart Gilbert New York; Doubleday Anchor 1955/13/156.

الإنسان ومعنوياته، بينما تتعامل السياسة مع المجتمع وجسم الإنسان وعالمه المادي.

بتمرير هذا المشروع تنقطع الصلة بين الكنيسة والحكومة وتهبط السيادة من السماء إلى الأرض.

والطريق الثاني: هو رفض السيادة الإلهية وإحلال سيادة الشعوب والإنسان محلها.

وهنا نشير باختصار إلى نظرية العقد الاجتماعي المعروفة لجان جاك روسو. يعتقد روسو أن الإنسان الأول كان حراً في الطبيعة غير خاضع لسلطة الدولة. وشيئاً فشيئاً حينما ازداد عدد البشر، وتعقّدت العلاقات بينهم، وكثرت احتمالات النزاع والصراع شعر الإنسان بضرورة تأسيس الحكم، ومنح السلطة الحاكمة صلاحيات معينة، وإلقاء مسؤوليات والتزامات على عاتقها مقابل تلك الصلاحيات. العقد الاجتماعي في الطبيعة ثنائي الجانب، وبوسع أفراد المجتمع متى شاؤوا أن يسحبوا الصلاحيات التي منحوها.

٢- روسيا

إذا كان القرن الثامن عشر حقبة ازدهار الأفكار الليبرالية والديمقراطية الغربية التي أثمرت انبثاق اليعاقبية في الثورة الفرنسيّة، فقد كان القرن التاسع عشر فترة ازدهار النظريات الاشتراكية. وإذا كان انتشار الأفكار الليبرالية وليدَ التبعات التي سببتها الحكومات الملكية المستبدة، والامتيازات الطبقية ونزعة النبالة في عصر الإقطاع، فإن انتشار الأفكار الاشتراكية نجمَ عن التبعات والآثار التي أفرزتها الرأسمالية نتيجة استغلال أصحاب الرساميل (خصوصاً أرباب العمل في الورشات والمعامل الآخذة في التطور) لطبقات العمال من أجل كسب أرباح أكبر.

في القرن التاسع عشر، وعلى الرغم من وجود نوع من الحريات السياسيّة والاجتماعيّة لدى مجتمعات أوروبا الغربية، تفاقمت حالات الإجحاف بفعل نمو التجارة والصناعة. وبذلك لم يستطع انتشار الليبرالية فعلَ شيء سوى توسيع دائرة طبقة النبلاء الرأسماليين إلى حدٍّ ما، لكنه أخفق في إزالة الفوارق الطبقية والاجتماعيّة الحادّة.

وأفضت التطورات الصناعيّة إلى تشكيل مجتمع يمثّل فيه رأس المال عاملاً مهماً وأساسياً في السلطة والحياة السياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة. وفي هذه الظروف

اصطفّت طبقتان بوجه بعضهما. ففي جهة كان هناك النبلاء الرأسماليون، وفي الجهة الثانية وقفت شرائح العمّال ذوي الدخل اليومي الذين خضعت حياتهم لقوانين العرض والطلب وتلوّنت بكثير من البؤس والفاقة.

وأسفرت هذه الأحوال عن تأسيس مدارس اجتماعيّة جديدة سمّيت بالاشتراكية، هدفها الرئيس القضاء على الظلم الاجتماعي على أساس التغيير العام في الشؤون الاقتصاديّة.

وأبرز رواد الفكر الاشتراكي هم أووين[1] في بريطانيا، وسان سيمون، وفيفريه، ولويس بلان، وبرودون في فرنسا، وكارل ماركس في ألمانيا.

وكانت نتيجة انتشار الأفكار والمدارس الاشتراكية تشكيل أحزاب اشتراكية في بلدان مختلفة ارتبطت ببعضها في إطار اتحاد عالمي. المدارس الاشتراكية متنوعة جداً، لكنها تنتقد جميعاً النظام الاقتصادي الحُرّ وتدينه، وتعتقد أنه أسلوب يؤدي إلى زيادة الإنتاج، والإسراف، والفوضى الاقتصاديّة. وقد ناهضت المذاهب الاشتراكية على العموم المنحى الرأسمالي وأكّدت على أنه يفاقم الإجحاف والظلم، ويصرف كافة منافع الإنتاج إلى الأقلية صاحبة رأس المال بينما يُبقي على الأكثرية أجراء مياومين، ويُشيع الفقر والبؤس. كما طالبت كافة الاتجاهات الاشتراكية بتغيير جذري في النظام الاقتصادي، وإنهاء استغلال وسيادة عنصر العمل.

لكن مؤسّسي الاشتراكية لم يتفقوا على وسائل تغيير النظام الاجتماعي إلى النظام المنشود. ويمكن عموماً تشخيص اتجاهين اشتراكيين في هذا المضمار: الأول: الذين يرومون تحقيق التحوّل الاجتماعي عن طريق الدولة المسيطرة على أدوات إنتاج الثروة. والجماعة الثانية: عارضت زيادة قدرة الدولة وطمحت إلى أن يوجِد المجتمع نفسه التحولات اللازمة وبدون مساعدة الدولة. والنموذج النهائي للاشتراكية المناهضة للدولة هو الفوضوية التي تعمل على إسقاط الدولة وإثارة الروح الثوريّة.

في القرن التاسع عشر كان هناك الكثيرون من منظّري الاشتراكية يمكن ملاحظة الجيل الأول من الاشتراكيين بينهم. روّاد هذا الطيف هم سان سيمون، وفيفريه، وإيفين.

---

(١) Owen.

وقد أطلق عليهم اسم "الاشتراكيين الخياليين".

حاول هؤلاء تحقيق مرافق مجتمعهم الذي تخيّلوه من دون وجود تجربة مسبقة. وقد كانت معتقداتهم مرتكزة على العواطف، بل حتى على العواطف الدينية. ومع أن آراءهم كانت عرضة لاستهزاء العامة من الناس، بيدَ أن أساس المنحى الاشتراكي والنقد الجاد للنظام الاقتصادي المعاصر، ومعظم المبادئ المدرجة في الأنظمة الداخلية للأحزاب الاشتراكية ومنشوراتها تأثرت بآراء هؤلاء المفكّرين وكتاباتهم.

وكانت الفكرة الأساس لسان سيمون هي أنّ بوسع الإنسانية وعبر الاستثمار العقلاني لمصادر الطبيعة في الكرة الأرضية أن يبلغ السعادة والرخاء. ولأجل بلوغ هذه الغاية لا بدّ من إقصاء الطبقات العاطلة وتسليم إدارة الدولة للمفكّرين والصناعيين. لكن الإصلاحات الاقتصاديّة يجب أن تتقدّم بموازاة الإصلاحات الأخلاقية، وينبغي تجديد مبادئ المسيحية وتشييد الأمور على أساس أسرع تحسينٍ ممكن لأوضاع الطبقات الأكثر فقراً.

في الطور اللاحق، لم تعد الاشتراكية شيئاً خيالياً إنما أفصحت عن آثارها العملية. وكان الرواد الكبار لهذا المنحى هم لويس بلان، وبرودون، وكارل ماركس، وإيفين. ارتبط هؤلاء بالطبقات العمالية مباشرة ونشروا أفكارهم بينهم.

وكان لويس بلان أحد تلامذة سان سيمون، وقد لخّص أفكاره في أحد كتبه بما يلي:

«من حق أي إنسان أن يعمل، ومن واجب المجتمع أن يوفر العمل لكل أفراده. الدولة هي مظهر المجتمع ينبغي أن تتكفّل الفقراء، وتمنح العمّال الأموال اللازمة لتأسيس المصانع والمعامل التي يدير العمّال فيها أنفسهم».

ربما كان برودون أكثر المفكّرين الاشتراكيين إبداعاً وعمقاً، وقد وضع العديد من الكتب، ومع أن أفكاره تدل في ظاهرها على خصام شديد مع الدولة التي يصفها بأنها تدعو إلى الفوضى، إلّا أنه كان في الحقيقة مصلحاً عملياً معتدلاً. فكان يعتقد أن العدالة يجب أن تتحقق في كل مكان عن طريق التبادل العادل والتعاون؛ أي أن التعاون يمكن أن يتحقق بين العمال وأرباب العمل عن طريق التوازن بين الإنتاج والأجور، وبين الباعة والمشترين عن

طريق الأسعار العادلة للسلع، وبين المقرضين والمقترضين عن طريق تشكيل اعتمادات مجانية. أطلق على هذه المدرسة اسم "مدرسة التعاون".

كارل ماركس أحد أبرز الفلاسفة الاشتراكيين ومن المتأخرين الذين عاشوا في القرن التاسع عشر، ويعدّ مؤسّس المذهب الاشتراكي الذي أفصح عن آرائه ونظرياته في كتب عدة منها "عرض الشيوعية"، و"رأس المال". كان يرى الاشتراكية نتيجةً ضروريةً وحتمية للتكامل الاقتصادي، وأن على العمال أن يشكّلوا حزباً دولياً ضد البرجوازية الرأسمالية، حتى يستولوا في غمرة الصراع الطبقي على السلطة العامة؛ أي الدولة ويكرّسوا منهج الاشتراكية؛ أي المُلكية العامة لأدوات الإنتاج، وتبادل الثروة، والأراضي، والمناجم، والمعامل، والبنوك. وينبغي أن يقوم توزيع الثروة في المجتمع الاشتراكي على أساس انتفاع كل شخص بمقدار عمله.

وتحليل الماركسيين للثورة تحليل اقتصادي عموماً يقوم على أساس الديالكتيك التاريخي لماركس. وترى الماركسية أن السبيل الثوري مما لا مناص منه لحل مشكلة الطبقات الحاكمة.

ففي طور معيّن من تاريخ المجتمعات الصناعيّة تصل علاقات البروليتاريا (طبقة العمال) بالرأسماليين (الطبقة الحاكمة) إلى درجة تثور فيها البروليتاريا، وتنتزع أدوات السيطرة على المجتمع من أيدي البرجوازية، وتسيطر على أدوات الإنتاج باستخدامها النظام الحكومي، فتغيّر بذلك أساس العلاقات الاجتماعيّة.

في هذا السياق لا مناص من التمرّد والثورة، فالطبقة الحاكمة غير مستعدة للتخلي عن موقعها بشكل طوعي. وتنظر الماركسية إلى الثورة لا بوصفها شيئاً مثالياً منشوداً، بل باعتبارها أمراً لا سبيل لاجتنابه، فالتاريخ من وجهة نظر ماركس يتقدم إلى الأمام، وكل طور من أطواره مؤشر تقدّم حتمي بالقياس إلى الطور السابق. الرأسمالية نفسها قامت على أساس الأشكال التي سبقتها من النظم الاجتماعيّة؛ حيث قامت الرأسمالية على أساس الاستغلال الطبقي، وإذن في حين تُعد مرحلةً ضرورية من التقدّم فإنها تعتبر غير عادلة. وبالتالي، تزرع الرأسمالية بنفسها بذور موتها. فالرأسمالية المتطورة احتكارية بنحو تصاعدي متفاقم وتتطلع إلى مزيد من الأرباح، وتصل في النهاية إلى حيث يتعرّض

النظام الاقتصادي للضغط بفعل تشكيل شركات كبيرة، ويؤدي السعي لإحراز الفرص بهدف مزيد من الاستثمار إلى إقصاء المستثمرين الصغار وتحويلهم إلى جزء من طبقة البروليتاريا.

تنافس العمال للحصول على عمل سوف يزداد حدّةً وستنخفض الأجور ويتفاقم بؤس الطبقة العمالية. الرأسمالية التي تتولى كقوة رائدة قيادة المجتمع في تأمين الاحتياجات الإنسانية عن طريق تنمية التكنولوجيا، تتحول في الطور اللاحق إلى عقبة في طريق التقدم. وسيقضي ازدياد عدد العمال العاطلين على إمكانية استهلاك المنتوجات، وتبعاً لذلك سيهبط مستوى الفائدة ويعم البؤس والفقر. الرأسمالية التي أوجدت الآلة لتأمين احتياجات المجتمع لن تعود قادرة على استخدامها بنحو عقلاني. وبالتالي، سوف تزداد تناقضاتها نتيجة ديناميكيتها الداخلية إلى حين تستطيع الثورة أخذ المجتمع تارةً أخرى إلى النظام العقلاني، ألا وهو استقرار المجتمع على أساس المعايير الشيوعية.

حسب نظرية ماركس، تستقر الشيوعية على مرحلتين: المرحلة الأولى تتسم طبيعياً بالعنف والثورة، وهي مرحلة مؤقتة تتمّ فيها تصفية الطبقات الرأسمالية من قبل دكتاتورية البروليتاريا. ويكتب في هذا الصدد:

بين المجتمع الرأسمالي والمجتمع الاشتراكي هناك مرحلة ثورية تنقل المجتمع من الحالة الرأسمالية إلى الوضع الاشتراكي. تتزامن هذه المرحلة مع فترة نُقلة سياسية، لا يمكن للدولة فيها أن تتخذ شكلاً غير شكل الدكتاتورية الثوريّة لطبقة البروليتاريا[1].

في هذه المرحلة يصار إلى إلغاء المُلكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وتسليمها للدولة، فيتشكّل نظام الحكم الاشتراكي وتنتهي فترة الاستغلال الرأسمالي، لكن الشيوعية بمعناها الأخص لا تزال حتى ذلك الحين غير سائدة، فهذا النظام لا يزال يقتضي نوعاً من اللامساواة والإجبار؛ إذ ثمة عدم تساوٍ في الأجور، والدولة لا تزال موجودة، والمُلكية الخاصة للسلع الاستهلاكية لا تزال محترمة وسارية.

غياب الدولة واضمحلالها أمر مشروط بشرط نفسي - اجتماعي هو ظهور إنسان جديد

(١) أندريه بيتر، ماركس والماركسية، ص ٨٨.

يختلف عن الإنسان الرأسمالي. يكتب ماركس:

تزامناً مع الشيوعية، سوف تختلف ضمائر البشر طبيعياً في علاقاتهم فيما بينهم عما هي عليه اليوم، ولن تسود مبادئ الحب والتضحية، والأنانية على هذه العلاقات بنفس الدرجة. في مثل هذا المناخ الجديد سيسود انضباط مشترك يصحبه رضاً وقناعة حرة[1].

خلافاً لنبوءة ماركس، وقعت هذه الثورة التي كان ينبغي أن تقع في البلدان الصناعيّة المتطورة، في بلد كان يجرِّب الحياة الصناعيّة لتوّه ويعيش ٨٥٪ من سكانه في القرى، ولا تشكِّل طبقة البروليتاريا في مدنه سوى عدد ضئيل.

كان على لينين ـ مهندس التطورات الماركسية في روسيا ـ أن يعالج بدايةً التناقض الوحيد في نظرية ماركس؛ أي كان عليه أن يجيب عن السؤال: «كيف يمكن تطبيق نظريات ماركس حول النظام الرأسمالي على بلد متخلّف كروسيا»؟ وللإجابة عن هذا الاستفهام قدّم لينين جوابين متتابعين. في البداية وضع كتاباً بعنوان "الإمبريالية ذروة الرأسمالية"، زعم فيه أن الرأسمالية تحوّلت بشكل جذري وانتقلت من الحالة الصناعيّة إلى الحالة المالية، ومن التنافس الفردي إلى النمط الاحتكاري. وهكذا أضيف الصراع السياسيّ بين الدول (الاستحواذ على الأسواق، والمواد الأولية، والمستعمرات و ... إلخ) إلى الصراع الطبقي.

والنتيجة المفاجئة التي ستظهر عملياً، هي: حتى انتشار الرأسمالية (شأنه شأن تمركز الرأسمالية) سيؤدّي إلى انهيار هذا النظام. مثل هذا الانتشار يخلق جبهة إمبريالية ويوفّر الحوافز لبروز تناقضات غير مسبوقة داخل هذه الجبهة، ستكون هذه التناقضات كالشروخ والتصدّعات التي تفتح الثورة فيها طريقها بسهولة أكبر.

وبهذا يتغيّر شكل الثورة. ولم تعد القضية قضيةَ فاجعةٍ عالميّة تبدأ من البلدان التي تحكمها أنظمة رأسمالية متقدّمة، بل على العكس صار الحديث يدور عن وقوع أحداث في بلدان تمثل أضعف الحلقات في سلسلة الجبهة الإمبريالية.

وهكذا ابتعدت البلدان الأكثر تنمية عن احتمالات الثورة، فقد أمكنها وبفضل الأرباح

---

(١) أندريه بيتر، ماركس والماركسية، ص ٩٣.

الكبيرة التي حققتها أن تفسد طبقة العمال؛ بحيث ظهرت في مقابل الرأسمالية الفاسدة حالة اشتراكية فاسدة أيضاً. وذلك على العكس البلدان التي لم تحقق تقدّماً كبيراً، لكنها كانت بالتالي جزءاً من الجبهة الإمبريالية. ففي الوقت الذي تبدأ هذه البلدان السياسيّة الإمبريالية تقع بدورها في هوّة تناقضات النظام الرأسمالي، وتخلق أرضية مساعدة لنشوب الثورة وتصاعدها. نموذج مثل هذه البلدان هو روسيا سنة ١٩١٧م. وعليه، يعود انتصار الاشتراكية في بلد متواضع من الناحية الرأسمالية حالة ممكنة ومحتملة جداً[١].

والإجابة الثانية التي قدّمها لينين هي أنّ حتمية ماركس تتحول إلى اختيار وحرية بفضل الخطوات والمبادرات السياسيّة. يعتقد لينين أنه لا يوجد في الثورة شيء تلقائي، إنما ينبغي الإعداد لكل شيء كما يجري الإعداد للحرب. في حين شدّد ماركس وأنجلس على حركة البروليتاريا كتجسيد لحركة التاريخ، شدّد لينين على الحزب المنظّم المكوّن من أقلية مستنيرة ناشطة تحترف العمل الثوري، وتتقدّم الطبقة العمالية في مسيرتها. كما أضاف لينين طبقة الفلاحين إلى الجماعات الثوريّة قائلاً:

القفزة الحقيقية للثورة الروسيّة تبدأ حينما تمارس شريحة الفلاحين دوراً ثورياً فعّالاً تواكباً مع البروليتاريا.

وركّز ستالين أيضاً على هذا الاتجاه خلافاً للمنحى الذي اتخذه تروتسكي. ومن هنا، تكتسب علامة المطرقة المتحدة بالمنجل تحت نجمة الحزب، معناها الخاص.

تعتقد الماركسية القائمة على أساس المادية الديالكتيكية والتي تَعُدُّ الاقتصاد بنيةً تحتية، أن الدين أفيون الشعوب، وأنه كغيره من العلاقات الاجتماعيّة لا يُعد من البنى الفوقية فحسب، بل ويعتبر عقبةً في طريق تقدم المجتمع ولا سيما الثورة البروليتارية. لذلك، يحسب الماركسيون مناهضة الأديان الإلهية والعمل على تفتيت دورها في العلاقات الاجتماعيّة وأفكار الجماهير أمراً ضرورياً لا مناص منه.

يكتب لينين في هذا المجال:

«المدرسة الماركسية مدرسة مادية تناهض الدين بمقدار ما تناهضه مدارس مادية

---

(١) أندريه بيتر، ماركس والماركسية، ص ١١٦.

مثل الفرويدية ومادية فيورباخ... لكنها مادية تتفوّق على تلك الماديات بدرجات كبيرة من حيث توظيف الفلسفة في مجالات التاريخ والعلوم الاجتماعيّة... يجب أن نسقط هذا... هذه هي أبجدية الماركسية. لكن المدرسة الماركسية تذهب إلى أبعد من هذا. وينبغي معرفة كيفية مناهضة الدين، ولأجل ذلك ينبغي تفسير مصادر الإيمان والدين لدى الجماهير بمفاهيم مادية. ويجب عدم حصر العمل ضد الدين بخطابات المراثي الانتزاعية... بل ينبغي ربط هذا النضال بخطوات ملموسة للحركة الطبقية باتجاه استئصال الجذور الاجتماعيّة للدين... وقبل كل شيء الخوف من قوى الرأسمالية الشرسة»[1].

ولا شك في أن الأفكار الاشتراكية لدى ماركس ولينين أدت دوراً كبيراً في تأسيس الأحزاب والجماعات السياسيّة في روسيا السوفياتية أوائل القرن العشرين، وكان هذا ناجماً عن نفوذ هذه الأفكار بين المثقفين الروس. لم يكن جميع المثقفين ماركسيين، لكنهم كانوا جميعاً معارضين لنظام الحكم دون تردد. وبالنسبة للكتّاب الليبراليين الروس، فقد أثّرت فيهم تركيبةٌ جذابةٌ من الأفكار الغربية التقدمية منذ عصر "النهضة" إلى عصر "داروين" أكثر مما أثّرت فيهم الأفكار والمعايير الجديدة. لكن الأيديولوجيا الرسمية للمستنيرين الراديكاليين كانت الماركسية.

ومهما يكن فقد لاحظنا في عملية السقوط السريع والمفاجئ للحكم القيصري، أنه لم يكن للأحزاب ولا القادة السياسيّين ولا الإرادات السياسيّة أيُّ دور فيها، إنما كان دورها الأساس في تبرير التنظيمات والتناقضات وتوجيه التطورات بعد سقوط النظام وهو ما سنسلّط عليه الضوء في الفصل اللاحق.

٣- إيران

كانت هناك ثلاث مدارس فكرية مختلفة في إيران مطلع القرن العشرين وكانت هذه المدارس تجتذب إليها الفئات الاجتماعيّة. وهذه المدارس هي: الليبرالية المرتكزة إلى القومية الإيرانية، والماركسية اللينينية، والعودة إلى الإسلام. وقد حاول دعاة كل واحدة منها استقطاب مزيد من الأنصار عن طريق عرض المجتمع المثالي الذي تبشّر به مدرستهم.

---

(١) أندريه بيتر، ماركس والماركسية، ص ٢٨١.

فـي إطار أيديولوجيا الثورة الفرنسـيّة، ناقشـنا الليبرالية ومرتكزاتها بالتفصـيل، ولا ضـرورة لإعادة البحث فيها هنا. أما القومية في فكر مؤسّسـيها الغربيين، فتعني العلاقة بيـن جماعة مـن النـاس تجمعهم حـدود جغرافية معينـة، وعرق، وسـابقة تاريخية، ولغة، وثقافة، وتقاليد مشـتركة، واعتبارهم وحدةً واحدةً لا تتجزأ؛ وكل ما يصـبُّ لصـالح هذه الوحدة وحيثيتها ومكانتها يصـنّف في خانة الأصـدقاء، أما سـائر الأشـياء، فتعد ضـمن فصيل الأعداء والأجانب.

وبعبارة أخرى: الشـعور القومي هو مشـاعر مشـتركة، أو وجدان وعاطفة مشتركة بين جماعة من النـاس يشـكّلون وحدة سياسـية أو أمة. هذه الفكرة المستلهمة من المجتمعات الليبرالية الغربية تحولت في بلدان الشـرق الأوسط إلى سـلاح لمكافحة الاستعمار ونفوذ الأجانب وسـيطرتهم. واسـتطاعت هذه المدرسـة استقطاب الشـرائح المثقفة والمتعلمة والطبقات المتوسطة في المدينة إلى حد كبير، وأحرزت نجاحات ملحوظة في ثورة الدستور وتأميم النفط وتطبيق معاييرها وأفكارها. لكنها لم تسـتطع إحراز مكانة رصـينة لها بين شـرائح الشـعب؛ إذ لم تكن القومية، من ناحية، متطابقة مع المعتقدات الدينية للشـعب، ولم يكن معنى الأمة وتعريفها لدى الغربيين الذين ذهبوا إلى التمييز العرقي والعنصـري، سـوى خرافة. ومن ناحية ثانية، لم تكن خصـائص المجتمع الإيراني متطابقة مع معايير القومية؛ لأن غالبية أبناء الشعب الإيراني الذين يعتبرون أنفسهم اليوم إيرانيين ويتكلمون الفارسـية، هـم في الحقيقة إما عرب، أو أتراك، أو مغول. كمـا أن كثيراً من العرب الذين ينـادون بالعروبة والقومية العربية ينحدرون في الواقع من أصـول إيرانية وتركية ومغولية. ولو أردنا فرز الإيرانيين على أسـاس العنصـر واعتبار ذوي العنصر الآري هم الإيرانيين، وجب اعتبار نسبة كبيرة من الشعب الإيراني غير إيرانيين.

وقد تركت الماركسـية ـ اللينينية التي لفتت أنظار الكثير من القوى الثوريّة الراديكالية والشـابة بعد قيام الثورة الروسيّة وانتصـار البلاشفة، وانتشـرت باعتبارها الأيديولوجيا الثوريّة الوحيدة، تركت تأثيرها في إيران أيضـاً بسبب جوارها للاتحاد السوفياتي، وحاول أتباعها عبر أسـاليبهم الإعلامية وتأسـيس تنظيمات سـرية متماسـكة تحقيـق أهدافهم فـي تغيير المجتمع الإيراني وإقامة نظام اشـتراكي في إيران. وبالمسـتطاع ملاحظة هذا التحرّك في السعي إلى تأسيس حزب توده (الحزب الشيوعي الإيراني) وماضيه السياسيّ الطويل نسبياً.

لقد كان هذا التيار أقل نجاحاً من الحركة الليبرالية على الرغم من الجد والنشاط الكبير الذي أبداه أتباعه. ويمكن أن نعزوَ هذا الإخفاق إلى سببين رئيسين:

١ - الماهية الإلحادية والأساس المادي للماركسية ـ اللينينية كانت على النقيض من طبيعة المجتمع الإيراني ومعتقدات الناس المتحجِّرة في نفوسهم، ولم يكن بالإمكان أن تكسب لها قبولاً ملحوظاً في أوساطهم.

٢ - وإنَّ تبعية الماركسيين الشديدة لموسكو وفي ضوء الماضي المرير للعلاقات بين إيران وروسيا، جعلت الناس يعتبرونهم جماعة غير مستقلة وتابعة للأجنبي، وجعلتهم من جهة ثانية أُلعوبةً بيد السياسات الدولية للاتحاد السوفياتي.

أما الإسلام، فقد كان له كدين ومدرسة إلهية، جذوره التاريخية العميقة في قلوب وأرواح قطاعات واسعة من المجتمع الإيراني. الدين في قرى إيران ومدنها وبين طبقات شعبها الفقيرة والغنية والعمالية والفلاحية، والموظفين، والطلاب، والمثقفين له سيادته على أسلوب الحياة وأحوال الفرد الشخصية على أقل تقدير. المجتمع الذي يشكّل فيه المسلمون ٩٨٪، ويؤمن معظمهم بتوصيات الكتاب السماوي، ويعملون بأحكامه، له قابلية أكبر على استمرار هذه الأيديولوجيا كطريق للتحول السياسيّ والاجتماعي بما في ذلك الثورة.

وتتوفر الأيديولوجيا الإسلامية على سائر المدارس السياسيّة وتضفي هالة وتألّقاً خاصاً وتكمن عادة في الرؤية الكونية الإسلامية التي يتسنّى الإشارة إلى خطوطها العامة بما يأتي:

١ - لا ينحصر الواقع والوجود بالمادة والطبيعة. فالمادة شعاع من الواقع المطلق غير المادي.

٢ - العالم المادي ظاهرة تنبع من الوجود والواقع المطلق، ولهذا العالم مصدر ومدبِّر عالم حكيم قادر يتحكّم في كل العلاقات والعوامل الطبيعية، وكل الأسباب الطبيعية وحركات المادة وأنشطتها وانفعالاتها هي من فعل الله ومظهرٌ لإرادته وتجلّياتٌ لوجوده.

٣ - يخضع عالم الوجود في الرؤية الكونية الإلهية للإشراف والولاية الإلهية، وتتحرك الموجودات من النقص إلى الكمال بولاية الله وتدبيره، وتعود إليه في نهاية المطاف.

٤- الإنســان في هذه الرؤية الكونية ليس له بُعد مادي فقط، إنما له بعدٌ معنوي أيضــاً، وهو سائر نحو الكمال المطلق؛ أي خالق الوجود، وسيبلغ كماله عند لقاء الله.

٥- الإنســان مخلوق أبدي خالد لا يفنى بالموت، إنما يســتقبل عوالــمَ أخرى ينال فيها تبعات أعماله ونتائج حياته في عالم الدنيا.

٦- الإنسان موجود حر ومسؤول يسير باختياره في طريق تكامله إلى النهاية، ولأنه حر فقد يختار أحياناً السير نحو الله، وقد يختار أحياناً السير نحو الشيطان.

٧- الحياة في هذا العالم مرحلة يكتســب فيها الإنســان كماله، ويضمن بأعماله حياته الأبدية الخالدة.

وقــد حالت بعض العقبات دون اســتخدام هــذه الأيديولوجيا بوصــفها أيديولوجيا ثورية أهمها ما يأتي:

١- أُشــيعَ لســنوات طويلــة ونتيجة دعاية الاســتعمار الغربــي المرتكزة إلى المدرســة الليبرالية أن الدين منفصــل عن السياســة، ولا علاقة للدين بقضــايا السياسة والمجتمع، فهو لا يمتلك وصفة لعلاج الأمراض السياسيّة ـ الاجتماعيّة المعقدة المعاصرة. وقد أثّرت هذه الدعاية في شرائح مختلفة من المجتمع منها بعض رجال الدين.

٢- يعود المجتمع المثالي الذي يرســمه الإســلام إلى ١٤ قرناً في الماضــي، ولم يكن بوســع الكثيرين تصــور إمكانية تطبيق أحكامه في المجتمعات الصــناعيّة المتقدّمة أو في عصر الذرّة كما يقال، وأن يكون بمستطاع الإسلام الإجابة عن قضايا العصر المعقدة.

٣- أدّى التشديد على بعض المبادئ الإسلامية كمبدأ التقية وانتظار الفرج لدى الشيعة، ومبــدأ إطاعة ولي الأمر لدى الســنّة، إلى اعتقاد كثير من الناس، ومنهم بعض المســلمين المتدينين بتعذر طرح الإسلام كأيديولوجيا ثورية تعمل على تغيير القيم السائدة.

في ضــوء هذه العقبات، وعلى الرغم من جهود شخصــيات نظير الســيد جمال الدين الأسد آبادي (الأفغاني)، والشيخ النائيني، وفضل الله نوري، وحسن مدرّس، وأبي القاسم كاشــاني، وجماعة "فدائيي الإســلام" بقيادة السيد نواب صــفوي، ورغم ممارستهم دوراً أساســياً في تحقيق الكثير من الأهداف الوطنية، لم يســتطع هؤلاء إقناع قطاعات الشعب الواســعة ولا سيما الثوريين الشباب بالإســلام كأيديولوجيا ثورية. واستمر الواقع على هذا المنــوال حتى جاء الإمام الخمينيُّ في ســنة ١٩٦٢ م وكان على معرفة دقيقة بالمشــكلات

المذكورة، فسار خطوة خطوة في طريق معالجة هذه المشكلات، ونجح في تبديد الأوهام التي عشّشت في أذهان الناس، وطرح الإسلام بأسلوب جديد باعتباره أفضلَ الأيديولوجيات الثوريّة في المجتمع الإيراني. بدايةً حرّم الإمام الخميني التقية بوصفه أحد مراجع التقليد الشيعة، واعتبر الكشف عن الحقائق أمراً واجباً شرعاً «ولو بلغ ما بلغ»[1]، فعالج بفتواه التاريخية هذه المعضلة القديمة. كما رفع بوصفه مرجعَ تقليد كبير وقطباً رئيساً في الحوزة العلمية في قم، رايةَ الكفاح والهجوم على النظام السياسيّ الحاكم مثبّتاً خطأ الفكرة القائلة: بفصل الدين عن السياسة.

بعد ذلك، وخلال الفترة التي سنحت له في منفاه في النجف الأشرف، أطلق فكرة الحكومة الإسلامية ومبدأ ولاية الفقيه؛ محدِثاً تحوّلاً أساسياً في النظر إلى الدين الإسلامي بوصفه أيديولوجيا متوثّبة وممكنة التطبيق في العصر الحاضر. في إطار تقديم الأيديولوجيا الثوريّة كان ينبغي أولاً رفض نظام الحكم القائم ودحض القيم التي تسوده، وهذا ما فعله قائد الثورة كمنظّرٍ في بداية مشواره. في حين تمّ الترويج سنوات طويلة للاعتقاد بأن السلطان ظل الله، وطاعته من طاعة الله، والتاج وديعة وموهبة إلهية، رفض الإمام الخميني كل هذه القيم وقال فيما قال:

«مواد الدستور ومتمّمه التي تتعلق بالمَلَكيّة وولاية العهد وما إلى ذلك، أنّى لها أن تكون من الإسلام؟ هذه كلها ضدُّ الإسلام، وتناقِض نظام الحكم الإسلامي والأحكام الإسلامية. المَلَكيّة وولاية العهد هي ما شطب عليه الإسلام ورفضه وأسقطه في الصدر الأول في إيران، وروما الشرقية، ومصر، واليمن. في رسائله المباركة لإمبراطور روما الشرقية (هيراقليطس الأول) وشاهنشاه إيران، دعاهم الرسول الأكرم ﷺ إلى التخلّي عن أسلوب الحكم الشاهنشاهي والقيصري، وإكراه عباد الله على عبادتهم وإطاعتهم المطلقة، وأن يسمحوا للناس بعبادة الله الواحد الذي لا شريك له وهو السلطان الحقيقي. المَلَكيّة وولاية العهد هي نظام الحكم المشؤوم الباطل الذي ثار الإمام الحسين عليه السلام واستشهد من أجل الحؤول دون قيامه»[2].

بإثارة هذه الفكرة، أعلن قائد الثورة ولأول مرة بطلان قيمة لم تُنشر ويروّج لها بين

(١) صحيفة النور، ج١، ص ٤٠.

(٢) الإمام الخميني، ولاية الفقيه، ص ١٠- ١١.

الناس سنين طوالاً فحسب، بل وكانت جزءاً من الدستور الإيراني[1].

والواجب التالي لمنظِّر الثورة هو رسم صورة المجتمع المثالي وتقديم الأسلوب العملي لبلوغه. وكان المؤمنون بالإسلام وهم غالبية المجتمع الإيراني مقتنعين بأن الحكومة الإسلاميَّة بالشكل الذي قامت به زمن الرسول الأكرم ﷺ يمكن أن تعدّ حكومة مثالية منشودة ونموذجاً للحكومة المستقبلية. لكنَّ النقطة المهمة هي: بعد ١٤ قرناً وبالنظر إلى تعقيدات المجتمع العصري، كيف يمكن تشكيل مثل تلك الحكومة ومن قِبل مَن؟ من جهة أخرى، ذهب كثيرون إلى أنَّ العالَم يجب أن يزخر بالفساد والظلم والجَور حتى يظهر المهدي الموعود ، ﷺ. فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً ويقيم الحكومة الإسلامية، وبذلك اعتبروا قيام حكومة إسلامية سابقة لحكومة المهدي أمراً متعذراً، والسعي لإقامتها ممارسةً مناقضة للقيم الدينية.

في مثل هذه الظروف، أطلق قائد الثورة مبدأ "ولاية الفقيه" بلغة مبسّطة مدعومة بآيات قرآنية وأحاديث وروايات المعصومين، فأثبت أنَّ أحكام الله لا تقبل التعطيل، ولا يمكن مهما كانت الظروف حتى في عصر الغيبة الكبرى التنصّل من تطبيق الأحكام الإلهية. وهذه مسؤولية يجب أن يتحمّلها الفقهاء.

في هذا الصدد يخاطب الإمام طلبة العلوم الدينية قائلاً:

«لن تكونوا خلفاء الإسلام إلا إذا علّمتموه للناس؛ لا تقولوا: دع كل شيء حتى يظهر الإمام المهدي ﷺ. هل تتركون الصلاة حتى يظهر الإمام المهدي وعندها تصلّون؟ حماية الإسلام أهمّ من الصلاة. لا تأخذوا بمنطق حاكم "خمين" الذي كان يقول: "ينبغي إشاعة المعاصي لكي يظهر الإمام المهدي، وما لم تَشِع المعاصي لن يظهر المهدي"[2].

بخصوص الحاكم وولي الأمر في النظام الإسلامي، ليس لأصوات الجماهير من دور سوى تفعيل مبدأ ولاية الفقيه ونقله إلى طور التطبيق؛ بمعنى أن ولاية الأمر مقامٌ مُنِح للولي من قبل الله، وثبوته غير مشروط بأصوات الناس حتى لو لم يتقبّل الناس قيادته وزعامته. لكن التطبيق الفعلي والعملي للولاية رهنٌ بأصوات عامَّة الشعب وموافقتهم. ومن

(١) المادة ٢٥ من مُتمِّم الدستور الإيراني السابق.

(٢) الإمام الخميني، ولاية الفقيه، ص ٧٥.

جهة أخرى قد يتوفر أكثر من شخص على شروط الولي وأوصافه، فيكون هناك عدة فقهاء عدول وذوو بصيرة ووعي لا بد من أن يتولّى أحدهم ـ وليس كلهم طبعاً ـ مهام الزعامة والقيادة، فمن البديهيّ هنا أن تكون أصوات الأكثرية أحد الطرق العلمية لتحقيق ولاية ذلك الشخص وقيادته، من بين أشخاص عدة ستسقط عنهم طبيعياً مسؤوليات الإمامة والولاية بعد الثورة، ونهوض ذلك الفرد بالزعامة ومسؤولياتها[1].

ولا بدّ من توفر شرطين في الحاكم من أجل سيادته على المجتمع الإسلامي: الأول: اطّلاعه الجامع الكامل على الأحكام الإلهية. والثاني: انتهاجه سبيل العدالة في تطبيق هذه الأحكام. بعبارة أخرى: يتحمّل الفقيه العادل بوصفه خليفةً لرسول الله والأئمة الأطهار واجب إدارة المجتمع الإسلامي وتطبيق أحكام الإسلام فيه، وإطاعته كولي للأمر واجبة كإطاعة رسول الله.

بإطلاق هذا المبدأ، رَسَمَ قائد الثورة ثلاث مسائل مهمة كإستراتيجيّات للثورة:

١- إسقاط حكم الطاغوت (الحكم الملكي الشاهنشاهي).

٢- السعي لتأسيس دولة إسلامية.

٣- ضمان هذه الدولة بالعمل بمبدإ ولاية الفقيه.

يكتب الإمام الخميني في كتابه "ولاية الفقيه":

«في هذه الظروف الاجتماعيّة والسياسيّة، هناك طريقان أمام الإنسان المؤمن المتقي. إما أن يرتكب بالإجبار أعمالاً غير صالحة طابعها الشرك. أو إذا لم يشأ ارتكاب مثل هذه الأعمال والاستسلام لأوامر وقوانين الطغاة، فعليه معارضتهم والكفاح ضدهم ليزيح تلك الأوضاع الفاسدة. ليس أمامنا حلٌّ سوى القضاء على الأنظمة الحاكمة الفاسدة والمفسدة، وإسقاط الهيئات الحاكمة الخائنة الفاسدة الظالمة الجائرة. هذا واجب على كافة المسلمين في كل واحد من البلدان الإسلامية النهوض به والسير بالثورة السياسيّة الإسلامية إلى مرفأ النصر. من أجل أن نحرّر وطن الإسلام من احتلال ونفوذ المستعمرين والحكومات العميلة لهم، ليس أمامنا سبيل سوى تشكيل نظام حكم»[2].

---

(١) طاهري خرم آبادي، **ولاية الفقيه أم سيادة الشعب**، ص ٨٦.

(٢) الإمام الخميني، **ولاية الفقيه**، ص ٣٥ ـ ٣٦.

«كيف لنا أن نقعد اليوم ساكتين دون عمل ونشاهد جماعة خائنة آكلة للحرام عميلة للأجانب، تستحوذ بمساعدتهم وبقوة السلاح على ثروات وأتعاب مئات الملايين من المسلمين، ولا تسمح لهم بالتمتع بالحد الأدنى من النعم؟! على علماء الإسلام وكل المسلمين أن يُنهوا هذا الواقع الظالم، ويُسقطوا الحكومات الظالمة ويقيموا الحكومة الإسلامية في هذا السبيل، وهو سبيل سعادة مئات الملايين من البشر»[1].

ويحدد قائد الثورة في إطار رؤية مقارنة ماهيةَ الحكومة الإسلامية بما يلي:

ليست الدولة الإسلامية أياً من أنماط الحكم الموجودة. فهي على سبيل المثال ليست استبدادية يكون رئيسها مستبداً برأيه يتلاعب بأموال الشعب وأرواحهم، ويتصرف فيها كما يحلو له، ويقتل كل من أراد، ويغدق على كل من أراد، ويمنح أراضيَ الشعب وأملاكه وأمواله لذاك ممن أراد. لم يكن للرسول الأكرم ﷺ والإمام علي عليه السلام وسائر الخلفاء مثل هذه الصلاحيات. ليست الحكومة الإسلامية استبدادية ولا هي مطلقة، إنما هي مشروطة، وطبعاً ليست مشروطة (دستورية) بالمعنى الدارج حالياً، بحيث تشرّع القوانين حسب أصوات الأشخاص وبالأكثرية، إنما هي مشروطة لأن الحكّام مقيّدون في التنفيذ والإدارة بمجموعة شروط حددها القرآن الكريم وسنّة الرسول الأكرم ﷺ. مجموعة الشروط هي أحكام الإسلام وقوانينه التي ينبغي أن تُراعى وتنفّذ. من هنا كانت الحكومة الإسلامية حكومة القانون الإلهي... السيادة في هذا النمط من أنظمة الحكم لله، والقانون هو أوامر الله وأحكامه»[2].

يرى الإمام الخميني أسلوب الكفاح وتحقيق حكومة العدل الإسلامي في التحرّك الثوري الشامل للجماهير. والواجب الأول الذي يقرّره من أجل ذلك لرجال الدين هو توعية الناس وتثقيفهم. وهو يوصي بدايةً بأسلوب الكفاح السلمي المصحوب بالمعارضة الجماعية الشاملة، ولا يجيز العمل المسلّح في مستهل الحركة الكفاحية رغم أنه لا يرفضه نهائياً:

«لو تحققت معارضة شاملة للظَّلمة على مخالفة أو جريمة يرتكبونها، ولو وصلتهم عدة آلاف من البرقيات من كل البلاد الإسلامية تنهاهم عن ارتكاب تلك المخالفة، فإنهم سيقلعون عنها يقيناً. إذا فعلوا شيئاً مخالفاً للإسلام ومصالح الشعب، وجاءتهم

---

(١) المصدر نفسه، ص٣٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٥-٤٧.

الاستنكارات من كل أنحاء البلاد ومن كافة القرى والقصبات، فسوف يتراجعون فوراً... أنا أعرفهم. أنا أعرف ما هم وكم هم جبناء وسوف يتراجعون بسرعة، ولكن حين يرون أننا أجبن منهم يصولون ويجولون.

الدعوة والتبليغ نشاطنا الأول في هذا السبيل. يجب أن نتقدّم عن طريق الدعوة... لا توجد هناك جيوش وقوة منذ البداية دائماً، إنما تجري الأمور وتتقدم عن طريق الدعوة والتبليغ فقط. يدينون العجرفة والغطرسة ويوعّون الشعب ويُفهمونه أن هذه الغطرسة غير صحيحة. وشيئاً فشيئاً يتسع نطاق الدعوة، فتستوعب كافة فئات المجتمع، فيصحو الشعب ويبدأ العمل والنشاط ويصل إلى النتيجة»[1].

«التبليغ والتعليم واجبانا المهمان الأساسيّان. من واجب الفقهاء إشاعة الإسلام وأحكامه ونظمه وتعليمها للناس»[2].

ثم يحدّد بشكل واضح وملموس البرنامج العملي وتكتيك الكفاح من أجل تضعيف السلطة السياسيّة وإسقاطها:

«١- نقطع علاقاتنا مع المؤسسات الحكوميّة.

٢- لا نتعاون معها.

٣- نتجنّب أية ممارسة تعدّ مساعدةً لهم.

٤- وبالتالي نشكّل مؤسسات قضائية، ومالية، واقتصادية، وثقافية، وسياسية»[3].

وهكذا، عملت الأمة المسلمة في إيران وضمن سياق التحولات السياسيّة ـ الاجتماعيّة وبقيادة مرجع التقليد الأعلى سماحة آية الله الخميني، وتحت لواء المدرسة الإسلامية العالمية على خوض غمار الكفاح وتحقيق انتصار الثورة الإسلامية.

---

(١) الإمام الخميني، ولاية الفقيه، ص ١٤١.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٥١ ـ ١٥٢.

(٣) الإمام الخميني، ولاية الفقيه، ص ١٧٩.

النتيجة

المقارنـــة الإجمالية بين الأيديولوجيات الثلاث للثورات موضــوع البحث، ترشــدنا إلى النتائج التالية:

١- قامت الليبرالية والماركســية كلاهما على أســاس الإنســانوية والمادية وذهبتا إلى أصــالة الإنسان وسيادته، مع فارق هو أن الليبرالية شــدّدت على أولوية الفرد، بينما آمنت الماركسية بأولوية المجتمع. أما المدرسة الإسلامية، فقررت أن الأولوية والسيادة المطلقة لله تعالــى وحـده، ودور البشــر يكمن فــي التحقيق الفعلي لهذه الســيادة. مــن وجهة نظر الإســلام، ينبغي عدم التضــحية بمصــالح الفرد من أجل المجتمع، ولا بمصالح المجتمع من أجل الفرد.

٢- كلتــا المدرســتين الليبرالية والماركســية برؤيتهمــا العلمانية والشــمولية، توفران التسويغات اللازمة للّاعبين الذين تؤمنان بهم؛ ومن أجل تحقيق أهدافهما السياسيّة تحت عناويــن "تأميــن الإرادة العامــة"، و "التقدّم نحو مجتمــع بلا طبقات"، تعِدان أتباعهما بالســعادة والرخاء في هــذه الدنيا، ولهذه الوعود في الغالب طابع اقتصــادي مادي. بينما لا تعتبر المدرســة الإســلامية الرفاه والســعادة الدنيوية هدفاً للمســلمين رغم اهتمامهما بهذه المقولات، إنما تَعدّها وسائلَ للتعالي والسمو في الحياة الباقية.

٣- للمدرســتين الليبرالية والماركسية دورٌ ضئيلٌ جداً في تحريض الفئات الاجتماعيّة للعمل والكفاح ضــد الأنظمة المَلَكيَّة البغيضــة؛ وفي ضوء ظروف انهيار الأنظمة الفرنسيّة والروســيّة القديمة الذي حصــل بشــكل تلقائي وبفعل الضغوط السياســيّة، والاقتصــاديّة، والاجتماعيّــة، يمكن القــول: إنَّ دور الأيديولوجيا في تكوين هاتين الثورتين كان متواضــعاً جداً. بينما كان للمدرســة الإسلامية والشــيعية الثوريّة خصوصاً، دور فاعل ومهم جداً في تحريض الشــرائح المعارضــة منذ اليوم الأول للنهضــة في ســنوات ١٩٦٢ و ١٩٦٣ م. منذ بداية النهضــة كان قادتها وأتباعهم يعلمون ما الهدف والفكرة التي يناضــلون من أجلها. شــعار "استقلال، حرية، جمهورية إسلامية" كان يُسمع من أفواه كافة الجماهير الإيرانية المسلمة التي شاركت في المظاهرات.

٤- أدخلت الأيديولوجيتان الليبرالية والماركسية تغييرات عدّة على معاييرها وتعاليمها من أجل أن تطبّقا وتعرضا مجتمعيهما المثاليين، وتعرَّضتا لكثير من التأويلات والتفسيرات المختلفة، وسرعان ما انتهتا إلى دكتاتوريات فردية نابليونية وستالينية. أما مدرسة الثورة الإسلامية، فهي بمنأىً عن التأويلات البشرية نظراً لقداستها وطابعها الإلهي، وتعمل على

توفير المجتمع الإسلامي. وبتعبير آخر، كانت المدارس الفكرية في فرنسا وروسيا تبرّر الواقع، وفي إيران تمّت مطابقة الواقع وتكييفه مع معايير المدرسة الفكرية.

٥- لم تشارك الإيديولوجات اليعاقبية في إعداد الضوابط والمقررات الفرنسيّة سوى لسنة واحدة، فقد انتهى بعدها عهد التقوى والورع إلى غير رجعة.

وواجه البلاشفة في روسيا مشكلات عديدة، فمن أجل الاحتفاظ بالسلطة السياسيّة تحت عنوان الاشتراكية الماركسية في مجتمع زراعي انهارت سلطته السياسيّة نتيجة خسارته في حرب طاحنة، وجدوا أنفسهم في ظروف اضطرتهم لا تّباع معايير تتناقض تناقضاً مباشراً مع الأيديولوجيا التي يتبنّونها. وبالتالي، دارت الستالينية دورةً ناجحة إلى الوراء أنهت بها المُثل الماركسية تقريباً، وناقضت بكل وقاحة نظريات لينين في ١٩١٧م التي وعدت بالقضاء على البيروقراطية والجيوش الموجودة. والخلاصة هي أن القادة الضالعين والمؤمنين بأيديولوجياتهم تقيّدوا في الأزمات الثوريّة بالظروف والأحوال الجارية إلى درجة كبيرة، وتضعضعوا بنحو خطير حيال تطورات الثورة وتغييراتها، فصدرت عنهم سلوكيات مختلفة جداً، وفرضوا في أنظمتهم الفتية وضعاً مختلفاً تماماً عن مقاصدهم ونواياهم الإيديولوجية الأولى.

إذاً، يمكن القول: إن التحولات الإيديولوجية في الثورتين الفرنسيّة والروسيّة كانت تابعةً لمتغيرات الواقع وظروف الثورة على الأرض. بينما كانت التحولات الإيديولوجية في إيران هي المسيطرة على مجريات الثورة الإسلامية. فقد اضطر قادة الثورتين الفرنسيّة والروسيّة بفعل الضغوط الاجتماعيّة والسياسيّة إلى اجتراح تغييرات وتعديلات في نظرياتهم الإيديولوجية، بينما كان بوسع الأيديولوجيا الإسلامية بما لها من قدرة ومتانة وحركية وعراقة، مضافاً إلى قدرات القيادة الإسلامية أن تتحكم في الأوضاع والأحوال والضغوط الاجتماعيّة، وتوجهها وتضعها داخل إطار المعايير الإيديولوجية للثورة.

٦- الإيديولوجيتان الليبرالية والماركسية صناعة بشريَّة، ولم يكن قد مضى على طرحهما وتدوينها أكثر من قرنين من الزمان، بينما الإسلام مدرسة إلهية أُنزلت للإنسان قبل ١٤٠٠ سنة، ولم تبقَ طوال هذه المدة بمأمنٍ من سهام الأحداث وتصرفات البشر فحسب، إنما ازدادت غنىً وثراءً بفضل جهود علماء الإسلام وفي ضوء خصائصها وطبيعتها.

في حين كانت الليبرالية والماركسية ممكنة الفهم والتسويغ من قبل طبقات معينة، وكانت جديدة بالنسبة لها، بل كانت هذه الأيديولوجيا مستوردة وجديدة بالنسبة إلى روسيا، بينما لم تكن المدرسة الإسلامية جديدة على الشعب الإيراني، بل كانت جميع سلوكياتهم الحياتية متطابقة معها من دون حاجة لجهود تعليمية وصفوف تثقيف الكوادر.

وقد أسلفنا أنه، إذا كانت الثورة الفرنسيّة قد أسّست شيئاً لكل الثورات اللاحقة فهو دور الأيديولوجيا. اليعاقبية الشكل الكلاسيكي للأيديولوجيا الثوريّة الحديثة وُلدت من صميم الثورة الفرنسيّة. ونظرية النيابة طبقاً للدستور طويقت في البداية مع السيادة الوطنية. ولكن بموازاة تقدّم الثورة انتقلت الشرعية من نيابة أصحاب الأملاك إلى إرادة الشعب التي أصبحت الحد الكافيَ والأساس الوحيد للشرعية، باعتبارها مؤسّسةً منسجمةً يمكن أن تفعل فعلها عن طريق رأي الأكثرية ورضاهم. طوال فترة تألق اليعاقبة حَقّقت الشرعية الثوريّة انتصاراتها، وبانتصارها ملأت الأيديولوجيا الثوريّة كل مجال السلطة وغدت توأماً للدولة.

وفي القرن التاسع عشر، اعتُبِرت الثورات حجر الزاوية في مسيرة الإنسانية الحتمية نحو الحرية والرؤية الكونية الواقعية. تفسير هذا المفهوم للثورة اختلط بأسطورة اليعاقبة، وغدا ذريعةً وسبباً لاستلام السلطة من قبل الثوار الذين زعموا القدرة على تشخيص المرحلة التالية من التحولات التاريخية ـ الاجتماعيّة.

بسيادة الماركسية - اللينينية في روسيا، احتَكَرت هذه الأيديولوجيا الثوريّة تفسير تاريخ الإنسانية لنفسها، لكنها تعرّضت لتحديات حقيقية من قبل الثورة الإسلامية التي اندلعت لتحقيق الحرية ورفع الحرمان عن شرائح الشعب المستضعفة.

وقد ظهرت الثورة الإسلامية على مسرح السياسة الدولية كأحدث حركة ثورية، واستطاعت إحراز الشرعية السياسيّة الثوريّة، وراح ثوار إيران يتحدثون بفخر عن الرسالة التاريخية للثورة الإسلامية.

فأوجدت الثورة الإسلامية تحولاً في تفسير التاريخ بمقدار ١٨٠ درجة. حينما كان المؤرخون يناقشون موضوع: هل كانت الثورات الغربية الحديثة الأولى من سنخ الثورات المحافظة أم الليبرالية، أم الرجعية، أم التقدمية؟ أثبتت هذه الثورة أن الثوار قد يجاهدون

ويعملون دفاعاً عن القيم التقليدية.

وما من ريب في أن الماضي السياسيّ الممتد لحوالي ألف سنة كان له دور بارز في تحفيز المستنيرين وسائر الفئات والشرائح الإيرانية، لكن مدرسة التشيع وبفضل إيمانها بظهور الإمام المهدي ﷺ كمنقذ للعالم والإنسانية، والثوار بوصفهم الممهّدين لهذا التحول كان لها تأثير أكيد في الثورة الإسلامية.

ومن هنا فإنّ انتصار أيديولوجيا الثورة الإسلامية كان نقطة تحوّل مميزة ورؤية كونية خاصة للثورة الإسلامية في إيران. فكانت هذه الأيديولوجيا استجابة ناجعة وقوية للمطالب السياسيّة المعاصرة، وهذا أمر تأتّى عن طريق تجارب النهضات الإيديولوجية الغربية كافة، مضافاً إلى مبدإ وجود النجاة والفلاح في عالم الآخرة. بكلمة ثانية، خلافاً للثورتين الفرنسيّة والروسيّة اللتين عارضتا الدين، استعانت الثورة الإسلامية بالدين وقدّمت له خدمات ملحوظة.

استعانت الثورة الإسلامية بدين متحرّك متوثّب، وقدّمت خدماتها لقطاعات الشعب باستخدام سلاح الأيديولوجيا في ساحة الحرب السياسيّة، وبهذا قدّمت خدمة كبيرة لتاريخ العالم.

وعرضت الثورة الإسلامية تركيبة جديدة من المتبنّيات السياسيّة، وهاجمت الديمقراطيات الغربية بنحو حاسم؛ لأنها آمنت أنّ الليبرالية الديمقراطيّة نموذج أجنبي يمهّد الطريق لتغلغل الأفراد والأفكار الأجنبية. وبالطبع، لم تعتبر الثورة الإسلامية نظامها مناهضاً للديمقراطية. وعارضت الثورة الإسلامية النظم البرجوازية الرأسمالية والماركسية، وكانت مناهضة للشيوعية والاشتراكية رغم مناداتها وتبنيها لشعارات العدالة الاجتماعيّة والمساواة.

بمقدورنا رصد حقيقة أن قادة الثورة الإسلامية كانوا جماعةً متجانسة متحدة، الأمر الذي تمّ الحفاظ عليه في التقاليد الشيعية.

وقد مزجت الثورة الإسلامية رفض الإيديولوجيّات السياسيّة الأجنبية بتأييد وتبليغ جادّ للتقاليد الثقافيّة والدينيّة الإسلاميّة.

النتيجة العامة التي نخلص إليها من الأركان الثلاثة للسلطة الاجتماعيّة، تشير إلى وجود

علاقة بين قدرات السلطة السياسيّة وقدرات الفئات الناشطة في السلطة الاجتماعيّة.

بالنظر إلى الضعف الشديد الذي مُنيت به السلطة السياسيّة في فرنسا وروسيا، كانت القوة اللازمة لإسقاطها قليلة جداً، وقد دلّت تحليلاتنا لأركان السلطة الثلاثة في فرنسا وروسيا أن مشاركة الجماهير، والقيادة، والأيديولوجيا في الثورتين الفرنسيّة والروسيّة كانت في أدنى مستوياتها. بينما تمتعت السلطة السياسيّة في إيران بكل أدوات وأسباب القوة والاقتدار ما استدعى قدرات هائلة لإسقاطها، وكان بالإمكان ملاحظة مثل هذه القدرات الهائلة في الأركان الثلاثة للسلطة الاجتماعيّة في إيران، حيث شاركت أكثرية ساحقة من الشعب في الثورة الإسلامية، وكان للثورة قيادة فذة ومقتدرة وذات نبوغ وعظمة مميزة، مضافاً إلى أن الأيديولوجيا الإسلاميّة مارست دوراً مهماً وبنّاءً في تسيير الثورة وتوجيهها. ويوضح الجدول رقم (٢) هذه الاختلافات من خلال المقارنة الإجمالية.

الجدول رقم (٢)

أركان السلطة الاجتماعيّة / البلد	فرنسا	روسيا	إيران
مستوى المشاركة في إسقاط النظام الطبقة الأصلية المشاركة المناطق الثائرة.	يقتصر على ١٪ من طبقة النبلاء الذين لم يتعاونوا مع النظام. النبلاء في ١٧٨٩ البرجوازيون في ١٧٩٢م. باريس.	أقلية ضئيلة من عمال المعامل المضربين. العمال والجنود في فبراير ١٩١٧. الحزب البلشفي في أكتوبر ١٩١٧. بطرسبورغ- موسكو.	باستثناء أقلية بسيطة شارك الجميع في الثورة عن طريق التظاهرات والإضرابات. جميع الطبقات من عمال، وموظفين، وجامعيين، وتجار. كافة أنحاء البلاد في وقت واحد وفي المدن خصوصاً.
أسماء القادة الكبار	دوق دوليان ابن أخ الملك لافاييت، وميرابو من النبلاء في ١٧٨٩.	لا يلاحظ اسم أي قائد في سقوط نظام رومانوف في فبراير ١٩١٧ م. وفي أكتوبر ١٩١٧ م: لينين، تروتسكي، ستالين، زينوفيوف، كامنوف، بوخارين.	كان الإمام الخميني قائدَ الثورة الإسلامية بلا منازع منذ ١٥ سنة، قبل انتصارها وإلى حين وفاته في ١٩٨٩/٦/٤ م أيّ لربع قرن.
الانتماء الطبقي	بابوف، سيس، وروسبير من الطبقة المتوسطة فيما بعد ١٧٨٩م.	كلهم كانوا من الطبقات المتوسطة الدنيا.	عُرف خلال كافة المراحل التي سبقت الثورة وأعقبتها كمنظّر وحيد وقائد ومهندس للثورة.
مصائرهم	قُتلوا كلهم على يد بعضهم.	مات لينين حتف أنفه والباقون قتلهم ستالين.	بقي كشخصية فذة ومدهشة في التاريخ.
اسم الأيديولوجيا خصائصها	الليبرالية أصالة الفرد، والحريات الفردية، ودعم القطاع الخاص والنزعة المادية.	الماركسية ـ اللينينية. أصالة المادة، أصالة المجتمع، دكتاتورية الطبقة العاملة، تركيز الفرص وأدوات الإنتاج بيد الحكومة.	الإسلام اعتماداً على تعاليم المدرسة الشيعية. أصالة توحيد الله وسموّ الإنسان.
دورها في انتصار الثورة وعلاقتها بالدين	لم يكن لها دور في تقدّم الثورة سنة ١٧٨٩، بينما كان لها دور أساسي في تشكيل النظام الذي تلا الثورة. فصل الدين عن السياسة.	لم يكن لها دور في فبراير ١٩١٧ م بينما كان لها دور أساسي في تشكيل نظام ما بعد الثورة وتبرير التطورات اللاحقة. معارضة الدين.	أدت دوراً أساسياً في تثوير الجماهير وكفاحهم، وبالتالي في إسقاط النظام، وكذلك في التطورات التي أعقبت الثورة، فقد كان لها دور تأسيسيّ بفضل مبدإ ولاية الفقية. العودة إلى الدين.

الفصل الثالث

ما بعْد انتصار الثورة

المقـال الأول:

حكومــة سيـــادة المعتدليــن

كان إســقاط النظام البغيض الســابق، مهما كان السبب وبأي أســلوب وقوة وإمكانات، يعدّ أسهل بكثير من إدارة الأمور والمجتمع وبناء نظام مثالي بعد انتصار الثورة، وإسقاط النظام الســابق. حيث إن تحرّر الفئات والطبقات الاجتماعيّة التي تم أسـرها واستغلالها سنوات طويلة، وغياب قوة مركزية منسجمة وناضجة، وظهور وتفاقم الخلافات والتناقضات الداخليــة و... إلخ، يولّد ذلك كله أزمات سياســية واجتماعيّة تفرض على المجتمع الثوري ولفترة طويلة نسبياً توترات واضطرابات شديدة، قد تأخذ المجتمع إلى مهاوٍ خطيرة جداً كالاشتباكات والحروب الداخلية.

وتــؤدي أزمان ما بعد الثــورة غالباً إلى تغييرات فــي البنى السياســيّة والاجتماعيّة قد تكون دائمة. حيث تغيّر النزاعات الطبقية العلاقات الاقتصاديّة. و تغيّر الأنشطة السياسيّة السيادة السياسيّة، وتبدّل غالباً الأنظمة الملكية المستبدة وشبه البيروقراطية إلى حكومات وطنية- شعبية تقوم على مؤسّسات ثورية جديدة.

ولن تعود الطبقات الثرية الراقية وصــاحبة الأملاك بعــد الثورة طبقاتٍ ممتازة فريدة في المجتمع السياســيّ، وســتفقد دورها في الســيطرة على الطبقــات الدنيا من مزارعين وعمّال ومؤسّســات سياســية. وإنَّ الذين كانوا يحُولون بطريقة منظّمة دون دخول الشرائح الواعية للنظام السياسيّ والمشاركة فيه سوف يُستأصلون في غمرة الاضطرابات الثوريّة.

وعلى القادة السياسيّين الجدد مكابدة أزمات عدّة في وقت واحد، منها الأنشطة التخريبية والداعية إلى التفرقة والمعادية للثورة داخل المجتمع، والتي تحُول دون نضج النظام الجديد وتماسكه. وسينتهز الأعداء الأجانب وجود هذه الزلازل والأزمات الداخلية ليشنّوا هجمات عسكرية، وعلى القيادة الجديدة مواجهة هذه المشكلات والأزمات، والمبادرة في الوقت ذاته إلى تأسيس أجهزة النظام الجديد، والعمل على تكريس الثورة وتثبيتها.

ويعود النجاح في مواجهة هذه المشكلات بدرجة كبيرة إلى مدى قدرة القادة الثوريين على تعبئة طبقات المجتمع الدنيا ـ التي كانت سابقاً مستبعدة عن السياسات الوطنية ـ لخدمة الثورة وحمايتها.

حيث إنّ الثورة تحرّر طاقات مكبوتة كثيرة جداً لدى شرائح المجتمع وترفع توقعاتهم للمشاركة في المؤسّسات السياسيّة؛ لذا ستكون الوظيفة والمشكلة الأولى أمام القادة الثوريين هي كيفية السيطرة على هذه الطاقات وتوجيهها والحؤول دون الفوضى والاضطراب.

وتشير الدراسات المختصة بالثورات المعروفة في العالم إلى أنها واجهت صعوبات متماثلة واستخدمت لمعالجتها أحياناً حلولاً متقاربة؛ من ذلك أن حركة التغيير في المؤسّسات السياسيّة كانت تدريجية في كل الثورات، فلم تنتقل السلطة من الملكية إلى الراديكالية الثوريّة بصورة مفاجئة، إنما حصلت بعض الخلافات أدّت إلى قيام حكومة معتدلة أخفقت عادةً في بث التغييرات اللازمة، وتركت مكانها للحكومات الراديكالية (يشير الجدول رقم ٣ إلى انتقال السلطة التدريجي في الثورات الثلاث).

ومن جملة مواطن الشبه الأخرى نشوب حروب داخلية وخارجية ابتليت بها الثورات الثلاث دون استثناء.

في ضوء هذه القواسم المشتركة ستندرج دراستنا حول الثورات الثلاث، ضمن العناوين أدناه. وبالنظر إلى أن عمر الثورة الإسلامية لا يتعدّى العقدين من الزمن ستقتصر دراستنا المقارنة في ما يرتبط بهذه الثورة على العقد الأول منها حتى رحيل الإمام الخميني.

وسوف نسلّط الأضواء هنا على حكومة المعتدلين في الثورات الثلاث وندرس على

نحو التفصيل الظروف السياسيّة- الاجتماعيّة بعد سقوط النظام السابق، وأسباب تولّي المعتدلين للسلطة، والمشاكل والعقبات التي واجهتهم، وأسباب إخفاقهم في مهماتهم.

وفي المقال اللاحق سندرس حكومة الراديكاليين بالطريقة نفسها خصوصاً بعد انقضاء عشرة أعوام على تولّيهم الحكم، والنقطة المثيرة هي أنّ كلتا الثورتين الفرنسيّة والروسيّة انتهتا إلى دكتاتورية نابليون التي استمرت ١٥ سنة، ودكتاتورية ستالين التي طالت ٢٨ سنة! فلماذا وقع هذا وكيف، وهل مثل هذا المصير يهدّد الثورة الإسلامية أيضاً؟ هذا ما سوف نعالجه في دراستنا التالية:

١- فرنسا

موافقة الملك الفرنسي واستسلامه حيال عقد الدورة العامة لمجلس المبعوثين في فرساي بتاريخ ٥ مايو ١٧٨٩ م، كان الخطوة الأولى في المسار الذي أدّى إلى إسقاط النظام الملكي بعد ثلاث سنوات. فقد انعقد هذا المجلس لآخر مرة في سنة ١٦١٤ م في عهد لويس الثالث عشر، وها هوذا يعود لينعقد بعد قرنين من إلغائه.

وكانت طبقات الشعب الثلاث (النبلاء، ورجال الدين، والطبقة الثالثة) تكافح لانتخاب نوّابها وتحديد مطالبها. وكان لانتشار هذه المطالب تأثيرها العميق في توعية الرأي العام وتحريضه ضد النظام الملكي. الأعمال المكتوبة (الأدبيات) التي صدرت عن الطبقة الثالثة أو البرجوازية نادت – حسب مقتضى الظروف – بضرورة تعميم الحرية، والمساواة، وتدوين دستور للبلاد؛ وكانت هذه الطبقة تريد اعتماداً على ذلك الفوز بغالبية الناخبين لتستطيع منافسة نواب النبلاء ورجال الدين. وقد عبّرت هذه الطبقة أيضاً عن مطالب الفلاحين النازعين للتحرّر من قبضة المُلْكِيَّات الكبرى والإقطاع.

بدأ المجلس اجتماعاته في ٥ مارس ١٧٨٩ م، وأصرَّ البرجوازيون على أن يكون التصويت على أساس عدد النواب؛ إذ كان عددهم ضعف عدد نواب طبقتي النبلاء ورجال الدين، وكانوا يتوقّعون أن تنضم إليهم عناصر من النبلاء الصغار ورجال الدين المعدمين. لكن النبلاء ورجال الدين أرادوا أن يكون لكل طبقة رأيها المستقل، فقد كانوا طبقتين لهما صوتان مقابل صوت واحد لنواب الطبقة الثالثة.

ورغم الاستهانة التي كان النبلاء يتصرفون بها مع البرجوازيين؛ حيث يعدّونهم سيّئي الطباع والأخلاق وبلا أصل أو نسب، ويعتبرون تساويَهم معهم في التصويت عاراً وإهانةً

لهم، إلّا أن نوّاب الطبقة الثالثة وأنصارهم من طبقتي النبلاء ورجال الدين استطاعوا فرض إرادتهم على مجلس المبعوثين وإعلان تأسيس المجلس الوطني في ١٧ حزيران؛ ولأنهم تركوا الباب مفتوحاً لانضمام النبلاء ورجال الدين لهذا المجلس مفتوحاً فقد التحق عدد كبير منهم بنواب الطبقة الثالثة تبعاً لدوق دورليان.

مع أن السلطة السياسيّة الحاكمة المتمثلة بالبلاط والملك كانت تُعدّ إلى ذلك الحين الجهة الوحيدة المعارضة للشعب وكافة طبقاته، ولكن حيث إنّ سلطة الملك لم تكن قد اندثرت بعدُ، فقد أدّى انتصار الطبقة الثالثة في المجلس الوطني إلى انضمام عدد كبير من النبلاء والأشراف ورجال الدين البارزين إلى البلاط ومواجهة الشعب دفاعاً عن مصالحهم وامتيازاتهم؛ إذ سارع المجلس إلى إلغاء الامتيازات الطبقية.

تقسيم فترات ما بعد انتصار الثورة خلال الأعوام العشرة الأولى

	الفترة الأولى	الفترة الثانية	الفترة الثانية
فرنسا	حكومة المعتدلين الملكيين الفويانيين، المجتمع الوطني ١٤ تموز ١٧٨٩ حتى ١٠ أغسطس ١٧٩٢ (٣ سنوات).	سيادة المعتدلين اليساريين (ائتلاف الجيروند واليماقبة) فترة التحالف الوطني أغسطس ١٧٩٢ حتى حزيران ١٧٩٢ (١١ شهراً).	سيادة الراديكاليين والجمهوريين المتطرفين (اليماقبة)، وإقصاء الشيوعيين، حزيران ١٧٩٣ حتى حزيران ١٧٩٤ (سنة واحدة).
روسيا	حكومة المعتدلين الدستوريين (الكادت)، حكومة لوفوف، فبراير ١٩١٧ حتى حزيران ١٩١٧ (٤ أشهر).	حكومة المعتدلين اليساريين (المناشفة والاشتراكيين الثوريين)، حكومة كرنسكي، حزيران ١٩١٧ حتى أكتوبر ١٩١٧ (٥ أشهر).	حكومة الراديكاليين المعتدلين، المناشفة والبلاشفة (حكومة بوليت بور) أكتوبر ١٩١٧ حتى سبتمبر ١٩١٨ (سنة واحدة).
إيران	حكومة المعتدلين الليبراليين، الحكومة الموقتة من ١١ فبراير ١٩٧٩ حتى ٣ نوفمبر ١٩٧٩ (٩ أشهر).	حكومة مشتركة بين المعتدلين والراديكاليين (حكومة شورى الثورة) ٣ نوفمبر ١٩٧٩ حتى حزيران ١٩٨٠ م (٩ أشهر).	حكومة الراديكاليين وأقلية من المعتدلين (حكومة الشهيد رجائي) حزيران ١٩٨٠ حتى تموز ١٩٨١م (سنة واحدة).
	الفترة الرابعة	الفترة الخامسة	الفترة السادسة
فرنسا	حكومة المعتدلين اليساريين (الجيروند)، الأبيض (ص ٢٣٣) (ترميدور) حزيران ١٧٩٤.	حكومة المعتدلين (البرجوازيين)، الهيئة الإدارية الخماسية أكتوبر ١٧٩٥ حتى نوفمبر ١٧٩٩ (٤ سنوات).	دكتاتورية نابليون الفردية، نوفمبر ١٧٩٩ حتى أبريل ١٨١٤ (١٥ سنة).

روسيا	حكومة الراديكاليين المتطرفين، (فترة الإرهاب الأحمر) سبتمبر ١٩١٨ حتى ديسمبر ١٩٢١ (٣ سنوات و٣ أشهر).	حكومة الراديكاليين المعتدلين (فترة نب) ديسمبر ١٩٢١ حتى ٢١ يناير ١٩٢٤ (موت لينين) (عامان).	فترة صراع السلطة وتفاقم الاستبداد الفردي، يناير ١٩٢٤ حتى ١٩٢٧ (٣ سنوات) دكتاتورية ستالين الفردية ١٩٢٧ حتى ١٩٥٢ (٢٥ سنة).
إيران	حكومة الراديكاليين الحاسمة، حكومة باهنر وموسوي، تموز ١٩٨١ حتى تموز ١٩٨٩ (٨ سنوات).	نقل هادئ وقانوني للسلطة بعد رحيل الإمام الخميني إلى آية الله الخامنئي.	

أصيب لويس السادس عشر بالخوف والفزع من هذا التطور، ومن سياق اتخاذ القرارات في المجلس فأمر بإغلاقه. لكن المجلس تشكّل في مكان جديد وواصل أعماله وأقسم فيه النواب أنهم لن يتركوا مكانهم هذا قبل أن يضعوا دستوراً مناسباً يعبّر عن إرادة الشعب. وحينما يئس لويس السادس عشر من إلغاء المجلس طلب عدة أفواج عسكرية من البلدان الأجنبية ما أثار معارضة شديدة داخل المجلس الذي حال دون دخول هذه القوات إلى الأراضي الفرنسيّة. وعندها أدرك الملك أن السلطة قد خرجت من يديه بشكل حقيقي وخطير.

ومنذ ذلك الحين، فصاعداً مارست الجماهير - ولا سيما أهالي باريس - دوراً كبيراً في دعم المجلس وتوجيهه، واتخذت خطوات مناسبة معلنةً عن دخولها الفاعل إلى ساحة العمل السياسيّ. فتظاهرت شرائح الشعب بأعداد كبيرة حاملةً صوراً لوزير المالية نكر، ودوق دورليان، ومهرابو، ومردّدةً شعارات "الخبز - الحرية"، واشتبكت مع قوات الحرس الملكي. وفي ٢٤ تموز هجم الناس على سجن "الباستيل" وخاضوا معارك مع حرّاسه استمرت ساعات عدة إلى أن سقط السجن في أيديهم، فأطلقوا سراح السجناء الذين ما كانوا يحلمون بالحرية. وسار الشعب الفرنسي كله على خطى أهالي باريس، فهدّموا الأسوار المشيّدة حول أراضي الإقطاعيين، وأحرقوا بيوت أسيادهم وما فيها من وثائق تدلّ على طبيعة العلاقات بين الملاّكين والفلاحين.

وواصل المجلس ذو المنحى المعتدل مفاوضاته بهشاشة وضعف، وبقي حائراً أمام طلبات الجماهير واقتراحاتهم التي انهالت عليه من كل حدب وصوب؛ وفي حين كان يعتزم الإعلان عن بعض الأصول النظرية العامة المفتقرة لأية قيمة عملية، وصلته الأخبار من الأرياف بأن الفلاحين قد ثاروا وتمرّدوا على دفع أسهم المالكين ويريدون فرض إرادتهم

بقوة السلاح، فاضطر النواب لعقد اجتماع طارئ في شهر أغسطس ألغوا فيه كافة امتيازات الإقطاع واتخذوا بذلك خطوة مهمة باتجاه التحول الثوري، وصادقوا بعد ذلك؛ أيْ في ١٦ أغسطس على وثيقة تاريخية أخرى مستوحاة من أفكار الفلاسفة الليبراليين في القرن الثامن عشر عُرفت باسم "ميثاق حقوق الإنسان المواطن"، غدت مقدّمةً للدستور الفرنسي.

وقد استوجب إلغاء كافة الحقوق الملكية للنبلاء والأرستقراطيين إلغاء جميع الامتيازات الضرائبية، وكانت هاتان الخطوتان ضربتين قاصمتين لطبقتي النبلاء ورجال الدين. فإلغاء الامتيازات الضرائبية معناه أن النبلاء الذين كانوا سابقاً مَعفيين من دفع الضرائب يجب عليهم الآن دفع ضرائب أكثر نظراً لمداخيلهم الكبيرة. وفي السنوات التالية دُعي النبلاء لدفع قروض إجبارية للدولة إثباتاً لوفائهم للثورة. وهكذا لم تُلغَ امتيازاتهم فحسب، بل زالت هيبتهم وشوكتهم أيضاً[1].

في هذا الطور من الثورة الفرنسيّة كان الحكم بيد تيار فويان المعتدل الذي سيطر على الأوضاع من ٤ مايو ١٧٩٢ م حين دعا الملك إلى تأسيس مجلس مبعوثي الطبقات الثلاث وحتى ١٠ أغسطس ١٧٩٢ م؛ حيث سقط الحكم الملكي. وبالإمكان توزيع هذه الفترة إلى فترتين هما:

الفترة الأولى من ٤ مايو ١٧٨٩ حتى ٣٠ سبتمبر ١٧٩١م؛ أي سنتين وأربعة أشهر، حيث تبدّل مجلس مبعوثي الطبقات الثلاث إلى مجلس المؤسّسين وغيّر تدريجياً أسلوب ونظام الحكم السابق.

الفترة الثانية من ٣٠ سبتمبر م حتى ١٠ أغسطس ١٧٩٢ م؛ أي خمسة عشر شهراً، حيث افتتح المجلس التشريعي بهيمنة الجيروند[2] وبدأ يطبّق الدستور الذي سنّه مجلس المؤسّسين سنة ١٧٩١م.

عقد مجلس مبعوثي الطبقات الثلاث اجتماعات عدة تمخضت في ١٧ حزيران عن تشكيل اتحاد أطلقوا عليه اسم المجلس الوطني، وتحوّل بعد ذلك إلى مجلس المؤسّسين.

---

(١) R. Forster, **The Survival of The Nobility During the French Revolution, Post and Present** no37, July 1967, p 14.

(٢) الجيروند (Girondists) الحزب الذي حكم في فرنسا عام ١٧٩٢ وأزيح عن الحكم عام ١٧٩٣. سُمّي كذلك لأن عدداً من قادته أتوا من مقاطعة جيروند الساحلية.

في غضــون ثلاثة أشـهر اجترح هذا المجلس تغييرين مهمين، أحدهما سياســي، والثاني اجتماعي. فعلى المســتوى السياســيّ اسـتطاع تبديل النظام الملكي الاستبدادي إلى نظام ملكي دســتوري وتقليص صــلاحيات الملك، وإعلان حصــانة نواب المجلس، ووضع سلطة الشعب وجهاً لوجه أمام سلطة الملك.

وعلى المســتوى الاجتماعي ألغى مجلس المبعوثين امتيازات الطبقات المختلفة، وأعلن المساواة بين كل الفرنسيين راسماً تغييراً أخذ بعين الاعتبار في دستور ١٧٩١م.

طبعــاً، لم تخلُ هذه التحولات من مقاومة وحروب وصــراع مع المســتبدين وأصــحاب الامتيــازات والألقاب، لكنّ أهالــيَ باريس كانوا يتدخلون في كل مــرة ويحُولون دون التآمر ضد المجلس.

بدأ انتخاب مجلس مبعوثي الطبقات الثلاث في فبراير ١٧٨٩م، وكانت كل طبقة تنتخب نوابها مباشــرةً، لكن الذين يحق لهم التصــويت هم فقط من يدفعون الضرائب المباشرة وتزيد أعمارهم عن ٢٥ عاماً، وبهذا حُرِمت غالبية الشعب من الاقتراع. الطبقة الثالثة التي تشغل ٩٨٪ من سكّان فرنسا لم يكن لها سوى ٥٠ ٪ من المقاعد النيابية، أما بقية المقاعد فتوزّعت بالتساوي بين رجال الدين والنبلاء.

اتفقت هذه الطبقات الثلاث على القضايا المهمة التالية:

اعتبرت مآسي الشعب الفرنسي ومعاناته وليدة السلطة المطلقة للملك غالباً، وجنحت إلــى تقييد هذه الســلطة، وأرادت ســنّ قانــون يختص بحقــوق الملك والشــعب تحدّد فيه مقاســات كافة التشكيلات والمؤسّســات والعلاقات بين الحكومة والمجتمع؛ لكن الطبقات الثــلاث اختلفت حول طريقة تطبيق هذا القانون والنظام البديل، وأدّى هذا الاختلاف إلى خروج نواب النبلاء ورجال الدين، بل وقع الاختلاف حتى بين نواب الطبقة الثالثة، فأفضى إلى تشكيل مجاميع وفئات سياسية لها آراء مختلفة سنتطرق هنا إلى أبرزها:

الجماعــات السياسيّة

توزّع نواب المجلس في الجلســات الأولى حســب طبقاتهم وتجاور دوائرهم الانتخابية، ولكن ســرعان ما شــكّل نــواب الولايات مجموعات وفئات في ضــوء أفكارهــم واتجاهاتهم

السياسـيّة؛ ولهذا كانوا يجلسـون في مكان معيّن من المجلس. مثلاً، أنصـار الملك الذين يؤيدون أسلوب الحكم السابق ويُعرفون باسم "النبلاء" أو "الأرستقراطيين" كانوا يجلسون إلـى يمين رئيس المجلس، بينما يجلس أنصـار الإصـلاحات وسـلطة الشـعب المعروفون باسم "أصدقاء الشعب" أو "الوطنيين" إلى يسار الرئيس، ومن هنا شاع مصطلحا اليمين واليسار في العلوم السياسيّة.

وبيـن هاتيـن الفئتين كانـت هناك فئـة ثالثة في الوسـط تنتهج الحياد عـادةً، ويمكن توزيعهم إلى مجموعتين: الوسـط اليميني، والوسـط اليساري. الوسط اليميني هم جماعة مونتسـكيو الذين قالوا: إن نظام الحكم في فرنسـا يجب أن يكـون على غرار نظام الحكم في بريطانيا، وكانوا يسـمّونهم "الملكيين". والوسط اليساري كانوا قريبين في آرائهم من اليسار ويدعون إلى تكريس مبدأ "المساواة الوطنية".

وقد اشـتهرت هذه التصنيفات السياسـيّة في تاريخ الثورة الفرنسيّة بأسماء عدة، وفي ما يلي عرض موجز لمميزات هذه المجموعات وقياداتها.

أ- **جماعـة فويـان:** آمن هذا الحزب بالملكية وصـلاحياتها أكثر من غيره، وكان يرى ضـرورة تطبيق الدسـتور وعدم المس بالحقوق التي منحها القانون للملك. كانوا يسمونهم "الدسـتوريين" أو جماعة "فويان" وهو الاسـم المشتق من اسم منتداهم. اختار لويس السـادس عشـر أول مجلس وزراء من أعضـاء هذا الحزب الـذي يُعدّ فـي الحقيقة الفئة السياسيّة الأكثر اعتدالاً في تاريخ الثورة الفرنسيّة.

ب- **الجيرونـد:** في مقابل جماعة فويان كانت هناك فرقة أخرى تؤمن بتقليص حقوق الملـك وصـلاحياته إلى حد رئيس جمهورية، لكنها تقول ببقاء الرئاسـة فـي عائلته، وإذا أراد الملك نسـخ الدسـتور، فيمكن خلعه رغم أنه محترم ولا يقبل الخلع قانونياً. كان هؤلاء يجلسون في الجانب الأيسر من المجلس، وكانوا بدايةً ضمن نادي اليعاقبة، لكن سرعان ما وقع الخلاف بينهم فطالب البعض بالحرب ضد النمسا، وجنح آخرون إلى السلم والتهدئة فانقسموا فرقتين، وأطلقت الفرقة الجديدة على نفسها اسم "الجيروند" اقتباساً من ولاية "جيرونـد" التـي ينتمـي إليها ثلاثة من أبـرز نوابها هم: جان سـونيه، وغاديه، ورنيو. ومن الشـخصـيات البارزة في هذه الفرقة يمكن الإشـارة إلى الماركيز دوكوندرسـيه نائب باريس والرياضـي والفيلسـوف الشـهير، وإيسـنار تاجر العطور والمحامي، وبريسو نائب

باريس والصحفي الذكي العالم وصاحب النفوذ الكبير في جماعة الجيروند إلى درجة سمّيت معها الفرقة على اسمه "بريسوتني". كانت لهذه الفئة هيمنة كبيرة في المجلس التشريعي، لكن نفوذ اليعاقبة ازداد كثيراً في نهاية الدورة.

ج- اليعاقبة: وهم أعضاء أول منتدى تشكّل خلال دورة مجلس المؤسّسين، وكان في البداية مكاناً لاجتماع نواب المجلس حين يتداولون قبل انعقاد الجلسة في الأمور التي من المقرّر طرحها لكي يتفقوا عليها.

في أكتوبر ١٧٨٩ م اجتمع في هذا المنتدى كل النواب الوطنيين وسمّوه اتحاد "أصدقاء الدستورية". واسم اليعاقبة مشتق من اسم الصومعة القديمة "جاكوبن" التي كانوا يجتمعون فيها.

بعد يوم من هروب الملك وإلقاء القبض عليه، قال بعض النواب اليعاقبة: إن إلغاء الملكية المطلقة ليس كافياً، إنما ينبغي خلع لويس السادس عشر عن العرش نهائياً. والخطيب الأبرز في هذه الجماعة هو روبسبير الذي كان يؤيّد بقوة الانتخابات المباشرة والعامة. رغم أن هذه الجماعة كانت توافق الملكية الدستورية، لكن مؤامرات لويس السادس عشر وأساليبه اضطرتهم لمناصرة إلغاء الملكية وإقامة النظام الجمهوري.

افتتح اليعاقبة فروعاً لهم في باريس والمحافظات الفرنسيّة أطلق عليها اسم "الاتحادات الوطنية"، وكانت تتمتع بأواصر تنظيمية قوية فيما بينها وتروّج لأفكارها، واستطاع اليعاقبة بالتالي إيجاد نظام قوي وممارسة دور "حكومة الظل".

في حين لم يكن للحكومة المركزية ممثلوها في المحافظات والولايات، كان لحزب اليعاقبة ممثلوه ونوّابه ورجاله ومراسلوه في كل مكان.

د ـ الكوردليون: خلافاً لليعاقبة الذين كانوا مجمعاً للأقوياء، كان منتدى الكوردليون ذا طابع وطني ديمقراطي منذ البداية. ويعود الفضل في تأسيس هذه الجماعة إلى المحامي "دانتون" الذي نشط من أجل إلغاء الامتيازات بين الأفراد الفعّالين والمنفعلين، ودافع عن مبدأ المساواة والانتخابات المباشرة ذات الدرجة الواحدة، وسمّى منتداه منذ البداية منتدى "حقوق الإنسان". وممن لعبوا دوراً في هذه الجماعة أيضاً: كامن دمولن، ومارا، ولوجاندر، وسانتر، وابر، وشومت.

بعد فرار الملك أصبح الكوردليون من المطالبين بالجمهورية صراحةً. وكانت جلّ كوادرهم مجتمعة في باريس؛ إذ لم يكن لهم عناصر كثيرة في الولايات، لكن اجتماعاتهم في العاصمة كانت قوية جداً، ولهم أعضاء متحمّسون فاعلون تحرّروا بفضل الثورة وانتقلوا من الطبقات الدنيا إلى المراتب العليا وحظُوا بالمساواة مع من فوقهم منزلة، لذلك كانوا مناصرين جادين للمبادئ الثوريّة ومستعدين للتضحية من أجل الحرية. وقد كان لهذه الجماعة دور كبير في إثارة الاضطرابات الثوريّة وهجمات الجماهير في باريس على الملك والمجلس.

تأسيس لجان الثورة

بعد استسلام نظام البوربون وزوال السلطة المركزية المستبدة في فرنسا، أضحت السياسة حالة شائعة لدى الشعب الفرنسي الثائر. ولم تمضِ بضعة أشهر حتى تعلّموا كيف يبلورون مصالحهم وينظّمون مطالبهم المتغيّرة ويتحركون من أجل تحقيق أهدافهم. والواقع أن الثورة تفرز حالات متشابهة على هذا الصعيد، فالمعتدلون في جميع الثورات الثلاث تجاهلوا مسار الجماهير أو عارضوه. في فرنسا، كان تسيّس الجماهير في المدن ملحوظاً أكثر؛ إذ كان الناس هناك يتواصلون ويتحادثون عادةً لمعالجة قضايا الدستور والسياسة التي انبثقت نتيجة إفلاس البلاط والملك. وكثير من الناس في المدن كانوا على معرفة ضبابية وغير جلية بأزمة الدستور منذ ١٧٨٧ م، لكن تعليمهم وثقافتهم السياسيّة لم تتخذ طابعاً جاداً حتى ربيع ١٧٨٩م. حينما كانوا يحضرون جلسات مثيرة وطويلة ومتتابعة لانتخاب نوابهم ويعدّون لوائح مطالبهم وشكاياتهم إلى المبعوثين. وتحوَّل التثقيف السياسيّ بنحو سريع جداً إلى نشاط سياسي. وفي بعض المدن، انتهزت الجماعات المتمرّدة هذه الجلسات الطويلة، وطالبت بتشكيل لجان ثورية. وفي الشهور اللاحقة كان الناس ينتظرون الأخبار من نوابهم في فرساي.

في تموز، أدّى مزيج من التحريضات السياسيّة وأسعار الخبز المرتفعة وانتشار البطالة إلى تفجير الموقف. وحينما حاول الملك بمساعدة جنوده محاصرة باريس، تسلّح أهالي باريس وروان[1] خوفاً من انتقام النبلاء وأجبروا الحكومات المحلية على تشكيل اللجان. وهذا ما حصل في جميع المدن الكبرى تقريباً. وقد سيطرت اللجان على بعض المدن

(١) Roeun.

وحدها، وسيطرت على مدن أخرى بمساعدة المجالس البلدية. وبهذا انطلقت في جميع المدن حركة عرفت بـ "ثورة البلديات"، والواقع أن زمام المدن خرج من يد الحكومة ووقع في أيدي لجان البلديات.

وكان معظم أعضاء اللجان من التجار والحقوقيين، وفضّل العمّال والفلاحون طرح شكاواهم ومتابعتها عن طريق هاتين الشريحتين [1].

كانت اللجان في الحقيقة هي الجسر الواصل بين الجماهير ـ الحرة ـ والحكومة، وقد أضحت مراكز لمعالجة شؤون المجتمع والبتّ فيها. وبعبارة أخرى، كانت اللجان ممثلة سيادة الشعب. حينما التقت اللجان بالمجالس بالبلدية أسّست حالة من السيادة المزدوجة تدل على وقوع الثورة، لكن سياق هذه الثورة كان باتجاه الجيل البديل. الخطوة الأولى لأعداء الثورة هي إيقاف الأنشطة السياسيّة، والوجه البارز لها قبول تراتبية السلطة الواضحة والحدود المغلقة؛ حيث إنّ البرجوازيين هم الذين أشعلوا الثورة الفرنسيّة، فقد ثاروا باعتبارهم ممثلي المدينة أكثر مما هم ممثّلو النظام الرأسمالي الجديد. وقدّمت البرجوازية خدمات للنظام الرأسمالي عن طريق إيجاد سوق وطني، ونظام وطني مستبد، ونظام علاقات، لكن قيادة الثورة في سنة ١٧٨٩م لم تكن بيد الصناعيين، بل بيد التجار والحقوقيين الهادفين إلى إطلاق مناخ سياسي وطني ومحلي يضمن مصالحهم. ولم يكن "لامركزية السلطة" هدفهم، إنما أرادوا مجتمعاً برجوازياً يدير الحكومة المركزيّة بنحو كفوء.

لقد طمحوا لحكومة تتحمّل المسؤولية حيالهم قبل كل شيء، وتعمل بشكل أكثر تعقلاً، وتترك الطريق مفتوحاً أمام تقدّم جميع الطبقات. أرادوا مجتمعاً يشبه المدن التي تدار من قبل المتعلمين والملكيين... مجتمعاً يدار على يد النخب. وكان الحكّام الجدد ضد الإقطاع؛ لأنهم يعيشون في المدن وتخضع تصوراتهم عن الحياة الاجتماعيّة والسياسيّة لتجارب حياتهم المدينية [2].

---

(١) L.A. Hunt Committees and Communes Local Politics and National Revolution in 1789, Comparative Studies in Society and History, 18:3 1976, p 339.

(٢) L.A. Hunt Committees and Communes Local Politics and National Revolution in 1789, Comparative Studies in Society and History, 18:3 1976, p 346.

وقد كرّس احتلال سجن الباستيل في الرابع عشر من تموز ١٧٨٩ م هزيمة الجماعة الأكثر محافظةً؛ أي الملكيين التقليديين وهم غالباً من النبلاء ورجال الدين. ولم يكن الثوريون المنتصرون منسجمين فيما بينهم لمدة طويلة، وبدأ التحرك لنقل السلطة إلى التيار اليساري بعد أشهر عدة. في أكتوبر من نفس السنة وخلال الأيام التي عرفت بـ "أيام أكتوبر" أعيد الملك والملكة من فرساي إلى باريس بطريقة عنيفة. وقد أدّت هذه الأحداث إلى نفي القادة المحافظين المعتدلين، ومنهم مونيه الذي كان معجباً بالدستور الإنجليزي جداً، ويطمح إلى أن يكون لفرنسا مؤسسة تشريعية ثنائية في مجلسَي الأعيان والعموم، ويكون لها أيضاً ملكٌ حقيقي. وبعد سنوات واجهت جماعة من المعتدلين الملتفين حول شخصيات نظير ميرابو، ولافاييت، ولامتس معارضة جماعة من الراديكاليين المجتمعين حول رجال مثل بيتون، وروبسبير، ودانتون، وبريسو. لكن المعتدلين والراديكاليين كانوا لا يزالون حتى ذلك الحين متحالفين ضد جماعة فويان. نجح المعتدلون في وضع الدستور وتأسيس نظام حديث، لكن الحرب اندلعت بين فرنسا والقوى الأوروبية المركزية وروسيا والنمسا، وتعرّضت فرنسا للهجوم. ولم يُتح لبعض مواد الدستور، لا سيما تلك المتعلّقة بالدين والمَلَكية أن تطبّق بنحو جيد. وفي بداية سبتمبر من سنة ١٧٩١ م أنهى المجلس الوطني ـ الذي أضفى على نفسه الصفة الرسمية باعتباره مجلس المؤسّسين ـ عملية سنّ القانون للبلاد، وبعثه إلى لويس السادس عشر ليوقّعه، فوقّعه دون كثير من التدبّر، وأقسم أن يكون وفياً له؛ لأنه كان قانوناً يحفظ ـ وبتأثير من الفويان ـ للملك معظم حقوقه.. وكان هذا القانون يوزّع الفرنسيين إلى فئتين: الناشطين وغير الناشطين. والمقصود من الفرنسي الناشط هو من يدفع للحكومة ضريبة مقدارها عمل ثلاثة أيام في السنة، وهؤلاء الناشطون فقط هم مَن يحق لهم المشاركة في الانتخابات؛ وحيث إن الانتخابات الفرنسيّة كانت على مرحلتين، لذا كان المواطنون الناشطون ينتخبون أشخاصاً من بينهم يدفعون في السنة ضريبة تعادل عمل ٢٠٠ يوم، وهكذا يقتصر حق الدخول إلى المجلس على أصحاب الثروات والمداخيل الطائلة.

ولم تكن الأوساط الوطنية مرتاحة لهذا الوضع، وكانت توجّه له النقد الحاد، وقد هبّت شخصيات نظير روبسبير، وكامي دمولن لمعارضة هذا القانون، لكن اعتراضاتهم لم تجدِ نفعاً حيال تأييد القانون من قبل أكثرية أعضاء المجلس وهم من الفويان، وبالتالي، فقد تمّت المصادقة عليه. لم يستطع المعارضون سوى أن يحرموا أعضاء مجلس المؤسسين

ـ قانونياً ـ من المشـاركة في الانتخابات ثانيةً؛ ما يعني وضـع عقبة في طريق اسـتمرارهم في السلطة.

وكان روبسـبير الذي سـيُحرم بدوره من المشـاركة مجدَّداً في الانتخابـات، كان واثقاً مـن أنه لن يواجه مشـكلة من هذا البـاب نظراً لنفوذه وقوته الكبيريـن في نادي اليعاقبة، ولأن عامة الشعب ستمسك بزمام السلطة قريباً؛ وحينما انتهت الجلسة الأخيرة من مجلس المؤسّسين حمل الجماهير روبسـبير على الأكتاف وهتفوا لصالحه. وفي انتخابات الدورة الأولى من المجلس استطاع الجيروند الظفر بكل مقاعده، وبمجرّد إمساكهم بزمام السلطة مهدوا السـبل لتوسـيع نفوذ البرجوازية بين الناس، ووجدوا أن أفضل طريقة لتحقيق هذا الهدف هي إقحام فرنسـا في حرب خارجيّة ضـد البلدان الداعمة للويس السـادس عشر، وتحويل الاهتمام الداخلي من القضايا الداخلية إلى الحرب الخارجيّة، ومضاعفة ثرواتهم عن طريق بيع الأسلحة والعتاد وسائر مستلزمات الحرب، وقمع المعارضين في ظل الحرب وتحت ستارها.

وقد عارض روبسـبير الذي تمّ تنصـيبه رئيساً لنادي اليعاقبة شـنّ الحرب، وأعلن أن العـدو الحقيقـي للثورة قابع داخل البلاد، واعتبر أن الدخول في حرب سيشـغلهم عن هذا العدو ويضعضع الموقف الثوري. لكن المجلس تجاهل آراءه وتماشى مع مشاعر الجماهير، ووافق على إعلان الحرب، وسـارع لويس السـادس عشـر بدوره إلى الموافقة على الحرب. والتحليل الذي انطلق منه الملك هو أن الحرب ستُضـعف البرجوازية وتعزّز موقف البلاط ووضـعه، وبالتالي، ستضطر البرجوازية لمواصـلة هيمنتها إلى التنسيق مع البلاد وإيقاف النهضة الجماهيرية. لم يكن لويس السادس عشر مخطئاً في تحليله هذا؛ إذ لم يكن قادة الجيش وعلى رأسـهم لافاييت، ولوكينز، وروشـامبو، قد دخلوا الحرب بعـدُ حينما توخّوا التفاوض بدل القتال، وخاضوا حواراً مع الملك من أجل تفتيت الثورة الجماهيرية. تبادلت ماري أنطوانيت الرسـائل مع القائد النمسـاوي، وأضـحى قصـرها بؤرة لمؤامرات سرية ينسجها البلاط والرجعيون، بيدَ أن هذه المؤامرات والمساومات بين الجيروند والبلاط لم تثبّط عزيمة الجماهير، إنما زادتهم عزيمة وإصراراً على استئصال النظام الملكي ودفنه. وكان قادة مثل مارا، وروبسبير يفضحون بوعي وجرأة خيانات الملك ورجال البلاط، وقادة الجيش الفرنسـي كانوا يتراجعون باسـتمرار أمام جيوش الأعداء، إلى أن باتت باريس في حزيران ١٧٩٢ م مهدّدة بالسقوط والاحتلال.

وحينما كانت السلطة في يد الجيروند أحجموا عن عزل لافاييت، ولم يُبدوا استعداداً لاتخاذ تدابير شديدة في حق الملك وأعوانه. وعندما عزل الملك الوزراء الذين نصّبوهم عمدوا إلى مصانعته وتطييب خاطره.

في ذلك الحين، راحت الجماهير بقيادة اليعاقبة وروبسبير تستعد لتنظيم الأمور لمواجهة الأخطار الداخلية والخارجية، وهتفوا بإنقاذ الوطن، فواجهت شعاراتهم ونشاطاتهم هذه ترحيباً وتلبيةً إيجابية من قبل الآخرين، وتدفّقت مجموعات المتطوعين من كل حدب وصوب نحو باريس وهم يرددون نشيد "مارسيز". التجأ لويس السادس عشر فزعاً إلى قصر "تويلري" وعهد بحراسته إلى قواته السويسرية، وطلب المساعدة من الجيوش الأجنبية، فحذّر قائد القوات البروسية الشعب الفرنسي من أنه سيسوي باريس بالأرض إذا هاجموا لويس السادس عشر. وكان ردُّ الشعب الفرنسي ثورةً تفجّرت في العاشر من أغسطس ١٧٩١ م، وأدّت إلى عزل لويس السادس عشر وتأسيس الجمهورية الفرنسيّة. وهكذا انتهت حكومة المعتدلين وبدأ عهد الراديكاليين.

وُجّهت الاتهامات للويس السادس عشر بالخيانة، وفي غمرة هذه الفوضى السياسيّة العارمة نظّم الراديكاليون الناشطون أنفسهم بنحو جيد، وأسقطوا الملكية بهجومهم المعروف على قصر "تويلري" في العاشر من أغسطس سنة ١٧٩٢ م.

وبهذا تم إقصاء الملكيين، والإصلاحيين، والليبراليين المعتدلين مثل لافاييت عن دائرة السلطة، وصار النظام السياسيّ الحاكم في فرنسا نظاماً جمهورياً. بيدَ أن الهزيمة النهائية والمصيرية للمعتدلين الفرنسيين كانت في الثاني من حزيران ١٧٩٣م. ويلوح من مراجعة تلك الحقبة أن أية جماعة معتدلة لم يكن بإمكانها التصويت لإنهاء الملكية في فرنسا. ومع ذلك يبدو أن التيار الجمهوري اليميني ـ الذي سُمّي بالجيروند وسمّاهم معاصروهم بريسوتني ـ كانوا فعلاً معتدلين، دفعتهم مقتضيات الراهن لممارسات راديكالية متطرفة أضرّت حتى بهم أنفسهم، خصوصاً وأنهم لم يريدوا إعدام الملك. فمعظمهم كانوا برجوازيين أثرياء ورجال قانون ومستنيرين، تأكدوا تماماً بعد محاكمة الملك في يناير ١٧٩٣ م من أن الثورة تسير بوتائر سريعة جداً وحادة ولا بدّ من إيقافها.

ولم ترُقْ المكتسبات السياسيّة للثورة الفرنسيّة للجماعات الثرية. ومع أنهم لم يكونوا

قادريـن أبـداً على الاتفاق فيمـا بينهم حول الخصـائص البنيوية للثـورة، ولكن ربما كان الشـيء الذي يتوقعه الفرنسـيون الأثرياء وأصـحاب الأملاك من الثورة شيئاً يشبه النظام البرلماني الإنجليزي. لقد كان هذا النظام عبارة عن دول وحكومات محلية ومجامع وطنية لها صـلاحيات تشريعية، وبوسعها السيطرة على الشؤون المالية للسلطة التنفيذية، بيدَ أن هذا التوقُّع الليبرالي من النتائج السياسـيّة لم يكن بالشـيء الممكن انتزاعه من مشـروع الثورة الفرنسـيّة. منذ بداية سـنة ١٧٨٩ م؛ دلّت الأزمات الثوريّة ـ الاجتماعيّة بوضوح على عجز الجهاز الإداري الملكي، وتزامن هذا مع اضـطرابات فلاحية عصـيّة على السيطرة، الأمر الذي خلق مشـكلاتٍ عديـدة للجهود الثوريّة الرامية إلى تكريـس النموذج الليبرالي أدّت بالتالي إلى انهيار النظام الاجتماعي والسياسـيّ، ولـم يفلح المعتدلون الحاكمون في الحؤول دون الانفجار ومعالجة المشكلات والوقوف بوجه حركة الثورة الراديكالية.

٢- روسيـا

كانت فترة حكومة المعتدلين في روسـيا أقصـر بكثير مما كانت عليه في فرنسـا. في فبرايـر ١٩١٧ م حينمـا أدّت إضـرابات العمال وتمردهم إلى انضـمام الجيشـ إليهم، لم يتصـور أحـد أن هـذه الحركة التلقائية سـتؤدّي مـن دون مقدّمات أو قيـادة أو توجيه إلى إسـقاط حكومة رومانوف التي اسـتمر بها الزمن ٣٠٠ سنة، وتضع روسيا على أعتاب أزمة كبيرة ونقطة تحوّل حاسمة في تاريخها.

لقـد تفاجـأ كل المفكّريـن والمحلّليـن وحتى أحـذق شخصـيات التيار اليسـاري؛ أي البلاشفة، ولم يخطر ببال أحد أن حالات الإضراب والتمرّد الناتجة عن الجوع، وقد تؤدي إلى مثل هذا التحول الهائل. كان لينين قائد البلاشـفة والمنظّر الماركسـي الكبير حينها في منفاه بسويسـرا، ومع أن عمره لم يكن يتجاوز الـ ٤٧ سـنة، لكنه قدّر أن يموت قبل وقوع ثورة في روسيا، بل كان يفكر ويخطط للهجرة إلى أميركا.

ويقول الصحفي وعالم الاقتصاد الاشتراكي نيقولا سوخانوف بكل حسم:

«لـم يكـن هناك حتى حـزب واحد يعمـل على الاسـتعداد والتهيّـؤ للتحـوّل الكبير في الأوضـاع»[١].

---

(١) جورج كارمايل، **تاريخ الثورة الروسيّة**، ترجمة: أمير مكري رازي، ص ٤٤.

مضافاً إلى لينين، لم يكن أيّ من القادة السياسيّين المعارضين للنظام القيصري حاضراً في الساحة، بل كانوا بعيدين عن سان بطرسبورغ. فكان جميع القادة البلاشفة، ومنهم لينين، وتروتسكي، وستالين، وكامنوف، إما في المنافي أو في السجون.

وهكذا كان حال المناشفة، والاشتراكيين، والاشتراكيين الثوريين. بل لقد كانت أنشطتهم في أدنى مستوياتها بسبب ضغوط أجهزة البوليس القيصرية.

انطلقت اضطرابات العمال ومظاهراتهم في العاصمة من ٢٣ فبراير، وانتصرت بعد أربعة أيام، ووضعت حكومة القيصر على حافة الهاوية إلى أن انتصرت بعد تقديم ١٣١٥ قتيلاً وجريحاً.

وهكذا سقطت الحكومة القيصرية في روسيا بحركة تلقائية من الجماهير الفقيرة، وخصوصاً العمال والفلاحين الذين ظهروا بلبوس جنود الجيش. لكن مؤسّسة واحدة فقط من مؤسّسات السلطة السياسيّة هي مجلس الدوما بقيت على حالها ولم يفكّر أحد بمواجهتها ومعارضتها. لم يكن لقطاعات الشعب رؤية محددة بشأن نظام الحكم المستقبلي، وكانوا يجدون أنفسهم أمام أمر واقع لم يستعدوا له.

في خضمّ فراغ السلطة الذي حصل نتيجة انهيار السلطة السياسيّة للنظام القيصري، تكوّن تدريجياً مركزا قوة جديدان داخل قصر "توريد" حدّدا مصير روسيا طوال ثمانية أشهر.

ثنائية السلطة المتكوّنة من عنصرين غير متجانسين تمثّلت في الدولة أو الحكومة المؤقتة التي تُعَدّ نظرياً حكومةً جديدةً، وأيضاً في مجالس نواب العمال التي استعادت حياتها بوحي من الانتفاضة الروسيّة سنة ١٩٠٥م. وازدواجية السلطة كانت من أبرز نقاط الضعف في النظام الجديد وأفضت أخيراً إلى حكومة البلاشفة في أكتوبر من سنة ١٩١٧م.

ودارت المساعي التي بُذلت بهدف تشكيل الحكومة الجديدة حول مجلس الدوما المجمع الوطني الوحيد الموجود آنذاك.

فمنذ اللحظات الأولى للتمرّد، اتخذ الدوما منهجاً غير واضح حيال إعلان التضامن مع المتمرّدين والحركة الثوريّة التي حظيت بقبول عامة الشعب، ورغم امتناع الدوما عن

اللقاء بالمتمرّدين، توجّه ممثلو المتمرّدين إلى مقر الدوما ليتحالفوا مع هذه المؤسّسة الليبرالية شبه المعارضة. وبادر الدوما إلى تشكيل لجنة غايتها تكريس النظام والاتصال بالمؤسسات الحكوميّة، ودخلت في عضويتها جميع الأحزاب ما عدا الأحزاب اليمينية المتطرفة والبلاشفة الذين كانت قياداتهم المعروفة منفية في سيبريا. وضعت هذه اللجنة اللبنات الأولى للحكومة الموقتة.

وكانت ولادة النظام الجديد حصيلة المبادرة المشتركة للعمال والقوات المسلحة المتواجدة في العاصمة. ولم يكن لهؤلاء تصورات واضحة عما يجب أن يحلّ محلّ النظام السابق، فقد كانوا يعرفون فقط ما يريدون، ولكن لم يعرفوا كيف يمكنهم الحصول عليه. وهكذا اندفع المتمرّدون باتجاه تكوين قيادة سياسية تستطيع توجيههم.

كان الحزب الاشتراكي الديمقراطي، وهو أكبر الأحزاب اليسارية، يجد حينها أنه يمتلك القوة اللازمة الناتجة عن تمرّد الجماهير المنتصرة، التي لم تكن تثق بالطبقات الثرية والبرجوازية كالنبلاء والبيروقراطيين الحكوميين.

مع ذلك، كان للقادة السياسيِّين في المجالس العمالية رؤية نظرية مشتركة ترفض أن يستلموا هم زمام السلطة. فقد كان جميع الاشتراكيين يعتقدون أن روسيا وبسبب تخلفها الكبير غير مستعدة لثورة اشتراكية بقيادة الطبقة العمالية، ومن الضروري حسب نظرية ماركس أن تقع قبل ذلك ثورة بورجوازية في البلد تقضي على التراث الإقطاعي للنظام القيصري، وتؤسّس لاقتصاد رأسمالي افتقرت له روسيا حتى ذلك الحين، وبذلك تتحرك الطبقة العمالية (التي ستتشكل بموازاة سيادة الرأسمالية) باتجاه الثورة على الرأسمالية والرأسماليين، وستكون هذه هي ثورتهم الاشتراكية. لكن البرجوازية لم تكن تتمتع بقبول عام، ومع ذلك كان لا بدّ من استمالتها وكسب مساعداتها بأية وسيلة؛ لذلك، ورغم الشعارات الاشتراكية التي رُفعت طوال عشرات الأعوام الماضية حول الحرب، والأرض، والإصلاحات الاجتماعيّة، لم يُذكر في ذلك الحين شيء عن الاشتراكية، وحيث إنهم وجدوا التحويل الفوري للاشتراكية أمراً متعذراً، فقد استعدّوا لتسليم زمام الأمور للحكومة الموقتة التي تمثّل العناصر الليبرالية والبرجوازية. وهكذا تشكّلت الحكومة الموقتة برئاسة الأمير لووف، وكانت الأكثرية فيها لحزب كَاديت الدستوري من دون أن تعدم مساهمة اشتراكيين معتدلين مثل ألكساندر كرنسكي كوزير عدل، وكونشكوف كوزير

حرب، وميليوكوف وغيرهم.

ورغم ذلك، اتخذت مجالس العمال والجنود شكل الهيئة الحاكمة خلافاً لإرادة قادتها الذين رأوا أن الحكم من اختصاص الحكومة الموقتة، وبرزت إلى السطح قدراتها الإدارية-العملية قبل أن تطرح بشكل قانوني أو نظري بوقت طويل.

من حيث المواقع والمناصب الرسمية كانت المجالس مؤسسات خصوصية صرفة، ومع ذلك تسلّمت زمام الشؤون الرئيسية في البلاد وأوجدت نظاماً موازياً مقتدراً يسيطر على أمور الغذاء، واحتياجات المعسكرات، والبنوك الحكوميّة، والخزانة العامة. وشيئاً فشيئاً تنامت سلطة هذه المجالس باعتبارها ممثلة الشرائح الثائرة، ولم تستطع الحكومة الموقتة رغم سلطتها القانونية الاستمرار إلّا بفضل هذه المجالس وإرادتها. وكانت الأكثرية في المجالس للمناشفة والاشتراكيين الثوريين، وكان البلاشفة أقليةً فيها.

وقد أفصح الدور الهام للسلطة المزدوجة في الحركات الثوريّة، عن نفسه بأفضل شكل في أنشطة المجالس الروسيّة على امتداد ثورة فبراير - أكتوبر. وفكّر المجلس في بتروغراد بادعاء الشرعية، بل إن تنصيب الأمير لووف لرئاسة الحكومة الموقتة من قِبل الدوما تمّ باستشارة وموافقة هذا المجلس.

تشكّلت هذه المجالس في كل البلاد منذ فبراير ١٩١٧ إثر سقوط النظام القيصري، وظهرت بدايةً في شهر مارس في كافة المراكز الصناعيّة والمدن، وامتدت إلى القرى في أبريل ومايو. تأسّست هذه المجالس لتنسيق الأنشطة الثوريّة للفلاحين والعمّال والجنود والمجموعات المستنيرة. بعد شهر تموز ازداد نفوذ البلاشفة في هذه المجالس وضاعفوا من سلطتهم في كل أنحاء البلاد، بموازاة تصاعد الأنشطة السياسيّة والحكومة للمجالس التي أضحت في معظم المدن كبتروغراد القوة الوحيدة لإدارة الإنتاج الصناعي، وتأمين مياه الشرب، والغذاء، ورعاية شؤون القرى وتوفير الوقود للناس.

وكان تنسيق أنشطة المجالس واجباً رسمياً على عاتق المؤتمر الوطني للمجالس، وانعقد أول مؤتمر في شهر مارس بمدينة بتروغراد، لكن المجالس المحلية رغبت في الانخراط تحت قيادة العاصمة؛ وقد أوفد مجلس بتروغراد بين أبريل ١٩١٧ ويناير ١٩١٨ ما يربو على الـ ٢٥٠٠ مبلّغ وموجّه للقرى والمدن في ٦٥ محافظة روسية.

قبل تطورات أكتوبر تحديداً، استطاع الحزبيون البلاشفة إحراز دعم وتأييد أكثرية النواب في هذه المجالس.

والواقع أن البلاشفة استولوا على السلطة السياسيّة عن طريق المجالس وادّعوا شرعية الحكم. وكانت جماعة تروتسكي تنظيمات مسلّحة سُمّيت "اللجنة الثوريّة" وقد نالت صلاحياتها من قبل مجلس بتروغراد، واضطلعت إلى جانب أفراد مدرّبين آخرين بتنفيذ انقلاب أكتوبر. فصادق "مؤتمر المجالس" ومعظمه من البلاشفة، بعد ذلك على تشكيل المجلس الشعبي "الكوميساريا" بقيادة لينين. وفي أكتوبر قامت الحكومة البلشفية واستطاعت على حد تعبير لينين تأسيس النظام الاشتراكي.

يشير تروتسكي إلى الدور الأكيد للمجالس في تمهيد الطريق للبلاشفة كي يتسولوا على السلطة. ويقول في هذا الصدد:

«لم يكن العمل على توجيه النهضة من قبل الحزب مباشرة ليجديَ نفعاً. فالسلطة لم تنهزم أمام البلاشقة، وإنما حازوا هم على السلطة باستخدام بنية السلطة المزدوجة التي حصلت بفضل المجالس. وهذا درس مهم في تنظيم الحركات الثوريّة. والثوّار الآتون الذين تجاهلوا هذا الدرس ومنهم الشيوعيون، عانوا من محن كبيرة»[1].

لم تنهض الحكومة الموقتة إلّا ببعض الخطوات البسيطة بالاتفاق مع المجالس، ومن ذلك العفو عن جميع المحكومين السياسيّين والدينيين، ومنح حريات التعبير عن الرأي، والصحافة والتجمّع، والاعتراف بحق الإضراب والعضوية في الاتحادات المهنية، وإلغاء كافة القيود القانونية ضد الأقليات الدينية. لكنها أحجمت عن إطلاق أي مشروع جذري كبير يرتبط مثلاً بتعديل الثروة، والإصلاح الزراعي، وحسم قضية الحرب، ...، وأرجأت ذلك إلى تشكيل مجلس المؤسّسين الذي تقرر أن ينبثق عن انتخابات مباشرة وعامّة ومتساوية وباقتراع سرّي، ويبادر هو إلى تحديد الشكل النهائي لنظام الحكم وتدوين دستور البلاد.

---

(١) T.H. Greene, **Comparative Revolutionary Movements**, Prentice Hall, New Jersey, P 73 ,1974.

من أخطر المشكلات التي واجهتها الحكومة الموقتة أنها كانت عاجزة في ضوء السيادة المزدوجة عن تأمين مطالب الفئات الاجتماعيّة، وعن الحيلولة دون نشوب الاضطرابات وحالات التمرّد في شتى أنحاء البلاد، وفرار الجنود من معسكراتهم وسيطرة العمال على المصانع. وعليه، ظهرت أربعة عوامل رئيسية أدّت إلى سقوط الحكومة الموقتة وانتفاع البلاشفة واستحواذهم على السلطة:

١- حالات تعدّي الفلاحين على أملاك الملاكين الكبار.

٢- المطالب المتفاقمة للعمال بزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل والسيطرة الحقيقية على المعامل.

٣- التمرّد الهائل للجيش الروسي المنهك من القتال.

٤- النزعات القومية لدى الشعوب غير الروسيّة التي طالبت بنوع من الحكم الذاتي.

واجهت الحكومة المؤقتة قضيتين: **الأولى**: موقفها من الحرب ومسألة الاستمرار فيها، والبقاء ضمن الدول المتحالفة أم لا. **والثانية**: تركيبة الحكومة والدستور المستقبليين.

وينبغي القول: إن الحكومة الموقتة ارتكبت أخطاءً جلية في كلتا القضيتين. وبالنظر إلى المشكلات الداخلية والهزائم المتتابعة كان الشعب الروسي برمّته يفضّل السلام على مواصلة الحرب، لكنه كان منقسماً على نفسه بخصوص طبيعة الصلح وأسلوبه.

فضلاً عن القضايا السياسيّة، والاجتماعيّة، والعسكرية المذكورة، ينبغي إضافة الأزمات الاقتصاديّة والزراعية خصوصاً إلى لائحة المعضلات في روسيا. الواقع الزراعي الروسي الذي بلغ طوراً مأزوماً إثر ثلاثة أعوام من الحرب، ازداد تأزمّاً وسوءاً بدرجات كبيرة بعد الفوضى والاضطرابات التي أعقبت سقوط النظام القيصري. وكانت الأراضي تنتقل لسيطرة الفلاحين دون برمجة سليمة، والحال أن الفلاحين كانوا يفتقرون للرساميل الكافية لزراعة هذه الأراضي وتخصيبها. وزاد الطين بلّة فرار الجنود وتدفقهم على القرى. ولم يكن هناك من يحترم الأوامر التي تصدرها الحكومة الموقتة، وكانت حصيلة كل هذه الأزمات ندرة مطردة في المحاصيل الزراعية تُفاقِم من حدة الأزمة العامة.

الفئات السياسيّة

بعد انتفاضة فبراير، كانت هناك ثلاثة تيارات سياسية كبرى تمتعت بأهمية قصوى:

التيار الأول هو حزب "كادت" الذي يمثل الجماعة التي سُمِّيت قبل الثورة "برجواليبرالية"، واستقرت الآن في أقصى اليمين وصارت تعدّ معقل النزعة المحافظة. كان هذا الحزب مصمِّماً على الاحتفاظ بآخر امتيازاته؛ أيّ حق الملكية. وعموماً كان هذا الحزب نصيراً للجمهورية الدستورية على غرار ما في البلدان الغربية، ويروم الاستمرار في الحرب إلى جانب الحلفاء، ويعارض أيَّ تغيير اجتماعي - اقتصادي، حتى نهاية الحرب على الأقل.

والحزب البلشفي كان في أقصى اليسار، واقترح جملة من الإصلاحات الأساسية وطالب بضبط الأراضي الكبرى وتنمية سيطرة العمال على الصناعة، واتخذ مواقف عدائية لا تقبل المساومة من الحكومة الموقتة، وطالب بإنهاء الحرب في أقرب وقت ممكن. أضف إلى ذلك أنه طالب بكفاح شامل للطبقات العمالية في كل بلدان العالم ضد الحرب.

وكانت هناك ميول متعددة أخرى بين هذين القطبين المتطرفين تمثل الحد الوسط بين نظرياتهما وآرائهما؛ وقد أوصت هذه التيارات الوسطية بدعم الحكومة الموقتة لكنها لم تمتنع عن محاسبتها والضغط عليها. ومن أبرز هذه التيارات يمكن الإشارة إلى المناشفة والاشتراكيين الثوريين، وقد ذهبت إلى ضرورة إقناع كافة الحكومات بغض الطرف عن أهدافها الإمبريالية؛ ليتمّ إرساء دعائم السلام بعيداً عن ضم الأراضي أو دفع الغرامات والخسائر. ومع ذلك آمنت هذه الفئات بضرورة مواصلة الحرب على كل حال؛ لأن القضية قضية دفاع وطني.

في المرحلة الأولى بعد سقوط نظام القيصر، كان البلاشفة أقليةً في كافة مؤسّسات المجالس، وكان هذا ناجماً عن روح المعارضة وعدم المساومة لديهم. أضف إلى ذلك، أن بعض ممثلي الجنود كانوا في بداية الأمر غرباء تماماً عن أفكار العمال، ولم يستطع البلاشفة قبل عودة لينين إلى البلد اعتماد تكتيك سياسي واضح لهم. وكانت ميزتهم الوحيدة هي مواقفهم الإيجابية من سائر الفئات الاشتراكية.

ولم تفتتح عودة لينين في الثالث من أبريل مرحلة جديدة من اتخاذ المواقف لدى

البلاشفة فحسب، إنما خلقت تحولاً جذرياً في التحرك السياسيّ ـ الاجتماعي آنذاك. لقد هاجم لينين بشدة الحكومة الموقتة والطبقة البرجوالبيرالية، ورفض أيّ شكل من أشكال التفاهم والتنازل، ورفع علانيةً راية الكفاح من أجل الاستيلاء على السلطة دون أي اكتراث للتحليلات الاشتراكية. وقد أذهلت الخطابات الأولى للينين الفئات والشخصيات البارزة حينذاك، إلى درجة جعلتهم لا يدرون كيف يتعاملون معه.

ما تم اختياره كهدف أول، من وجهة نظر لينين، هو القضاء على الحكومة الموقتة، وأن البلاشفة كأقلية ما كان بإمكانهم سوى أن يكونوا البديل لحالة الفوضى والشغب. النقطة السلبية التي حالت دون تحقيق شعبية واسعة للبلاشفة ولينين خصوصاً هي عودته إلى البلاد بحماية ألمانيا ـ عدو الروس ـ الأمر الذي ترك أثراً عميقاً في النفوس [1].

بعودة لينين وانضمام تروتسكي العائد من كندا إليه، توفر التنسيق والقيادة الجيّدة في الحزب البلشفي الذي استطاع بأساليبه الإعلامية والتحريضية وعدم تعاونه مع الحكومة الموقتة، بل والإخلال في مهماتها، ورفع شعارات غير واقعية تدغدغ مشاعر العامة من الناس، استطاع أن يمهّد السبل لوصوله إلى السلطة. وكان الهدف هو إسقاط الحكومة الموقتة وخلق فراغ سلطة وقرار، الأمر الذي سيفسّر ـ حسب تحليلهم ـ عن وقوع السلطة في أيدي البلاشفة وأنصارهم. والمجالس التي كانوا يدافعون عنها والتي كان يجب أن تستلم زمام الأمور والسلطة تنبّهت إلى خطر الشيوعية. في التاسع من حزيران منع مؤتمر المجالس أيّ نوع من التظاهر، وتوجّه أعضاء المجلس الأعلى إلى المعسكرات والمصانع للكشف عن حقيقة اللعبة البلشفية.

ارتكزت استراتيجية البلاشفة على ركنين: **الأول**: الحؤول دون نجاح الحكومة الموقتة، والعمل على الإخلال في مهامها وعرقلة أعمالها، والثاني: تقوية التنظيمات استعداداً للإمساك بزمام الأمور في الظرف المساعد، ومضاعفة شعبيتهم وأنصارهم عبر شعارات سطحية تروق للعامة.

الاقتراح الرئيسي لدى لينين ومفتاح إحرازه مزيداً من الشعبية هو شعار "السلطة كلها في يد المجالس". ومع أن البلاشفة كانوا أقلية في المجالس، إلّا أن دفاعهم عن

---

(١) A. E. Adams, opcit, p 73.

هيمنة المجالس وفّر الأرضية لدعمهم من قبل غالبية أعضاء المجالس، مضافاً إلى أن هذا التكتيك لا يسمح لأحد باتهامهم بطلب السلطة لأنفسهم. البعد الآخر لهذا الشعار هو التفتيت العملي للسلطة السياسيّة، وفي مثل هذا الظرف ستستطيع الأقلية الاستحواذ على مقاليد الحكم. كان لينين يعلم أن المجالس غير قادرة على إدارة البلاد لكنه استخدم هذا كتكتيك، وحينما أحرزت المجالس قدرات إضافية في تموز، سارع لينين لترك هذا الشعار ولم يعدْ إليه حتى اكتسبت البلاشفة الأكثرية.

ساءت ظروف الجيش بعد ثورة فبراير وخلال عهد الحكومة الموقتة، فقد اختلّ فيه النظام وأضحى مساحة مفتوحة لنفوذ الأفكار السياسيّة هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية تضاعف الفرار من الجيش. والحكومة الموقتة رغم رغبتها في البقاء إلى جانب الحلفاء ومواصلة الحرب ضد ألمانيا، إلا أنها لم تتخذ موقفاً واضحاً وحاسماً من هذه المسألة. في حزيران سنة ١٩١٧ م شنّ الجيش الروسي هجوماً ضد الألمان لم يثمر سوى هزيمة مُذلَّة، ومقتل ١٢٢٠ ضابطاً و ٣٧٥٠٠ جندي روسي ونسف بقايا معنويات الجيش. الهزائم التي مُني بها الجيش قبل الثورة، ومشاركته المباشرة في الثورة التي عُدّت نوعاً من التمرّد على قادته، لم تسفر فقط عن فقدانه الروح القتالية، بل وأفقدته كذلك علاقات الانقياد والطاعة، وفضّل كثير من رجال الجيش في ظل مناخ الحريات التي حصلوا عليها أن يزاولوا العمل السياسيَّ، بدل العمل العسكريّ الذي يتطلب الانضباط والطاعة وتنفيذ الأوامر. وكرّس الأمر الذي أصدره كرنسكي هذه الحالة وفاقم من حدَّتها وكان قادة الجيش ساخطين من تنامي الديمقراطية، وامتدادها إلى الجيش نفسه. ويكمن خطأ الحكومة الموقتة في أنها عزمت على مواصلة حرب وطنية كبيرة رغم تدهور الوضع الداخلي وتفشي الفوضى في كل مفاصل البلد. فالشعب لم يكن مستعداً لمتابعة مثل هذه الحرب، والبلاشفة ثبّطوا عزائم الناس عن دعم الاستمرار فيها. وكان من الضروري جداً للحكومة الموقتة أن توافق على وقف إطلاق النار بل الذهاب نحو السلام، لتتوفر لها الفرصة بأي ثمن كي تتابع شؤون البلد الداخلية وتعيد بناء الجيش، الشيء الذي فعله الشيوعيون بالتالي في "برست ليتوفسك".

لم تكن الحكومة الموقتة منظومة متجانسة متناسقة، ولم يكن لها خطط مرسومة مسبقاً، ولم يكن بوسعها السيطرة السريعة على أوضاع البلاد المتردِّية، ولم يكن لها شعبية واسعة. فكانت مضطرة لردود أفعال آنية حيال الأحداث والقضايا الجارية التي

كانت في معظمها ناجمة عن الضغوط التي تتعرض لها. فمن ناحية كانت تميل إلى مواصلة الحرب ضد ألمانيا إلى جانب الحلفاء، ومن ناحية أخرى سمحت للجنود والفلاحين أن يشاركوا في النشاط السياسيّ خارج أوقاتهم الإدارية وأن ينضموا إلى أية جماعة سياسية يرغبون، وكانت هذه من الأخطاء الكبرى التي ارتكبها كرنسكي.

بعد ثلاثة أشهر على الثورة أدّى ضعف الحكومة الموقتة إلى إخفاقات وإرباكات شديدة. فقد مال اليساريون المتطرفون إلى استخدام العنف والقوة. ولاحت ميول إلى الانقلاب بين اليمينيين، فقد أرادوا بذلك إنقاذ روسيا من اليهود والفوضويين. وانهارت أسطورة الجيش الأكثر ديمقراطية في العالم حينما انتهى هجوم شهر حزيران بهزيمة فادحة. وقد فرض العجز الفاضح للحكومة الموقتة، والضغوط المتزايدة من قبل المجالس والبلاشفة والتيارات المحافظة، فرض ذلك كله تغييراً وترميماً في تركيبة الحكومة. وهذا ما تحقق بانحياز الحكومة الموقتة إلى التيار اليساري في مطلع شهر تموز. ففي السابع من تموز تولى كرنسكي رئاسة الوزراء، وكان حتى ذلك الحين وزيراً للعدل والدفاع في الحكومة الموقتة. وكانت السلطة الحقيقية في الحكومة الجديدة في يده رغم أن الحكومة الجديدة كانت شبيهة في تركيبتها بالحكومة الائتلافية إلى حد كبير، مع فارق في ميولها اليسارية هذه المرة. وكان الاشتراكيون أكثرية ضعيفة في الحكومة؛ لكنهم كانوا في أقصى اليمين في حزبهم.

والواقع أن هدف الحكومة الجديدة ومنهجها لم يكن اشتراكياً على الإطلاق، بل كانت غايتها حماية الديمقراطية البرجوازية قبل كل شيء. وهكذا، تابعت المجالس والتيارات المحافظة دعمها للحكومة الموقتة؛ لكنها لم تُبدِ في ذلك حماساً واندفاعاً كبيرين. وبهذا لا يتسنّى اعتبار التغييرات في الحكومة أمراً أساسياً مهماً، إنما هو استمرار للمنهج والسياسة السابقة نفسها مع فارقٍ هو أن كرنسكي حظيَ باعتبار ووجاهة أفضل. وعليه، تواصلت ضغوط التيارات اليمينية المتطرفة، لا سيما في الجيش بقيادة الجنرال كورنيلوف، والتيارات اليسارية المتطرفة بقيادة البلاشفة ضد الحكومة الموقتة.

والمعضلة الأساسية التي عانت منها الحكومة الموقتة هي وقوعها بين جماعتين متطرفتين يمينية ويسارية ضغطتا عليها من الجانبين، وأرادت الحكومة في الوقت ذاته الالتزام بمبادئ الديمقراطية وتوفير إمكانية المشاركة في الحكومة لكافة الفئات

والتيـارات السياسـيّة؛ لكنها عجـزت عن اتخاذ قـرار نهائي في الاعتماد علـى فئة معينة (اليمين أو اليسـار). وحينما كانت تتعرض لضـغوط اليمين (ومن ذلك تحركات الجنرال كورنيلـوف الانقلابيـة) تلجأ إلى البلاشـفة وتفسـح لهم المجال، وحين تتعرض لضـغوط انقلاب الميليشيات البلشفية تتحيز لليمينيين المتطرفين ومنهم "الروس البيض".

وخلافاً للمعتدلين في إيران، حظيَ المعتدلون الروس برصيد شعبي قوي نسبياً وشعبية بيـن العمال والقروييـن والقوات المسـلحة (المجالس)، ومع ذلك لـم يفلحوا في توظيف هذه الأرضية الشعبية بشكلٍ جيد إزاء اليمينيين واليساريين المتطرفين، فالطباع المعتدلة كانت تفرض عليهم دوماً مواقف وسـطية. وتمتع البلاشفة والاشتراكيون الثوريون بأغلبية أصـوات الشـعب وكان بمسـتطاعهم تولي السـلطة عن طريق الانتخابات وتشـكيل حكومة مؤثرة. ولو تقبّلوا شـعار لينين منذ البداية وعملوا به، لتسببوا في إخفاق البلاشفة وتعزيز مواقفهم ومواقعهم. وفي المقابل حظيَ كرنسـكي بشـعبية أوسع من غيره، وعلى حد تعبير أولام: "كان لينين صامتاً حياله"[1].

وحاولت الحكومة الموقتة أن تكوّن ائتلافاً من التيارات المختلفة باسـتثناء البلاشـفة. والمشـكلة الأخطـر التـي واجهتهـا الحكومة الموقتـة هـي فقدان الشـرعية، ولم تسـتطع معالجـة نقص الشـرعية هذا حتى نهايـة المطاف. فقد اعتبرت الحكومة الموقتة نفسـها "أميناً موقتاً" لحماية سيادة البلاد واستقلالها، وعدّت واجبها الرئيس هو الحفاظ على الوحدة والنظام، وأحجمت عن سنّ أي قانون دائم يمكن أن يؤثر في الدستور المقبل ريثما تتوفر للشـعب الفرصـة اللازمة للتعبير عن إرادته في مجلس المؤسسـين. وقد زادت هذه السياسات طين الفوضوية بلّة، وساعدت لينين وجماعته على تركيز كل أفكارهم ونشاطهم على الاسـتيلاء على السـلطة، والعمل في مشـروع انقـلاب أكتوبر مـن دون أي التزام بأية مبادئ.

وقد دارت السياسـة التي انتهجها البلاشفة طوال فترة الحكومة الموقتة التي استمرت ٨ أشهر، حول المحاور الآتية:

١- التركيز على سيادة المجالس ومعارضة الحكومة الموقتة.

---

(١) A. E. Adams, opcit, p 77.

٢- اقتراح حل الجيش.

٣- عدم تحمُّل المسؤولية وإثارة الفوضى في وجه الجهة الحاكمة.

٤- العمل التنظيمي وكسب المؤيدين لتنفيذ مشروع الاستيلاء على مقاليد الحكم.

قـرّر لينين فـي خطته للحكومة الاشـتراكية حـلَّ الجيش واسـتبداله بميليشـيا تختار ضباطها بنفسها؛ لكنهم على أرض الواقع والعمل وحينما تولّوا مقاليد السلطة لم يُحجموا عن حل الجيش فحسب، بل استعانوا بالضباط القيصريين المستبعدين.

في شـهر تموز، حان موعد عرض البلاشـفة وسـائر الأحزاب عضـلاتهم. ففي مؤتمر العمال والجنود العام لم يكن من بين ٧٧٧ نائباً للمؤتمر سوى ١٠٠ نائب من البلاشفة و ٣٠ نائباً من أنصارهم. وكانت الأكثرية لا تزال لصالح المناشفة والاشتراكيين الثوريين.

ولم يكن البلاشفة في تلك اللحظة مستعدين لاستلام السلطة، ولم تكن لديهم مشاريع وخطط معينة. فقد كان الهدف في تلك المرحلة هو ضعضـعة الحكومة الموقتة وإسقاطها حتى تتوفر الفرصـة اللازمة لسـيادة البلاشـفة وحلفائهم. وكانوا يعوّلون في رفعهم شعارَ السـلام على الجنود الرافضين مواصلة القتال، وعلى مليشـياتهم التي أطلقوا عليها اسم "الجيش الأحمر". والأمر الملفت هو أنه حينما دعا البلاشفة العمّال والجنود للتظاهر في التاسـع من تموز لمناصرة السلام، أصدر مؤتمر المجالس في ليلتها بياناً منع بموجبه خروج المظاهرات.

في ذلك الحين تراجع لينين تدريجياً عن شعار "السلطة كلها في يد المجالس"، والحال أن المجالس اهتمت لهذا الشعار وأخذته مأخذ الجد، وكتب لينين عندها في مجلة "العمل":

حتى لو أمسـكت المجالس بزمام السلطة، فلن نستسلم لآرائهم، ولن نقيّد حرياتنا في التثويـر والتحريض، ولن نتوقف عن مظاهراتنا في العاصـمة والجبهات. نفضّـل أن نكون حزباً غير قانوني يُقمع رسمياً[1].

فـي شـهر حزيـران، كان النزاع قد بلـغ أطـواراً حقيقيـة، وتراجع المتفائلـون بالحل الديمقراطي للمشـكلة إلى زوايا اليأس والقنوط. فقد أعلن اليساريون المتطرفون صراحةً

---

(١) A. E. Adams, opcit, p 85.

عن استعدادهم لاستخدام العنف والقوة بل صرَّحوا بأن ذلك هو واجبهم في هذا المجال. وكانت تلوح لدى اليمينيين ميول متزايدة لتنفيذ انقلاب ينقذ روسيا من الفوضى.

فشكّل المؤتمر لجنة تنفيذية دائمة، تحظى بالحد الأدنى من الاعتراف الرسمي بوصفها سلطة مركزية، بيدَ أن هذه اللجنة أيضاً لم تستطع معالجة الأمور. مشكلات الحرب، وشحّة الغذاء، وعجز الحكومة عن السيطرة وفرض قراراتها هذه كلها ظواهر مهّدت الأرضية لانبثاق دكتاتورية يمينية أو يسارية. البلاشفة الروس لم يتولّوا قيادة الثورة، ولم يكن لهم نفوذ وشعبية واسعة بين الجماهير، إنما استطاعوا بتنظيم مليشيات قوية وبشعارات "السلطة كلها بيد المجالس" الخادعة، وبذريعة دعم المؤتمر الأعلى للمجالس، وباستغلال الضعف والعجز الشديد لدى الحكومة الموقتة، استطاعوا عبر تحرك مسلّح السيطرة على بتروغراد، وحل المجالس، بل ومجلس المؤسّسين الذي شكّلوه بأنفسهم، وتكريس دكتاتورية الحزب الشيوعي لسنوات طويلة.

خلاصة الأسباب التي أفضت إلى إخفاق المعتدلين في روسيا هي:

١- عدم الاكتراث لمطالب شرائح الشعب الواسعة.

٢- غياب الانسجام الكافي بين أعضاء الحكومة (ائتلاف التيارات اليمينية واليسارية المختلفة).

٣- غياب قيادة قوية مقبولة من قبل الجميع.

٤- الالتزام الزائد بمبادئ الديمقراطية والليبرالية.

٥- التعامل المنفعل (من خلال ردات الفعل) مع مؤامرات التيارات اليسارية واليمينية المتطرفة ومخالفاتهم.

٦- وجود مشكلات اقتصادية واجتماعيّة حادة موروثة عن النظام السابق وعدم القدرة على حلها.

٧- عدم وجود خطة واضحة ومنظمة لمعالجة المشاكل.

٨- عدم الاستعداد المسبق من الناحية التنظيمية، وتقبّل المسؤولية في أكثر أطوار التاريخ الروسي تأزّماً.

٩- العجز عن حل مشكلات الحرب مع ألمانيا (بسبب غياب المعنويات العالية والنظام

الكافي وطاعة القادة العسكريين).

١٠-إصدار أوامر متناقضة.

١١- الضغوط الشديدة التي وجّهها الفلاحون والعمّال للسيطرة على الأراضي والمعامل.

١٢-التحركات التآمرية والانقلابية لليمينيين بقيادة الجنرال كورنيلوف، والبلاشفة بقيادة لينين.

٣- إيران

بعد انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية في ١١ شباط ١٩٧٩م، وعلى الرغم من القوة والانسجام الذي تمتّع به الراديكاليون بقيادة الإمام الخميني، أخذ المعتدلون الليبراليون زمام السلطة والحكم كما حصل في فرنسا وروسيا. ويمكن تلخيص الأسباب التي أدّت إلى تكرار التاريخ نفسه في إيران بما يأتي:

١- لم يكن للمجتمع الإيراني وقيادة الثورة معرفة واسعة وكاملة بالقوى الثوريّة القادرة على إدارة البلاد، فقد كان المعروفون منهم هم الذين تولّوا مسؤوليات حكوميّة في حكومة الدكتور مصدق وتركوا عن أنفسهم ذكرى في أذهان الشعب.

٢- لم يكن قائد الثورة ميّالاً لأن يتولّى رجال الدين مسؤوليّات حكوميّة مباشرة؛ ومن جهة ثانية لم يكن رجال الدين قد مرّوا بتجارب تفصح عن قدراتهم الإدارية.

٣- كان المهندس بازرگان وأنصاره في حركة "حرية إيران" الشخصيات الوطنية الليبرالية الوحيدة ذات الطابع والمنحى الديني، وكانوا مقبولين إلى حد كبير من قبل التيارات والفئات المختلفة.

٤- بناءً على أمر قائد الثورة بأن تكون الحكومة الأولى بعد انتصار الثورة حكومةً موقتة، كانت مهام هذه الحكومة موقتة وعابرة وخاصة بفترة انتقالية.

وقبل الخوض في تطورات ما بعد الثورة، من الضروري تسليط بعض الضوء على سمات الليبرالية وخصائصها في إيران.

قامت أفكار الليبراليين الإيرانيين على أساس النظريات الليبرالية الغربية، ولا سيما في فرنسا. ولا مجال هنا لمناقشة درجة التطابق بين آراء الليبراليين الإيرانيين ومعايير

الليبرالية الغربية؛ بيدَ أن إطلاق عنوان "الليبراليين" على الجماعات المعتدلة في الثورة الإيرانية كان أمراً مقبولاً لدى كافة التيارات التي أيّدتهم أو عارضتهم، وحتّى لدى الباحثين الغربيين والمحلّلين في الإدارة الأميركية.

وكان من الطبيعي، أن يخضع الليبراليون الإيرانيون لتأثير مجتمعهم وبيئتهم، فتكون لهم نظرياتهم وآراؤهم الخاصة المستوحاة من واقعهم الاجتماعي. ومن جهة أخرى، ينبغي ملاحظة أن الليبراليين الإيرانيين لم يكونوا جماعة منظمة متجانسة كالليبراليين الغربيين، إنما كانوا طيفاً يتكوّن من ليبراليين دينيين (حركة الحرية) وغير دينيين، وحتى جماعات اشتراكية ديمقراطية شكّلت نوعاً من التحالف الإستراتيجي في الجبهة الوطنية، ولم يكن بينهم ما يكفي من التفاهم أحياناً حول اختيار الأساليب والتكتيكات. فمثلاً، توصّل بعضهم إلى تفاهم مع الشاه وقَبِل التصدّي لمهام رئاسة الوزراء في عهده، كما فعل بختيار الذي وقف بوجه جماهير الشعب، وبعضهم من أمثال متين دفتري رفع راية معارضة الثورة بعد انتصارها مباشرة، وبعضهم كحركة الحرية تعاونوا لفترة مع الثوار وتولّوا مسؤوليات الحكم في الجمهورية الإسلامية.

في ضوء المواقف السياسيّة التي اتخذتها الجماعات الليبرالية من قضايا المجتمع الإيراني والثورة، يمكن القول: إن الليبرالية في إيران تتمتع بالخصائص الآتية:

١- تأثر الليبراليون الإيرانيون بالثقافة والحضارة الغربية بشدة، واقتبسوا الكثير من آرائهم وتصوراتهم من الثقافة الغربية؛ يقول المهندس **بازرگان** في هذا الصدد:

«الحياة التي نعيشها اليوم غربية كلها. طريقة تفكيرنا، ودراستنا، وكفاحنا، وثورتنا، ومعارضتنا للاستعمار والاستغلال، كلها من هدايا الغرب»[١].

٢- كانوا يعتقدون بأصالة الفرد والحريات الفردية ما لم تتعارض في ما بينها.

٣- لم يكونوا ينظرون للتطور العلمي بعين الاستحسان فحسب، بل حاولوا إثبات العديد من الظواهر الاجتماعيّة ـ الدينية (كمعرفة الخالق والمعاد مثلاً) بطرق علمية، وفي الكتب الدينية التي وضعها المهندس **بازرگان** دلالة كافية على أهمية التطور العلمي لديه.

٤- آمنوا بالكفاح ضمن الإطار القانوني؛ وحتى في عهد النظام الشاهنشاهي كانوا

---

(١) مواقف حركة الحرية من الثورة الإسلامية، ص ٢٤.

يرجعون إلى الدستور؛ ليتخذوا مواقف إصلاحية لا أكثر، ولم يؤمنوا إطلاقاً بالثورة وانتهاج أساليب ثورية، بل جنحوا إلى سياسة "خطوة خطوة" أو "الخندق بعد الخندق".

٥- اعتقدوا بالوطنية والقومية، ولم يكن الإسلام مهماً بالنسبة لمعظمهم، إلّا داخل الإطار الوطني والقومي، وعلى حد تعبير أحدهم: "نحن إيرانيون أولاً، ومن ثم مسلمون".

٦- الدين من وجهة نظر معظمهم جزء من شؤون الفرد الشخصية، فالدين منفصل عن السياسة. ولم تكن الجماعات الليبرالية ـ الدينية تعتقد بانفصال الدين عن السياسة؛ لكنها لم توافق على منح الأولوية للقضايا الدينية وتطبيق أحكام الإسلام في كافة المجالات السياسيّة والاجتماعيّة، وعلى حد تعبير المهندس **بازرگان**: كانوا يجدون واجبهم في خدمة إيران من خلال الإسلام [1].

٧- المنبت الطبقي لليبرالية في إيران هو الشرائح الاجتماعيّة المتعلّمة والمرفّهة في المدن، فلم يكن لهم نفوذ أو مكانة بين قطاعات الشعب الفقيرة والقروية.

٨- لم يكن الليبراليون بعيدين عن قطاعات الشعب؛ بسبب وضعهم الطبقي والثقافي فحسب، بل كانوا عاجزين عن التواصل مع شرائح الشعب، ولم يجتمع الطرفان على لغة واحدة، ولم يكن الليبراليون يرَون للجماهير دوراً في السلطة. وكان همهم الوحيد أن تؤيد الجماهير مواقفهم وتتظاهر وتضحّي من أجل وصولهم إلى السلطة.

٩- لم يكن لليبراليين علاقات وثيقة مع رجال الدين، وحتى حين يقيمون معهم علاقات فقد كان هدفهم كسبَ دعم رجال الدين ومن ورائهم قطاعات الشعب الواسعة وصولاً إلى سدة الحكم، ولم يكونوا يؤمنون بإشراكهم في الحكم.

١٠- لم يكونوا يوافقون بطبيعة الحال على مبدأ "ولاية الفقيه"، فهم يرَون أنه يُفضي إلى دكتاتورية دينية.

١١- أولَوا أهمية كبيرة لمبدأ "التخصّص" (التكنوقراط) في اختيار المسؤولين والمدراء، وفضّلوه على مبدأ الالتزام والإيمان بالنظام.

١٢- اعتمدوا على البيروقراطية الإدارية، والالتزام بالمقرَّرات واحترام النظام الإداري، ولم يحسنوا الظن بالمؤسّسات الثوريّة النابعة من صميم الثورة، وكانوا غير مرتاحين لأنشطة مثل هذه المؤسّسات وتدخّلها في الشؤون الإدارية.

---

(١) انظر: المهندس بازرگان، **الثورة الإيرانية في خطوتين**، ص ١١١.

١٣- رجّحوا مبادئ التسامح والعفو وغض الطرف على مبدأ العقاب والقصاص؛ لذلك عارضوا إدانة رجال النظام السابق من قبل محاكم الثورة، واعتبروها قفزةً واضحة نحو الماركسية الدولية، وليست وليدة الوجه المشرق للنبي محمد ﷺ.[١]

١٤- بالنظر إلى منحاهم المعادي للشيوعية، واعتقادهم بعدم إمكانية العيش برخاء من دون الاعتماد على إحدى القوتين العظميين، طالبوا بدعم المعسكر الغربي والتقرّب إليه رغم اعتقادهم بمبدأ الحياد.

١٥- فهمهم لسياسة "لا شرقية ولا غربية" التي طُرحت في مظاهرات الجماهير ومطالبهم لم يتعدَّ سياسة الموازنة السلبية للدكتور مصدق، فقد اعتقدوا أن لهذا الشعار مفهوماً وطنياً دفاعياً تماماً، وقد تم تحريفه ليكتسب طابعاً مناهضاً للغرب[٢].

١٦- معظمهم اعتبروا أنفسهم أتباعاً للدكتور مصدق، واتخذوه قائداً وطنياً لهم، فكانوا في الحقيقة مصدّقيين- وطنيين.

بعد انتصار الثورة الإسلامية وإسقاط نظام الشاه، توزَّع المجتمع الإيراني إلى التيارات والفئات السياسيّة التالية:

التيارات السياسيّة

١- الثوريون المتدينون والمؤمنون بالأيديولوجيا الإسلامية، أو الإسلاميون بقيادة رجال الدين وعلى رأسهم قائد الثورة الإمام الخميني، والذين سنسمّيهم من الآن فصاعداً: قوى حزب الله[٣].

٢- المعتدلون أو الليبراليون الوطنيون، وهم تيار يعارض نظام الشاه؛ لكنه يعارض الممارسات الحادة أيضاً، وقد عارض التعامل الثوري بعد انتصار الثورة، ويعتبر نفسه الأجدر لإدارة المجتمع.

---

(١) الثورة الإيرانية في خطوتين، مهدي بازركان، ص ١١٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠٤.

(٣) حيث إننا سنكثر الإشارة إلى هذه الجماعة نورد هنا خلاصة لخصائصهم:

أ- يؤمن حزب الله بالإسلام الفقهي وبمبدأ ولاية الفقيه، ويعتبر قيادة رجال الدين ضمانة لنجاح الثورة.

ب- يصر على حفظ المبادئ والمعايير الإيديولوجية ـ العقيدية أكثر من تفكيره بالانتصارات الآنية.

ج- يؤمن بالإسلام كمدرسة شاملة كاملة وعالمية وقادرة على تلبية متطلبات المجتمعات في كل زمان ومكان.

د- يعتمد على مبدأ الإيثار والاستشهاد في سبيل الهدف، مكتسباً بذلك قوة لا تجابه ولا تخشى من أية قوة مادية أخرى.

هـ- يتبرّأ من الشرق والغرب ويرى مكافحتهم من واجباته إلى حين القضاء على الاستكبار.

٣- الجماعات اليسارية والميّالة لليسار المعارضة لنظام الشاه، والتي عارضت أيضاً تأسيس الجمهورية الإسلامية، وانضمت بعد انهيار النظام الملكي إلى صفوف معارضي الجمهورية الإسلامية، ومنهم منظمة مجاهدي الشعب، وفدائيو الشعب، و"بيكاري" (المناضلون) و..إلخ.

٤- الجماعات المؤيِّدة للنظام السابق والمنتفعة منه، والتي تعرّضت مصالحها للخطر بانتصار الثورة، فانخرطت في صفوف معارضيها، ومنهم الملكيون، وعناصر السافاك، والماسونيون ممن طالهم الإقصاء من الجيش والمؤسّسات الحكوميّة [١].

ورغم أن الثوريين المتدينين كان لهم دور أساسي في انتصار الثورة، بيدَ أن جهودهم الرئيسية انصبّت بعد انتصارها على السيطرة على الأوضاع والحيلولة دون انحراف المديرين والمسؤولين. وظلّت قيادة الثورة كما كانت في السابق تمارس دور التوجيه والإرشاد محافظةً على صلتها الدائمة بشرائح الشعب والمسؤولين الحكوميين والثوريين، وكانت لا تزال تمسك بزمام القوة والسيطرة. وكان المجلس الأعلى للثورة والحكومة منتخبين من قبل الإمام الخميني، ولم يكن لهما من دون تأييد الإمام أية صفة شرعية، بل وأيَّ تأييد أو دعم شعبي.

وكان رجال الدين يشاركون وينشطون عادةً في المؤسّسات المنبثقة من الثورة ومنها: المجلس الثوري، ومحاكم الثورة، ولجان الثورة، والحرس الثوري، وجهاد البناء، وإمامة الجمعة والجماعة، والحزب الجمهوري الإسلامي و... إلخ. نشط الشباب والجماعات المتدينة المؤمنة في هذه المؤسّسات الثوريّة، وواصلوا تضحياتهم كتكليف شرعي وثوري لصيانة مكتسبات الثورة، ولا سيما الكفاح ضد أعداء الثورة وخدمة المحرومين والمستضعفين [٢].

الطيف الثاني هو الليبراليون الذين سيطروا في ضوء خصائصهم على الحكومة

(١) أطلق على هذه الجماعة اسم "الطاغوتيين" اقتباساً من التعابير القرآنية.

(٢) وهكذا شهدت الثورة الإسلامية في إيران أيضاً ـ كما في الثورتين الفرنسيّة والروسيّة ـ ضرباً من الحكم المزدوج. من جهة كان الحكم الرسمي عن طريق المؤسسات الحكوميّة بيد المعتدلين الليبراليين الذين لم يحظوا بثقة الجماهير، ولا بالروح والقوة الكافية للسيطرة على الأوضاع، ولم يكن الطريق مفتوحاً للقوى الثوريّة كي تلج إلى مؤسساتهم ومنظومتهم بسبب ضوابطهم ومقرراتهم الخاصة. وبسبب تزايد الضغوط الاجتماعيّة والحاجة المتصاعدة لتأمين المطالب الثوريّة على الصعد السياسيّة، والأمنية، والاقتصاديّة. و ... إلخ ظهرت المؤسسات الثوريّة بموازاة المؤسسات الرسمية وبقيت إلى يومنا هذا في الغالب، بل وتمتعت بالصفة القانونية. فقد ظهرت محاكم الثورة بموازاة العدلية، وحرس الثورة بموازاة الجيش، ومؤسسة الإسكان بموازاة وزارة السكن، وجهاد البناء بموازاة الوزارات المسؤولة في القرى. تشكّلت هذه المؤسسات تدريجياً، ورغم الجهود الحثيثة المبذولة إلى اليوم من أجل دمجها ببعضها لكن هذه الجهود لم يكتب لها النجاح بسبب الطبيعة والثقافة المختلفة بينها. الفارق الرئيس بين ازدواجية الحكم في الثورتين الفرنسيّة والروسيّة وبينها في الثورة الإيرانية يعود إلى صِلات طرفَي الحكم على المستويات العليا للثورة. ففي حين لم يكن في الثورتين الفرنسيّة والروسيّة أية صلات بين طرفي الحكم، توفرت هذه الصلات في الثورة الإسلامية بفضل القيادة القوية. فكانت مساحة صلاحيات هذه الأطراف تحدد عن هذا الطريق.

والمؤسّسات الرسمية، وحاولوا تشكيل المجتمع بعد الثورة حسب طريقتهم وفهمهم. شطر من المجلس الثوري، وهيئة الوزراء، والإذاعة والتلفزيون، ووسائل الإعلام، وكانت غالبية الصحف في أيدي الليبراليين. والفئتان الثالثة والرابعة مارستا أدواراً تخريبية وحاولتا عن طريق البناء التنظيمي واستقطاب الكوادر وجمع الأسلحة، الحؤول دون قيام نظام الجمهورية الإسلامية وتطوره وإدارته بنحو سليم.

مراحل التطور التكاملي

يمكن تقسيم مسيرة التكامل بعد الثورة الإيرانية إلى أربع فترات:

الفترة الأولى: حكومة الليبراليين: وهي فترة الحكومة الرسمية لليبراليين حيث مارس الثوريون دور الأقلية، وقد بدأت بانتصار الثورة وتشكيل الحكومة الموقتة، وانتهت باحتلال السفارة الأميركية واستقالة المهندس بازركان.

الفترة الثانية: الحكومة المشتركة: يمكن تسمية هذه الفترة بفترة الحكومة المشتركة والتي بدأت بتكليف المجلس الثوري بإدارة كافة شؤون البلاد بعد استقالة المهندس بازركان، وانتهت باكتمال مهام المجلس الثوري وبدء رئاسة وزراء الشهيد رجائي. ورغم انحسار نفوذ الليبراليين في هذه الفترة، لكنهم شكّلوا مع ذلك حوالي نصف أعضاء المجلس الثوري، وتعزّز وضعهم بعد انتخاب بني صدر لرئاسة الجمهورية ورئاسة المجلس الثوري والقيادة العامة للقوات المسلّحة، فكانوا لا يزالون حتى ذلك الحين على درجة ملحوظة من القوة والنفوذ والمناصب الحكوميّة.

الفترة الثالثة: حكومة حزب الله: بدأت هذه الفترة بانتخاب الشهيد رجائي لرئاسة الوزراء، واستمرت حتى عزل بني صدر وتفجير مقر الحزب الجمهوري الإسلامي في ٢٨ حزيران ١٩٨١ م، ويمكن اعتبارها فترة الحكم الرسمي لقوى حزب الله وتراجع الليبراليين إلى موقف الأقلية؛ حيث كانت الأكثرية في المجلس التشريعي، ومجلس صيانة الدستور، ومجلس القضاء الأعلى، وهيئة الوزراء من نصيب أتباع خط الإمام. ومع ذلك بقي الليبراليون في مناصب رئاسة الجمهورية، والقيادة العامة للقوات المسلّحة، وأقلية البرلمان، والإذاعة والتلفزيون، والبنك المركزي، وواصلوا معارضتهم للحكومة وخط الإمام.

الفترة الرابعة: الحكومة المطلقة لحزب الله: وتبدأ بعزل بني صدر عن رئاسة الجمهورية والإقصاء التام لليبراليين عن المسؤوليات الحكوميّة وتستمر إلى يومنا الحالي، وهي طبعاً فترة حكم النظام من قبل القوى الدينية والإقصاء الرسمي للقوى الليبرالية. وهكذا يلاحظ أن تحول الحكم في الثورة الإسلامية لم يكن فجائياً على غرار ما حصل في الثورتين الفرنسيّة والروسيّة، إنما حصل التحول من النظام الملكي إلى النظام الإسلامي الثوري بشكل تدريجي وعلى أربع مراحل (راجع الجدول رقم ٢). في هذا القسم من الدراسة (حكومة المعتدلين) سنكتفي بذكر القضايا المتعلقة بالفترتين الأوليين تاركين المعالجاتِ الخاصة بالفترتين التاليتين إلى المبحث اللاحق.

الفترة الأولى: الحكومة الموقتة

بعد انتصار الثورة الإسلامية الذي تحقق بفضل المساهمة الواسعة لمعظم شرائح الشعب، تولّت زمام السلطة حكومة معتدلة لم تكن ثورية، ولا تؤمن بالتحركات والخطوات الثوريّة، ولا تمتلك في الأساس فهماً صحيحاً للثورة. وكانت شرائح الشعب الواسعة قد تحرّرت بعد سنين، بل قرون طويلة من أغلال الاستبداد والاستعمار، ووجدت نفسها مسلّطة على مصيرها ولم تكن على استعداد للتخلّي بسهولة عما اكتسبته وحققته، والعودة إلى زوايا بيوتها والسكون فيها، بينما كانت تصورات الحكومة الموقتة بخلاف هذا.

فمن وجهة نظر الحكومة الموقتة، كانت الثورة قد انتصرت وتحققت، وقام الجماهير ورجال الدين بدورهم وواجبهم ولم يبقَ على عاتقهم واجب آخر، ولا بدّ لهم الآن من إخلاء الساحة وإفساح المجال لدخول التكنوقراط ورجال السياسة؛ كي يعالجوا الأمور دون أي تشويش أو مضايقات، ويعيدوا المجتمع والبلد إلى وضعه الطبيعي بعد أن شلّته التظاهرات والإضرابات وسبّبت له الكثير من الخراب والإرباك. على الناس الآن العودة إلى أعمالهم ووظائفهم واستئناف حياتهم اليومية العادية، وعلى رجال الدين العودة إلى مساجدهم وحوزاتهم العلمية واستئناف الدراسة وإرشاد الناس. يكتب مايكل فيشر في هذا الصدد:

«بالنسبة للوطنيين ولا سيما أعضاء الجبهة الوطنية، كانت الثورة قد أثمرت وتحققت بسقوط نظام الشاه، والباقي هو أن يُسمح للبرجوازيين والمتخصصين بأن يسيطروا على مقاليد المؤسّسات الحكوميّة؛ بينما بالنسبة للإمام الخميني لو تقرر مواصلة ذات

السياسات والأساليب السابقة، لما اكتملت الثورة، فالثورة من وجهة نظره ليست مجرّد ثورة سياسية أو اقتصادية، إنما كانت ثورة معنوية أيضاً يتوجب عليها تغيير القيم والمعايير التي تسود الحكومة وتوجّه السلوك الاجتماعي»[1].

في مثل هذه الظروف، لم تكن الجماهير على استعداد لإخلاء الساحة، ولا بوسع رجال الدين بما لهم من تجارب عن ثورة الدستور ونهضة تأميم النفط أن يثقوا بشكل كامل بالوطنيين والمثقفين التغريبيين. لقد علّمهم التاريخ أنه بالرغم من تضحيات الشعب ونهوض رجال الدين بقيادة جميع الحركات الشعبية الجماهيرية السابقة، كان الليبراليون جناة ثمار، بل مبدّدي ثمار الكفاح الجماهيري، والذين قادوا الانتفاضات الشعبية بأساليبهم الخاصة إلى هاوية الانحراف.

من جانب آخر، كان التطلع الطبيعي للجماهير من حكومة ما بعد الثورة هو أن تنتقم لهم من الظلم والجور الذي لحقهم طوال ٢٥٠٠ سنة، بل وتزيل حالات الإجحاف بنفس سرعة انتصار الثورة، وتتغلب على حرمان الطبقات الفقيرة، فتكون حكومة فقراء ومستضعفين.

لكن الحكومة الموقتة لم تكن مؤمنة بالتعاطي الثوري الحاد، بل تعتقد بالعمل التدريجي عبر السبل والمؤسسات القانونية بغية معالجة الفقر والحرمان، وليس هذا فحسب، إنما لم تكن ترى لهذه المطالب الجماهيرية أولوية بين مسؤولياتها ووظائفها. ابتنى شعور الحكومة الموقتة على أنها يجب أن تهتم في إطار أمر قائد الثورة بتنفيذ الواجبات الخاصة الملقاة على عاتقها.

من جهة ثانية تطلع الناس بانتصار الثورة إلى اجتراح تغيير جذري في دوائر الدولة ومؤسّساتها، فلا تتحول تحولاً ثورياً من حيث العلاقات والضوابط وتتطهر من الفساد والشفاعات فحسب، بل ويجب استبعاد كافة المساهمين بنحو أو بآخر في تعزيز واستمرار نظام الشاه، واستبدالهم بالكوادر الثوريّة الملتزمة. هذا في حين جنحت الحكومة إلى التسامح والعفو، وتمادت في هذا الاتجاه إلى درجة أن موظفي جهاز "السافاك" الرهيب تجرؤوا وتجمعوا أمام رئاسة الوزراء، مطالبين بحقوقهم بدل أن يهربوا ويتخفّوا من غضب الشعب وانتقامه.

---

(١) Michael Fisher, **Iran from Religions Dispute to Revolution**, Harvard University Press, p 216 ,1980.

وكان الليبراليون يثيرون اعتراض الشعب والقوى الثوريّة في تعيينهم بعض الأفراد في مناصب حكومية حساسة.

وقد اشتمل المرسوم الصادر عن الإمام الخميني بتعيين رئيس الوزراء مهدي بازرگان على المهمات والمسؤوليات التالية:

١- عدم ملاحظة العلاقات الحزبية والانتماءات الفئوية في انتخاب المسؤولين الحكوميين.

٢- إجراء استفتاء وتحكيم أصوات الشعب في تغيير النظام السياسيّ في البلد إلى "جمهورية إسلامية".

٣- تشكيل مجلس مؤسّسين للمصادقة على دستور النظام الجديد.

٤- إجراء انتخابات مجلس نواب الشعب.

النقطة الجديرة بالذكر هي أن الحكومة الموقتة لم تنجح حتى في تنفيذ المهمات الواضحة الواردة في أمر قائد الثورة، ولم تنتهج في ذلك الطريق الصواب، إنما عملت منذ البداية بأسلوبها الخاص. وتدل نظرة سريعة لقائمة وزراء الحكومة الموقتة على حقيقة أن كافة أعضائها، دون استثناء، كانوا من الليبراليين والوطنيين الموالين لمصدق، فلم يُستوزر حتى شخص واحد من خارج الجبهة الوطنية أو حركة الحرية [1]. في حين كانت هناك فئات أخرى كافحت وناضلت ولديها عناصر كفوءة ومتخصصة ومدبّرة تولّى كثيرون منهم بعد ذلك إدارة شؤون البلد. وفي المقابل أبدى الثوريون ولا سيما قائد الثورة ورجال الدين، وخلافاً لدعايات الليبراليين، سعة صدر في تسليمهم المسؤوليات وتحمّل الآراء الأخرى من أجل أن تستطيع كافة شرائح الشعب المشاركة في السلطة السياسيّة الجديدة؛ وكان هذا من الأسباب الرئيسية التي أتاحت لليبراليين إحرازَ حتى منصب رئيس الجمهورية. والحال أنه من البديهيّ بالنظر لافتقارهم للقاعدة الجماهيرية أن لا يستطيعوا من دون تأييد قائد الثورة إحراز ما يناهز عشرة ملايين صوت لمرشحهم في أول انتخابات رئاسية.

---

(١) راجع: كراسة حركة الحرية بعنوان "شورى الثورة والحكومة الموقتة"، ص ٢٥- ٣٦، وكذلك: مواقف حركة الحرية من الثورة الإسلامية، ص ٨٦- ٨٧.

أراد الليبراليون في ما يتصل بالاستفتاء على "الجمهورية الإسلامية" أن يتصرفوا بخلاف رأي قائد الثورة والشعب، رغم صراحة أمر الإمام في أن يكون الاستفتاء على "الجمهورية الإسلامية" وذكره في كل لقاءاته وبياناته وكلماته أن "الجمهورية الإسلامية" هي نظام البلاد المستقبلي، ورغم أن شعار الجماهير كان "حكومة إسلامية" و "جمهورية إسلامية". مع ذلك أصر الليبراليون، والحكومة الموقتة خصوصاً، على "الجمهورية الديمقراطية الإسلامية" لا لشيء سوى إرضاء الغربيين، وبقوا مصرّين على موقفهم هذا إلى أن أعلن قائد الثورة بصراحة وحسم: "إنني أقترح للجمهورية الإسلامية، لا كلمة أقل ولا كلمة أكثر"[١].

وبخصوص مجلس المؤسّسين ينبغي القول: إن قائد الثورة حين تفطّن إلى أن هذا المجلس لو انتخب على أساس الدستور القديم وبعدد كبير من الأعضاء [٢]، فلن يتم إعداد الدستور في الوقت المناسب، بسبب النقاشات المطوّلة والزائدة التي ستجري فيه، بل ولن يختلف الدستور الذي سيضعه مثل هذا المجلس اختلافاً يذكر عن الدستور السابق بسبب عدم إلمام معظم أعضائه بالفقه الإسلامي؛ لذلك قرّر تغيير اسمه من مجلس "المؤسّسين" إلى مجلس "الخبراء"، وخفّض عدد أعضائه بهدف رفع كفاءته وسرعة أدائه في وضع دستور الجمهورية الإسلامية في إيران.

ولم يعارض الليبراليون هذا التغيير فحسب، بل قدّموا مسوّدة دستور منحوا فيه القسط الأوفر من القوة والصلاحيات لرئيس الجمهورية المنتخب من قبل الشعب، ولم يركّزوا على سيطرة المرجعيات الدينية وإشرافها إلّا بمقدار لا يتجاوز ما جاء في المادة الثانية من الدستور القديم. وحينما علموا أن مجلس الخبراء استبعد الدستور الذي طرحته الحكومة الموقتة، وأعدّ دستوراً ذا شكل ومضامين جديدة يقوم على أساس مبدأ ولاية الفقيه، اعتراهم الانفعال إلى درجة أنهم أثاروا القضية في مجلس الوزراء وأمروا من عند أنفسهم بحلّ مجلس الخبراء؛ لكن قرارهم هذا بقي دون أي تأثير بفضل حزم الإمام وصلابته.

---

(١) صحيفة النور، ج٥، ص ١٨١.

(٢) طبقاً للدستور السابق يجب أن يساويَ عدد نواب مجلس المؤسّسين مجموعَ مجلسي الشورى الوطني والأعيان؛ أي ٢٢٠ نائباً.

ويرجع الخلاف الآخر الذي وقع بين الليبراليين والثوريين، إلى أسلوب التعامل مع الجماعات المعادية للثورة. فمع سقوط نظام الشاه وتبدّد النظام السياسيّ الذي حكم على أساس السلطة المركزية، كان من البديهيّ بالنسبة للفئتين السياسيّتين الثالثة والرابعة (المعارضين لنظام الشاه والجمهورية الإسلامية، والمؤيدين للنظام البهلوي المنهار) أن تسعيا لتحقيق أهدافهما بمساعدة القوى الأجنبية مستغلةً فراغ السلطة. وقبل أن تستطيع الحكومة الجديدة إرساء النظام والاستقرار في البلاد، بدأت التحركات المعادية للثورة في كردستان أولاً، ثم حدثت في خوزستان، وتركمن صحرا، ولم يكن اختيار المناطق الحدودية والتركيز على التباينات اللغوية والمذهبية أمراً اعتباطياً غير مدروس.

وإن حكومة الليبراليين الموقتة التي لا توافق بطبيعتها الحلول الحاسمة العنيفة، والتي لم تتمتع على حد تعبير مهدي بازرگان نفسه بـ "عدالة علي ولا حسم الخميني"؛ وكما جنحت في التعامل مع النظام الشاهنشاهي إلى الأساليب الوسطية السلمية، اتخذت هذه المرة أيضاً منهجية استسلامية مرنة حيال القوى المعادية للثورة، وحاولت - كما قدَّرت - وعن طريق منحهم الامتيازاتِ دفعَهم نحو اجتناب الإخلال والتخريب، وتصوروا أن المداهنة والمصالحة ستقودهم إلى الاستسلام والطاعة. وحينما قرّر رئيس هيئة أركان الجيش اللواء قرني التعامل بحسم مع أعداء الثورة، لامته الحكومة الموقتة، واعترضت عليه وفرضت عليه الاستقالة. وقد بلغ الضعف والاستسلام الذي أبدته الحكومة الموقتة بخصوص قضايا كردستان، ولا سيما أحداث منطقة "پاوه" درجة فرضت على قائد الثورة التدخل وإصدار أوامر مباشرة للجيش بتعبئة القوات بقيادة الشهيد مصطفى شمران وإنقاذ القوات المحاصرة في پاوه.

مواجهة الحكومة الموقتة للمؤسسات الثوريّة: استوعبت قيادة الثورة في الوقت المناسب وبشكل صحيح مطالب الناس واحتياجاتهم المشروعة، وهم من حقّقوا بتضحياتهم ودمائهم النصر لهذه الثورة، وأدركت أن الحكومة الموقتة والنظام الإداري الموروث عن النظام السابق غير قادرين على تأمين مطالب الجماهير وتوقعاتهم، فبادرت إلى تشكيل مؤسسات ثورية إلى جانب مؤسّسات الحكومة الرسمية بدأت مزاولة أعمالها بطرائق ثورية، فكان تأسيس محاكم الثورة لمعاقبة الخونة، ومؤسّسة المستضعفين لإنفاق الأموال المصادرة لخدمة المستضعفين، ومؤسّسة الإسكان لبناء مساكن لمن لا مساكن لهم، والحرس الثوري ولجان الثورة الإسلامية لتوفير الأمن للشعب ومجابهة أعداء الثورة،

وجهاد البناء لخدمة القرويين والمناطق المحرومة. وكانت هذه من أبرز المؤسّسات التي تشكّلت ونشطت تدريجياً في ضوء متطلبات المجتمع، واستقطبت القوى الثوريّة المتطوعة التي ساهمت فيها لمجرّد شعورها بالواجب الشرعي والثوري.

أما الحكومة الموقتة والليبراليون، فبدل أن يرحبوا بهذه الخطوات الثوريّة التي تعالج الكثير من نقاط ضعف المنظومة الحكوميّة الرسمية، وتحمل عن الحكومة الموقتة كثيراً من الأعباء والضغوط، راحوا يعارضون نشاطاتها ويعرقلونها ويثيرون قضايا من قبيل: تعدد مراكز القوة والقرار، ويصفون قرارات محاكم الثورة بأنها انتقامية لا تأبه للرأفة والتسامح الإسلامي، ويؤكّدون اعتقادهم أن التحركاتِ الجماهيرية التلقائية غير قادرة على الإبداع والبناء، معلنين بذلك معارضتهم وتبرّمهم، ومحجمين عن توفير الإمكانات المادية الكافية التي تحتاجها تلك المؤسّسات الثوريّة.

وقد صدرت أولى همسات الاعتراض عن الحكومة الموقتة في قضية إعدام أربعة من كبار القادة العسكريين في زمن الشاه ورئيس جهاز السافاك. وحينما أثيرت قضية إعدام "هويدا" اضطربوا وتخبّطوا إلى درجة أنهم استطاعوا إرجاء تنفيذ العدالة الإسلامية والثوريّة في حق رئيس وزراء الشاه الذي حكم مدة ١٣ عاماً (هويدا) بضعة أيام، وعدّوا ذلك انتصاراً كبيراً لهم. وكانوا يرون في أعضاء جهاد البناء أنهم جماعات شبابية "كشفية" تمارس أعمالاً خيرية لكنها قليلة الأهمية؛ لذلك لم يخصّصوا لهم الميزانية الكافية. يقول رئيس الحكومة الموقتة مهدي بازرگان في هذا الصدد عبر نداء متلفز بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٨ م: "لجان الإمام والجماعات المتطرفة خطر كبير يواجه الحكومة والثورة". وقال بعد أيام: "ينبغي أن نواجه اللجان أولاً ونقيّد أنشطتها"[١].

السياسة الخارجية للحكومة الموقتة: موطن الاختلاف الأهم والأكثر صخباً بين الليبراليين الحاكمين والثوريين بزعامة قائد الثورة، هو أهداف وأساليب السياسة الخارجية لنظام الجمهورية الإسلامية، والتي أدّت بالتالي إلى سقوط الحكومة الموقتة، في ما يأتي إشارات عاجلة إلى أبرز الأساليب التي اتبعتها الحكومة الموقتة في سياستها الخارجية:

---

(١) مواقف حركة الحرية من الثورة الإسلامية، ص ٢٤- ٢٥.

أ- التعامل مع أميركا: لم يكن الليبراليون وحدهم من يؤيّد أميركا، بل ماثلهم في ذلك حتى مجاهدو خلق، ومنظمة فدائيي الشعب، وكان قادة حركة الحرية يعتقدون أن الشاه لم يكن أكثر من دمية لا إرادة لها في يد أميركا، ومن غير المتصوّر أن لا تكون سياسة اللبررة التي اتبعها الشـاه بضغوط مباشـرة من أميركا. كان هؤلاء يعتقدون، وقد أعلنوا ذلك قبل الثورة أن المجابهة المتزامنة للاستبداد والاستعمار ليست أسلوباً صالحاً، وأن علينا عدم معارضة الإمبريالية الأميركية خصوصاً وأنها تعمل كسدٍّ قوي بوجه المدّ الشيوعي الملحد. **ومواطن الشبه والقواسم المشـتركة بين الديمقراطيات الغربية والديمقراطية الإسلامية** كثيرة جداً وقد ترتقي بهما إلى درجة.

وهكذا، رغم الضربات التي وجّهتها أميركا للشعب الإيراني وأدّت بعدها إلى انقلاب ١٩ تموز ١٩٥٣م وسـقوط الدكتور مصـدق، فقد مال الليبراليّون إلى الحفاظ على العلاقة مع الغرب وأميركا، وأقاموا فعلاً مثل هذه العلاقات على الصعد العسكرية والاستخبارية[(١)].

ومن ذلك أن الحكومة الموقتة حسـب ما كتبه وليام سـوليفان آخر سفير أمريكي في إيران، عارضت تعليق أعمال الهيئة الاستشارية العسكرية وخروج كافة أعضائها من إيران، واعتبرت مواصلة التعاون معها ضـرورياً للحفاظ على كفاءة القوات المسلّحة الإيرانية والقوة الجوية خصوصاً[(٢)].

ب- تصـدير الثـورة: ارتـكازاً إلى الأسـاليب والمقـررات المشـرّعة والمقبولة دولياً، اعتبرت الحكومة الموقتة التشديد على تصدير الثورة ودعم حركات التحرّر مخالفاً لمبدأ "عدم التدخل في الشـؤون الداخلية للبلدان"، وذهبت إلى أن الأفضـل بدل التأكيد على تصـدير الشـورة بناء مجتمع نموذجي يلهم الشـعوب الأخـرى ويكون قدوةً لهـا، وقد أعلن الدكتور يزدي وزير خارجية الحكومة الموقتة علناً: "نحن لا ننوي تصدير ثورتنا"[(٣)]. وهذا على الضد تماماً مما أعلنه قائد الثورة في قوله الشهير: "سنصدّر ثورتنا إلى كلّ العالم". وفي هذا الخصوص وقع صدام شديد بين الشهيد محمد منتظري الذي نشط بقوة في هذا المجال وأطلق المؤتمر الأول لحركات التحرّر، وبين الحكومة الموقتة.

---

(١) راجع: وثائق وكر التجسّس، منشورات الطلبة الجامعيين أتباع خط الإمام، ج٩ و ١٠، ص ٩١- ٩٣.

(٢) مهمة في طهران، ص ١٨٩.

(٣) للمزيد راجع: مبادئ السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية، منوچهر محمدي،

ج- **سياسة لا شرقية ولا غربية**: لم تتجاوز تصورات الليبراليين العامة بشأن سياسة "لا شرقية ولا غربية" فكرة التوازن السلبي، إذ لم يفهموا من هذا المبدأ الثوري مكافحة الاستكبار العالمي ومهاجمته. والحقيقة أنهم اعتبروا مبدأ "لا شرقية ولا غربية" هو نفسه مبدأ "التوازن السلبي" الذي انتهجه الدكتور مصدق ليس إلّا. والحال أن سياسة لا شرقية ولا غربية ترفض أساساً مبدأ التوازن سواء كان إيجابياً أو سلبياً، وترفض كافة القوى الكبرى الشرقية والغربية كمنظومة واحدة للاستكبار العالمي، وترى مكافحتهم من أهدافها السياسيّة الرئيسة[1].

وكان التعارض بين الليبراليين والحكومة الموقتة من جهة، وقائد الثورة والجماهير الثائرة من جهة ثانية، يتفاقم باستمرار وقد بلغ ذروته عند سفر الشاه إلى أميركا، والموقف الهادئ والمستسلم للحكومة الموقتة منذ ذلك الحين، ومن ثم لقاء رئيس وزراء الحكومة الموقتة ببريجنسكي مستشار الرئيس الأميركي لشؤون الأمن القومي، والذي أدّى إلى اقتحام السفارة الأميركية في طهران، التي عرفت لاحقاً باسم "وكر التجسّس"[2]. ولأن هذه الخطوة حظيت بتأييد واسع من قبل الجماهير ورجال الدين وقائد الثورة، ولم تكن تتلاءم مع المعايير الليبرالية، لم تجد الحكومة الموقتة أمامها من سبيل سوى الاستقالة، وهكذا انتهى عمر الحكومة الموقتة الذي لم يستمرّ أكثر من تسعة أشهر. ومع **أن مهدي بازرگان حاول في كتاباته القول: بأن استقالته لم تكن على صلة باقتحام السفارة الأميركية، ولكن قلّما يصدّق أحدٌ أن الحكومة الموقتة كانت ستستقيل يوم ٥ نوفمبر ١٩٧٩ م لو لم تقع تلك الحادثة في يوم ٤ نوفمبر.**

لم تكن الحكومة الموقتة ذات الطبيعة الليبرالية أن تتصرف بشكل أفضل من هذا، ولم يكن يُتوقع منها أن تتعامل بأسلوب ثوري مع قضايا البلاد؛ بيدَ أن مشكلة الليبراليين الكبرى هي أنهم لم يتوفّروا على فهم سليم للثورات السياسيّة الاجتماعيّة، وربما لم تكن لهم معلومات كافية حول تاريخ الثورات الكبرى في العالم؛ لذلك وقعوا في سوء فهم وأصيبوا بالدهشة من أحداث تقع طبيعياً في أية ثورة.

بعد عام من انتصار الثورة يشتكي بازرگان من أننا في بداية الثورة كانت لنا وحدة ولم

---

(١) راجع: **صحيفة النور**، ج ١٢، ص ٢٨٤- ٢٨٥.

(٢) للمزيد راجع: **مبادئ السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية**، منوچهري.

تكن لنا عقيدة، أما الآن فلنا عقيدة وليس لنا وحدة. ويقول في موضع آخر:

«المذهب السياسي أو غيره لا يمكنه أساساً الانسجام مع الوحدة، كما أن النزعة الاحتكارية بذاتها على الضد من الوحدة وعين الأنانية والدكتاتورية، ويمكنها أن تنسجم مع نمط واحد فقط من الوحدة هي الوحدة التي أعلن عنها الشاه بتأسيسه حزب "رستا خيز"»[١].

ولا يخفى أن هذا الموقف أيضاً منسجم عن تصوراته المغلوطة بشأن سياق تطورات الثورة الإسلامية. فقد كان يرى أنّ سبب الثورة هو تحالف الفئات والمجموعات المختلفة التي أسقطت الشاه باتحادها وتنسيقها، والحال أن الواقع وحقائق التاريخ لا تعاضد هذا الرأي؛ لأن التنظيمات اليسارية واليمينية البعيدة عن المنهجية الإسلامية، والتي لا تتمتع بقاعدة شعبية لم تجد مناصاً من الانخراط ضمن كتل الشعب الواسعة التي تحرّكت بقيادة رجال الدين وعلى رأسهم الإمام الخميني، واصطدام أية فئة بتيار التحرّك الجماهيري كان سيسجّل لها مصيراً كمصير شاهبور بختيار.

توجه الدكتور سنجابي والمهندس مهدي **بازرگان** إلى باريس لتعديل آراء قائد الثورة ومطالبه، لكنهم لم يفلحوا إطلاقاً في ضعضعة مواقف الإمام الحاسمة حتى قيد أنملة؛ لذلك وجدوا أن السبيل الوحيد الذي تبقّى أمامهم هو اتباع هذه القيادة وإطاعتها، لأنهم في غير هذه الحالة سيتلاشون وينتهون. وكلما حاولت وسائل الإعلام الغربية تثبيت قضية تحالف التيارات السياسيّة المختلفة، كان الإمام يعلن بصراحة: "نحن لم نتحالف مع أحد، كل من يقول ما نقوله فهو معنا، وإلّا فهو ليس معنا"[٢].

أضف إلى ذلك، أن جميع الفئات والتنظيمات غير الدينية اتفقت على إسقاط الشاه، وكان هذا هو مطلب جميع الشعب، ومن أجل أن تستطيع بعد إسقاط النظام العملَ في الفرصة المناسبة لتولّي السلطة وإقامة نظامها المنشود، فقد تكتمت على نواياها الحقيقية والتحقت بالجماهير من دون أن تطرح شعاراتها الخاصة. وفي ضوء هذا، لم تنتصر الثورة نتيجة تحالف الفئات والتنظيمات المختلفة، وخلافاً لرأي **بازرگان**، كان لمعظم الناس،

---

(١) راجع: مواقف حركة الحرية من الثورة الإسلامية، ص ٩٠.

(٢) صحيفة النور، ج ١٢، ص ١٦٥.

سواء قبل الثورة أو بعدها، وحدة وعقيدة.

المشكلة الثانية لدى **بازرگان** والليبراليين هي أن رجال الدين وقادة الثورة استخدموهم كسلّم للصعود والتقدّم، وهذا ما قاله **بازرگان** رداً على قول المرحوم بهشتي وآية الله خامنئي حيث قالا: "لم نكن نعرف شخصاً آخر في تلك الظروف". كان هذا شيئاً بديهياً ومفهوماً، ولو سألوهم حتى في ذلك الحين: لماذا اخترتمونا؟ لكان هذا هو الجواب. ولا شك أنه لو كان هناك أشخاص أفضل وأنسب وأشهر في تلك الظروف، لما فكّروا في **بازرگان** وجماعته.

كانت الليبرالية في مسار الثورة الإيرانية كالمعتدلين الذين حكموا بعد الثورتين الفرنسيّة والروسيّة. ولم يكن يُتَوَقَّع منها أكثر من ذلك. بيدَ أنَّ الليبرالية في النموذج الإيراني لم تضمحلَّ بعد سقوط الحكومة الموقتة، إنما حاولت الحفاظ على موقعها في السلطة بطرق أخرى وبحيل وأفراد مختلفين، وهذا ما سنعالجه في المرحلة الثانية.

وقد كان لاحتلال السفارة الأميركية من قبل الطلبة الجامعيين التابعين لخط الإمام أصداء واسعة على المستوى الداخلي والعالمي. وكان الترحيب الجماهيري بخطوة الطلبة هذه واسعاً وعظيماً إلى درجة غير مسبوقة بعد انتصار الثورة الإسلامية. فجأةً هبّت الجماهير بأعداد كبيرة لتتظاهر أمام السفارة الأميركية متحرِّرة من العُقَد والأغلال التي سببتها لهم الحركة السلحفاتية المحافظة للحكومة الموقتة، فغيّروا بذلك وعبر انفجار مفاجئ، المسار اليومي العادي الذي استمر تسعة أشهر؛ لذلك عُدّت خطوة الشعب هذه ثورةً ثانيةً، وعلى حد تعبير القائد: ثورةٌ أكبر من الثورة الأولى.

داخلياً، أنهى اقتحامُ وكر التجسّس عمر السلطة المطلقة لليبراليين والمعتدلين. وكان التحرك الذي بدأ في زمانهم على وشك أن يوقف حركة الثورة ويُقصي الجماهير عن الساحة ويهدر كل جهودهم وجهادهم، وكاد مسار الثورة ينحرف عن أهدافه الرئيسية المعلنة على غرار ما حصل في ثورة الدستور ونهضة تأميم النفط وعن طريق إقامة نظام ليبرالي يميل إلى المعسكر الغربي، وإذا بهذه الخطوة تأتي فجأة لتعيد عجلات الثورة إلى سكّتها الطبيعية وتمنحها السرعة الأولى التي كانت عليها.

من جهة أخرى، كشفت وثائق "وكر التجسّس" عن حقيقة الكثير من الليبراليين الذين

حكموا شعباً لم يكن يعرفهم ويعرف حقيقة أمرهم حتى ذلك الحين، فاتضح للناس أنه لو توفّرت لليبرالية ظروف مناسبة في السلطة بعد الثورة لما أتيح تنحيتهم عنها بسهولة، ولمُنيت ثورة الجماهير الأصيلة تارةً أخرى بالفشل والمراوحة. من ناحية أخرى، أصيبت الإمبريالية الأميركية في هذا الحدث باليأس والقنوط بعدما عقدت كل آمالها على التيار الليبرالي وطمحت إلى استعادة مصالحها السابقة بنحو ما عن طريق الليبراليين وتوليهم السلطة.

أعداء الثورة الداخليون، ومنهم التنظيمات اليسارية والميّالة إلى اليسار اعترتها حالة انفعال إزاء حدث السفارة؛ لأنّه نزع منهم السلاح الوحيد لديهم، ألا وهو وصم الثورة والثوريين بوصمة التغريب والأمركة. لم يكن بوسعهم تصور أن بمقدور الفئات الثوريّة المتدينة القيام بمثل هذه الخطوة الخطيرة، خصوصاً في ظروف كان فيها المجتمع بعد الثورة بأمسّ الحاجة إلى التهدئة وعدم الاصطدام بالقوى الكبرى من أجل تثبيت النظام الجديد وتعزيز أركانه؛ لذلك اجتنبوا لعدة أيام أي تصريح، ولمّا وجدوا أن صورتهم لدى الرأي العام تكاد تنهار اضطروا إلى إعلان دعمهم لخطوة الطلبة.

وأدى إفشاء أسرار السفارة الأميركية أدى إلى تبديد جهود الحكومة الأميركية ومنظمة الـ C.I.A على مدى ثلاثين عاماً في التغلغل إلى أعماق المجتمع الإيراني واستخدام القوى المناسبة في الوقت المناسب، وبذلك تمت حماية الشعب والبلد من أخطار عملاء الأجنبي ومندسّيه لسنوات غير قليلة.

من جهة ثانية، تم الكشف عن الكثير من الأسرار والعلاقات بالمنظمات التجسّسية الأخرى وأساليبها في العمل، ما أدّى إلى إرباك مجمل النظام الاستخباراتي والتجسّسي لأميركا في المنطقة.

وأسفر سقوط الحكومة الموقتة وإذاعة أسرار وكر التجسّس إلى إقصاء سريع للقوى غير الثوريّة والمعادية للثورة، التي تغلغلت إلى أجهزة الحكومة بنحو من الأنحاء أو كانت باقية فيها منذ السابق، وفي المقابل مهّد الطريق لسيادة العناصر الملتزمة والمتدينة.

من جانب آخر، وفّر اقتحام السفارة الأميركية أرضية مناسبة لاتحاد القوى الملتزمة وخط حزب الله، وانسجامها، كي تقف بكل قدراتها في كفاح أوسع حيال خطر أكبر، وأعاد إلى الأذهان صورة أميركا ـ التي كادت تُنسى ـ كأخطر عدو تواجهه الثورة.

بعد احتلال وكر التجسّس، وقفت الثورة الإسلامية في إيران على أرضية صراع مباشر مع الولايات المتحدة، واستطاعت بصمودها وإحباطها لكل المؤامرات والأحابيل الأميركية أن تسبّب فضيحة كبرى للساسة الأميركيين، ولا سيما حكومة كارتر. الحكومة التي لم تكن قد استفاقت بعد من ضربة فقدان الشاه المفاجئة المهلكة، ولم تكن قد أعدّت الإجابة عن السؤال: من هو المسؤول عن فقدان أميركا لإيران؟ تلقت على حين غرة ضربة أخرى أشد فتكاً من الضربة الأولى، وبقيت عاجزة عن الرد بضربة مماثلة رغم كل قدراتها المادية والعسكرية.

تسبّب هذا الواقع في فضيحة عالمية كبرى لقوة أميركا الأسطورية، وأثبت لأول مرة أن بوسع قوة صغيرة مدعومة بإرادة الشعب أن تواجه وتصمد أمام قوة عظمى مثل أميركا، بل بمستطاعها أن تفرض عليها العجز والهزيمة والاستسلام. من جهة أخرى، دلَّ سائرَ الشعوب المستضعفة على السبيل الحقيقي لمقارعة القوى الكبرى، وأثبت لها أن بالإمكان الانتصار على الاستكبار العالمي عن طريق الاتحاد والمقاومة والغلبة على الخوف.

يكتب مك فرغوسون، وهولبروك اللذان كان لهما مناصب حسّاسة في حكومتي جانسون وكارتر:

«الواقع أن أزمة الرهائن، أوصلت أميركا ـ الدائخة بفعل الثورة الإيرانية ـ إلى درجة الغليان كما لو كانت قِدر ماء. المروحيات المحترقة في الصحراء مثّلت رمزاً لعجز أميركا في تحقيق هدف صغير جداً هو تحرير مواطنيها من قبضة شعب من الدرجة الثالثة»[1].

انقسم الليبراليون حيال احتلال وكر التجسّس إلى فئتين: كان مهدي بازرگان من معارضي هذه الخطوة بل وأدانها بشدة، وقال:

«الحكومة الموقتة من زاوية مسؤولياتها الإدارية والسياسيّة في البلاد وحماية حقوق الأجانب لم يكن بوسعها طبقاً لالتزاماتها الدولية أن لا تعارض هذه الخطوة [2].

ويقول في موضع آخر:

---

(١) C.P. Ioannides, opct, p 139.

(٢) بازرگان، الثورة الإيرانية في خطوتين، ص ٩٤.

«كان هذا الفعل مخالفةً قبيحةً جداً قام بها هؤلاء الطلبة، والكل يعارضـونه، فهو ضـد الثورة، والإسـلام، والإمام، وضدٌّ كل شـيء. وإنَّ بعض الأسرار التي يكشفها الطلبة سابقاً وحالياً ومستقبلاً، هو كذب» [1].

وقال بعد سنة على تلك الحادثة:

«وقعت حادثة الرهائن وتبعاتها. لا شأن لي باحتجاز الرهائن ذاته، لكن تبعاته وأخطاره التـي أعقبته، والعزلة السياسـيّة لإيران في كل العالم تقريباً، حتى بين البلدان المسـلمة، والحصـار الاقتصـادي، وحادثة طبس التي لا يستطيع الإنسان لحد الآن تفسير كيف حمى الله فيها البلاد والإمام والأمة، وبعدها تلك المؤامرة الفاشلة والأمور الأخرى»[2].

وقال الدكتور يزدي وزير خارجية الحكومة الموقتة في اليوم الذي تلا الواقعة عبر حوار صحفي أُجري معه:

حكومـة الجمهوريـة الإسـلامية من واجبهـا حمايـة أمـوال الأجانب المقيميـن فيها وأرواحهم... إننا كحكومة نعرب عن أسفنا لوقوع مثل هذه الحادثة»[3].

لكـن جماعـة أخرى مـن الليبراليين كانوا لا يزالـون يتوّلون مواقع في السـلطة بعد أن انسـحبوا من مسـاحات التعاون مع الحكومة الموقتة وراحوا يوجّهون لها الانتقاد بين حين وآخر، ويتصرّفون بطريقة معقّدة من أجل لعب دور ممثلي الأمة والناطقين باسمها، وكذلك من أجل عدم الوقوف ضد إعصار الجماهير الهادر.

في البداية، أيّد هؤلاء العملية ضمنياً، بل شاركوا في المظاهرات التي أقيمت أمام وكر التجسّس وألقَوا الكلمات فيها. ومن بين هؤلاء يمكن الإشارة خصوصاً إلى بني صدر وقطب زاده اللذين حلُما برئاسة الجمهورية. والباقون نظير مدني أحجموا عن إبداء آرائهم بنحو صريح، لكنهم لم يوافقوا على الخطوة الطلابية في قرارة نفوسهم.

قدّم بني صـدر فكرته حـول "العوالم الثلاثة" مؤكّداً على ضـرورة التمتع بدعم أوروبا

(١) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٢) بازرگان، الثورة الإيرانية في خطوتين، ص ٩٨.

(٣) ذخائر الإمبريالية، ص ٧٧.

واليابان، ولم يكن بوسعه معارضة القيم التي تسود النظام الدولي؛ لذلك اتخذ مواقف مختلفة. من جهة، تعاطى مع المراسلين الأجانب من موقف المقصّر، وقال:

«إنني أتفهّم تماماً قضية حبس الإنسان. لكن هذه القضية قضية حبس أشخاص والقلق عليهم، بينما قضية الشاه قضية شعبنا ومستقبله وقضية الإنسانية المعذّبة».

ويقول في مناسبة أخرى:

نحن الآن أمام أمر واقع، ولا نستطيع إخلاء السفارة الأميركية بالقوة»[1].

ويقول في داخل البلاد بلهجة خاصة لخداع العامّة من الناس:

«الحق هو أن احتلال السفارة الأميركية ليس فعل جماعة صغيرة لأجل جماعة صغيرة وبهدف معين. إنما هو فعل يمثل اعتراض شعب». [2]

ولكن لم يمضِ وقت طويل حتى عاد هؤلاء النفر وعارضوا عملية الطلبة وأدانوها. ومن ذلك أن بني صدر أذاع في آبان ١٣٦٠ (نوفمبر ١٩٨١م)؛ أي بعد سنتين من حادث احتلال وكر التجسّس ما في قرارة نفسه، وانتقد فعل الطلبة قائلاً:

«لا يمكنني أبداً أن أعتبر الاعتداء على سفارة أجنبية عملاً شجاعاً، ولا احتجاز الرهائن الذي حال دون وصول رسالة الثورة الإيرانية إلى العالم. الواقع أن احتجاز الرهائن حرّف صورة الثورة الإيرانية، فقد ثرنا تحت عناوين الحقوق، وحفظ حقوق الإنسان، والحرية؛ مضافاً إلى أن احتجاز الرهائن تسبّب في أن لا تتفهم أميركا ثورةً إنسانية جميلةً جداً، وأدى إلى اضطراب ثورة شعب فقير».[3]

النقطة المهمة الأخرى هي أن الليبراليين في الحكم حاول كل منهم، ولأجل استقطاب قلوب الشعب ورضا أميركا، معالجة قضية الرهائن بأساليب توفيقية دنيوية.

في البداية، قرّر بني صدر الذي كان وزيراً للخارجية التوجّه إلى مجلس الأمن الدولي،

---

(١) ذخائر الإمبريالية، ص٨٢.

(٢) صحيفة الثورة الإسلامية، افتتاحية العدد ١٥ آبان ١٣٥٨.

(٣) ذخائر الإمبريالية، ص٩٠.

وإثـارة الموضـوع هناك وقبول الحل المتخذ مـن قبل المجلس، بيدَ أن قائـد الثورة بوعيه الصـحيح لمواقف أعضـاء المجلس واحتمال إدانة إيران فيه، حـال دون هذه الخطوة فما كان من بني صدر، إلا أن استقال عقب ذلك من وزارة الخارجية دون ذكر السبب.

وقام صـادق قطب زاده الذي تولى موقع وزارة الخارجية بعد بني صـدر بمبادرة سرية لحـل أزمـة الرهائن، فاتصـل برجـال البيـت الأبيض عن طريق شـخص فرنسـي يُدعى كريستيان بورجيه، وأرجنتيني اسمه فيلالون، من دون أن يطرح أي شيء من ذلك على أي من أعضاء مجلس الثورة أو قائدها.

وفي زيارته لأوروبا، التقى سراً بهاملتون جوردن مدير البيت الأبيض، ساعياً إلى إحراز رضـا القوى الثوريّـة الداخلية والطلبة الجامعيين السـائرين على خـط الإمام من ناحية، والساسة في الحكومة الأميركية من ناحية أخرى، وإطلاق سراح الرهائن في إطار مشروع لا تتسع له هذه الصفحات[1].

ومن الشخصـيات الليبرالية الأخرى التي أقامت اتصالات سرية مع الأميركيين صادق طباطبائي؛ حيث التقى وارن كريستوفر مساعد وزير الخارجية الأميركي وحاول إيجاد حل للمشـكلة. وقد ترشّح الأشـخاص الثلاثة المذكورون جميعاً لرئاسـة الجمهورية وتنافسوا، متفائلين بأن يستطيعوا عن هذا الطريق إحراز الشعبية اللازمة وأصوات الجماهير مضافاً إلى دعم المجتمع الدولي[2]. ويكتب **بازرگان** دفاعاً عن خطوات هؤلاء:

«رجال الحكومة في إيران (يقصد التيار الليبرالي) أيضاً، ممن اهتموا بماء وجه الثورة والبلاد في المجتمع الدولي أكثر، وأقلقتهم ردود الفعل الاقتصاديّة، والعسكرية، والسياسيّة الخطيرة التي لا يمكن للبلاد أن تطيقها، بادروا إلى مساعٍ واتفاقات مبدئية»[3].

---

(١) للمزيد راجع: **الأزمة**، هاملتون جوردن، ترجمة: محمود مشرقي.

(٢) صـدرت العديد مـن الكتب من رجال هذا التيار حول قضـية الرهائن، وترجم معظمها إلى الفارسـية. ومن ذلك كتاب مذكرات جيمي كارتر بعنوان "**العارفين بالعهد**"، وكتاب زبيغنيو بريجنسكي بعنوان "**السلطة والمبادئ**". واستعرض بيير سـالينجر فـي كتاب "**احتجاز الرهائن في إيران ومفاوضات طهران السرية**" ترجمة: ثقة الإسلامي، استعرض بالتفصيل الأنشطة الخفية لليبراليين من أجل تحرير الرهائن.

(٣) **الثورة الإيرانية في خطوتين**، ص ٩٨.

الفترة الثانية: الحكومة المشتركة (الليبراليون وحزب الله)

انقضت فترة حكومة مجلس الثورة التي لم تستغرق أكثر من ثمانية أشهر في شؤون مهمة نظير طريقة معالجة أزمة الرهائن، وإقامة الاستفتاء، والمصادقة على دستور الجمهورية الإسلامية، وانتخابات رئاسة الجمهورية ومجلس الشورى الإسلامي.

من جهة ثانية، انطلقت في هذه الفترة تنافسات حادة بين قوى حزب الله (المتدينين) والليبراليين؛ لإحراز المواقع والمسؤوليات الحسّاسة في البلاد كرئاسة الجمهورية وعضوية مجلس الشورى الإسلامي.

في ما يتصل بانتخابات رئاسة الجمهورية، بالنظر لانسحاب "جلال الدين الفارسي" مرشّح الحزب الجمهوري الإسلامي من الانتخابات وعدم الموافقة على ترشيح الدكتور "آيت" من قبل هذا الحزب، ثم انسحابه بقيت ساحة التنافس الانتخابي مفتوحة للمرشّحين الليبراليين دون منافس. وبالنظر للتخطيط الدقيق والمسبق لبني صدر، والتكتيكات التي استخدمها كتأميم البنوك، والإلغاء الصوري لفوائدها، والدعاية والإعلام الواسع، والتصوّر الذي تكوّن في أذهان الشعب عن كونه مدعوماً من قبل قائد الثورة، فقد استطاع إحراز الأغلبية الساحقة من الأصوات، وتم انتخابه كأول رئيس جمهورية لإيران الإسلامية، وبهذا بقي الليبراليون على رأس السلطة والنظام السياسيّ من خلال رئاسة الجمهورية.

لكن قوى حزب الله (المتدينين) أيضاً، وبالنظر للقاعدة الواسعة التي يتمتع بها رجال الدين بين الشعب، فحسب توصية قائد الثورة، ركّزوا كل طاقاتهم على الفوز بالمقاعد البرلمانية، ورغم التنافس الشديد الذي أطلقه ضدهم الليبراليون واليساريون، استطاعوا الفوز بأغلبية مقاعد البرلمان. وهكذا توزّعت مراكز القوة والسلطة الرئيسية بين هاتين الفئتين، وبدأ تنافس وصراع شديد بين رئيس الجمهورية والبرلمان لتشكيل حكومة قريبة من هذا الطرف أو ذاك. أصرّ مجلس الشورى في ضوء توجيهات قائد الثورة على اختيار رئيس وزراء ملتزم ومتدين. وقد قال الإمام الخميني في هذا الصدد:

«منذ البداية، وبحسب الضرورة التي وجدتها، اخترت الحكومة الموقتة وأخطأنا في ذلك. كان ينبغي منذ البداية اختيار حكومة حاسمة وشابة تستطيع إدارة البلد، وليس

حكومة عاجزة؛ لكننا لم نكن في حينها نمتلك شخصاً نعرفه وننتخبه.. تم الانتخاب وكان خطأً... والآن حيث يراد تشكيل الحكومة من خلال مجلس الشورى، علينا أن نعلن لمجلس الشورى أنه لا بدّ من انتخاب حكومة متديّنة إسلامية وحاسمة مائة بالمائة، فلا يوافقون على وزير يكون كهؤلاء الوزراء الموجودين الآن. ينبغي النظر في جميع الوزراء واحداً واحداً. الوزير يجب أن يكون متديناً، ثورياً مائة بالمائة، وعقائدياً وحاسماً. إذا كانت حكومتنا كالحكومة السابقة ولها نفس ذلك الوضع وتلك الأفكار فيجب أن نقيم مأتماً لهذه الثورة.. المجلس يجب أن يكون حاسماً [1].

استناداً لهذه الدعامة، اتخذ المجلس موقفه القاطع ولم يوافق على رئيس الوزراء الذي اقترحه بني صدر رغم أنه كان من الحزب الجمهوري الإسلامي. وبعد فترة من السعي والبحث والتداول وتعيين هيئة مشتركة، تم الاتفاق على الشهيد محمد علي رجائي فتم انتخابه كثاني رئيس وزراء للجمهورية الإسلامية وبدأ مزاولة عمله.

ومع ذلك، تواصل النزاع بين تياري الليبراليين والمتدينين، وبدا للعيان أكثر بين بني صدر والشهيد رجائي عند انتخاب وزراء الحكومة. فمن ناحية ذهب بني صدر مستنداً إلى ١١ مليون من أصوات الشعب إلى أن من واجب رئيس الوزراء التناغمَ مع برامج رئيس الجمهورية، ومن جهة أخرى كانت الحكومة بإشراف رئيس الوزراء مسؤولةً وملتزمة أمام البرلمان، ولم يكن لرئيس الجمهورية أية مسؤولية في هذا الجانب. واستمرت هذه المشكلة لفترة من الزمن خصوصاً بشأن انتخاب وزراء التجارة، والاقتصاد والمالية، والخارجية، حتى أن حكومة الشهيد رجائي بقيت من دون وزير خارجية إلى أن عُزل بني صدر من رئاسة الجمهورية.

ومن الأحداث المهمة التي وقعت خلال فترة حكومة شورى الثورة، يمكن الإشارة إلى الاعتداء الأميركي على صحراء "طبس" الإيرانية، والمحاولة الانقلابية الفاشلة، وإقصاء القوى اليسارية عن الجامعات وبدء "الثورة الثقافية".

أ- حادثة طبس: حينما يئست أميركا من حل أزمة الرهائن بالطرق السلمية والتفاوض السياسيّ، قررت تنفيذ عملية إنقاذ لهم تكون في الواقع غطاءً لإسقاط نظام الجمهورية

---

(١) صحيفة النور، ج١٢، ص٢٥٣-٢٥٤.

الإسـلامية، فشـنّت وفقاً لخطـة دقيقة وبتاريـخ ٢٥ أبريـل ١٩٨٠م عدوانها علـى الأرض الإيرانيـة بثمانيـة مروحيات وثـلاث طائرات ٢١٣٠؛ لكنها خسـرت في الخطـوات الأولى للعمليـة مروحياتها وإحدى طائراتها وتسـعة مـن جنودها، فتكبّدت بذلك فضـيحة كبرى أضيفت إلى هزائمها السابقة أمام الثورة الإسلامية في إيران.

ولا مراء أن هزيمة أميركا في هذه العملية كان معجزة؛ إذ كان المدد الغيبي في ظلام الليل هو الذي أنقذ الشعب الإيراني، بينما غطّت كل القوى الثوريّة المتدينة في نوم عميق، وعطّلت الرمال المتحركة أعقد الأنظمة التكنولوجية فأعادت إلى الأذهان المسـلمة قصة "أصحاب الفيل".

والشيء الوحيد الذي يمكن ذكره في هذا الخصوص هو الخطوة الخيانية التي قام بها بني صـدر كرئيس للجمهورية، وقائد عام للقوات المسـلّحة حينما أمر بقصف المروحيات العاطلة في الصحراء وإتلاف الوثائق السرية المهمة المتبقية فيها، كي يحرم شعب إيران من معلومات ومعطيات على جانب كبير من الأهمية(١).

ب- انقـلاب نـوژه (نوجـه): الذي كان مؤامرة تهدف إلى إسـقاط النظام الإسـلامي أراد تنفيذها عدد من ضـباط الجيش التابعين للنظام السـابق وبمساعدة التيار الليبرالي وبدعـم مـن الأجانب في هذه الفترة الصـاخبة من عمـر الثورة الإسـلامية؛ إلّا أن القوى المتدينة اسـتطاعت بيقظتها اكتشاف المؤامرة الانقلابية وإحباطها في الوقت المناسب. ومع أن أسرار هذا الانقلاب لم يتم الكشف عنها كلها حتى الآن، ولكن بمقدار ما تدل عليه اعترافات بعض رجال الانقلاب ومنهم النقيب ركني، فقد كانت المؤامرة تسـتهدف الثورة وقائدها، وليس بني صدر، بل لقد صدرت توصيةٌ بالإبقاء عليه.

ج ـ الثورة الثقافية: تحوّلت الجامعات الإيرانية قبل انتصـار الثورة، لا سـيما جامعة طهـران إلـى سـاحة مفتوحة للقـوى اليسـارية وذات الميـول اليسـارية مثـل "بيكاريها" (المناضلون)، و "فدائيي الشعب" و "ومجاهدي الشعب" التي جعلت منها قطباً لأنشطتها السياسـيّة ـ العسـكرية، واسـتخدمت إمكانيـات الدولـة في ممارسـات معاديـة للدولة. ولـم يحـلْ هذا دون النشـاط الطبيعي للجامعات فحسـب، بل حال أيضـاً دون تنقيتها من

(١) للمزيد حول حادثة طبس راجع: المصادر المذكورة حول احتلال وكر التجسّس.

العناصر التابعة للنظام السابق. عموماً، يتسنّى القول: إن الجامعات كانت حتى ذلك الحين خارج سيطرة الدولة؛ لذلك انطلقت حركة طلابية ثورية في تبريز أولاً أعقبتها حركة في طهران في مايو ١٩٨٠م، انضمت إليها القوى الشعبية وطهّرت الجامعة من هذه التنظيمات والجماعات، وعطّلتها من أجل تنفيذ الثورة الثقافية. ثم اختار الإمام الخميني لجنة سمّيت "لجنة الثورة الثقافية" للإشراف على عمل الجامعات والنهوض بالتغييرات اللازمة لأسلمتها، وتم تفويض إدارة الجامعات للقوى المتدينة عن طريق تشكيل مؤسسة ثورية بعنوان "الجهاد الجامعي".

النتيجة

دراسة فترة المعتدلين في الثورات الثلاث، ومقارنتها ببعضها، تدلنا على نتيجة ملفتة فحواها أنه بخلاف تطورات ما قبل الانتصار؛ حيث تباينت أوضاع الثورات الثلاث تبايناً واضحاً، سجّلت هذه الفترة تشابهاً كبيراً بين مسارات الأحداث في الثورات الفرنسيّة، والروسيّة، والإيرانية، والأداء الذي أبداه المعتدلون والمصير الذي واجهوه. ويمكن تلخيص أهم مواطن الاشتراك والشبه هذه في النقاط التالية:

- المعتدلون في كل الثورات الثلاث كانوا ليبراليين تبنّوا الملكية الدستورية بدل الملكية الاستبدادية، والواقع أنهم كانوا إصلاحيين لا يهدفون إلى الثورة بمعناها المعروف. لقد كان ثمة شبَه فكري وإيديولوجي كبير بين الفويان الفرنسيين، والكادت الروس، والوطنيين الإيرانيين، والحقيقة أنهم جميعاً استلهموا أفكار الليبرالية في القرن الثامن عشر.

- تعرَّض المعتدلون في الثورات إلى ضغوط متعاكسة من قبل التيارين المحافظ والراديكالي؛ أي من قبل المحافظين الساخطين الذين لم يكونوا قد سكتوا بعد، والراديكاليين المتوترين والمتطرفين المتطلعين إلى تغييرات جذرية سريعة. بسقوط النظام المستبد السابق، تم منح حرية التعبير عن الرأي وسائر الحريات والحقوق بشكل غير محدود إلى درجة أن المحافظين أيضاً كان بوسعهم إيصال آرائهم لأسماع الجماهير.

- ولم يكن المعتدلون يثقون بالمحافظين من ناحية، ولم يكن بوسعهم من ناحية ثانية تصوُّر أن ينقلب الراديكاليون المتحالفون معهم ليصبحوا أعداءهم في يوم ما. كل القوى والأفكار والمشاعر التي دخل بها المعتدلون ساحة الثورة كانت تفرض عليهم مواقف

متأرجحة حيال اليسار. من الناحية العاطفية كانوا هم الممهّدين للراديكالية ووصول الراديكاليين للسلطة.

- بحكم قيمهم ومُثلهم التي اعتمدوها، ظلّ المعتدلون غافلين عن واقع المجتمع ومطالب الجماهير في التغيير الجذري، وأصرّوا على نظرياتهم وأفكارهم. بعبارة أخرى، المعتدلون يبقون معتدلين دائماً، ورغم مشاهدتهم حصولَ الثورة وانتصارها لا يتحولون إلى ثوريين، ولا يتفهمون أو يتقبلون قوانين الثورة وسننها.

- واجه المعتدلون في الثورات الثلاث واجبات إدارة حرب داخلية أو خارجية، وأثبتوا أنهم ليسوا قادة حرب جيدين. وقعت الحرب الخارجية في فرنسا في ربيع ١٧٩٢م، وانهار الحكم الملكي بعد ذلك بمدة. واستمرت هذه الحرب حتى ربيع ١٧٩٣م بهزائم متلاحقة إلى أن سقط الجيروند المعتدلون المتحمّسون أكثر من غيرهم للحرب، على يد المونتانيارد اليعاقبة. أما الثورة الروسيّة، فولدت في ذروة الحرب، ولم يحظَ المعتدلون الروس بأية فرصة لإدارة البلد في زمن السلم، فقد أصرّوا خلافاً لغالبية الشعب والتيارات الثوريّة على مواصلة حرب كانوا عاجزين عن إدارتها فتكبدوا فيها هزائم وخسائر متتابعة.

- وفي الثورة الإسلامية الإيرانية مع أن الحكومة الموقتة لم تدم طويلاً، وحصل الهجوم العراقي على إيران بعد انهيارها، بيدَ أن المعتدلين في الحكومة الموقتة واجهوا أزمات تمرّد داخلي مبرمج من الخارج في مناطق كردستان، وخوزستان، وتركمن صحرا، وأثبتوا أنهم لا يتحلّون بالقدرة على التعاطي الصحيح مع هذه الأزمات. وحينما وقع الاعتداء العراقي على إيران، كان المعتدلون يتولّون موقع رئاسة الجمهورية والقيادة العامة للقوات المسلحة، ويتحمّلون مسؤولية إدارة الحرب والقوات المسلحة، وقد مُنيت القوات الإيرانية إلى حين عزل بني صدر بهزائم متلاحقة، ولم تبدأ انتصارات الجيش والحرس إلّا بعد إقصاء المعتدلين بنحو تام عن مسرح السلطة في إيران.

السبب الرئيس لهزائم المعتدلين في الحرب كان أساساً حصيلة منحاهم المعتدل غير المتطابق مع طبيعة الحرب وضروراتها، فالحرب تتطلّب طبعاً حكومة مركزية قوية، لم يستطع المعتدلون بطبيعتهم الاستسلامية توفيرها. ولم يكن بوسعهم التحلّي بالانضباط والحماس والوفاء المطلق الضروري لإدارة الحرب بنحو ناجح؛ لذلك خرجوا من الساحة.

- مـال المعتدلون أكثر ما مالوا إلى المهادنة والتعامل المنطقي والقانوني، والتسـامح والتهدئـة، ولم يكونوا مقتنعين بإمكانية تحقق مجتمع ثوري مثالي يتمتع أفراده بالسـعادة. فـي المجتمع، تشـكّل مطالب المعتدلين هذه شـطراً مـن قدراتهم وتمنحهـم التفوق على غيرهم ممن يشاركونهم طلب العافية على الأقل.

ولكـن فـي هذه الثورات الثـلاث، كان عدد كبير من الناس في تلك الفترة قد تحمّسـوا لأهـداف الثورة وأفكارهـا إلى درجة لم يعودوا معها يفهمـون المعتدلين ومطالبهم، بل لم يكونـوا على اسـتعداد حتى لاتخاذ خطوات أولية من أجل فهمهـم. وهكذا ابتعد المعتدلون عـن الجماهير المتحرّرة من أغلالها بفضـل الثورة وطموحاتهم وتطلعاتهم بمسـافات لم يكن بوسع الفلسفات ولا الرؤى العامة ردمُها.

يكتب كرين برينتون:

«المعتدلـون الذين تعاملنا معهم كانوا جميعاً بشـراً قابلين للزلل بشـدة. ولكن حتى لو كانـوا عقلاء في مسـتوى بلـو تارك أو جورج واشـنطن، فقـد كان يبدو أنهم لا بـدّ من أن يُهزموا، لأننا هنا في أرض أسـطورية لكنها واقعية، لا يكون فيها تعقل الشـخص المعتدل وعقله السليم تعقلاً وعقلاً سليماً، وإنما بلاهةً».[1]

النقطة الملفتة والشبَه العجيب بين فترات حكم المعتدلين هي وجود سلطات مزدوجة فـي الثورات الثلاث المدروسـة. فقـد كانت هناك من ناحية حكومة رسـمية قانونية تتولى رسـمياً إدارة النظام السياسـيّ الجديد، وكانت هناك من ناحية ثانية حكومةٌ منافسةٌ، لها تنظيمُها وكوادرها أكثر كفاءة وفاعلية وتأثيراً.

هذه الحكومة المنافسة غالباً ما تكون تلقائية الظهور وغير رسمية، بيدَ أن جميع قادتها وأتباعها يفكّرون منذ البداية بخلافة الحكومة القانونية، ويتصورون أنفسهم مكمّلين لتلك الحكومـة القانونية ويرومون إبقاءها على سـكة الثورة؛ لكنّهم فـي غمرة أزمة ثورية معينة سيحلون طبيعياً وبكل سهولة محل الحكومة المهزومة.

بمجـرّد أن تنقضـي المرحلـة الأولـى مـن الثـورة، يظهـر الصـراع بيـن المعتدليـن

---

(١) كرين برينتون، تشريح أربع ثورات، ص ١٧٣.

والراديكاليين على شكل معركة بين ماكنتين حكوميتين متنافستين: الأولى الحكومة القانونية للمعتدلين القائمة على شيء من الاعتبار المتبقي للنظام السابق والوارثة لمعظم مواهبه ومؤسساته؛ والثانية الحكومة غير الرسمية والتلقائية للمجالس واللجان والمؤسّسات الثوريّة ذات الكفاءة الأعلى والتي تمثل مطالب الجماهير الثوريّة.

- لم يكن سياق نقل السلطة من المعتدلين إلى الراديكاليين فجائياً على مرحلة واحدة إنما انتقلت السلطة من اليمين إلى اليسار، على مراحل وبنحو تدريجي. في الثورة الفرنسيّة انتقلت السلطة أولاً من النظام السابق، انتقلت السلطة من اليمين إلى اليسار. إلى الطبقات الثلاث أي النبلاء ورجال الدين والعوام، ولم تمضِ فترة طويلة حتى انتزعت الطبقة الثالثة ومعظمهم من الدستوريين الفويان السلطة من أيدي النبلاء ورجال الدين، وفي المرحلة الثالثة تولّى الجيروند السلطة، وبالتالي، انتهت فترة سيادة المعتدلين بتولي اليعاقبة زمام الأمور.

وفي الثورة الروسيّة ابتدأت سلطة المعتدلين من رئاسة وزراء الأمير لووف وتيار كادت الدستوري، وانتقلت بعد خمسة أشهر إلى الاشتراكيين اليمينيين المناشفة بقيادة كرنسكي، إلى أن تولى الراديكاليون دفة الحكم في أكتوبر سنة ١٩١٧م.

وفي إيران أيضاً انتقلت السلطة عبر أربع مراحل من المعتدلين إلى الراديكاليين. فقد استمرّت الحكومة الموقتة تسعة أشهر، واستمرت حكومة مجلس الثورة وأعضاؤه من كلا التيارين لثمانية أشهر، وبعد سنتين ونصف؛ أي في تموز ١٩٨١ م تمكّن الراديكاليون إثر عزل بني صدر من استلام السلطة بنحو نهائي حاسم.

ومن مواطن الاختلاف بين الثورات الثلاث في هذه الفترة أن المعتدلين الفرنسيين والروس إبان فترة حكمهم تمتّعوا بمكانة وشعبية واسعة واستقلال نسبي قياساً للراديكاليين الذين مثلوا الأقلية. وعليه، يمكن القول: إن المعتدلين تمتعوا بالشرعية اللازمة لاستلام السلطة؛ لكن أداءهم خلال فترة حكمهم أدّى إلى خسرانهم مكانتَهم الاجتماعيّة وسقوطهم. بينما استلم المعتدلون الإيرانيون زمام السلطة، ولم يكن لهم قاعدة شعبية، إنما جاءت شرعيتهم بفضل تأييد القائد وموافقته الرسمية التي استتبعت دعم الراديكاليين والثوريين لهم، ولم يكن لهم من أنفسهم شرعية وموقعٌ مستقلٌ.

فـي الثورتين الفرنسـيّة والروسـيّة، أُنفق القسـم الأعظم من طاقة الثـوار في الكفاح والصراع ضد المعتدلين والتيارات المنافسة الداخلية، ولم تتوفّر لأعداء الثورة الداخليين والخارجيين القوة والفرصـة الكافيـة للهجوم على مواقع الثوريين. بينما كان على القوى الثوريّـة الراديكاليـة فـي الثورة الإسـلامية في إيـران أن تكافِح في وقت واحـد على عدة جبهات، فقد كانوا من ناحية في صـراع مع المعتدلين المتربّعين على مسند السلطة وغير المكترثيـن لمطامح الثورة، ومن ناحيةٍ أخـرى كان عليهم مواجهة أعداء الثورة الداخليين والخارجيين الذين لم يتوانَوا عن تدبير المؤامرات ضدهم.

المقـال الثانـي:

حكومـة الراديكاليـيـن

التعارض بيـن الراديكاليين الجانحين إلـى التغييرات الجذريـة والمعتدلين الميالين للتعاطـي المرن والإصـلاحات التدريجيـة، ينتهي عادةً بإقصـاء المعتدلين عن السـلطة وحلـول الراديكاليـيـن محلَّهم. وبالطبع، فإن هذه النقلة من اليمين إلى اليسـار لا تحصـل بشكل مفاجئ، إنما تتم على مراحل كما لاحظنا في الثورات الثلاث. ويتجلى هذا التعارض في سـجالات مثيرة، وأحداث مدهشة، وصدامات شـوارع، ودعايات وممارسات إعلامية، وأعمال شـغب واضـطرابات واشتباكات متنوّعة تنتهي بانتصـار الراديكاليين في ضوء ما للمعتدلين من طباع ومنحىً.

وتدخـل الثـورة بعد انهيـار المعتدلين طوراً جديداً، فتشـتد التناقضـات الاجتماعيّة، وتتميز الاصـطفافات أكثر، ويفصـح أعداء الثورة عن أنشـطتهم أكثر من ذي قبل، وتلجأ السـلطة مضـطرة إلى أعمال قمعية. وحقيقة الأمر أن الراديكاليين سينتصـرون لأسباب معاكسة للأسباب التي أفضت إلى هزيمة المعتدلين.

والقاعدة التي تحكم حركة الثورة هي أنه كلما كان المعتدلون ضعفاء كلما قويت شوكة الراديكاليين. وحين يتولى الراديكاليون مهمات الإشراف والنفوذ في السلطة غير الرسمية يمارسونها كتمهيد وتمرين لاستلامهم الحكومة الرسمية لاحقاً. وكما سبق أن ذكرنا، فإن الحكومة المزدوجة لليعاقبة، والبلاشفة، والمتدينين وممارساتهم الثوريّة أدّت إلى انتصار

الراديكاليين وهزيمة المعتدلين.

فقد سيطر الراديكاليون على المؤسّسات والأجهزة بنحو تام بعد إقصاء معارضيهم الناشطين المؤثرين الذين هم من المعتدلين غالباً، وعادةً ما يحصل هذا في غمرة اشتباكات واضطرابات معينة. والانضباط، والتفكير الموحّد، وتمركُز القرار الدال على سيادة الراديكاليين المنتصرين، نعوت تنضج وتتكامل داخل الفئات الثوريّة التي تشكّل الحكومة غير الرسمية، وتبقى موجودة فيها حتى بعد أن تتحول الحكومة غير الرسمية إلى حكومة رسمية.

وإن عدداً من هذه الخصائص المؤثرة تكوّن بدايةً في عهد النظام السابق، حينما كان الراديكاليون تنظيماتٍ صغيرةً تتعرض لقمع النظام واضطهاده.

ولا يكون انتقال الراديكاليين من جبهة معارضي الحكومة المعتدلة إلى الجبهة الحاكمة عادة بشكل فجائي ودفعةً واحدةً. وبتعبير آخر: قضية السلطة المزدوجة ليست قضية صراع بين حكومة وجبهة داخلية وخارجية معارضة، إنما هي قضية صراع بين حكومتين داخل بلد واحد في ما يشبه الحرب الداخلية غير المعلنة.

تكتسب تنظيمات الثوار الراديكاليين التي لم تكن في عهد النظام السابق أكثر من مجموعات ضغط، في اضطرابات المراحل الأولى للثورة السلطات الحكوميّة بنحو تدريجي، فهي لم تكن بعد الثورة تابعةً للحكومة الموقتة التي تعدّ الوريثة القانونية للنظام السابق.

ويبدو انهيار المعتدلين غالباً على شكل عملية دقيقة تمثل نموذجاً متكاملاً لمهارة القادة الثوريين والتطابق التام للتنظيمات الثوريّة مع أساليبها. ولا تكون هذه النقلة نهضةً عامة كبيرة، فالكتل الشعبية الواسعة ذات التركيبة غير الواضحة التي تجعل عملية التقرير الدقيق لأحداث مثل احتلال سجن الباستيل، أو ثورة فبراير في بتروغراد، أو أحداث ١ شباط في طهران، أمراً متعذر الفهم على المؤرخين والمحللين، فهذه الكتل لم يكن لها عملياً دور في تصفية الجيروند، وانقلاب أكتوبر، وانهيار حكومة بازركان إثر احتلال السفارة الأميركية.

في فرنسا، قبض الثوار على مقاليد السلطة عبر خطوتين: الأولى سقوط الحكم الملكي في أغسطس ١٧٩٢ بفضل التعاون المنظّم والتدابير الماهرة للمنظمات غير الرسمية.

نــوادي اليعاقبة وغير اليعاقبة، والقوى شـبه النظامية المحلية التـي تدفقت من كل أنحاء فرنسا على باريس لتحتقل بذكرى سقوط الباستيل، والمنظمات الموقتة التي تشكّلت منها الكتل الثوريّة في باريس، هم الثوريون الذين التحموا بعد عشـرة أشــهر لينهضــوا بالمهمة الأســهل؛ أي "إرعاب التحالف" وبالتالي فرض الاستســلام علــى الجيروند. وكان دانتون، ومــارا، وربَّما روبســبير، وبعض القادة الأقل شـهرة، ولكن المهرة جداً فــي الفترة الثانية، كانوا مدراء نظموا وقادوا هاتين الخطوتين.

وانقــلاب أكتوبــر كان قد خُطِّط له بطريقة جد دقيقة وحاذقة، وقد ســجّل التاريخ دور تروتسكي فيه بكل وضوح. ولا نجد ضرورة للخوض في تفاصيل هذا الإعداد والتخطيط، بل نكتفي بنقل عبارة تروتسكي للتعرف على حقيقة هذا الانقلاب أكثر:

"لفت عمّال المطابع عن طريق جمعيتهم المهنية نظر اللجنة الثوريّة ـ العسكرية في بتروغــراد والتي كانت تقود انقلاب أكتوبر إلى زيادة الكراســات والبروشــورات الرجعية. فاتُّخذ قرار بأن تُستدعى جمعية عمّال المطابع إلى اللجنة عند أية حالة مريبة. وكانت هذه الرقابة الشكل الأكثر تأثيراً للإشراف على الصحافة المعادية للثورة"[١].

ولــم يكــن هذا تمرّداً ســاذجاً تدور أحداثه حول محور إضــراب عام، إنمــا كان مجرّد سلســلة مترابطة من عمليات الاستيلاء على المراكز العســكرية، والبوليسية، والصحفية، والبريدية، والتلغراف، والبنوك، والوزارات.

وكذلك أدَّت التطورات في الثورة الإيرانية إلى انهيار حكومة بازرگــان، وعزل بني صــدر عن رئاسة الجمهورية؛ الأمر الذي يمكن ملاحظته في تحرّك الطلبة الجامعيين السائرين على خط الإمام، والجهود المنظَّمة للقوى المتدينة للفوز بأكثرية مقاعد البرلمان.

وســوف نتابع في هذا الفصــل، مســار التطورات السياســيّة ـ الاجتماعيّــة في الثورات الثلاث التي أدّت إلى نقل السلطة من المعتدلين إلى الراديكاليين.

١- فرنســا

مــع أن الثورة الفرنســيّة لم تكــن معادية للملَكيَّــة، ولا توخّت اجتــراح تغييرات جذرية

---

(١) كرين برينتون، تشريح أربع ثورات.

فـي البلد، بل إنَّ معظم التيارات السياسـيّة الثوريّة بما فيها التنظيمات المنحازة لليسـار كالجيروند واليعاقبة لم يعارضوا بقاء الملكية واستمرارها، إلّا أن عوامل عدّةً، منها خيانات لويس السادس عشـر وزوجته وتواطؤهم مع القوات الأجنبية المعتدية خلقت ظروفاً دفعت تيار الثورة نحو الراديكالية، وصرفت المجموعات ذات المنحى اليساري عن مواصلة دعم الملكية وقرّبتها من جماعة "الكوردليون" الجمهورية الصغيرة.

ورغم أن الملك الفرنسي كان قد وافق على الدستور رسمياً وأعلن عن التزامه به؛ لكنه كان يعارضه في قرارة نفسه ويعتبره شيئاً فظيعاً لم يرضخ له إلّا خوفاً وضعفاً، وكان يتحيَّن الفرص لنقضـه واسـتعادة السـلطة الملكية الاسـتبدادية؛ لذلك كان يعـادي كافة الفئات السياسيّة بما فيها الفويان المنحازين إلى حد ما للإبقاء على صلاحيات الملك، وكثيراً ما كان يضرب الفئات السياسيّة ببعضها ويقوّي بعضها على حساب بعضها الآخر.

ومن سياسات لويس السادس عشر التي أمِلَ أن تؤتي نتائج سريعة، دعوته ملوك الجوار للدخول العسـكري إلى فرنسـا، وقد تفاوض في هذا المجال مع إمبراطور النمسا، وملوك السويد، وأسبانيا، وبروسيا، وحذّرهم من اتساع رقعة الثورة إلى البلدان المجاورة.

وفي رسالته إلى ملك بروسيا في الثالث من ديسمبر ١٧٩١ م، اقترح عليه ما يأتي:

«تشـكيل مؤتمر من الملوك يعتمد على جيش جرّار هو أفضل وسيلة لصدّ الثوار وتثبيت النظـام؛ كي يتم إخماد هذه النار على الأرض الفرنسـيّة، حتى تسـري إلى سـائر البلدان الأوروبية»(١).

بـل لقد أعلن عن اسـتعداده لدفـع مبلغ من المـال لتغطية تكاليف الدخول العسـكري النمسـاوي. ومـع أن جماهيـر الشـعب لم يكن لديهـم تصـور ومعلومات دقيقـة عن هذه المؤامـرات؛ لكنهم شـعروا بتحـرّكات غير طبيعية في البلاط تسـتهدف الثورة والشـعب الفرنسي وتمالئ الأجانب.

والعامـل الآخـر الذي كان له دور مهـم في اتخاذ الحركة الثوريّة منحـى راديكالياً، هو مؤامرات المهاجرين الفرنسـيين خارج فرنسـا، وكانوا غالباً من النبلاء وسائر الطبقات

---

(١) آلبير ماليه وجول إيزاك، تاريخ القرن الثامن عشر والثورة الفرنسيّة الكبرى، ص ٤١٤.

الممتازة ممن خسروا عناوينهم، وألقابهم، وامتيازاتهم بفعل الثورة، فلم يرضخوا للقانون الجديد وهاجروا من فرنسا وهم على يقين من أن مكوثهم هناك لن يطول كثيراً؛ إذ سرعان ما ستنقضي فترة الهياج الثوري. وعلى ضوء هذا الأمل الكاذب بالعودة، غرقوا هناك في حياة اللهو والمجون والتبذير.

وابتدأت هجرة هؤلاء في اليوم الذي تلا سقوط الباستيل. وكان من بين المهاجرين عددٌ كبيرٌ من ضباط الجيش وأمرائه المتطرفين في حب الملك أكثر من حب الوطن، وهذا ما أدّى إلى إرباك القوات البرية والبحرية الفرنسيّة.

التفّ هؤلاء حول الكونت دو بروفانس أخي لويس الخامس عشر الذي نادى لنفسه بالوصاية على العرش، وتفيد إحدى الروايات بأن عددهم وصل إلى عشرين ألف شخص، شكّلوا قوةً ساعدت القوات النمساوية التي اعتزمت إعادة لويس السادس عشر إلى سابق اقتداره. من جانب آخر أقدم رجال الدين الذين فقدوا امتيازاتهم وأملاكهم على التمرّد في بعض الولايات.

لمواجهة هذه الأزمات الثلاث والأخطار المحدقة أصدر المجلس التشريعي أحكاماً أتمّ فيها الحجة على المهاجرين ورجال الدين، ودعاهم إلى اتباع الثورة، وإلا فقدوا كل حقوقهم وأجورهم.

وما كان من الملك إلا أن عارض هذه التدابير وأحجم عن توقيعها، فشعر الناس أن له يداً في المؤامرات الداخلية والخارجية التي تستهدف الثورة.

وقد توترت العلاقات بين فرنسا والنمسا إلى درجة أنذرت بنشوب الحرب. واندلعت هذه الحرب فعلاً في أبريل ١٩٧٢ م، ولاحت منذ بداياتها آثار الهزيمة على الفرنسيين نظراً لنزاعاتهم الداخلية، وتكررت هذه الهزائم مع مرور الوقت. وقد أكّد الثوار أن سبب الهزيمة يعود إلى تعاون المهاجرين مع قوات العدو وخيانة لويس السادس عشر وزوجته في تزويد الأعداء بالمعلومات والخرائط الحربية. وعلى أثر ذلك أصدر المجلس أحكاماً نفى بموجبها رجال الدين إلى المستعمرات وحلَّ قوات الحرس الملكلي وأوفدهم إلى سوح القتال. فامتنع الملك عن توقيع هذا الحكم وعزل الوزراء الجيروند.

وقد كتب اليعاقبة في صحفهم:

«الشعب ليس في حرب مع الملوك الأجانب فقط، بل مع لويس السادس عشر أيضاً؛ ولذلك ينبغي أولاً الانتصار على لويس ثم العمل على صد الملوك من أصدقائه وحلفائه»[1].

وقد أدّت الأحداث المشار إليها أعلاه إلى تمرّد شامل ضد الملك، ففي ٢٠ حزيران تظاهر سكّان بعض الأحياء الباريسية ودخلوا قصر الملك وهاجموه وعنّفوه وسيطروا على القصر لمدة ثلاث ساعات، بينما كان هو صامتاً ساكناً كالتمثال.

منذ ذلك الحين بدأت اللجنة الثوريّة السرية تخطّط للإطاحة بالنظام الملكي. ولم تبق التهديدات الأجنبية العلنية وتيقن الشعب من تعاون الملك مع الأجانب، لم يُبقِ ذلك كله طريقاً سوى المطالبة بخلعه عن العرش. فأعلن أنصار الجمهورية عن آرائهم التي كتموها حتى ذلك الحين وطالبوا بعزل الملك.

ويوم ذاع في باريس بيان برونسويك القائد الأعلى للقوات النمساوية والبروسية حول دعم لويس السادس عشر، أعدّت ٤٧ خلية من مجموع ٤٨ خلية ثورية اقتراحاً بخلع لويس السادس عشر عن العرش. ومع ذلك عمد المجلس ومعظم أعضائه من أنصار الملكية إلى كسب الوقت وتضييعه.

وبهذا اضطر أنصار الجمهورية إلى استخدام القوة، فهاجموا القصر الملكي واشتبكوا مع حرّاس الملك السويسريين وقتلوا منهم عدداً كبيراً، ثم ألقوا القبض على الملك وجاؤوا به إلى باريس. وجد المجلس نفسه أمام ظروف لا يستطيع معها سوى خلع الملك، ففعل ذلك وحلَّ نفسه في ذات الوقت معلناً أن الحكم للشعب وينبغي تشكيل ائتلاف لإدارة البلد. وبادر إلى تشكيل هيئة تنفيذية لتسيير أمور البلاد.

بعزل الملك وحل المجلس في العاشر من أغسطس ١٧٩٢ م، انتهت فترة حكم المعتدلين التي استمرت ثلاثة أعوام، وافتتحت الثورة عهداً جديداً عرف باسم حكومة الراديكاليين. هذا رغم أن هذا العهد بحد ذاته ينقسم إلى عهدين سنتطرّق لهما لاحقاً.

---

(١) آلبير ماليه وجول إيزاك، تاريخ القرن الثامن عشر والثورة الفرنسيّة الكبرى، ص٤١٨.

بسقوط الملك والمعتدلين، وفي ضوء الأخبار المفزعة التي تواترت من سوح القتال، انطلقت موجة عارمة من الاعتقالات للمشتبه بهم وقتل المعارضين، بلغت ذروتها في سبتمبر، وأُطعم عدة آلاف من أنصار الملك وأعوان الأجانب لشفرات المقاصل. لم يوافق الجيروند هذه المذابح ما أدّى إلى انفصالهم عن اليعاقبة بقيادة روبسبير، الذين انحازوا لتصفية المعارضين.

بعد ١٥ يوماً من تلك الأحداث تم حل المجلس وعُهد بشؤون البلاد إلى مجلس التحالف، واستطاعت القوات الفرنسيّة صدَّ هجمات الجيش البروسي وإنقاذ فرنسا.

ويمكن تقسيم فترة حكومة الراديكاليين الفرنسيين إلى ثلاثة أطوار:

- من ٢٧ تموز ١٧٩٢ م حتى ٢١ سبتمبر ١٧٩٢ م، وصاحبت هذه الفترة مذابح وأحداث دامية، إلى أن انتهت فترة الإرهاب والرعب بمقتل زعيم اليعاقبة روبسبير.

- من ٢٧ سبتمبر ١٧٩٢ م حتى ١٧ أغسطس ١٧٩٥ م؛ حيث انخفضت الوتيرة الدموية تدريجياً وساد نوع من التوازن والهدوء.

- من ١٧ أغسطس ١٧٩٥ م حتى ١٠ نوفمبر ١٧٩٩م؛ حيث حلَّ الائتلاف نفسه وسلّم الأمور لهيئة ديركتوار، لكن انقلاب نابليون في ١٧٩٩ م وابتداء الدكتاتورية الفردية أنهى حكومة الراديكاليين سواء من الجيروند أو اليعاقبة.

الطور الأول: الرعب والإرهاب

تولّى المجلس الوطني المسمّى مجلس الائتلاف إدارة شؤون فرنسا الثائرة لمدة ثلاث سنوات. وكان الهدف الرئيس من تشكيله تدوين دستور جديد لفرنسا، لكن المجلس ألغى الملكية، وتولّى زمام الحرب. في ٢١ سبتمبر أُلغيت الملكية وأعلنت الجمهورية، وبعد بضعة أشهر أعدم لويس السادس عشر.

العمل الأهم الذي شغل هذا المجلس هو مواجهة المعتدين الأجانب وجيوش الدول الأوروبية والتصدّي لحالات التمرّد الداخلي؛ لذلك شكَّل المجلس حكومة ثورية تولّت "لجنة الإنقاذ الوطني" إدارتها. ولأجل تركيز الهمم والاهتمامات نحو الحرب الخارجية،

فكّر المجلس أولاً باستئصال أعداء الثورة الداخليين وتطهير البيت الفرنسي من القوى التخريبية؛ لذلك أطلق فترة إرهاب ودماء استمرت عشرة أشهر، واستطاع السيطرة على الشؤون الداخلية.

وقد وقع خلاف بين الحزبين الرئيسيين: الجيروند واليعاقبة حول الطريقة الصحيحة التي ينبغي التعامل بها مع المعارضين. ولم يكن الجيروند ميّالين إلى سفك الدماء، بينما وجد اليعاقبة أن كل أنواع القتل والترويع مباحة من أجل إنقاذ الثورة[1]. وانتهى هذا الخلاف أخيراً بهزيمة الجيروند في حزيران ١٧٩٣م.

كان الجيروند يقولون: "الموت عندنا أولى من ارتكاب الجرائم". وكانوا يطالبون بتطبيق العدالة، بينما رجّح اليعاقبة المصالح العامّة وأكّدوا أن بالإمكان التضحية بكل شيء من أجل المصالح العامّة.

ونقطة الخلاف الأخرى كانت حول مستوى مساهمة أهالي باريس في الحكم؛ حيث ذهب الجيروند إلى أن سكّان باريس يجب أن يكون لهم نصيبهم في السلطة فحسب، بينما اعتقد المونتانياريون أن باريس هي قلب السلطة ونائبة فرنسا كلها.

وتفاقمت الخلافات بين الطرفين لتصبح أحقاداً خطيرة جداً قادتهم للتآمر على بعضهم، وإعدام العديد من القادة الراديكاليين على أيدي الأطراف المنافسة. وحاولت كل فرقة إيقاف الفرقة الأخرى وراء قضبان الاتهام والمحاكمة للقضاء عليها. وأسفرت هذه النزاعات بمعونة أهالي الأحياء الفرنسيّة في ٢٧ مايو ١٧٩٣م إلى استبعاد الجيروند من المجلس وتفوّق اليعاقبة.

ورغم سوابق الجيروند وخلفياتهم الراديكالية الفلسفية، إلّا أنهم تحوّلوا إلى معتدلين، وفي الشهور الأولى من سنة ١٧٩٣م فقدَ المعتدلون إشرافهم على منتدى اليعاقبة في باريس ومعظم المنتديات الثوريّة الأخرى، وكافة المؤسّسات التي ساعدت الراديكاليين على بلوغ أهدافهم في أيام الثورة الأولى.

ولم يستطيعوا كسب دعم النواب المتردّدين والمحايدين إلى حدٍّ ما في مجلس الائتلاف،

---

(١) آلبير ماليه وجول إيزاك، تاريخ القرن الثامن عشر والثورة الفرنسيّة الكبرى، ص ٤٢.

والذيـن كانوا يسـمون النواب البسـطاء. لقد كان خصـومهم أكثر تنظيماً وصـخباً وعنفاً ويقينـاً؛ لذلك كانـوا أكثر نجاحاً. وقد تمّـت المطالبة بطرد القادة الذيـن غدوا معتدلين مـن التحالف وإلقاء القبض عليهم.وفي اختبار قوة حصـل في اجتماع الثاني من حزيران ١٧٩٣م، بادر الراديكاليون المتطرفون بمسـاعدة أنصارهم الباريسيين شبه النظاميين ـ وخلف حشود المتخاصمين الواسعة ـ إلى محاصرة مكان اجتماع النواب.

حـاول مجلـس التحالف الحفاظ علـى وقار النواب وعـدم الاسـتجابة لاعتقال ٢٢ من أعضـائه حسـب رغبة الراديكاليين المونتانياريين. فقام أعضـاء تحالـف القيادة ولأجل حفظ احترام موقعهم كممثلين لإرادة الشعب، وخرجوا بكل وقار على شكل طابور. وحينما سـار النواب قليلاً في حديقة المجلس، وشـاهدوا صفوف الحراب المرفوعة عند كل بوابة والجماهيـر الذين لا يطالبون سـوى بأهدافهم الآنية، عادوا أدراجهم إلى القاعة وصـوّتوا لصالح اعتقال ٢٢ من النواب الجيروند. ومن بعد ذلك أضحى المونتانياريون الراديكاليون قادةً لا يناقش لهم رأي[١]. ولكن سـرعان ما نشـب الخلاف بين اليعاقبة أنفسهم فتوزعوا جماعتين متخاصـمتين بقيادة "ابر" و "دانتون"، واسـتطاع روبسـبير التغلّب على كليهما ليكون هو الشـخص الأول إلى أن سـقط فـي ٢٧ تموز ١٧٩٤م. وإنَّ التناقضـات بين الثوار وغياب قيادة قوية يوافقها الجميع من العوامل المهمة التي أدّت إلى انفجار الشـعب وتمرّد أنصار الملكية.

فـي تلك الفترة كانت حـالات التمرّد الداخلي، والحرب على الحـدود الخارجية ذريعةً مناسـبة بيد اليعاقبة؛ كي يشـكّلوا حكومة ثورية ويمسـكوا بمسـاعدة لجنة الإنقاذ الوطني بمقاليد الأمور وخلايا اليعاقبة في كل أنحاء البلاد.

ولم تكن الأداة الأمضـى للسيطرة على الوضـع سوى الترويع وسفك الدماء الأمر الذي تـم علـى يد لجنة الإنقاذ الوطنـي، حتى غدا الإرهاب على حد تعبير "شـومت" جزءاً من الأوامر والممارسـات اليومية. وتمادى قانون المشـتبه بهم إلى حد أنه قرّر أن "الأشخاص الذين لم ينشـطوا ضـد الحرية؛ لكنهم لم يعملوا أيضـاً لصـالحها يعدّون ضـمن الدرجة الأولى من الخونة"[٢].

---

(١) كرين برينتون، تشريح أربع ثورات، ص ١٥٤ ـ ١٥٥.

(٢) كرين برينتون، تشريح أربع ثورات، ص ١٥٤ ـ ١٥٥.

تفشَّت عمليات تفتيش المنازل واعتقال الأفراد، وكانت المحكمة الثوريّة تطعم كل يوم عدداً من الرؤوس للمقصلة؛ كان من أوائلهم ماري أنطوانيت، وبي لي رئيس شرطة باريس السابق، ودوق دورليان الذي تولّى قيادة النبلاء المعارضين لابن عمه لويس السادس عشر وصوّت في المجلس لإعدامه. بعد ذلك جاء دور قادة الجيروند، فقتل أكثر من ١٢ ألف شخص في أقل من ثلاثة أشهر. الدموية المنفلتة، وعدم ثقة الشعب بالمستقبل ضيّق الخناق على الجميع إلى حد أن معظم القادة، وحتى الراديكاليين منهم اقتنعوا بأن الثورة اتخذت منحى متطرّفاً يجب أن يتوقف.

في نهاية سنة ١٧٩٣م أبدى قادة الجيش الفرنسي بسالة في صدّ هجمات الجيوش الأجنبية، وارتفعت بذلك الأخطار الخارجية والداخلية. دُحرت الجيوش البروسية والنمساوية وابتعدت عن التخوم الفرنسيّة، ووقعت مدينتا "ليون" و "تولون" بيد الفرنسيين.

بعد هذه الانتصارات ذهب أمثال دانتون وكامي دمولن من قادة الثورة: إلى أن الإرهاب وحمّامات الدم لم يعد لها مبرّر، وينبغي توفير العدالة والأمن للعشب، فطالبوا بتشكيل هيئة بعنوان "جمعية الرحمة"، وتأسّست بين اليعاقبة فرقة جديدة باسم "المعتدلين" و "الرحماء". ونهض مقابل هؤلاء فريق بعنوان "الآنراجيين" لم يكونوا ضد الدين فحسب، بل اعتبروا الأعمال الدموية السابقة غير كافية، وطالبوا بمزيد من الإعدامات والترويع.

وكان لشخصيات مثل "شومت" و "أوبير" منزلة رفيعة في هذا الفريق، وقد طالبوا بإلغاء المذهب الكاثوليكي والأعياد الدينية، لكن روبسبير ـ الذي كان متأثراً أشد التأثر بجان جاك روسو الفيلسوف الفرنسي المشهور في القرن الثامن عشر ومؤمناً مخلصاً بالخالق ـ ثار ضدهم ونجح في القضاء على التيارين وإرسال قادتهما إلى المقاصل.

بعد مقتل دانتون وسائر القادة المونتانياريين لم يبقَ أمام روبسبير من يقف بوجهه، فاستطاع القبض على مقاليد الأمور مدَّة أربعة أشهر كان خلالها الزعيم المطلق في فرنسا.

وحيث إنّ روبسبير هو الشخصية الأبرز بين قادة الثورة الفرنسيّة، وقد كان له الدور الأهم في هذه الفترة من تاريخ الثورة؛ لذا من الضروري تقديم بعض التفاصيل عن حياته وصفاته.

اكتسب روبسبير شهرة وشعبية واسعة بسبب بساطة عيشه ونزاهته إلى درجة أنهم لقبوه بالمعصوم والعصيّ على الفساد. كان يعيش في منزل نجار وله مظهر جيد ومقبول، وطريقته في الكلام مؤثرة ومطبوعة بالغرور، ويعدّ شخصاً تقياً ورعاً وقف نفسه لانتصار الثورة الفرنسيّة.

كان شديد التأثر بأفكار روسو، بل كان في الواقع من تلاميذه. وكان يحمل معتقدات دينية راسخة تدفعه لأن يقف بوجه معارضي الدين ويهزمهم، وقد ظلّ من أنصار الملكية حتى انكشاف خيانات لويس السادس عشر؛ لكنه آمن بعد ذلك بالنظام الجمهوري وكأنه دخل في دين جديد تعصّب له بأشد ما يمكن.

كان له الكثير من المعارضين وتضاربت حوله الآراء، فقال المؤرخ الفرنسي المعروف "أولار": إنه كان "رجلاً مكّاراً غامضاً لا يمكن معرفة حقيقته"، وكتب:

الجزء الذي ظهر من روح روبسبير وأخلاقه عبر أحواله وسيرته، يقزّز روح الصدق والصراحة الطبيعية لدى الفرنسيين. كان روبسبير رجلاً مغروراً، وغامضاً، وكتوماً جعل التزييف والنفاق من مبادئ الحكم.

وكان يرى في أفكار روسو وحياً منزلاً ويعتبرها حقائق بديهية. ومن ينهض لمعاداة تلك الأفكار لن يكون له مصير سوى الموت؛ لذلك أعاد روبسبير حمّامات الدماء في سبيل التقوى والعدالة هذه المرة، وقد جنى من هذه المذابح نتيجتين: الأولى أنه قضى على أعدائه ومعارضيه واحداً بعد آخر، والثانية أنه كان يكسب الشعبية ومحبة الناس كلما أصدر أمراً بإيقاف الإعدامات والترويع.

في حزيران ١٧٩٤ م وصل سفك الدماء إلى أقصى درجاته وكان ذلك بسبب إقامة عيد "الإله المتعالي" وسن قانون "پرريال".

وجد روبسبير الذي عدّ نفسه داعية للتقوى والعفاف، أن تكريس هذه الصفات منوطٌ بتكريس الدين الرسمي. ففي ٨ مايو عمل على سنّ قانون في المجلس يعترف الشعب الفرنسي بموجبه بالله تعالى وببقاء دور الإيمان، وعليه إحياء احتفالات وأعياد تكرّس الإيمان بالخالق وتذكّر بشرف النفس الإنسانية.

وبعد شهر أقيم أول أعياد الإله المتعالي في باريس بتشريفات وطقوس خاصة، وتولى روبسبير شخصياً قيادة برامجه، فأحرق بيديه تمثال اللادينية. ولأن بعض معارضيه استهزأوا بفعله هذا فرض في اليوم اللاحق قانوناً آخر على المجلس عرف بقانون "برريال"، يقضي بمعاقبة كل من يعمل بالقوة أو بالحيل على سحق الحرية. وإثر المصادقة على هذا القانون القائم حسب وصف روبسبير نفسه على العدل والعقل تشكّلت المحكمة الثوريّة وسالت شلالات دم هائلة، وكان الإعدام أدنى العقوبات، بل طالت هذه الإعدامات حتى نواب المجلس فاقتيد إلى المقصلة خلال ٤٧ يوماً ١٣٧٦ شخصاً في باريس وحدها. وكان من بين المحكومين بالإعدام لافوازيه الكيميائي المعروف الذي استمهل المحكمة مدة من الزمن لإتمام تجاربه العلمية، فقال له أحد القضاة: إن الجمهورية الفرنسيّة لم تعد بحاجة إلى علماء كيمياء! ومن مشاهير المعدومين أيضاً يمكن الإشارة إلى مالزرب، وأندريه شنيه الشاعر المعروف. كانت المحكمة تبعث المشتبه بهم إلى المقصلة أفواجاً من دون التحقيق في هويتهم.

في تلك الآونة، حقق الجيش الفرنسي بعض الانتصارات ودُفِعت تماماً الأخطار التي أحدقت بالبلاد، فبدأ الناس يشعرون أنهم في أمان ولم يعد ثمة خطر يهدّد البلد لتكون هناك حاجة للقتل والإعدامات. والواقع أن أهالي باريس وصلوا إلى نتيجة أنهم وقعوا ضحية أحقاد روبسبير وأغراضه. وشعر نواب المجلس خصوصاً، أنهم لو أمهلوه أكثر فلن يرحمهم أبداً؛ لذلك استبقوه منتهزين فرصة هذا الهياج والشعور العامّ وقرروا التخلص من شرّه.

لذلك شكّلوا لجنة سرية اتصلت بالتيار المحايد في المجلس الذي تحيّز حتى ذلك الحين لروبسبير، ومهّدوا الأرضية لتنفيذ خطتهم ضده، واستمر التداول والسجال بين الجانبين حول هذه القضية مدة ثلاثة أيام. وفي يوم الجمعة ٢٥ تموز حينما كان روبسبير في المجلس ألقى "بارر" خطاباً انتقد فيه سفك الدماء وتشدُّد روبسبير، ومع أن الأخير حاول التأثير في المجلس؛ لكنه غُلب أخيراً، وقدّم في يوم ٢٧ تموز (٩ أشهر ترميدور) للمحكمة الثوريّة التي أسَّسها بنفسه، وبالتالي، أُعدم من دون محاكمة هو ومائة من أعوانه. وبإعدامه افتُتح عهد جديد في تاريخ سلطة الراديكاليين تميّز بنوع من الاعتدال واستمرّ أربعة أعوام؛ لكنه انتهى بحكومة نابليون الدكتاتورية.

الطوران الثاني والثالث: حكومة الهيئة الإدارية

اشتهر الطور الثاني من حكومة الراديكاليين بفترة "حكومة الهيئة الإدارية" رغم أنه تميّز بشيء من الاعتدال والتوسّط قياساً بالطور الأول؛ لكنه مع ذلك ابتدأ بالفوضى وحالات التمرّد الداخلية، ومهّد الأرضية تدريجياً لظهور الدكتاتورية الفردية.

طُويت بمقتل روبسبير صفحة الإرهاب وحمّامات الدم المفزعة، فقد فرض الرأي العام من ناحية، والانتصارات الفرنسيّة في الخارج من ناحية أخرى اختتام هذا العهد الدامي. لهذا تم إلغاء القرارات الثوريّة المتخذة من قبل التحالف تدريجياً، وجُرِّدت لجنة الإنقاذ الوطني من صلاحياتها، ولم تعد تتدَخَّل إلّا في شؤون الحرب والسياسة الخارجية، وذلك تحت إشراف المجلس.

حلَّ مفتشو مجلس التحالف محلّ كتل باريس، وأُلغيت الأحكام الخاصة بملاحقة النبلاء ورجال الدين، وعوقب الذين ساهموا في المذابح السابقة، وأُغلق منتدى اليعاقبة الذي كان قطباً للثورة والإرهاب وشكلاً من الدولة داخل الدولة.

وشجّعت عودة الاعتدال والتروي على انتفاض الجماعات اليمينية وأنصار الملكية. وانتفضت جماعة سمّت نفسها "الشباب الذهبي" تنتمي إلى الطبقات الثرية الميسورة من أجل إعادة الملكية إلى السلطة.

ومن جهة أخرى، ثار فلاحو ضواحي باريس بسبب معاناتهم من الفقر والقحط، واتّهموا المجلس بالتواطؤ مع أنصار الملكية، وطالبوا بتطبيق دستور ١٧٩٣ م.

في الأيام الأولى من أبريل ١٧٩٥ م هاجمت نساء باريس المجلس وهتفن مطالبات بـ"الخبز ودستور ١٧٩٣م". واستغل اليمينيون والرجعيون هذا الظرف، فأقصَوا عدداً من أعضاء اللجنة السابقين عن المجلس.

ولكن لم يمضِ وقت طويل، حتى عاد الناس وتمرّدوا ثانيةً بتحريض من بعض نواب المجلس وطالبوا بإحياء الحكومة الثوريّة. وهاجم المتمردون المجلس وقطعوا رأس أحد النواب، فصوّت المجلس كرهاً وخوفاً لصالح تطبيق دستور ١٧٩٣م، واختار لجنة جديدة باسم "اللجنة التنفيذية" بدل "لجنة الإنقاذ الوطنية"، بيدَ أن المتمرّدين هربوا ليلاً عند

سـماعهم قرع طبول الحرس الوطني ـ ومعظمهم من أنصار الملك ـ فعاد المجلس وسحب قراره، وعوقب النواب المتفقون (المتواطئون) مع المتمرّدين.

وهكذا أصـبح اليمينيون في المجلس مطلقي العنان، فقتلوا غالبية الثوريين وخصوصاً اليعاقبة. وبلغ الأمر حداً أعلن معه الكونت دوبروفانس نفسـه "لويس الثامن عشر"، وصار يسمّى ملك الفرنسيين، وعاد بعض المهاجرين إلى فرنسا بمساعدة الإنجليز؛ بيدَ أن يقظة القائد الثوري هزمتهم. وأوصلت عودة الحياة لأنصار الملكية الوضع إلى حد جعل المجلس يهبُّ لنصرة الجمهورية، وتبعاً لذلك طالب الملكيون معتمدين على قواعدهم وجماهيرهم بدعم حركتهم، وألصقوا بيانات على الجدران تقول: "أيها الشعب الفرنسي عودوا لدينكم وملككم لتحصـلوا على الخبز والأمن"، واستطاعوا إعداد جيش قوامه عشرون ألف مقاتل هجمـوا بـه على المجلس، بيدَ أن قائداً عسـكرياً في السادسـة والعشـرين اسـمه نابليون بونابـارت اسـتطاع إخمـاد ثورتهم وقمعهم وجمع السـلاح من أيدي عامة الشـعب وإعادة الأمن والهدوء إلى العاصمة. عند ذلك ابتدأ الطور الثالث من حكومة الراديكاليين.

بعد ثلاثة أسابيع من تلك الواقعة اعتبر مجلس التحالف مهامه منتهية وأعلن حلّ نفسه؛ تاركاً شـؤون البلاد لهيئة إدارية من خمسـة أشخاص يرشـحها، حسب الدستور، المجلس الوطني، ويصادق عليها مجلس الأعيان.

وكانـت طريقة الانتخابات معقدة جداً وغير ديمقراطية وأصـعبَ بكثير من الانتخابات في عهد لويس السـادس عشـر، وتفضـي إلى سـيطرة المقتدرين والملكيـين. وكانت هذه القضـية سـبباً لنشـوب نزاع بين الهيئة الإدارية والمجلس، وبالتالي، لم تحصل انتخابات وغدت الهيئة الإدارية على رأس كل الأمور.

وورثت الهيئة الإدارية تركة ثقيلة من المشاكل الداخلية والخارجية منها الحرب مع بريطانيا والنمسا، والواقع الاقتصادي السيء، وفراغ الخزينة، وحالات التمرّد الداخلية.

وأدّت جباية الضـرائب عنوةً إلى سـخط عام. كما فرضت انتفاضـات الملكيين وفلول اليعاقبة على الهيئة الإدارية التصـدّيَ لأي شـكل من التفكير السياسـيّ، فمارسـت القمع والشـدة، الأمر الذي ضاعف من التذمّر العام. على أن الهيئة الإدارية استطاعت تدريجياً بواسـطة القوات المسـلحة تفتيت المشـاركة الجماهيرية في ميادين الثورة والسياسة، بل

وناهضت المجلس الذي شكّل الملكيُّون غالبية أعضائه، حتى أنها أصدرت في الثالث من سبتمبر ١٧٩٧م أمراً يقضي باعتقال ونفي جميع النواب الملكيين وأحد أعضاء الهيئة الإدارية يدعى "بارتلي"، وأعادت القوانين الخاصة برجال الدين والمهاجرين إلى سابق عهدها. ونشبت المذابح الدينية من جديد، واعتقل ثمانية آلاف قسّ ونُفي سبعة آلاف إلى بلجيكا.

وقد لجأت الهيئة الإدارية تحت ضغوط اليمينيين إلى المونتانياريين مرة أخرى، وسمحت بإعادة افتتاح منتديات اليعاقبة؛ ولكن حينما فاز بعضهم في انتخابات ١٧٩٨م حالوا بالقوة دون دخولهم إلى المجلس.

في سنة ١٧٩٩م كان الرأي العام الفرنسي قد تذمّر بشدة من تواتر أحداث التمرّد والانقلابات المتلاحقة والنزاعات الداخلية بين الفئات والتيارات السياسيّة، وفقدَ الناس ثقتهم بساستِهم الذين عكفوا على مصالحهم بدل التفكير في إرادة الشعب ومطالبه.

وأفرز عدم الاكتراث لقضايا البلد الداخلية والخارجية الرئيسة، وعدم وجود إدارة مخلصة كفوءة ضرباً من الفلتان أفضى إلى هزائم متتابعة في الحروب الخارجية.

وابتداءً من سنة ١٧٩٩ م فكّرت جماعة من السياسيّين في تغيير الدستور، وكان على رأسها شخص يدعى "سيس" تولى في مايو من السنة نفسها عضوية الهيئة الإدارية. ولأجل بلوغ هذا المطمح كان لا بدّ من توفر شرطين: الأول عدم الخوف من سائر أعضاء الهيئة الإدارية، والثاني دعم أحد القادة العسكريين أصحاب الشعبية الواسعة.

حرّض سيس المجلس أولاً على التمهيد لعزل الهيئة الإدارية، ثم دعا نابليون الذي كان حينها في مصر للعودة إلى باريس. وقد أقنعت هزائم فرنسا المتلاحقة في الجبهات، وانتفاضات الملكيين الداخلية، نابليون أخيراً بالعودة إلى باريس لإنقاذ الجمهورية.

فلاقت عودته ترحيباً عظيماً من قبل الجماهير التي اعتبرته منقذها وبلغ إعجابها به حد التفاني. وعلى حدّ تعبير الجنرال ماتيو دوما: "وجد نابليون كافة الأحزاب مستعدة لتفويض زمام الدكتاتورية إليه".

فبادر دون تريث وبمساعدة سيس إلى تغيير الدستور، واستطاع لأجل ذلك كسب دعم

شخصين من أعضاء الهيئة الإدارية، وعدة وزراء وأعضاء في المجلس.

كانت الخطة تقضي بأن تستقيل الهيئة الإدارية، ولما كان ذلك سوف يترك فراغاً في السلطة التنفيذية، فإن المجلس يتدخل ويُصدر قراراً بتشكيل لجنة تنفيذية مركّبة من ثلاثة قناصل، وتغيير الدستور، وحيث إنهم احتملوا معارضة بعض النواب فخططوا لتحريض أهالي باريس للانتفاض نصرةً لنابليون، ولا بدّ من تغيير مكان المجلس ونقله من باريس إلى عدة كيلومترات خارجها.

في إطار حركة انقلابية، استطاع نابليون في التاسع من نوفمبر ١٧٩٩م أن يحقق مطامحه وإرادته، وأدّى القناصل الثلاثة "سيس" و "روجيه دوكو"، و "بونابارت" القسَم، وتولّوا إدارة البلاد، فتمهّدت الأرضية تماماً لدكتاتورية نابليون التي استمرت ٢٤ سنة.

لم يؤدِّ هذا الانقلاب إلى ردود فعل سلبية لدى الشعب، ولم يؤدِّ إلى اضطرابات أو تمرّد، بل تقبلته فرنسا كلها بمنتهى الرغبة والغبطة، واعتبر الناس نابليون أملهم الوحيد لإنقاذ البلاد من الفوضى. وهكذا نصل إلى نهاية الأعوام العشرة الأولى الزاخرة بالأحداث من تاريخ الثورة الفرنسيّة.

وهكذا تكوّنت الراديكالية في الثورة الفرنسيّة وتولت زمام السلطة دون إرادة مسبقة ونتيجة أخطاء لويس السادس عشر وخياناته وبلاطه. ولم يكن الكثير من القادة الراديكاليين خلال فترة حكم المعتدلين ذوي أفكار معادية للملكية، بيدَ أن مسار الأحداث ساقهم نحو مواقف راديكالية أفضت إلى حل الملكية وقيام الجمهورية.

وحكمت الراديكالية سبعة أعوام؛ لكنها كالكثير من التيارات السياسيّة ـ الاجتماعيّة الأخرى في الثورة الفرنسيّة لم تكن تياراً منظماً منسجماً له أفكار وتصوارت محدّدة، إنما كان هناك طيف أكثر ألوانه اعتدالاً هم الجيروند الذين تولّوا السلطة في الطور الأول من سيادة الراديكاليين، ثم تم إقصاؤهم بعد سنة على يد اليعاقبة الأكثر تطرّفاً.

والأسباب التي ساهمت في إخفاق الراديكالية في الثورة الفرنسيّة هي:

١- لم تكن الثورة الفرنسيّة أساساً ثورة راديكالية، فقد فُرضت الراديكالية كما مرّ بنا على تاريخ الثورة دون سابق رغبة أو تخطيط، وسرعان ما انهزمت وأُقصيت عن الساحة

ولم تعد إليها.

٢- لم تكن ثمة قيادة منسّقة للحركة الراديكالية، وأدّت المؤامرات المتتابعة للقادة الراديكاليين ضد بعضهم، وحالات الخصام المستمرة، والسعي للاستيلاء على السلطة بأي ثمن، أدّت إلى زعزعة القيادة في التيار الراديكالي والعمل على تفتيت هذا التيار.

٣- مع أن الراديكاليين حظوا بأكبر قدر من الدعم الجماهيري، وحاولوا - في شعاراتهم على الأقل - أن يدافعوا عن سيادة الشعب، بيدَ أن الشعب كان في الحقيقة أداةً لتحقيق أهدافهم. في الوقت ذاته لم تستطع الراديكالية إطلاق مؤسّسات وقوانين ثابتة تكرّس سيادة الشعب.

٤- حيث إنّ أيديولوجياهم تأثرت بالأفكار السياسيّة في القرن الثامن عشر، وتركت المعايير الدينية والأخلاقية مكانها للمعايير الإنسانويَّة، كان هذا التيار يتابع تفسيراته وتأويلاته الخاصة لنظريات المفكّرين وآرائهم. ورغم مناداتهم بالتقوى والورع والنزاهة؛ لكنهم ساروا على النهج الميكيافيلي الذي ساد العهد الماضي من أجل تحقيق أهدافهم. وبعبارة أخرى: كانت الغاية في رأيهم تبرّر الوسيلة.

٢- روسيا

يمكن تقسيم عهد الحكم الراديكالي في روسيا قبل دكتاتورية ستالين إلى فترتين:

الأولى تمتد من الاستيلاء على السلطة في أكتوبر ١٩١٧ م حتى وفاة لينين في ١٩٢٤م. وقد كان للينين نفوذ وهيمنة كبيرة خلال هذه الفترة؛ إذ كان القائد بلا منازع والشخص الذي تُعدّ آراؤه وتصوراته فصلَ الخطاب في كل شيء، الأمر الذي أجّل كل النزاعات والسجالات بين القادة البلاشفة الطامحين للسلطة إلى حين وفاته.

الفترة الثانية تمتد من وفاة لينين حتى ١٩٢٧م، وقد شهدت نزاعات وصراعات سياسية وشخصية بين قادة الحزب البلشفي، وأدّت بالتالي إلى إقصاء كافة الشخصيات البارزة من آل "بوليت بورو" واللجنة المركزية للحزب الشيوعي، ومهّدت الأرضية لدكتاتورية ستالين الفردية.

الفترة الأولى: الاستيلاء على السلطة

هَمَّشت نظرياتُ لينين وأفكاره كافةَ الخلافات والنزاعات؛ حيث للرجل هيمنة وسطوة بدرجة خارقة، وكان يتمتع بمواهب وجرأة وشجاعة مميزة، فاستطاع تكريس هيمنته

على التيار اليساري، وتولّي قيادة الإمبراطورية الروسيّة كمفتش أول بعد سقوط الحكومة الموقتة لكرنسكي على يد تروتسكي.

جعل لينين قضايا البلاد الداخلية على رأس أولوياته، وحاول تثبيت أركان سلطة الحزب البلشفي؛ لكنه لم يمتنع في هذا السبيل عن أية خطوة واقعية؛ حتى لو تعارضت مع المبادئ الماركسية.

رغم أن انتخابات مجلس المؤسسين تمّت في زمن سلطة البلاشفة؛ لكنها لم تتمخض عن النتيجة التي ترضيهم، لذلك بادر لينين إلى حل هذا المجلس.

الخطوة التشريعية الأولى التي قامت بها «حكومة العمّال والفلاحين»، هي إعلان حقوق الكتل الكادحة والمستضعفة التي أصدرها مؤتمر المجالس العامة في كل أنحاء روسيا في يناير ١٩١٨م. وكان هذا الإعلان شبيهاً بميثاق حقوق الإنسان الذي أفرزته الثورة الفرنسيّة.

وفي هذا الإعلان، سمّيت روسيا جمهوريةً لنواب الفلاحين، والعمال، والجنود، وأعلن أن جمهورية روسيا السوفياتية قامت على أساس اتحاد حرٍّ بين الشعوب الحرة تحت عنوان الجمهوريات المحلية والسوفياتية.

لفتت كلمات النظام الثوري لفتت الانتباه الدولي. وكانت الثورة دولية وعالمية بالضرورة، وتقدُّم الثورة العالمية كان ضرورة أساسية لنظام المجالس الذي يعيش طور الكفاح، بيد أن الواقع الخارجي سرعان ما أرغم الحكومة الثوريّة على العمل كحكومة وطنية لا أكثر، وانتهاج مبدأ الثورة في بلد واحد.

ولم يجد نظام الثورة أذناً صاغية حين خاطب البلدان المتحاربة لإجراء محادثات سلام. نظراً لأن ألمانيا كانت متوغلة في أعماق الأراضي الروسيّة، ولا تزال تشن عملياتها الحربية والعسكرية، وكان ينبغي لروسيا أن تسارع إلى إجراء مفاوضات معها.

إذن، كان الهدف الأول للسياسة الخارجية التي انتهجها لينين عقدَ معاهدة صلح مع الحكومة الألمانية. ففي فبراير ١٩١٨ م بدأت مفاوضات السلام في "برست ليتوفسك"، وتولى تروتسكي زعامة المفاوضين من الجانب الروسي. ويلوّح أنه ضرب عرض الجدار

كافة التشريفات الدبلوماسية، وتوجّه لشعوب الحكومات المتحاربة مطلقاً إعلامه المعاديَ للحرب بين القوات والجنود الألمان، الأمر الذي أغضب الألمان بشدة، خصوصاً حينما اقترح تروتسكي الصلح من دون ضم أراضٍ أو دفع غرامات.

لكن الألمان المتمتعين بالتفوّق العسكري، والمطّلعين على الموقف الضعيف للحكومة الروسيّة، قدّموا اقتراحات صعبة ولا مفر منها في الوقت ذاته. ولم تكن اقتراحات الألمان لتنسجمَ مع المبادئ الثوريّة لتروتسكي الذي لم يكن بوسعه توقيع مثل هذه المعاهدة المذلّة مع قوة إمبريالية، غير أن لينين لم يكن يرى مندوحةً من الموافقة على ذلك كلّه. ومن جهة أخرى، لم تسمح مشاعر تروتسكي الواقعية له بتأييد نظريات بوخارين وسائر الشيوعيين اليساريين في استئناف حرب ثورية؛ لذلك اقترح حالة اللاحرب واللاسلم، لكن الألمان الذين لم ترضِهم أساليب تروتسكي شدّدوا ضغوطهم في الجبهات وتابعوا تقدّمهم. وأدّى هذا إلى ميل تروتسكي رغم رغبته نحو لينين وتوقيعه معاهدة سمّاها هو بـ "الصلح المخجل"(١) ، تضمنت تنازل روسيا عن ولاية أوكرانيا والكثير من الأراضي الروسيّة الواسعة، واستقالته بعد ذلك من مسؤولية اللجنة الشعبية للشؤون الخارجية.

تم توقيع معاهدة السلام في الثالث من مارس ١٩١٨م، وأوقف الألمان زحفهم. وبالتزامن مع محادثات "برست ليتوفسك" أجرى الروس اتصالات غير مجدية مع بريطانيا وفرنسا وممثلي أميركا على أمل أن يقدّروا احتمالات مساعداتهم لروسيا إزاء ألمانيا. استاءت البلدان المحاربة لألمانيا من معاهدة "برست ليتوفسك"، بل وأدّت هذه المعاهدة بنحو مرير إلى استياء أقلية ملحوظة من أعضاء اللجنة المركزية للحزب بقيادة بوخارين، ولولا نفوذ لينين لما أمكن الموافقة عليها في اللجنة المركزية.

وقد أرغمت حقيقة ضعف القوة العسكرية الروسيّة، الحكومة على تشكيل جيش شعبي، حيث تم الإعلان قبل شهر من توقيع معاهدة السلام عن "جيش العمّال والفلاحين الأحمر". وجرت المحاولات اعتماداً على جميع القيم الثوريّة والوطنية لتشكيل قوة يمكن استخدامها لخدمة الحكومة البلشفية، بل ودُعيَ ضباط النظام القيصري للمشاركة في هذا الجيش.

---

(١) Shameful Peace.

مـع أن معاهدة السـلام وُقِّعت مع العدو الألماني، لكن أخطـاراً أخرى هدّدت الحكومة الروسيّة في الداخل والخارج وشكّلت همها العسكري إلى فترات طويلة.

قوات روسـيا البيضـاء راحت تنظّم وتسـتعد لمحاربة الحكومة المركزيـة على أجزاء من الأراضـي الروسيّة الواسـعة. والجيش الألماني بقي في أوكرانيا وفقاً لمعاهدة الصلح. الحكومات الغربية تملّكها الغضـب والقلق من الثورة الروسـيّة، وتضـاعف غضبها لخروج الروس مـن التحالف ضـد ألمانيـا إلى درجة أنهـا قرّرت اتخـاذ خطوة معينـة؛ فاحتلت القوات الإنجليزية ومن ثم الفرنسيّة والأميركية في مارس ١٩١٨ م ميناء "مورمانسك"(١) الشمالي، بذريعة الحفاظ على المكتسبات العسكرية التي حققوها مقابل ألمانيا.

بالإضافة إلى هذا، نظّم الكثير من التشيك المسجونين في روسيا إثر الحرب، ومعظمهم هرب من الجيش النمساوي، نظموا أنفسهم وشكّلوا فرقاً قتالية استقرت بموافقة روسيا في "فلاديفيستيك" لتتوجه نحو الغرب. وغدت هذه الفرق القتالية في سيبريا سنداً للقوات المعادية للبلاشـفة. ولم تشأ اليابان التخلف عن القافلة، فأنزلت قواتها في أبريل ١٩١٨م فـي ميناء "فلاديفيسـتيك"، وتبعاً لذلك احتلت القوات الأميركية والفرنسـيّة والإنجليزية "آرخانغل".

ويبـدو في ذلك الحين أن بقاء أو زوال الحكومة البلشـفية لـم يكن رهناً بما تمتلكه من قوة بمقدار ما كان منوطاً بنتيجة الصراع في جبهات الحرب العالمية.

وفَّـرت هزيمة ألمانيا الشـاملة في نوفمبر ١٩١٨م فرصـة جديدة للحكومة الروسـيّة. وبعثت انتفاضـات العمال في برلين والانقلابات في هنغاريا وبافاريا، وانتفاضـات فرنسا وبريطانيا الأمل لدى البلاشفة بقرب اندلاع الثورة البروليتارية في أوروبا الأمر الذي كانوا ينتظرونـه منذ فترة طويلة؛ لكـن الأحداث اللاحقة دلّت على أن سـياق التطورات لم يكن لصالح البلاشفة.

نظراً لأن الحرب في الأراضي الروسيّة ضد ألمانيا كانت قضية فرعية جانبية، جنحت قوات الحلفاء لدعم جيش روسـيا البيضـاء في آرخانغل، وسيبيريا، وجنوب روسيا، بيدَ أن قضية جديدة ومعقدة وقعت في تلك الأثناء. بسبب طول فترة الحرب، وربما بسبب مشاعر

---

(١) Murmansk.

التعاطف مع الحكومة الروسيّة إلى حد ما، فقدت قوات الحلفاء حوافزها نحو مواصلة دعم الحرب ضد روسيا. في أبريل وقعت حالة تمرّد في السفن الفرنسيّة في أوديسا أدّت إلى سحب قوات الحلفاء.

وفي خريف ١٩١٩ م لم تكن هناك قوات من دول المحور داخل الأرض الروسيّة باستثناء القوات اليابانية والأميركية في "فلاديفيستيك"؛ بيدَ أن هذا لم يؤدِّ إلى تغيير موقف الحلفاء في إيصال المعدات العسكرية للروس البيض. كما تم تطمين القوات المتمردة داخل التراب الروسي، ومنها القوات الخاضعة لقيادة "كولجاك" أحد أمراء القوة البحرية القيصرية، والتي استطاعت أن تتموضع بشكل كامل في الجزء الأكبر من سيبيريا، وتتوغل في صيف ١٩١٩ م في الجزء الأوروبي من روسيا.

اجتمع ساسة الدول المتحالفة في باريس بهدف الاعتراف بحكومة "كولجاك"؛ لكن اجتماعهم بقي دون أية نتائج. واستقر جنرال آخر اسمه "دنيكين" مع قواته في جنوب روسيا بدعم من الحلفاء واستطاع الاستيلاء على أوكرانيا، والوصول في صيف ١٩١٩ م إلى ٢٠٠ ميل من موسكو. وكان ثمة جنرال اسمه "يوفنيتش" أسّس الجيش الأبيض في البلطيق واستعد للهجوم على بتروغراد.

لكن الجيش الأحمر كان قد أصبح في ذلك الحين قوة مقاتلة مؤثرة رغم شحة المعدات. وكانت جيوش الروس المتعددة إما غير قادرة على تنسيق قواتها، أو لم تستطع كسب دعم الجماهير في المناطق التي تسيطر عليها، لذلك تكبدت خسائر متلاحقة حتى سنة ١٩١٩م، حتى قبض البلاشفة على كولجاك في يناير ١٩٢٠م وأعدموه، وتناثرت قوات الروس البيض وتفكّكت في كل مكان ـ باستثناء حالات قليلة ـ حتى صيف العام نفسه.

على مستوى العلاقات الخارجية، كان الموضوع الآخر الذي شغل ذهن لينين ورفاقه هو تصدير ثورة البروليتاريا إلى المجتمعات الأخرى، وعلاقة الحزب الشيوعي الروسي بالأحزاب الشيوعية في سائر البلدان.

وعزّزت الحروب الداخلية ودعم القوى الرأسمالية الغربية لمعارضي الثورة الروسيّة فكرة أن العالم انشطر إلى عالمين سيبقيان في حرب دائمة.

وطمأنت التحرّكات الثوريّة في برلين يناير سنة ١٩١٩م البلاشفة إلى أن الرأسمالية في طريقها إلى الركوع، وأمواج الثورة تتسع من موسكو لتستغرق العالم الغربي كله. في مثل هذا الظرف خالجت لينينَ فكرةٌ طموحة فحواها إحلال "دولية شيوعية ثالثة حقيقية" محل "الدولية الثانية"(١) التي أدّت إلى التفرقة بين أتباع ماركس والابتعاد عن نظرياته. وضمن هذا السياق قرّر في مارس ١٩١٨م تغيير اسم الحزب الاشتراكي الديمقراطي العمالي إلى "الحزب الشيوعي الروسي".

في أوائل مارس ١٩١٩م تجمّع أكثر من خمسين من الشيوعيين وأنصارهم، منهم ٣٥ من ممثلي الأحزاب والجماعات الشيوعية في ١٩ بلداً، وعُرف هذا الاجتماع بالمؤتمر الشيوعي الدولي الأول (كمينترن)، وتمّت فيه المصادقة على بيان أعدّه تروتسكي وأكّد فيه على الاضمحلال التدريجي للرأسمالية على يد الشيوعية ابتداءً من صدور البيان الشيوعي سنة ١٨٤٨م، كما دعم البيانُ أفكار لينين التي تدين الديمقراطية البرجوازية وتعلن دكتاتورية البروليتاريا، وأخيراً طلب البيان من كل عمّال العالم الضغط على حكوماتهم لإنهاء الاعتداء العسكري على روسيا والاعتراف رسمياً بالنظام الشيوعي.

أخذ "كمينترن" على عاتقه التنسيق بين الأحزاب الشيوعية في كل أرجاء العالم، وكان من شعاراته أن البروليتاريا العالمية لن تُغمِد سيفها إلى أن تتحوّل روسيا السوفياتية إلى اتحاد الجمهوريات السوفياتية في العالم(٢).

موجات العداء الخارجي والاشتباكات مع المجموعات المسلّحة الداخلية كانت من أبرز الأخطار التي واجهها البلاشفة بعد وصولهم إلى السلطة. تم الانقلاب في بتروغراد من دون سفك دماء، لكنّ صدامات عنيفة وقعت في موسكو بين البلاشفة والضباط الأوفياء للحكومة الموقتة. وعكفت الأحزاب السياسيّة المُقصاة على الإعداد والتنظيم لمواجهة حكومة المجالس، وانقطعت الاتصالات نتيجة إضرابات عمّال سكك الحديد الذين تُدار نقاباتهم من قبل المناشفة، وتعرّضت الخدمات الإدارية للإرباك وعمّت الفوضى البلاد. سنّ البلاشفة بعد ستة أسابيع من توليهم السلطة قانوناً يؤسّس للجنة طارئة لكل روسيا،

---

(١) الدولية الثانية أو الدولية الاشتراكية تأسّست سنة ١٨٨٩م من قبل أنجلز بعد وفاة ماركس؛ لكنها أخفقت بسبب الخلافات بين تيار كاوتسكي وتيار لينين ـ بلخانوف ـ برنشتاين.

(٢) E.H. Carr, **"The Russian Revolution: From Lenin to Stalin 1917- 1917 Papermac"**, 1983, p17.

(جكا) مهمتها مكافحة أعداء الثورة والمخرّبين. بعد أيام تأسّست محكمة ثورية لمحاكمة الذين نشطوا ضد حكومة الفلاحين والعمّال، لكنّ أحكام الإعدام لم تصدر إلّا في حزيران سنة ١٩١٨م. انتشرت الإعدامات الاعتباطية المنفلتة من قبل البلاشفة ومعارضيهم في الكثير من مناطق البلاد. وعملت منظمة (جكا) لقمع معارضي النظام. في أبريل ١٩١٨م تم اعتقال عدة مئات من الفوضويين في موسكو. وفي تموز كُلّفت جكا بقمع انقلاب الاشتراكيين الثوريين، واغتال الانقلابيون ـ على الظاهر ـ سفير ألمانيا اعتراضاً على معاهدة "برست ليتوفسك"، وجرى طوال صيف ١٩١٨م اغتيال اثنين من القادة البلاشفة البارزين في بتروغراد، وأُطلق الرصاص على لينين في محاولة لاغتياله. كانت هناك موجة من الاغتيالات المتبادلة بين الطرفين، وأضحى "الاغتيال الأحمر" و "الاغتيال الأبيض" من التعابير الدارجة في الحياة اليومية.

تركت هذه الظروف المضطربة بصماتها على اقتصاد البلاد. ولم ينخفض الإنتاج على امتداد سنوات الحرب فحسب، إنما اعتراه الخلل والإرباك بسبب احتياجات الجيش واستدعاء الفلاحين والعمّال للخدمة العسكرية.

أثّرت الثورة الروسيّة وحروبها الداخلية سلبياً على الاقتصاد الروسي وأدّت إلى انهيار مالي. ولم تتجاوز حلول البلاشفة لمعالجة المعضلات الاقتصاديّة حدود الإعلان عن المبادئ العامة من قبيل التوزيع المتكافئ، وتأميم الصناعات والأراضي، وسيطرة العمّال على المعامل.

في الأشهر الأولى للثورة خضعت العديد من الصناعات لسيطرة الدولة أو العمال. وكان للبلاشفة سيطرة ضئيلة جداً على الزراعة في القرى لذلك وافقوا على برنامج "الاشتراكيين الثوريين"، وطبّقوا اشتراكية الأراضي والتوزيع المتكافئ.

قاسى البلاشفة ظروفاً جد عصيبة في الأشهر الستة الأولى، وعاش الناس على الحد الأدنى من ضروريات الحياة. ثم دفعت الحروب الداخلية والانهيار الاقتصادي في صيف ١٩١٨ م الحكومة إلى إطلاق سياسات أكثر تشدداً عُرِفت باسم "شيوعية الحرب".

لم تؤدّ الخطط الاقتصاديّة في مجالات الصناعة والزراعة إلى زيادة في الإنتاج، خصوصاً وقد طُلب من المزارعين تسليم فائض الإنتاج إلى الدولة دون مقابل، الأمر الذي

زاد الطين بلّة وقلّ الإنتاج أكثر.

فـي مسـتهل عام ١٩٢٠م وبهزيمة دنيكيـن وكولجاك أُلغيت حالة الطوارئ العسـكرية، غير أن المشـكلات المستعصية دفعت باقتصـاد البلد إلى حافة الهاوية، ولاح أن علاجها يسـتعدي نفس ذلك الانضباط العسـكري، بل لقد اضـطرت الدولة البلشفية تطبيقاً لهذه السياسـة إلى تعديل مبادئها الاشـتراكية، فأعلنت خطة عرفت باسـم "نب" أو "السياسة الاقتصاديّة الجديدة"(١).

وحينمـا عرضـ لينين خطة "نب" على مؤتمر الحزب الشـيوعي كَثُـر الجدل والنقاش حولهـا، إلّا أن الأزمـة كانـت أعتى من السـماح بالتأخير، وحينما أكد لينين أن الصـناعة والتجارة الخارجية سـتبقيان بيد الدولة، عدّل معارضـو «نب» عن معارضـتها إلى تأييدها وتمّت المصـادقة عليها بالإجماع، غير أن المعارضات كانت لا تزال موجودة داخل الفئات المختلفة لا سـيما البلاشفة والاشـتراكيين الثوريين، وخصوصاً بشأن الاتحادات العمالية التي اعتبرتها الحكومة منافساً لها، وأرادت حلّها فتفاقمت الخلافات واضطرت الدولة إلى تجميد نشاط كافة الأحزاب، وإعلان الحزب الشيوعي باعتباره الحزب الرسمي الوحيد.

وكان حـلُّ مجلسـ المؤسّسـين فـي يناير ١٩١٨م مؤشّـراً إلـى عزيمة البلاشـفة على الإمسـاك بالسلطة المطلقة وتأسيس نظام الحزب الواحد، إلّا أن ظروف الحرب الداخلية علـى امتداد ثلاثـة أعوام لاحقـة أبقت العلاقات بيـن الحكومة والحزبين اليسـاريين في وضعية غامضة ومتأرجحة. وبعد أسابيع من انتصار البلاشفة، انفصلت جماعة من التيار اليسـاري للاشـتراكيين الثوريين عن الحزب الأم، وتحالفوا مع البلاشـفة، ونُصّـب ثلاثة منهم كمفوضين للشعب؛ لكن توقيع معاهدة "برست ليتوفسك" أدّى إلى استقالتهم وإدانة المعاهدة من قبل المناشفة والاشتراكيين الثوريين.

فـي هذا الظرف هبّ التيار اليميني للاشـتراكيين الثوريين لمعارضـة النظام الحاكم بنحو علني. وقد اعتبرتهم الدولة مسؤولين عن حالات التمرّد في موسكو، واغتيال السفير الألماني واثنين من رجال الدولة ومحاولة اغتيال لينين. وفي حزيران ١٩١٨ م مُنع نشـاط التيار اليميني للاشتراكيين الثوريين والمناشفة بتهمة الارتباط والتعاون مع أعداء الثورة،

(١) New economic policy (nep).

وصدرت قرارات بحجب صحفهم عن الصدور.

وخفّفت أحداث الحرب الداخلية إلى حد ما من حدّة الصراع بين التيارين اليساريين، وأدان المناشفة والاشتراكيون الثوريون ممارسات الروس البيض والحلفاء، وراحوا يساعدون الحكومة في تصدّيها للمعتدين وأعداء الثورة إلى جانب تهجّمهم على سياساتها الداخلية. وأثمر هذا التعاون إلغاء حظر نشاط المناشفة في نوفمبر ١٩١٨م، والاشتراكيين الثوريين في فبراير ١٩١٩م، فاستطاع هذان الطرفان إيفادَ ممثلين إلى مؤتمر مجالس كل روسيا في عامي ١٩١٩م و ١٩٢٠م، وإن لم يكن لهم حق التصويت في الظاهر.

طوال فترة الحرب الداخلية انضم الكثير من المناشفة والاشتراكيين الثوريين إلى الحزب البلشفي، والتحقَ عدد منهم بمؤسّسات الدولة وعملوا فيها، وبالتالي، تلاشت تدريجياً الكتل الشعبية المؤيدة لهذين الحزبين أو الداعمة لهما على الأرجح.

وحينما وضعت الحرب الداخلية أوزارها، لم يعد ثمة أساس للائتلاف والمصالحة، فتم اعتقال ٢٠٠٠ من المناشفة، منهم جميع أعضاء اللجنة المركزية في ليلة إعلان سياسة "نب"، واقترن ذلك مع قمع المعارضين داخل الحزب البلشفي الحاكم. وأطلق سراح الكثير من الذين اعتقلوا، وسمح لقادة المناشفة بالهجرة إلى خارج روسيا؛ لكن جرت محاكمة أعضاء الخلية المركزية للاشتراكيين الثوريين في ١٩٢٢م بسبب أنشطتها المعادية للثورة، وحُكم عليهم بالإعدام أو السجون طويلة الأمد.

وأسفر تطبيق خطة «نب» عن تعزيز القدرات المركزية للحزب وتقوية الكوادر العاملة على صياغة الدولة السوفياتية. وفي ذلك الوقت، بَدَتْ رغبة الكتل في تفتيت وإلغاء هيمنة الدولة كحلم عالمي ورديّ راودها سنة ١٩١٧ أمراً غير واقعي على الإطلاق.

ومع أن هذا الحلم بقي يراود كثيراً من الأعضاء، لكن بعد معاهدة "برست ليتوفسك" والحروب الداخلية، سلّم الجميع بضرورة وجود دولة قوية لديها القدرة الكافية على مواجهة الظروف الطارئة، وتحديد الخطوط العريضة للعلاقات الخارجية طويلة الأمد.

في تموز ١٩١٨م تمّ الإعلان عن دستور الجمهورية الروسيّة السوفياتية الفدرالية

الاشـتـراكية[1]، وأُدرج في مقدمته إعلان حقوق الشـعوب المشَـغَلّة الكادحة الذي أُعدّ قبل ستة أشهر.

فوّض هذا الدستور السلطة العليا لمؤتمر مجالس كل روسيا والذي يُنتخب أعضاؤه من قبل المجالس البلدية في المدن.

ومـع أن تطبيـق خطة «نب» أدّى إلى تحسُّـن ملحوظ في أحـوال الفلاحين وزيادة إنتاج الغـذاء، والواقـع أنه أنقـذ الفلاحين من الكارثة؛ لكنه انحدر بسـوق الصـناعة إلى حافة الانهيار. وأعلنت جماعة سـرية داخل الحزب أطلقت على نفسـها اسـم "جماعة العمّال" أن تطبيق سياسـة «نب» ضـرب جديد من اسـتغلال البروليتاريا، وأدانوا هذه السياسة في مؤتمر أبريل ١٩٢٣م. حينما أطلقت خطة «نب» وبشكل علني على أنها خطة منح الامتيازات للعمال، كان السؤال الذي لم يطرح إطلاقاً هو: ما هي الفئة أو القطاع الذي يجب أن يسدّد تكاليف هذه الخطة؟

تلقت طبقة البروليتاريا ـ وهي بطلة الثورة ـ الضربة الأشد، والحقيقة أن عمّال الصناعة اعتُبروا أبناء نب غير المرغوب فيهم.

الأزمة الأخرى التي برزت إلى السطح هي الأزمة المالية، وكانت العواقب المالية لخطة «نب» ممكنة الحدوث منذ البداية. حينما أسّسـت «نب» لمبادئ السـوق الحرة (التي يمكن للبضائع فيها أن تباع وتشترى) ما كان لهذه المعاملات أن تتم عن طريق الروبل الذي فقد قيمته تقريباً.

كان ربيع وصـيـف ١٩٢٤ م موسمَ تحسّن الوضـع وبناء الثقة. فتخلصت الزراعة بتأثير خطة «نب» من مشـكلاتها، وتم إحياء الصـناعة تدريجياً رغم أنهـا بقيت غير قادرة على منافسة الزراعة.

وجرى اسـتكمال الإصلاحات الخاصة بالعملة الرائجة في مارس ١٩٢٤ م، حينما صار الذهب رصيداً للروبل وتم تقبّل ذلك على مستوى عالمي.

---

(١) RSFSR.

في سـنين ١٩٢٣و ١٩٢٤م وصلت التجارة الخارجية الخاضعة لسيطرة الدولة المطلقة إلى نتائج ملحوظة وجيدة. وشكّلت المحاصيل الزراعية ٧٥٪ من الصادرات، بينما احتلت الصناعة ٧٥٪ من الاستيراد معظمه مواد خام.

حصـلت هذه النتائـج الإيجابية بفضـل تطبيق مزدوج لخطة «نب» وضـبط الأسـعار. والواقع أن هذه الإجراءات كانت ضرورية لتحسين الأوضاع. وقد استمر الصراع والتناقض بين "اقتصاد السوق الحرة" و "الاقتصاد المركزي" طوال عقد العشرينات.

وتأثر سـياق تحسّـن الوضع الاقتصادي بمرض لينين الذي اسـتمر طويلاً وأدّى أخيراً إلى وفاته، حيث رقد لينين في فراش المرض عدة أسابيع إثر السكتة التي أصابته في مايو ١٩٢٢م؛ لكنه عاد في خريف العام نفسـه إلى مركز عمله وألقى بعض الخطب، إلّا أن قواه كانت منهارة. وفي ١٢ ديسـمبر نُقل بتوصـية من الأطباء إلى شـقته في الكرملين، وأصيب بعد أربعة أيام بسـكتة أشـد من الأولى شـلّت نصف جسـمه. وبقي إلى ثلاثة أشهر أخرى صـحيح العقل والتفكير رغم انهياره الجسدي، ومع أن أياً من القادة الآخرين لم يكن يحق له حسـب الظاهر عيادته؛ لكنه اسـتمر في إملاء ملاحظاته ومقالاته حول قضايا الحزب. وضمّت هذه الإملاءات كتابته المعروفة في ٢٥ ديسمبر التي أُلحقت بكتاباته الأخرى في ٤ يناير ١٩٢٣م. في التاسـع من مارس ١٩٢٣م أصيب بالسـكتة الثالثة التي أقعدته حتى عن الكلام، فلم يستطع فعل أي شيء حتى وفاته بعد عشرة أشهر.

بعـد السـكتة الثالثة حيـث انقطع الأمل في علاجه، طفَت على السـطح قضـية خليفته وهمّشـت سائر القضايا. تعزيز الانضـباط الداخلي للحزب في المؤتمر العاشر في مارس ١٩٢١ م رافقته تصـفية حزبية واستبعاد شخصـين من القادة الخمسة في جماعة العمّال المعارضـين. واسـتدعت أزمة مرض لينين تقويـة الحزب أكثر. وفي أبريـل ١٩٢٢م أُعلن سـتالين عقب المؤتمر الخامس عشـر أميناً عاماً، ومولوتوف وكيرشـوف أمينين للحزب، لكن أحداً لم يكترث لهذا الاختيار، وبقي ستالين معروفاً كشخصية دؤوبة ووفية للحزب.

وحينمـا عاد لينين إلى عمله عقب السـكتة الأولى لاحظ تخطيط سـتالين للاسـتيلاء على السـلطة، ولم يتخذ أية خطوة ضـد ذلك رغم رفضـه له، إنما أنفق جـلّ وقته لمتابعة الشـؤون المكتبية للدولة والحزب. كان لينين سـيء الظن بسـتالين، ونبّه في البيان الذي

كتبه في آخر أيام حياته إلى خطر الفصل بين طبقتي العمال والفلاحين اللتين تحملان على عاتقهما دعائم قوة الحزب. ومع أنه كان يرى هذا الخطر بعيداً جداً؛ لكن أشار إلى خطر قريب يتمثل في اختلاف أعضاء اللجنة المركزية للحزب، وأهم ما في ذلك العلاقة بين ستالين وتروتسكي.

حظي ستالين بسلطة واسعة جداً لم يعلم كيف يستخدمها بحذر. وتروتسكي رغم أنه أقوى شخص في اللجنة المركزية، لكن يبدو أنه اكتسب ثقته بالذات متأخراً جداً، وكان أكثر ميلاً للشؤون التنفيذية الصرفة.

ولم يَسْلَم سائر أعضاء اللجنة المركزية من نقد لينين، فذكّر بتردّد زينوفيوف وكامنوف في لحظات أكتوبر ١٩١٧م الحسّاسة والذي لم يكن من باب الصدفة. وبوخارين رغم أنه أكبر وأقدر منّظري الحزب؛ لكنه لم يفهم الديالكتيك بشكل كامل على الإطلاق، ولا يمكن اعتبار آرائه ماركسية إلا بعد تردد وتأمل طويلين. وكان اقتراح لينين لحل المشكلة هو رفع عدد أعضاء اللجنة المركزية إلى ٥٠ أو ١٠٠ شخص.

وقلّت ثقة لينين بستالين بعد كتابة البيان الأول، حتى أنه كتب في تكملته أن ستالين وقح جداً، ويجب إقصاؤه عن الأمانة العامة وتعيين شخص آخر مكانه يكون أكثر صبراً ووفاءً وعناية بسلوكه. وعاد لينين ليذكّر بخطر النزاع بين ستالين وتروتسكي. وأخيراً بعد أن أهان ستالين زوجة لينين (كروبسكايا)؛ لأنها منعته من لقاء زوجها لينين في أوائل مارس ١٩٢٤م، كتب له لينين رسالة أخرجه فيها من دائرة الرفاق. وبعد ثلاثة أيام أصيب لينين بحالة منعته من مزاولة أي نشاط.

الفترة الثانية: نزاعات طويلة على السلطة

كان هنالك سبعة أشخاص بارزون في جهاز قيادة الحزب (پولیت بورو)، تروتسكي محسودٌ ومبغوضٌ من قبل رفاقه والمحيطين به. ثلاثة آخرون من قادة الحزب البارزين هم: زينوفيوف، وكامنوف، وستالين كانوا مصمّمين على الحؤول دون وصول تروتسكي للقيادة بأي ثمن.

كان لستالين مكانة أدنى في هذا المثلث المنتصر، وكان يعي هذه الحقيقة تماماً ويدري

أنه بحاجة إلى دعم هذين الشخصـيـن لفترة من الزمن، وعليه الصـبـر على مواقف لينين العدائيـة تجاهـه مدة من الزمن والتقليل من تبعات هذه المواقف، الأمر الذي كان سـائر القـادة علـى علم به. وقد كان كامنـوف ذا فطنـة أكثر ومواهب أوفر، أمـا زينوفيوف فكان رجلاً ضعيفاً طموحاً يصبو فقط إلى شغل العرش الفارغ (رئاسة التشريفات). وعلى العكس من ذلك اختار ستالين طريقاً مدروساً، فلم يدّعِ شيئاً لنفسه وكرّر مراراً أن لينين هو معلمه وأسـتاذه. وكان يختـار الكلمات بمنتهى الدقة وبحسـابات مدروسـة. فحينما يتحدث عن التنظيـم مثلاً يكرّر نظريات لينين الناقدة للبيروقراطيـة، ويتجاهل بفذلكة ودجل حقيقة أن جُلّ كلام لينين إنما هو ضده.

بـل لقد أيّـد في تقرير حـول القضـايا الوطنية انتقادات لينين للشـوفينية في روسـيا الكبرى، والحال أن مَن قصدَه لينين بنقده هو ستالين نفسه.

تحاشى تروتسكي الصدام المباشر، وكان يقلقه أي شكل من أشكال السجال، وانسحب بوضوح من القضية الوطنية، واقتصر دوره في المؤتمر على تقديم تقرير جسيم حول الوضع الاقتصادي يفصح عن واقع الصناعة والمشروع الاقتصادي الصرف؛ لكنه اجتنب أي نوع من الهجوم على السياسات الجارية، وأخفى بدقة اختلافاته الأخيرة مع زينوفيوف.

مـع أن تروتسـكي لم يكن مرشـحاً رسـمياً لمنصـب القيـادة؛ لكن شخصـيته القوية وسـوابقه في الحروب الداخلية حققت له شـعبية واسـعة في مختلف المستويات الحزبية، فكان شخصية نافذة قوية على شتى الصعد وفي مختلف القضايا.

تآمرت الجماعة الثلاثية في مؤتمر أبريل ١٩٢٣م لإسقاطه والحؤول دون تقدّمه وصعوده. وتم تنفيذ هذه المؤامرة بمنتهى الحذر بسبب انعدام الثقة بين زينوفيوف وستالين.

تعرّض تروتسـكي لانتقادات اللجنـة المركزية بذرائع مختلفة منها قضـايا سياسـية واقتصـادية وسوابقه قبل أكتوبر ١٩١٧م. ولم يكن الأمر هنا متعلقاً بدور تروتسكي وآرائه، بل بشخصه ووجوده الذي كان يراد إقصاؤه عن الساحة.

اسـتمر مشروع الإقصـاء التدريجي لتروتسـكي وزاد مرض لينين من شدته. في يناير ١٩٢٤م وقبل وفاة لينين، شـنّ زينوفيوف هجوماً شـديداً ضد شخصية تروتسكي وسوابقه

الحزبية وآرائه. ولم يردّ عليه تروتسكي بسبب مرضه، بل توجّه في أواسط يناير إلى القوقاز بتوصية من الأطباء. وبعد أيام عقد مؤتمر حزبي بأكثرية ساحقة من نوّابٍ تم انتقاؤهم خصّيصاً، وأُدين المعارضون واعتبر تروتسكي شخصياً المسؤول عن العمل ضد قادة الحزب. وقد حدث هذا قبل أيام قليلة من موت لينين في ٢١ يناير ١٩٢٤م.

اعتُبر زينوفيوف دون تردد خليفةً موقتاً للقائد الراحل. وأخفى ستالين بصبر ودقة طموحاته القيادية، وأبدى في مراسم تشييع ودفن لينين أقصى ما يمكن من التذلّل والخضوع لشخصية لينين.

في المواجهة الحزبية الأولى بين الفريق الثلاثي وتروتسكي جرت محاولات مكثفة لإسقاط الاعتبار عن الأخير، وقد نجحوا عملياً وبذرائع شتى في استبعاده عن مسؤولياته في "بوليت بورو" واللجنة المركزية إلى أن نجحوا في نفيه إلى سيبيريا؛ لكنهم لم يقنعوا بهذا فنفاه ستالين سنة ١٩٢٩ م إلى الخارج، وأخيراً تم اغتياله في المكسيك سنة ١٩٤٠م على يد أحد عملاء ستالين.

كانت سنة ١٩٢٥م سنة انسجام الجماعة الثلاثية واتحادها بفضّ مشاعر الحسد والخوف من تروتسكي. ولم يكن تروتسكي قد أُقصي تماماً عن الساحة بعد، حينما غيّر زينوفيوف وكامنوف آراءهم السابقة بخصوص تجميع الغلال، وأعلنوا معارضتهم لأفكار بوخارين الذي اشتهر حينها كبطل للفلاحين وأبرز المنافحين عنهم. في سبتمبر اتخذ زينوفيوف موقفاً ضد خطة "نب" والثورة في بلد واحد، وأعلن أن «نب» ومعها التأخر في الثورة العالمية تستبطن أخطاراً منها خطر الفساد. وفي الشهر التالي كتب مقالاً بعنوان "اللينينية" انتقد فيه سياسات بوخارين بشدة. وكانت هذه أعنف هجمة لزينوفيوف على الاشتراكية في بلد واحد، كتب يقول:

«من غير الممكن أن نبقى لينينيين ونفتت في الوقت نفسه البعد الدولي للمدرسة اللينينية».

كان هذا في الحقيقة إعلان حرب لا ضد بوخارين وحده، بل ضد ستالين أيضاً. موقف لينين الجديد في التخلي عن سياسة الميل للفلاحين والاهتمام بالصناعة والبروليتاريا كان له منطق معين. وسباق الاستيلاء على السلطة بين زينوفيوف وستالين كان في الواقع

سباقاً بين حزب لينينغراد بزعامة زينوفيوف واللجنة المركزية للحزب في موسكو بقيادة ستالين.

كان كامنــوف رئيســاً محلياً للتنظيم في موســكو، بيدَ أن تنظيم موســكو خضــع للجنة المركزيــة في موســكو ولــم يكن بوســع كامنوف ادعاء الاســتقلال؛ لذلك ســرعان ما تم عزله. لينينغراد ـ التي كانت تسـمى بتروغراد وتغيّر اسـمها بعد وفاة لينين تكريماً له إلى لينينغراد ـ كانت المدينة الأكثر صناعيةً في روسيا السوفياتية وموطن البروليتاريا ورائدة الثورة الروسيّة. في موسكو كانت البروليتاريا الجديدة على صلة قريبة بالقرى، وكان بوسع زينوفيوف بالنظر إلى نفوذه في لينينغراد أن يثير هذه المدينة ويحرّضها ضد موسكو.

والتنافس بين هاتين المدينتين والذي جرى على صـفحات جريدتي البرافدا الصادرة في موســكو، والبرافدا الصــادرة في لينينغراد، كان له دور مهم في مســاعي القبض على السلطة بين ستالين وزينوفيوف.

وكان المؤتمر الحزبي الرابع عشــر الذي انعقد نهاية ســنة ١٩٢٥م واحداً من ســاحات الصــراع أيضاً. ففي حين كان كامنوف يرد على بوخارين، راح بوخارين يرد على اتهامات زينوفيوف. وفي حين أدان زينوفيوف وكامنوف نظريات بوخارين حول الكولاك في القرى، دافع بوخارين عن نظرياته هذه بكل قوة. أما ستالين العاكف في ذلك الحين على التخلص من منافسيه الرئيسيين، فإنه دافع عن بوخارين. ولم يتخذ المؤتمر أية قرارات مهمة على صـعيد السياســة الزراعية، ولكنه أعلن عن ضيقه بالدفاع المســتميت عن الكولاك الذين شــكّلوا عقبة أمام تقدم الصناعة. ولم تكن القضايا الاقتصاديّة الجانب الوحيد المختلف بشأنه، إنما أثيرت أيضاً موضوعات شخصية وسياسية أكثر أهمية.

وجّه كامنوف النقد لنظرية القائد وهاجم ســتالين. ودعمت كروبســكايا المعارضــين مؤكدة أن الأكثرية دوماً على الحق. وكان ميكويان ومولوتوف ممن دعموا السياسة الرسمية، وأشــاد فيروشيلوف بستالين. وأيّد المؤتمر الرؤية الرسمية بأكثرية ملحوظة، ومُنيت جبهة زينوفيوف وهي من لينينغراد بالعزلة والضـعف. وبعد المؤتمر، توجّه وفد نيابي قوي ضــم بين أعضــائه بوخارين، ومولوتوف، وفيروشـيلوف إلـى لينينغراد، وألقى هؤلاء الأعضــاء محاضرات توجيهية عديدة لكوادر الحزب هناك.

أداة الضغط التي كانت صامتة وتحرّض أتباع تروتسكي، باتت تستخدم الآن للضغط على أنصار زينوفيوف. تم عقد اجتماعات عامّة لأعضاء الحزب في لينينغراد لإدانة قادتهم القدماء، وجرى تمهيد الأرضية لتشكيل مؤتمر حزبي في لينينغراد كان بوخارين خطيبه الرئيسي. خسر زينوفيوف موقعه في الحزب في لينينغراد، وبقي عضواً في "بوليت بورو" ورئيساً لـ "كمينترن"؛ لكنه خسر جميع مناصبه السيادية، وخرج ستالين من المعركة منتصراً.

وكانت المدة الزمنية الفاصلة بين المؤتمر الرابع عشر للحزب في ديسمبر ١٩٢٥م والمؤتمر الخامس عشر في ديسمبر ١٩٢٧م - والذي أعلن بدايةً للمنحى الصناعي - كانت ذروة الاختلافات والنزاعات بين كوادر القيادة. انتقد تروتسكي بمرارة احتكار السلطة وبطريقة عنيفة في يد ستالين. وفي حين كان الاتحاد الثلاثي قد تحطم، واستطاع ستالين في المؤتمر الرابع عشر أن يهزم منافسيه زينوفيوف وكامنوف، اتخذ تروتسكي جانب الصمت. واكب هذان الرجلان ستالين في الماضي، وتطرّفا أكثر منه أحياناً في الهجوم على تروتسكي؛ لكن حين شاهد زينوفيوف وكامينوف ما ستؤول إليه الصناعة بفعل دعم ستالين وبوخارين للفلاحين، وحينما تجلّت نزعات ستالين السلطوية أكثر، لم يبقَ من معنى للحياد وعدم الاكتراث بالنسبة لتروتسكي.

في صيف ١٩٢٦ م شكّل تروتسكي، وزينوفيوف، وكامنوف جبهة معارضين متحدة، وظهروا إلى السطح في اجتماع اللجنة المركزية في تموز؛ لكن الموقف هناك أفصح عن قوة ستالين وسيطرته على الآلة الحزبية. فقدَ زينوفيوف عضويته في "بوليت بورو" وأُعفي كامنوف من مسؤولياته الحكوميّة.

اختلافات أعضاء جبهة المعارضة المتخاصمين سابقاً، وعدم انسجام مواقفهم بشأن السياسات الحزبية، جعلهم في وضع ضعيف يمكن توجيه كثير من النقد له.

في ذلك الحين نشرت صحيفة "نيويورك تايمز" وصية لينين. ومع أن تروتسكي لم يكن مطلعاً على مجريات نشرها؛ لكن اطّلاعه المسبق على نصّها عزّز شبهة أنه هو السبب في نشرها. بلغ الخصام بين المتنافسين غايته، فوصف تروتسكي ستالين بأنه حفّار قبر الثورة، بينما بادرت اللجنة المركزية إلى فصل تروتسكي.

ومن أساليب ستالين لتثبيت دكتاتوريته وإقصاء المعارضين منعهم من استخدام الصحافة؛ فقد أجرى تغييرات طالت رؤوساء التحرير ليسيطر هو تماماً على الصحافة ويمنع نشر المقالات التي كان تروتسكي وسائر المعارضين يكتبونها في ١٩٢٧م.

منذ ذلك الوقت فما بعد كانت الأحداث تقترب من نهايتها، فخرجت مظاهرات عامة تدين معارضي ستالين وتطالب بفصلهم وإقصائهم.

وتم عزل حماة المعارضين والأوفياء لهم عن مسؤولياتهم ومناصبهم الحزبية والإدارية، وأعطيت لهم مسؤوليات بعيدة عن العاصمة أو مناصب دبلوماسية خارج البلاد.

في سبتمبر ١٩٢٧م ألقى تروتسكي خطاباً في اجتماع شورى رئاسة الجمهورية استمر ساعتين وهاجم فيه ستالين بشدة. واقترح ستالين فصل تروتسكي وزينوفيوف من اللجنة المركزية، الأمر الذي تم تنفيذه من دون تصويت. ونشط بوليس موسكو في احتفال الذكرى العاشرة للثورة في ملاحقة تروتسكي وغيره من المعارضين وإيذائهم وهم يتجولون في المدينة. وجرت تصرفات مشابهة مع زينوفيوف في لينينغراد. وبعد أسبوع أخرج كلاهما من الحزب، كما أخرِج كامنوف وآخرون من اللجنة المركزية.

لذلك حينما انعقد مؤتمر الحزب في ديسمبر ١٩٢٧م كان تروتسكي وزينوفيوف غائبين عنه. وفُصل ١٢ معارضاً آخر من اللجنة المركزية. أما كامنوف وراكوفسكي اللذان تحدّثا باسم المعارضين، فكانا يقاطعان دائماً، وحيث إنّ تروتسكي لم يبقَ ساكتاً قرّر "بوليت بورو" نفيه من موسكو، فنُفي مع ٣٠ شخصاً إلى سيبيريا. ونُفي زينوفيوف وكامنوف إلى مدينة تدعى "كالوغا" وتبعد عن موسكو عدة مئات من الأميال. وبعد سنة نُفي تروتسكي خارج البلاد.

في عام ١٩٢٧م زالت الفواصل بين الحزب والدولة بشكل تدريجي واستطاع ستالين السيطرة على كليهما. تمركز السلطة تحقق من الناحية القانونية، وخضعت المؤسسات الحكوميّة والحزبية المختلفة لهيمنة أمين عام الحزب.

استمر إقصاء المعارضين بذريعة النزعة الانفصالية[1]، إلى أن وفّر انفجار قنبلة في

(١) Fractionalism.

لينينغـراد واغتيال ممثل روسـيا في وارسـو الذريعة الكافية لتشـديد الهجمة والقمع التام لأنصار الملكية والمخلّين وعملاء الأجانب، الأمر الذي أدّى إلى تعزيز قوى الأمن "جكا". في مارس ١٩٢٨م صـدرت أوامر بالمعاقبة والجزاء، فمهّد ذلك الطريق لقمع المعارضين وإيجاد معسكرات متمركزة.

أحداث عام ١٩٢٨م التي انطوت على هزيمة معارضي ستالين رافقتها ضغوط متزايدة لإحياء الصناعة، وكان المجتمع الروسي برمّته يرى عياناً فرض سلطة مستبدة قوية عليه. وقد صـاحب ذلك دوماً عدم تحمل الآراء المعارضـة، والخضـوع للرأي الحكومي الرسمي مضـافاً إلـى أعنف العقوبـات لمن يرفع صـوته بالمعارضـة. وهكذا انتهـت حكاية العمل الجماعي وتلاقح العقائد والأفكار، وبدأت دكتاتورية ستالين.

وهكذا رفعت هزيمة جبهة المعارضـة المتحدة وفضـلها في مؤتمر الحزب سـنة ١٩٢٧م آخر العقبات من أمام ستالين في طريقه إلى الصعود والهيمنة المطلقة، وسرعان ما ظهرت علامات الشـقاق والانفصال بين المعارضين، واتخذ كامنوف في المؤتمر موقف الاستسلام تقريباً.

بعد شـهر أصدر زينوفيوف وكامنوف بياناً أعلنا فيه انفصالهما عن تروتسكي، وأعقب ذلك انشـقاقات أخرى حتى بين أنصـار تروتسـكي. كان تروتسـكي قد تنبّأ سراً بأن يؤدي انتصار ستالين وبوخارين إلى ردود فعل حادة باتجاه اليمين، لكن ما حدث كان على العكس تمامـاً مـن هذه النبوءة. فقـد أثبت تجميع الغلال في الشـهور الأولى من سـنة ١٩٢٨م أن سـتالين كان قد أوقف سياسة إسـكات الفلاحين. ولم ينتظر ستالين حتى نفي تروتسكي، وأثبت أنه انتهج سياسـة المعارضـين. وهيّأ هذا الأمر فرصـة مناسـبة لاستسـلام عزيز لزينوفيـوف وكامنوف. وكان وجود تروتسـكي داخل البلاد حتى لو كان منفياً في سـيبيريا مصـدر قلق بالنسبة لستالين؛ لذلك قرّر نفيه إلى خارج البلاد، غير أن المشكلة هي البلد المناسب لذلك. البلدان الأوروبية لم تكن على استعداد لقبوله، وتركيا فقط كانت مستعدة لاستضـافته فتم نفيه سـنة ١٩٢٩م إلى أوديسـا ومكث في تركيا أربعة أعوام. لكن ستالين كان قد تجاهل التأثيرات الدولية لوجود تروتسكي في الخارج.

عارض تروتسـكي، وزينوفيوف، وكامنوف سياسـات سـتالين وهاجموه بسـبب خيانته

لأهـداف الثورة ومداهنته للكولاك داخل البلاد، والوطنيين والاشـتراكيين الديمقراطيين خارج البلاد. وكانت هذه في الحقيقة معارَضةً من قبل التيار اليساري.

أدان بوخارين، وريكوف، وتروتسـكي التسـرّع والعنف الذي استخدمه ستالين لتحقيق أهداف الثورة. فحسـب ما أشـيع في ذلك الوقـت فقد كانت هذه معارضـة من قبل التيار اليميني. لم يُخرِج أي واحد من المعارضـين نفسـه عن إطار الحزب. وقد أذيع على الملأ أنهم عصاة لا بسبب معارضتهم، بل بسبب انحرافهم.

الجماعة اليمينية الجديدة بدأت تلتئم بعد أسـابيع من هزيمة الجبهة المعارضة. حتى قبل نفي تروتسكي إلى الخارج، أعلن ريكوف في ١٩٢٨م رفضه لعمليات تجميع الغلال، وعاضد العديد من الأعضاء ذلك. كان ريكوف قد نشط مع ستالين في الهجوم ضد تروتسكي، وحين هُزِمت الجماعة اليسارية، ذاع صيته كشخصية قوية فقرّر ستالين الحد من نفوذه.

حينما كان بوخارين يطرد الجماعة المعارضـة فـي مؤتمر الحزب، جرى الحديث عن خطر اليمين أيضاً، لكن بوخارين تجاهله.

في مايو ١٩٢٨م هاجم سـتالين آراء بوخارين من دون أن يذكر اسـمه. وبعد شهر حرّر بوخارين رسـالة إلى "بوليت بورو" اعترض فيها على سرعة المنحى الصناعي في البلاد، مؤكّداً أن هذا سيفرض ضغوطاً على المزارعين.

فـي الاجتماع الهـامّ للجنة المركزيـة للحزب فـي حزيـران ١٩٢٨م، لاح أن طروحات اليمينييـن الثلاثـة (بوخارين، وريكوف، وتروتسـكي) تنحسـر إلى الأقليـة وتعترض على السياسات العامة الجارية، وراح بوخارين بشخصيته المميزة ومكانته كمنظّر للحزب يبرز كزعيم لهذه الجماعة.

ومع أن قراراً لم يُتّخذ في هذا الاجتماع، إلّا أن بوخارين شـعر بمؤشـرات غير مريحة، واقترح ـ بعلم من ريكوف وتومسـكي ـ على كامنوف وسـائر مَن تبقّى من معارضي ستالين أن يشـكّلوا ائتلافاً، ووصف ستالين بأنه: "جنكيز خان" الذي ينتظر أن ينشب النزاع بيننا ليقطع رؤوسنا.

لم يثمر هذا التحرّك شـيئاً وسرعان ما تلاشت الجبهة المعارضة، وهُزم كامنوف. ولم

يكن بوخارين ممن يجيدون التكتيكات السياسيّة، لكن ستالين حينما علم بالأمر قرّر الحط من شأنه. ففي الاجتماع السادس لمؤتمر كمينترن الذي عُقد برئاسة بوخارين اقترح ستالين إدخال إصلاحات على نظريات بوخارين، فأثبت بذلك قرب انتهاء سطوته ونفوذه.

في أبريل من نفس السنة فَصلت اللجنة المركزية وباقتراح من ستالين، بوخارين من صحيفة البرافدا ومن كمينترن. وبلغ الصدام مع التيار اليميني ذروته في نوفمبر سنة ١٩٢٩م حينما طُلب من الثلاثة المعارضين كتابة آرائهم في رسالة لنشرها في الصحيفة. نشرت هذه الرسالة في البرافدا، وطُرد بوخارين عقب ذلك من "بوليت بورو"، بينما تم أخذ تعهد من تروتسكي وريكوف بأن لا يعودا لمثل هذه المواقف.

احتفل ستالين في ٢١ من ديسمبر ١٩٢٩م بعيد ميلاده الخمسين. وكان هذا الاحتفال في الحقيقة احتفالاً بانتصاره على خصومه وبداية لدكتاتوريته التي استمرت ربع قرن.

احتفل ستالين بعيد ميلاده الخمسيني وهو في ذروة طموحه وأنانيته، وقد أثبت سياق الأحداث أن تصورات لينين عن عنفه وسلطويته كانت صائبة. لقد استخدم حتى ذلك الحين قسطاً وافراً من العنف والإكراه في مشروع تمدين الزراعة، وإنشاء معسكرات العمل الإجباري، والمحاكمات الصورية المتلاحقة، والمذابح المنفلتة للمعارضين وحتى الأصدقاء بمحاكمة أو بدون محاكمة من أجل الوصول إلى السلطة، وفرض سياسة جافة ورتيبة على الصحافة، والفنون، والآداب، والتاريخ، وحتى العلوم، وقمع أية رؤية نقدية، من جملة الممارسات التي مثّلت حصيلة ربع قرن من دكتاتوريته البشعة على روسيا السوفياتية. كان ستالين أعنف دكتاتور ظهر في روسيا منذ بطرس الكبير.

٣- إيران

تقدَّم أنه يمكن تقسيم عهد الحكم الراديكالي في إيران إلى فترتين: الفترة الأولى من رئاسة وزراء الشهيد رجائي حتى عزل بني صدر عن رئاسة الجمهورية في بداية صيف ١٩٨١م، والفترة الثانية فترة السيادة المطلقة للمتدينين من بعد عزل بني صدر وإلى اليوم.

الفترة الأولى: حكومة المتدينين غير المطلقة

بتشكيل حكومة رجائي في صيف ١٩٨٠م خرجت القوى الثوريّة والمتديّنة (قوى حزب الله) من موقف الضعف وتولّت رأس السلطة. وكانت هذه القوى تسيطر في هذه الفترة على

الأكثرية في مجلس الشورى الإسلامي، وأعضاء مجلس القضاء الأعلى، ومجلس الوزراء، أي الأركان الثلاثة الرئيسية للسلطات الثلاث. أما الليبراليون، فكانوا في موقف ضعيف على الرغم من رئاسة الجمهورية التي كانت لبني صدر، وكانوا يتصرفون كأقلية معارضة؛ إذ لم يكن لهم من المواقع الحكوميّة آنذاك سوى: أقلية في مجلس الشورى الإسلامي، إدارة البنك المركزي، رئاسة الإذاعة والتلفزيون، والأهم من ذلك كلّه رئاسة الجمهورية والقيادة العامة للقوات المسلّحة في تلك الغضون حينما يئس المعتدلون من إحراز أكثرية المقاعد في البرلمان والحكومة، ركّزوا خططهم على العمل ضد الحكومة وإخضاعها. بدايةً توصّلت جميع القوى المعارضة من ليبرالية، ومحافظة، ويسارية، ولا سيما منظمة "مجاهدي الشعب" إلى تفاهم تكتيكي فيما بينها، وتجمعوا تحت مظلة رئيس الجمهورية (المنتخب من قبل الشعب)، وفي مكتب التنسيق بين الشعب ورئيس الجمهورية راحوا يمارسون أعمال الإخلال والمعارضة. والجدير بالذكر أن منظمة مجاهدي الشعب (المنافقين) التي وقفت زمن الحكومة الموقتة ضد الليبراليين وعارضتهم، تفاهمت وتحالفت معهم في تلك الفترة حينما وجدتهم يجابهون الثورة والقوى المتدينة.

ووظّف الليبراليون مناخ الحرية الذي ساد المجتمع والإمكانات الإعلامية التي توفرت لهم لاسيما صحيفتي "ميزان"، و"الثورة الإسلامية"، ومؤسسة الإذاعة والتلفزيون، فخلقوا بذلك أجواء اضطراب وتوتر. انطلق هذا السياق بخطاب بني صدر في ذكرى مذبحة ١٧ شهريور (٨ سبتمبر) سنة ١٩٨٠ م، الذي ألقاه في ساحة الشهداء بطهران، واستمر حتى عزله في الأول من تير ١٣٦٠ (٢٢ حزيران ١٩٨١م).

قامت تصورات الليبراليين على أساس أن حكومة رجائي لن تستطيع إدارة البلاد، وإذا تعرّضت للضغط، فسوف تسقط بسهولة، خصوصاً وأن ريغان أعلن صراحةً أن مجيء حكومة معتدلة في إيران ضروري لحل النزاعات بين أميركا وإيران.

في تلك الأثناء اندلعت الحرب العراقية ـ الإيرانية بالاعتداء المفاجيء والمخطط له مسبقاً من قبل نظام صدام حسين في ٣١ شهريور ١٣٥٩ (٢٢ سبتمبر ١٩٨٠م)، فاتحةً ساحة جديدة للتنافس والصراع بين القوى المتعارضة داخل البلد. فمن جهة كان بني صدر بوصفه القائد العام للقوات المسلحة على رأس القوات المسلحة الإيرانية، وحاول اعتماداً على القوات المقاتلة المتدرّبة في الجيش وأسلوب الحرب الكلاسيكية أن يعيد

إحيــاء الجيش والاســتيلاء على قدراته، وتوفير الظروف للاســتفادة منــه وتعزيز مواقعه داخليــاً. ومن جهة أخرى، اعتقدت القوى المتديّنة بتعبئة القوى الشـعبية والاسـتفادة من كل طاقات الكتل الثوريّة، وحاولت إخراج الحرب من شـكلها الكلاسـيكي الوطني إلى شكل الحرب الشـعبية ـ العقيدية. منذ بدء الحرب إلى عزل بني صــدر كان هذا الخلاف العامل الرئيس في خلخلة وضع القوات المسلّحة، وسبباً في هزائم متلاحقة وفقدان أراضٍ واسعة مــن البلد الإســلامي. كلا الجانبيــن كان يلقي اللوم علــى الجانب الآخر، وقد أسـفر هذا الوضع عن خسائر جسيمة تحمّلها البلد.

الحديث حول أسباب نشوب الحرب ومسار تطوراتها خارج طبعاً عن إطار هذا الكتاب، إنما نشـير فقـط إلى أن حكومة محمـد علي رجائي التي تولت لتوّها مسـؤوليات السـلطة التنفيذيــة، واجهــت فجأة مشــكلاتٍ هائلة تمثلت في الخســائر الفادحة التــي نجمت عن العدوان الصــدامي، وتشــرّد أكثر من مليونيــن من مواطني المحافظــات الغربية، وتأمين المســتلزمات المالية والتســليحية والتموينية للقوات المســلحة، مــن دون أن يكون لها دور فعّال في إدارة شؤون الحرب.

من الأمور الأخرى التي وقعت على عاتق حكومة رجائي قضية الرهائن الأميركيين. بعد أن لم تصــل ألاعيب الليبراليين السياسيّة إلى نتيجة؛ وانتفت بموت الشاه قضية استعادته لمحاكمته في إيران، أوكل قائد الثورة حل القضــية وشــروطها لمجلس الشــورى الإسلامي الذي كان على وشــك التشــكيل. وحدّد المجلس أربعة شروط لإطلاق الرهائن هي: إطلاق ممتلكات إيران وأموالها المجمّدة، وإعادة أموال الشــعب المسروقة من قبل الشاه وعائلته، ورفع الحظر الاقتصــادي، وتعهّد أميركا بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لإيران، وكلّفت الحكومة بإجراء المفاوضات اللازمة بوساطة جزائرية لحل الموضوع وإنهائه. وقد همّشت الحرب العدوانية العراقية ضــد إيران قضية الرهائن، واكتسب الحل الفوري لهذه القضية أهمية أكبر من أجل تركيز كافة القوى على مواجهة القوات المعتدية.

مــن جهة أخرى، ومع اقتراب انتخابات رئاســة الجمهورية في أميــركا، وهزيمة كارتر وفوز ريغان، توّفرت للجانبين آخر فرصة لحل القضية بطريقة مناسبة قبل انتقال السلطة لرئيس الجمهورية الأميركي الجديد. وكانت الأهداف السياســيّة من احتلال الســفارة قد تحققــت بشــكل كامل، واعترفت أميركا بهزيمتها من قبل دولة صــغيرة في هذه القضــية،

وانعكس ذلك داخل أميركا على شكل سقوط حكومة كارتر والحزب الديمقراطي. فلم يكن احتجاز الرهائن لأكثر من هذه المدة وفي ظروف الحرب أمراً يعبّر عن مصلحة البلد طبعاً.

والملفت للنظر أن الليبراليين ـ الذين عارضوا احتلال السفارة الأميركية منذ البداية، واعتبروه مضراً للثورة، وحاولوا حل الموضوع بالحيل السياسيّة والمحادثات السرية من دون علم القائد والشعب ـ أوجدوا مناخاً متوتراً حينما تم تكليف الحكومة بحل الموضوع، وأطلقوا هنا وهناك اتهامات بـ "الخيانة والمهادنة"، بل إن بني صدر وجّه تهمة الإجرام، وامتنع رئيس البنك المركزي عن أي تعاون مع الحكومة في مجال تزويدها بالمعلومات اللازمة.

مع ذلك انتهت هذه القضية في اليوم الأخير من ولاية كارتر ووجوده في البيت الأبيض وتحديداً في لحظة انتقال الرئاسة الأميركية إلى ريغان عن طريق توقيع بيان الجزائر بين الحكومتين الإيرانية والأميركية، وغادر الرهائن مطار مهر آباد في طهران بعد ٤٤٤ يوماً من الاحتجاز.

استمر الصراع بين تياري المتدينين والليبراليين، ولم يتخذ قائد الثورة مواقف مباشرة لصالح أحد الجانبين، إنما اكتفى بالتوجيه والإرشاد. وكان كل جانب يطرح قراءاته الخاصة لكلمات القائد وتصريحاته، فتنشر لخطاب واحد من خطاباته أو نداء واحد من نداءاته عناوين متباينة وربما متناقضة في الصحف التي يديرها الجانبان. بيدَ أن حقيقة الأمر تدل على أن معظم نصائح القائد ومواعظه كانت موجهة لليبراليين؛ إذ كان يلومهم ويؤنبهم أحياناً بلغة الكنايات غير المباشرة.

وكانت تتحوّل صفحات الجرائد في كل يوم إلى سوح للصراع والشجار بين الطرفين، ما يؤثر سلباً على أعصاب ومعنويات الجماهير الثوريّة المكافحة ويهدر طاقاتها، في وقت ينبغي تركيزها بنحو كامل على قضية الحرب التي تعد بحقٍّ قضية البلاد الأولى.

ويمكن القول: إن ذروة تصعيد الليبراليين كانت في خطاب بني صدر في ساحة (آزادي) يوم عاشوراء، ودعمه للقوى اليسارية وغير الدينية ـ التي عبّرت عن حقيقتها بتصفيقها ـ والأهم من ذلك خطابه يوم ١٤ إسفند ١٣٥٩ (٥ مارس ١٩٨١م) في ذكرى

وفـاة الدكتور مصـدق، والذي أدّى إلى اشـتباكات عنيفة بين القوى المتديّنة وميليشـيات منظمة مجاهدي الشعب التي انضمت رسمياً للتيار الليبرالي.

في مثل هذه الظروف حيث كاد زمام الأمور يفلت من أيدي الجميع ويعم الهرج والمرج والفوضـى، أتمّ قائـد الثورة الحجـة الأخيرة، ودفـع الليبراليين إلى موقع يضـطرون فيه لعصيان أوامر القيادة واتخاذ موقف معارض.

في يوم ٢١ إسفند (١٢ مارس ١٩٨١م) عُقد اجتماع بحضور الإمام لمعالجة الخلافات بين المسـؤولين المتخاصـمين، وأصدر القائد في الليلة ذاتها بياناً من عشر مواد قدّم فيه توجيهاته بخصوص قضايا البلاد. ومن ذلك ما جاء في المادة السادسة:

لمتابعة الشـكاوى الخاصـة بقضـايا الحرب وغيرها مـن الأمور المختلـف عليها بين مسـؤولي الجمهورية الإسـلامية، سـيتم تعيين هيئة تتشـكّل من ممثل لرئيس الجمهورية، وممثـل مـن الجانب الآخر (بهشـتي، رفسـنجاني، رجائي)، وممثلين لي يسـعون للبت في الشـكاوى، وسـيكون رأي أكثرية الهيئـة المذكورة هـو المعتبر والنافـذ، وإذا عارض أحد المسؤولين ينبغي تسميته للشعب ومؤاخذته.

تشـكّلت هـذه الهيئة من آية الله مهدوي كنـي ممثلاً للإمام الخمينـي، وآية الله يزدي ممثلاً للسلطات الثلاث التنفيذية، والقضائية، والتشريعية، وآية الله إشراقي ممثلاً لرئيس الجمهوريـة، وواصـلت أعمالها إلى حين عزل بني صـدر. في ذلـك الوقت طُلب من طرفيَ النـزاع عـدم إجراء لقـاءات إعلامية أو إلقـاء خطابات إلـى حين تهدئة الأوضـاع وزوال التوتر.

فـي تلـك الغضـون أثارت حركـة الحرية فكـرة أن البلاد وصـلت إلى طريق مسـدود، فطالبت خلافاً للدسـتور باسـتفتاء عام لحل المجلس، وأرادت بذلك تكرار التاريخ. وتذكّر مطالبتهم هذه بما قام به مصدّق في الأيام الأخيرة من حكومته، فمع أنه كان يتمتع بغالبية الأصـوات في مجلس الشـورى الوطني الذي حصل منه على صـلاحية سن القوانين؛ لكنه وجـد البرلمان حجر عثرة فـي طريقه، وحلّه بعد إجراء اسـتفتاء مزيّف، فمهد الأرضـية لعودة الدكتاتورية.

والنقطة اللافتة هي أن الليبراليين رغم شعارات الحرية والديمقراطية، فإنهم لو وجدوها غير ملائمة لأهدافهم ونواياهم فلن يتريثوا أبداً في سحبها والتراجع عنها إلى طريق البرلمان الذي تشكّل بأصوات الناس وتواجد فيه نواب الشعب وثقاته كان ينبغي أن يُحل بالاستفتاء باقتراح من المهندس مهدي بازرگان. اتخذت هيئة التحكيم موقفها ضد هذا الاقتراح وحاسبتهم عليه، بل وهاجمهم الإمام أيضاً وقال:

«أنتم الذين وصلتم إلى طريق مسدود، وأما الشعب فإنه لا يصل إلى طريق مسدود»[1].

لم يعد بني صدر في ظروف تسمح له بالصمت والإقلاع عن سلاحه الوحيد؛ أي إثارة الأجواء والتوتر داخل البلاد؛ لذلك ألقى خطباً وأجرى مقابلات أرغمت هيئة التحكيم على اعتباره المقصّر والطرف المذنب.

كانت الأرضية قد أعدّت تماماً، كل الذين صوّتوا لبني صدر (نتيجة عدم معرفتهم به أو بسبب الاضطرار؛ أي دفع الفاسد من المرشحين الليبراليين بالفاسد منهم) خرجوا إلى الشارع في تظاهرات وسحبوا أصواتهم وتبرؤوا منه.

وفي تلك الأثناء عادت الجبهة الوطنية إلى الواجهة بهجومها على القوانين الإسلامية (قانون القصاص)، وتهجّمت على الحكومة مباشرة داعية إلى تظاهرات تخرج يوم ٢٥ خرداد (١٥ حزيران) في ساحة فردوسي، الأمر الذي استدعى موقفاً حاسماً وفورياً من قبل قائد الثورة أعلن فيه ارتداد هذه الجبهة وكشف الوجه الحقيقي لزعيم الوطنيين والليبراليين (الدكتور مصدق) ما أطلق طوفاناً عارماً بين جماهير الشعب؛ بحيث فضّل الوطنيون وأنصارهم في يوم المظاهرات الفرار على الاستمرار.

عند ذلك، وجد قائد الثورة الظروف مهيأة لموقف حاسم لاحتواء الليبراليين، فعزل بني صدر عن القيادة العامة للقوات المسلحة. وأعقب ذلك قرار مجلس الشورى الإسلامي بأغلبية الأصوات القاضي بعدم الكفاءة السياسيّة لبني صدر، الأمر الذي أيّده قائد الثورة، فتمّ بموجبه حسب الدستور عزل بني صدر عن رئاسة الجمهورية، وانتهت بذلك مشاركة

(١) صحيفة النور، ج٤، ص ٢٤٢.

الليبراليين في أجهزة الحكم.

الفترة الثانية: حكومة المتدينين المطلقة

بعزل بني صدر عن رئاسة الجمهورية فقدَ الليبراليون آخر خنادقهم التنفيذية، وانتهت مشاركتهم في الحكم بنحو كامل. وقد أدّى هذا إلى إحباط جميع آمال أعداء الثورة الداخليين والقوى الاستكبارية في الاستيلاء على السلطة بالطرق السياسيّة. وقد كانت منظمة مجاهدي الشعب الأكثر دهشة بين كل هؤلاء؛ إذ هالها أن يكون من الممكن بهذه البساطة عزل رئيس جمهورية انتُخب بنحو ١١ مليون صوت دون أن يثير هذا الأمر أيّ اعتراض وردود أفعال، بل ويؤدّي إلى فرحة وابتهاج لدى نفس أولئك الذين انتخبوه.

الخطأ الأساس لليبراليين وبني صدر ومجاهدي الشعب هو ظنهم أن بني صدر يتمتع فعلاً بمنزلة جماهيرية خاصة ومستقلة عن قائد الثورة، وبوسعه اعتماداً على هذا الرصيد الشعبي الهائل الوقوف بوجه رجال الدين وحتى بوجه قائد الثورة. وكما استطاع الدكتور مصدق إقصاء آية الله كاشاني وعزله عن الساحة، سيستطيعون هم إعادة الكرّة وعزل رجال الدين وقائد الثورة، ولم يتفطنوا إلى أن رجال الدين كانوا يقظين في حينها، وأن الإمام الخميني يختلف اختلافاً أساسياً عن المرحوم كاشاني.

بناءً على هذا الخطأ في الحسابات، دعمت منظمة مجاهدي الشعب بني صدر بطريقة تكتيكية من أجل توجيه ضربة للثورة والإمساك بزمام السلطة، والواقع أن هؤلاء المجاهدين اليساريين الانتقائيين حلّوا في ذلك الحين محل الليبراليين في ممارستهم دور إثارة الأزمات والقلاقل.

تميّزت منظمة مجاهدي الشعب بأيديولوجيا انتقائية وتكتيكات وأساليب منافقة، وخططت قبل انتصار الثورة لاستلام السلطة؛ لذلك بادرت بعد انتصارها وبما وجدته من فرصة مؤاتية نتيجة انهماك القوى الثوريّة بشؤون البلاد اليومية وصعوباتها، بادرت إلى استقطاب الأعضاء وتقوية تنظيماتها وجمع السلاح. وشدّدت على المحفّزات العاطفية لدى جيل الشباب في المدارس، فكسبت عدداً كبيراً نسبياً إلى تنظيماتها السياسيّة ـ العسكرية السرية. من جهة أخرى، استغلوا الظروف المتوترة بعيد انتصار الثورة وبثوا عناصرهم في أكثر المواقع خطراً وحساسية.

حين شعروا بعد عزل بني صدر بتعذر التقدّم وكسب السلطة بالطرق السياسيّة، أعلنوا الحرب المسلّحة بذريعة خاوية، وبدأوا عملياتهم الإرهابية، ووجّهوا أول ضرباتهم القاصمة بتفجير المكتب المركزي للحزب الجمهوري الإسلامي، حيث قتلوا في هذه العملية ٧٢ من أبرز مسؤولي البلاد وأرفعهم مستوى؛ ومنهم الدكتور بهشتي رئيس ديوان القضاء العالي. وبعد شهرين فجّروا مكتب رئاسة الوزراء وقتلوا فيه رئيس الجمهورية محمد علي رجائي ورئيس الوزراء محمد جواد باهنر.

تسبّبت العمليات الإرهابية لهذه المنظمة في خسائر كبرى تحمّلها نظام الجمهورية الإسلامية الفتيّ. الحكومة الثوريّة التي استطاعت بعد نحو سنتين ونصف من السجال مع القوى الليبرالية والمعادية للثورة أن تكتشف عدداً من الطاقات المهمة والملتزمة بالدين والأيديولوجيا الثوريّة وتستفيد منها، إذا بها تخسر فجأة قرابة ٢٠٠ من الساسة والقادة البارزين المؤثرين، ما شكّل ضربة شديدة لجسد النظام كان الصبر عليها واحتمالها أصعب بكثير من اعتداء العراق على التراب الإيراني.

وقد تصوّر المخططون لهذه العمليات أن غياب هذه الشخصيات سوف يُسقط النظام الثوري ويمهّد الأرضية لاستيلائهم على السلطة. والواقع أن مثل هذه الخسارة لو حصلت في أي بلد مستقر، لما تمكّن نظامه من النجاة بسهولة.

والعناصر التي استطاعت إحباط آمال أعداء الثورة مرة أخرى وحماية مكتسبات الثورة هي أولاً يقظة قائد الثورة وسرعة تصرّفه؛ حيث أمسك بزمام الأمور في الوقت المناسب، وملأ فراغ الساسة المستشهدين، ما أدّى إلى رفع معنويات الجماهير والمسؤولين. وثانياً التواجد الواسع والسخي للجماهير في الساحة، ما سلب المعارضين إمكانية أيّ عمل أو مناورة. وبغض النظر عن الخسائر، حقق عزل بني صدر انتصارات مهمّة للثورة أمّنت مستقبل الثورة الإسلامية لسنوات طويلة:

١- كان بوسع الليبراليين ولفترات طويلة اعتماداً على بعض الطباع الجانحة للراحة والعافية لدى بعض شرائح المجتمع أن يتواجدوا في الساحة ويتسببوا في انحراف الثورة تدريجياً، غير أن أحداث السنة الأولى من الثورة كشفت حقيقتهم لكافة أبناء الشعب، واضطروا للاعتراف بهزيمتهم السياسيّة النهائية. خصوصاً وأنهم بأساليبهم وأدائهم

خسروا كل الإمكانيات الإعلامية وفرص تضليل العوام. ولجأ فريق منهم إلى أحضان أعداء الثورة، وبدأوا التخطيط لمؤامرات ضد نظام الجمهورية الإسلامية انتهت بإعدام واحد منهم وفرار شخصين، فقد تم إعدام "قطب زاده" أحد مرشّحي رئاسة الجمهورية في الدورة الأولى، بينما فرّ بني صدر ومدني خارج البلاد.

٢- من جهة أخرى، حينما يئست المجموعات المعادية للثورة من العمل السياسيّ، فتحت جبهة العمل المسلح في وجه الشعب، وسرعان ما فقدت معدّاتها وتنظيمها فارتفع بذلك خطر آخر كبير كان متمثلاً بها، وخصوصاً الجماعات الانتقائية التي ربما استطاعت نسف الثورة وإسقاطها.

٣- وتحرّرت بعض القوى الثوريّة التي تأثرت بدعايات الليبراليين وإشاعات المنافقين، وهجمت عليهم اللوابس والشبهات، من حالة الشك والريبة إثر انكشاف حقيقة تلك المجموعات، وعادت لتلتحق بسائر الثوار ودافعت عن الثورة بكل إخلاص.

٤- القوة الغربية العظمى المتمثلة بالولايات المتحدة الأميركية أو "الشيطان الأكبر" على حد تعبير قائد الثورة، فقدت هي الأخرى آمالها بالليبراليين وأعداء الثورة الداخليين، الذين مثّلوا بالنسبة لها القاعدة الأهم لاستعادة مواقعها ومصالحها السابقة في إيران.

٥- ومن أبرز وأهم مكتسبات هذه الفترة شروع الهزائم المتلاحقة للقوات العراقية المعتدية، والانتصارات التي حققها جنود إيران. من الخسائر الكبرى لعهد رئاسة بني صدر وقيادته العامة للقوات المسلحة بثّ الفرقة والاختلاف بين القوات المقاتلة لا سيما بين الجيش وحرس الثورة، فقد استغل موقعه وصلاحياته، وفسح المجال للفيف من الضباط والقادة العسكريين ذوي الميول الليبرالية، ورغم عدم خبرته في الشؤون العسكرية حاول كسب الشعبية اللازمة بينهم، خصوصاً عن طريق التحامل على مشاريع وأعمال وحدات التثقيف والتعبئة (عقيدتي - سياسي) في الجيش ومسؤوليها الخاضعين لإشراف وإدارة رجال الدين والولي الفقيه، وتشديده المفرط على التخصص والخبرة، رامياً من وراء كل هذا إلى تكريس خطه السياسيّ. من ناحية أخرى، اعتمد على أسلوب الأشكانيين في الحرب للتغطية على ضعف قيادة القوات المسلحة، وعزا معظم الهزائم إلى تدخلات هذا وذاك من "غير المطلعين" و "غير الخبراء". خلال تلك الفترة ونتيجة تفشي هذا المناخ تكبدت القوات الإيرانية هزائم متتابعة في الحرب، وغالباً ما أخفقت في هجماتها على العدو.

بعزل بني صدر ـ الذي كان أبرز أسباب النفاق والفرقة ـ عن قيادة القوات المسلّحة، انخرطت القوات المسلحة من جيش، وحرس، وتعبئة تحت قيادة الإمام الخميني واتّحدَت إلى حدٍّ فاق كل توقع، وارتفعت معنوياتها بشكل ملحوظ جداً بعدما هبطت بفعل القلاقل والفتن التي اختلقها بني صدر وأعوانه.

في العمليات التي نفّذت بعد أيام قليلة من عزل بني صدر، ومنها عمليات "خميني روح الله، قائد كل القوات" وعمليات "ثامن الأئمة"، حقّق الجنود الإيرانيون انتصارات لافتة. وبمواصلة هذه العمليات تحقّقت انتصارات أكثر دهشة وإثارة في عمليات "الفتح المبين" و "بيت المقدس" و ...، ولم يمضِ عام حتى كان الشعب الإيراني المسلم يحتفل بتحرير خرمشهر، ثم تغلغلت القوات الإيرانية إلى التراب العراقي.

هذه الانتصارات التي تحقّقت لجنود الإسلام بعد تلك الفترة كانت ثمرةَ الانسجام والاتحاد الذي وفّرته الثورة الثالثة. قلّما يرتاب أحد من الأصدقاء أو الأعداء اليوم في أن سقوط صدّام وحزب البعث العراقي كان حتمياً لولا تدخل القوى الكبرى.

٦- ومن الانتصارات المذهلة للقوى المتدينة خلال الفترة الثانية اكتشاف التنظيمات السرية والعناصر المندسّة للحزب الشيوعي الإيراني (توده) وتفكيك خلاياه. ولقد كان لهذا النجاح أبعاد واسعة، منها: أن الدولة استطاعت كشف تنظيماتهم السرية، وكذلك إلقاء القبض على كافة أعضاء اللجنة المركزية.

رغم الماضي الطويل للكفاح السياسيّ للشيوعيين الإيرانيين، إلّا أنهم اعترفوا بأعمالهم التخريبية ومنها التجسّس لصالح الاتحاد السوفياتي. وقد كانت اعترافات إحسان طبري منظّر الحزب المعروف، وتوبته عن أعماله ومنهجه السابق حالة نادرة وغير مسبوقة في تاريخ الشيوعية الدولية. من جانب آخر، تم الكشف عن الكثير من أسرار حزب توده وأجهزة التجسّس لصالح المعسكر الشرقي، وأعقب ذلك طرد ثمانية عشر من الدبلوماسيين السوفييت من إيران. أضف إلى ذلك أنّ هذا الانتصار أدّى إلى نزع السلاح الوحيد الذي استخدمه الليبراليون في إعلامهم، و "أثبت عملياً أن حكومة الجمهورية الإسلامية وفيّة تماماً لسياسة لا شرقية ولا غربية، ففي حين تخوض صراعاً حقيقياً مع القوة الغربية العظمى، لا تتردد في استئصال جذور فساد القوة الشرقية العظمى ونفوذها".

واكتشاف مؤامرة الانقلاب الأميركي الذي دبّره قطب زاده بدعم من شريعتمداري كان أيضــاً من الانتصــارات المهمّة لقوى حزب الله في الثورة الثالثة. وتركّزت أهمية اكتشاف شبكة الانقلاب لا في ارتفاع خطر إسقاط نظام الجمهورية الإسلامية، بل في كشف حقيقة وجه علمائي انتهازي مثل شريعتمداري. كان شريعتمداري منذ نحو ٤٠ عاماً مدّاحاً للشاه، وحينما طُرد من تبريز على يد علمائها وتوجّه إلى قم استطاع إخفاء حقيقته والتقدّم حتى أحرز موقع المرجعية. بعد وفاة المرحوم البروجردي أطلقت الأجهزة الشاهنشاهية إعلاماً مكثفاً لتكريسه كمرجع أعلى، وعند وفاة المرجع السيد محسن الحكيم سنة ١٩٧٠م، بادر الشــاه وهيئته الحاكمة وصــولاً لطموحهم القديم في الســيطرة على المرجعية إلى طرحه مجدداً كمرجع وحيد للشــيعة وفرضــه على عالم التشــيع؛ لذلك بعث له الشاه برقية تعزية تحــت عنوان السـيد شــريعتمداري فقط، ورغــم منع بقيــة المراجع أجابه شــريعتمداري جواباً مخجلاً وأثنى عليه؛ لكن الكفاح الدؤوب لقائد الثورة ضــد النظام الحاكم واستعداد الأذهان المتعطشــة، وترحيب الشــعب بمنهج الكفــاح الذي اتخذه الإمــام الخميني كانت عواملَ مؤثرة ســاعدت على إحبــاط هذه المؤامرة، فاســتطاعت الجماهير معرفة قائدها الحقيقي والالتفاف حوله.

منذ ذلك الحين وحتى انتصار الثورة الإسلامية مارس شريعتمداري دوراً رادعاً حيال كفاح الشعب الإيراني المسلم. وكان يتماشى ظاهرياً مع الجماهير ويتصل سراً بالسافاك والحكومة مقدّماً للشــاه ونظامه خدمات كبيرة؛ لذلك وجد الليبراليون لا سيما الليبراليون المتدينون أنّ شريعتمداري يناسب أهدافهم ومنهجهم فعملوا على تعزيز موقعه ومواقفه.

ومع تصــاعد نضــال الشعب المســلم واصل شــريعتمداري دوره الاستســلامي الرادع، وامتنع حتى النهاية عن مهاجمة الشاه خلافاً لإرادة الشعب وقائد الثورة، بل ودعم الدستور القديم. ويمكن ملاحظة علاقاته مع أميركا بوضوح في مطاوي وثائق السفارة الأميركية.

وبعد الثورة، عمل شريعتمداري بتأسيسه "حزب جمهوري خلق مسلمان" (حزب الشعب المســلم الجمهوري) على عرقلة مســار القوى المتدينة، وأعلن معارضته للثورة الإسلامية في قضــايا آذربيجان وقم، كما عارض دستور الجمهورية الإسلامية وخصوصاً مبدأ ولاية الفقيه.

ورغــم كل هــذا، أبــدى قائد الثــورة الكثير مــن الحلم وســعة الصــدر إزاء انحرافات شــريعتمداري؛ ولكن حيث إنّ شــريعتمداري كان شخصــاً انتهازياً دنيويــاً، لذلك لم يقعد

ساكناً وواصل تآمره وعناده ضد الجمهورية الإسلامية إلى أن جرى عزل بني صدر، ثم وقعت فاجعة السابع من تير (٢٨ تموز ١٩٨١م) وأُعفي الليبراليون والعناصر التابعة وغير المخلصة من المسؤوليات السياسيّة.

لأجل تنفيذ مؤامرة إسقاط النظام كان قطب زاده المغامر والمثير للجدل فرداً مناسباً من بين الليبراليين، وتصوّر بما له من علاقات واتصالات مع الأجانب أن بوسعه الاستيلاء على السلطة عن طريق إنهاء قائد الثورة، وسيدعم شريعتمداري هذه الممارسات كمرجع تقليد وقائد مستقبلي للبلاد. لحسن الحظ وبفضل المعلومات التي زوّد الناس بها حكومتهم سرعان ما كُشفت شبكتُهم وتم إحباط المؤامرة، وحوكمَ العناصر الرئيسيون في الانقلاب من قبل محاكم الثورة ونالوا جزاءهم.

ومع أن شريعتمداري أفلت هذه المرة أيضاً من قبضة العدالة، وكان ذلك بفضل رأفة قائد الثورة وعطفه، بيدَ أن فضيحته أصبحت بذلك مضاعفة، وانكشف وجهه الحقيقي باعترافاته في التلفزيون؛ بحيث تجلى للجميع أن بقاءه حياً في ظروف العزلة والوحدة أشدُّ وطأة عليه من الإعدام. وهكذا دفع الله تارةً أخرى بلاءً كبيراً عن الثورة الإسلامية في إيران.

وبعد مضي ثمانية أعوام على بدء الفترة الثانية من سيطرة المتديّنين كانت النجاحات التي حققتها قوى الثورة الأصيلة متعددة وكثيرة. كان ما ذكرناه حتى الآن هو النجاحات السياسيّة والعسكرية المهمة الملحوظة. وبغضّ النظر عن هذه الانتصارات، استطاع المجتمع الثوري الإيراني بقمع أعداء الثورة، وفضح الليبراليين، والسيطرة على أجواء التوتر، استطاع تعميم الهدوء والاستقرار في البلاد وهو الشرط اللازم لإعادة البناء والإبداع والابتكار على شتى المستويات الاقتصاديّة، والعلمية، والثقافية التي حققت فيها الثورة إنجازات لافتة رغم كل ما اعتورها من صعوبات ومشاكل.

ونادراً ما نجد اليوم بين أصدقاء الثورة أو أعدائها من لا يُذعن لاستقرار الثورة ورصانتها. حتى القوى العظمى تدري اليوم أن الاشتباك المباشر مع الثورة الإسلامية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً لا يؤدّي إلى إسقاطها وزوالها، بل سيعمل بالتأكيد على تقويتها وترسيخ دعائمها.

وهنـا ينبغـي الإلماح إلى حقيقـة أنه بعد إقصـاء الليبراليين عن مسـرح الحكم وقمع أعداء الثورة، سـرعان ما وقعت اختلافات وانشـقاقات داخل تيار المتدينين مثلما حصـل في الثورتيـن الأخريين، وتجلى هذا الاختلاف تدريجياً في مختلف المؤسّسـات الحكوميّة والسياسـيّة. ظهر هذا الاختلاف أولاً في منظمة مجاهدي الثورة الإسـلامية. فقد تشكّلت هـذه المنظمة سـنة ١٩٨٠م مـن مجموعة من التنظيمات الثوريّة الصـغيرة التي نشـطت ضـد نظام الشـاه قبل انتصـار الثورة، وواكبت الحزب الجمهوري الإسلامي ـ الذي تشكّل بقيادة رجال الدين الثوريين في السـنة نفسـها ـ في معارضـته الليبراليين وأعداء الثورة، وكان لهـا مسـاهمتها الفاعلـة في حكومـات رجائي، وباهنر، ومير حسـين موسـوي. وإثر الخلاف الذي نشـب انفصـل عدد ملحوظ من قـادة المنظمة وكوادرهـا العليا عنها، ولم تمضِ مدة طويلة حتى تلاشـت المنظمة تماماً. وأعقب ذلك بروز خلافات أساسـية داخل اللجنة المركزية للحزب الجمهوري الإسلامي أيضاً إلى أن تمّ حله وإلغاؤه وإيقاف نشاطه، بيدَ أن الاختلافات اسـتمرت تفصـح عن آثارها وتجلياتها في المؤسّسـات والأجهزة شبه السياسـيّة التي بـدأت تظهر فيها تكتلات معينة، وكل تيار سياسـي لا يسـتطيع التفوق في مؤسّسـة من المؤسّسات ينشقّ ويعلن انفصاله، والنموذج الواضح لذلك حدث عند ترشيح نـوّاب البرلمان فـي دورته الثالثة، حيث انشـق عدد مـن رجال الدين عـن منظمة جمعية رجال الدين المجاهدين (جامعة روحانيت مبارز) وشكّلوا مجمع رجال الدين المجاهدين (مجمع روحانيون مبارز).

غالبيـة الخلافـات بين الطرفين كانت حول القضـايا الاقتصـاديّة ومسـتوى إسـهام القطاع الخاص في الأنشـطة التجارية والاسـتثمارات، ودرجة مشـاركة الدولة في الشؤون الاقتصـاديّة. ومـع أن تصـورات التيارين في قضـايا السياسـة الخارجيـة والحرب كانت متقاربـة جداً؛ لكـن تركت الخلافات بينهما بصـماتها على آرائهم ومواقفهم السياسـيّة. وكانت الأحداث والوقائع المختلفة والقرارات والمواقف من المحطات التي يبرهن فيها كل تيار على صـحة مواقفه ويرفض مواقف التيار المقابل. على أن النقطة اللافتة هي أنّ كلا التياريـن كان مطيعاً لقائد الثورة، ويؤكّد على إطاعة الولي الفقيه في تصـريحاته وأقواله على الأقل. وعلى خلاف سائر الثورات لم تفضِ الخلافات بين القوى المتديّنة إلى زعزعة النظام، إذ يلاحَظ بعد الإقصاء الكامل لليبرالية ضربٌ من التواصل والاستمرار في حركة التقدّم السياسيّ ـ الاجتماعي لإيران ما بعد الثورة.

النتيجـــة

فـي رؤية نهائيــة لفترات حكم الراديكاليين في الثورات الثـلاث المقارنة نخلص إلى النتائج التالية:

لــم يكن الراديكاليون الفرنسـيون، وخلافـاً للراديكاليين الروس والإيرانيين، عرضـةً لاضـطهاد وسـوء معاملة النظام السـابق، بيدَ أن الرقابة وسـجن الباسـتيل والاعتقالات الاعتباطيـة كانت كافية لخلق مثل هذا الانضـباط رغم أن هذه الضـغوط نـادراً ما طالت المثقفين والمفكّرين. بينما تكوّن انضـباط الراديكاليين البلاشفة في روسيا داخل تقاليد قمعية شـديدة جداً واسـتمر حوالي قرن من الزمن في حياة المنظمات السـرية، والتآمر، وأداء القسـم، والإدلاء بالشـهادات. وبعد انتصـار البلاشـفة، بقيت الكثير من خصائص السطوة في العهد الراديكالي على حالها في روسيا لسنوات طويلة، وكان هذا وليد الانضباط السـلطوي للشـيوعيين، والذي تكوّن وتعزّز خلال سـنوات من النشاط السـري والإشراف والرقابـة من فوق ومن الداخل. أما في إيران، فقد اسـتلهمت القـوى المتدينة الراديكالية روح الانضـباط والطاعة من معاييرها الدينية والعقيدية من دون وجود تنظيمات رسـمية سياسية، بل عن طريق المساجد والارتباط برجال الدين وقيادة الثورة المتمتعة بالشرعية الدينية والتي تستدعي إطاعة طوعية وتعبدية من قبل الأتباع والأنصار.

في حين كان عدد الراديكاليين في الثورتين الفرنسـيّة والروسـيّة قليـلاً، إذ لم يمثلوا غير أقلية صـغيرة قياساً إلى مجمل سكان البلدين، كان الراديكاليون في إيران هم غالبية أبناء المجتمع.

عددُ اليعاقبة عند صـراعهم مع المعتدلين لم يتجاوز حتى في أكثر التقديرات الـ ٥٠٠ ألف شخص، والحال أن سكّان فرنسا ذلك الحين كان يربو على العشرين مليون نسمة.

يقول كرين برينتون في هذا الشأن:

«الحزب الشـيوعي الروسي كان يفخر دوماً بقلة عدده. لم يكن حزباً برجوازياً منتفخاً يضـم عـدداً كبيراً من الأعضـاء المختلفيـن يمنحون أصـواتهم دون رغبـة أو لا يمنحون أصواتهم أصلاً. والإحصاءات هنا غير دقيقة، ولكن يلوح أن عدد أعضاء الحزب الشيوعي لم يبلغ في أيّ وقت من الأوقات ـ منذ عهد النشـاط الثوري حتى اسـتحواذ ستالين النهائي

على السلطة وإقصائه معارضيه سنة ١٩٢٩ م - حتى واحد بالمائة من سكان روسيا المناهزين للمائة مليون نسمة»[1].

في رأي من آراء تروتسكي الأقل واقعية نراه يعالج قلة عدد البلاشفة سنة ١٩١٧م قياساً إلى سعة الأراضي الروسيّة والفئات والجماعات المختلفة المعادية للبلاشفة علناً، بالقول: إن البلاشفة امتلكها ناصية الشعب الروسي الذي خلقه التاريخ من قبل هذا ودعاه إلى تحقيق الثورة، ووجدوا أن رسالتهم تتمثل في تولّي قيادة هذا الشعب. الذين قاموا ضد هذه الثورة قد يكونون أيَّ شيء سوى البلاشفة، لكن البلاشفة من الشعب.

يعتقد كرين برينتون:

«لم يجرؤ أي من الثوريين اليساريين أو اليمينيين في القرن العشرين على اتخاذ موقف نيتشوي دائم في ما يتصل بالعلاقة بينهم (كمنتخبين قليلي العدد)، وبين شعبهم. لم تبلغ درجة وقاحتهم أن يقولوا: إننا يجب أن نكون الآلهة بالمعنى التام للكلمة، باعتبارنا النخبة من الشعب ويكون بقية الناس عبيداً بالمعنى التام للكلمة... الموقف الرسمي لهذه الأحزاب الشيوعية، والنازية، والفاشية هو أن الحزب والنخبة على رأس السلطة ما هم إلّا مشرفون ورعاة لأمور الناس يحكمون من أجل تحسين واقع الشعب. ولا زالت الشيوعية لحد الآن ملتزمة بعهدها في أن نصل أخيراً إلى نهاية تنهار فيها الرأسمالية، وتضمحل التباينات بين قادة الحزب وأتباعه وأنصاره وعموم الناس، وتزول الفوارق بين العمّال الدماغيين والعمال اليدويين في مجتمع بلا طبقات»[2].

في مثل هذه المجتمعات - كما في فرنسا وروسيا - يعي الراديكاليون قلة عديدهم ويفخرون بها. فهم يشعرون أنهم منفصلون عن شعوب بلدانهم، وحملة راية قضية لا شك في أن أبناء وطنهم غير مستعدين لوعيها والعمل من أجلها. ربما أقنع بعض هؤلاء الراديكاليين أنفسهم بفكرة أنهم يطلبون الأحوال الأفضل لأبناء وطنهم، وأن الحقيقة غير ما يعيشه الآخرون عملياً، لكنهم أحياناً كانوا واثقين جداً من أنهم أفضل من كثير من القاعدين العاطلين. لقد كانوا في الواقع يرَون أنفسهم قوّامين على الناس.

---

(١) كرين برينتون، **تشريح أربع ثورات**، ص ١٧٦ - ١٧٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٧٨.

واستلهم اليعاقبة من الفلسفة التنويرية فكرة إيجابية الطبيعة وكونها خيراً، وكذلك العقلانية الطبيعية للإنسان العاديّ، وهذه الأفكار هي التي حالت دون إفصاحهم عن مشاعر الاستهانة بغيرهم، بيدَ أن هذه الاستهانة كانت موجودة فيهم، إذ استولى عليهم الغرور واعتبروا أنفسهم من الخواص. والبلاشفة كذلك تثقفوا وتربّوا على الاعتقاد بأن المادية الديالكتيكية تتحقق عن طريق نخب الطبقات العمالية وبمساعدة المستنيرين. والقرويون خصوصاً غير قادرين على تحرير أنفسهم بأنفسهم. من هنا، اعتبر البلاشفة قلة عددهم وتفوّقهم النوعي أمراً طبيعياً.

أما في الثورة الإسلامية، فقد اعتمد الراديكاليون على جموع الشعب الهائلة ومشاركتهم الواسعة في ساحة العمل والكفاح السياسيّ؛ بل لقد كان مرتكز اقتدارهم وتميّزهم الأكبر دعم الشعب لهم، لا سيّما الطبقات المستضعَفة والمحرومة، والذي تجلى في مشاركتهم الحاشدة المتواصلة في المظاهرات ومراسم صلاة الجمعة وحضورهم المكثف عند صناديق الاقتراع، وهنا تحديداً يكمن سرُّ استمرار النظام وعدم انقلابه إلى دكتاتورية فردية كما حصل في الثورتين الأخريين.

الخاتمة

نتائج البحث

حاولنا في الفصول الماضية المقارنة بين مسار تطورات الثورات الثلاث الكبرى في العالم وخصائصها وفقاً لإطار ومنهجية معينة؛ بحيث يقف القارئ في موقع يخوّله أن يقيّم ويستنتج. وقد عدّدنا في هذه الدراسة نقاطَ تقارب وافتراق الثورات الثلاث، ولاحظنا أنه مع كثرة نقاط افتراق الثورات الثلاث خلال فترة النظام الذي أسقطته الثورة، والتباينات الهائلة في الظروف والعوامل التي أدّت إلى نشوبها، مع ذلك كانت هناك مساحات مشتركة ومواطن شبه بين الثورات الثلاث خلال فترة ما بعد الانتصار ولا سيما في فترات سيادة المعتدلين.

لاحظنا عند مقارنة الوضع السياسيّ ــ الاجتماعي في فرنسا، وروسيا، وإيران أن ثمة تماثلاً بين الظروف والقدرات التي تمتعت بها السلطة السياسيّة في الأبعاد الأربعة المذكورة في ما يخص الثورتين الفرنسيّة والروسيّة؛ كما لاحظنا أن هذه الظروف لا تشبه إطلاقاً ما تميّزت به السلطة السياسيّة في إيران قبل الثورة، بل لقد كانت على العكس منها تماماً. ففي حين عانت الحكومتان الفرنسيّة والروسيّة أسوأ الظروف الاقتصاديّة، وبلغتا طور الإفلاس النهائي، جرّبت الحكومة الإيرانية أفضل ظروفها الاقتصاديّة طوال تاريخها نظراً للزيادة الفجائية في أسعار النفط، وما وفرته من رصيد هائل من العملة الصعبة.

وعلى الصعيد العسكري كانت الحكومتان الفرنسيّة والروسيّة في أضعف مواقفهما نتيجة الهزائم المتلاحقة التي تكبّدتاها في حروب متعدّدة، ولم يكن جيشاهما يدعمان السلطة السياسيّة الحاكمة، بل مالا إلى الثوار والتحقَت بعض القوات المسلحة بصفوف الجماهير الثائرة أحياناً. بينما كان الجيش الإيراني في أفضل ظروفه من حيث القوة والمعدات، وظل وفياً لنظام الشاه إلى آخر لحظاته، وشارك في قمع الثوّار في الكثير من المناطق، باستثناء حالات متفرّقة تعاطفت فيها بعض القوات المسلحة مع الجماهير وانضمت إليهم[1].

(١) تقول كاترين جورلي في سنة ١٩٤٢م بكل يقين: "حينما يستخدم الجيش كل قدراته ضد انتفاضة أو تمرّد، فلن يمكن لأية ثورة أن تنتصر". نقلاً عن: Theda Skocpol. Opcit. p 284.

عاشت الدولتان الفرنسيّة والروسيّة ظروفاً سلبية على مستوى الدعم الدولي لهما، فكانت مواقف الدول الأوروبية منهما غير إيجابية، بل كانت في حروب وخصام معهما أحياناً. فلم تقدّم تلك الدول أي دعم للنظامين الفرنسي والروسي قبل الثورتين، وليس هنا فحسب، بل دعمت الثوار في بعض الحالات. بينما حظي نظام الشاه في إيران رغم الاختلاف بين القطبين، ولكن نظراً لانتهاء الحرب الباردة وبدء فترة التهدئة والتعايش السلمي، حظي بدعم تام من القوتين العظميين والقوى الكبرى الأخرى والأطراف الإقليمية إلى آخر أيام حكمه. وفي المقابل لم يتمتع الثوار الإيرانيون بأية مساندة دولية.

النظامان الفرنسي والروسي ورغم الاستبداد الذي انتهجاه، لم يستطيعا أبداً تشخيص مصالحهما بسبب عدم كفاءة الملوك وتنفّذ الشخصيات غير الصالحة في البلاط، ولم يستطيعا إدارة الأمور بنحو مناسب للحفاظ على استقرارهما. أما نظام الشاه، فبعد قضائه فترةً حافلة بالأحداث الصاخبة طوال ٣٨ عاماً وصل تدريجياً إلى مرحلة الثقة بالذات والسيطرة المطلقة، واستخدم مستشارين داخليين وخارجيين متمرّسين، معتمداً خصوصاً على منظمة السافاك الرهيبة، فاكتسب بكل ذلك القدرة اللازمة للاستمرار في الحكم[1].

بسبب نقاط الضعف هذه أرغم النظام السياسيّ الحاكم قبيل الثورة الفرنسيّة - لا بسبب معارضة القوى الشعبية، بل لمجرّد عجزه عن معالجة المعضلات الاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعيّة التي واجهت البلاد - على اللجوء لمجلس الطبقات الثلاث والاستسلام لهذا المجلس. في مثل هذا الظرف تشكّلت الحركات الشعبية والفئات الاجتماعيّة وضاعفت من زخم العمل الثوري.

وفي الثورة الروسيّة مع أن القوى المعارضة والفئات والأحزاب السياسيّة المختلفة كان لها حضورها بما لها من مبادئ وأهداف خاصة؛ لكنها لم تمارس أي دور في سقوط

---

(١) تخلُص تدا اسكوكبل بعد دراساتها المقارنة للثورات الفرنسيّة والروسيّة والصينية إلى النتيجة التالية: "بلدان فرنسا وروسيا والصين أسّست قبل الثورة إمبراطوريات، كان لديها الإمكانية اللازمة للحفاظ على تفوّقها وتفوّق الطبقة الحاكمة حيال الانتفاضات الشعبية المحتملة. إذن ينبغي للقدرات العسكرية والتنفيذية لهذه الدولة أن تتفتت قبل الثورة ليمكن للثورة أن تنتصر. حينما وقعت الثورة في فرنسا سنة ١٧٨٩م، وفي روسيا ١٩١٧م، وفي الصين ١٩٤٨م، لم يكن السبب خطوات عامدة عالمة اتخذها الثوار أو الفئات السياسيّة القوية في عهد النظام السابق بهذا الاتجاه، إنّما برزت الأزمات السياسيّة الثوريّة نتيجة الانهيار العسكري والإداري، وذلك حينما تتعرض الإمبراطوريات لضغوط عديدة منها الضغوط والتنافسات العسكرية، ونفوذ الأجانب وضعف المؤسسات السياسيّة. الأنظمة السابقة كانت هشة إزاء مثل هذه الأزمات الثوريّة، فالبنى الموجودة كانت تحول دون صمود تلك الدول أمام الضغوط العسكرية والدولية". Theda Skocpol, Opoit, p 285.

نظام رومانوف، بل ولم تتصور أن تسقط الإمبراطورية الروسيّة بهذه السهولة. والحكومة القيصرية الروسيّة لم تستسلم للشعب بشكل طوعي طبعاً رغم ما تحمّلته من شدائد وضغوط متفاقمة؛ لكنها استسلمت في مقابل أول حركة وانتفاضة شعبية نجمت عن الانفجار الجماهيري، بسبب الأزمة الاقتصاديّة وظهرت على شكل مظاهرات وإضرابات في معامل بتروغراد، وذابت قواها وسيطرتها كما يذوب الثلج.

بينما انتصرت الثورة الإيرانية حينما كان النظام الشاهنشاهي يرى نفسه في ذروة القوة والاقتدار والاستقرار، وصمد حيال المعارضات إلى أقصى حدود طاقاته، وكان على الفئات الاجتماعيّة لأجل دحره أن تخطط بدقة، وتعبّئ جميع قواها وتضحي بالكثير من الأنفس كي تستطيع الانتصار على مثل هذا النظام القوي الغني.

من هنا، تبدو مقولة اسكوكبل صحيحة بأن الثورتين الفرنسيّة والروسيّة جاءتا ولم تصنعا، أما الثورة الإسلامية في إيران، فلم تأتِ وإنما صُنعت، وذلك بالنظر للظروف القائمة آنذاك. ولم تكن صناعتها سهلة، بل بتعبئة الإمكانات والطاقات في كل البلاد ولدى كافة الشرائح والطبقات الاجتماعيّة، وبقيادة قوية وتكاليف باهظة تمثلت في تضحيات مئات الآلاف من عشاق الثورة؛ لذلك أدهشت الثورة الإسلامية بأندلاعها وانتصارها الجميع[1].

لم تأتِ الثورة الإسلامية لتكرّر برامج الثورة الديمقراطية الفرنسيّة أو الخطط

---

(1) أدهشت الثورة الإسلامية المراكز السياسيّة والجامعية على الخصوص، والتي لم يكن بوسعها بناءً على دراساتها للثورات السابقة، أن تتصور وقوع مثل هذا الحدث في إيران. دراسات الأجهزة الاستخبارية الأميركية الـ CIA والـ DIA توصلت قبل أربعة أشهر من سقوط نظام الشاه إلى نتيجة تؤكد أن إيران لا تعيش ظروف الثورة ولا ظروف ما قبل الثورة، وسيبقى نظام الشاه قائماً لما لا يقلّ عن عشرة أعوام. تقول تدا اسكاجبل في هذا الصدد: "كان سقوط نظام الشاه وبدء النهضة الثوريّة في إيران بين ١٩٧٧و ١٩٧٩م أمراً مدهشاً مفاجئاً للمراقبين الأجانب؛ سواء من أصدقاء الشاه أو الصحفيين وعلماء العلوم السياسيّة والاجتماعيّة بمن فيهم من يعدّون مثلي خبراء في شؤون الثورات. كنا نتابع جميعاً أحداث الثورة بحَيرة. وفوق كل هذا كانت الثورة الإيرانية ظاهرة معاكسة للقاعدة تماماً. إنها ثورة إجتماعية بلا شك. ومع ذلك رسمت بأحداثها التي أدّت إلى سقوط الشاه علامات استفهام على الأسباب التي تطرحها الدراسات المقارنة عادة للثورات ومنها الفرنسيّة والروسيّة والصينية" . كانت الثورة الإيرانية شعبية ناجحة، وغيّرت العلاقات الأساسية والركائز الثقافية - الاجتماعيّة، والاقتصاديّة الاجتماعيّة في إيران، بحيث يمكن اعتبارها فصلاً من نماذج الثورات الاجتماعية. التاريخية الكبرى.
نقلا عن: Theda Skocpol, Rentior State and Shia Islam in the Iranian Revolution Theory and Society, USA, 1982 vol, 11. No 3, p266

الاشتراكية في الثورة الروسيّة، إنما جاءت كي توفّر أرضية تتناسب مع الأطروحات والأفكار الحديثة في الربع الأخير من القرن العشرين. ونظراً لأنها تركت وراءها تجارب الثورات الأخرى كالثورتين الفرنسيّة والروسيّة، فقد أقامت مجتمعاً متيناً راسخاً على أساس المدرسة الإسلامية البنّاءة المتوثّبة.

أنظمة الدول المستبدة يجب أن تضعف وتتضعضع كي تتمكّن التحركات الثوريّة الشعبية من تحقيق النجاح أو حتى الظهور. والواقع أنَّ الانتفاضات الشعبية من الناحية التاريخية لم يكن بوسعها إسقاط الحكومات المستبدة تلقائياً. ولكن كان لا بدّ من ضغوط عسكرية خارجية ترافقها عادةً تناقضات وانشقاقات سياسية في الطبقة الحاكمة تضعف الاستبداد وتفتح الطريق للانتفاضات والنهضات الثوريّة.

تعتقد اسكوكبل أن الثورات الاجتماعيّة لا تتكوّن نتيجة النهضات الثوريّة التي يحرّض فيها القائد العقائدي شرائح الشعب ويحرّكها ويكسب دعمها لإسقاط النظام الحاكم. قادة الثورة غالباً ما كانوا إما غائبين حتى سقوط النظام الاستبدادي، أو أن لهم مساهمة سياسية هامشية في هذا السقوط. لم تظهر الثورة الإيرانية تلقائياً، وإنما العزيمة والإرادة المنسجمة هي التي صنعت هذه الثورة وخصوصاً في مراحلها الأولى قبل سقوط نظام الشاه. تعتقد اسكوكبل أن أسباب الثورة الإسلامية تختلف اختلافاً كبيراً دون أدنى ريب عن أسباب الثورات الفرنسيّة، والروسيّة، والصينية.

وهذا يقودنا إلى أن الأوضاع السياسيّة ـ الاجتماعيّة في إيران، وخلافاً لما كان عليه الواقع في فرنسا وروسيا كانت غير مناسبة على الإطلاق لتوجيه ضربة لنظام الشاه وإسقاطه. فقد سقط هذا النظام في وقتٍ ما كان يخطر فيه ذلك على بال أحد، بحيث أدهش انهيار الشاه الجميع وكأن وراء ذلك معجزة.

وفي الفصل الثالث عرضنا وجهة نظرنا عند دراسة السلطة الاجتماعيّة المعارضة بأركانها الثلاثة: الجماهير، والقيادة، والعقيدة. وقد كانت السلطات السياسيّة الحاكمة في فرنسا وروسيا ضعيفة جداً، مضافاً إلى أن السلطة الاجتماعيّة المعارضة في ذَيْنك البلدين، ومستوى تأثيرها ومشاركتها في إسقاط الأنظمة السياسيّة الحاكمة كان ضئيلاً جداً بالقياس إلى إيران. وكنا قد خلصنا من دراستنا المقارنة للثورات الثلاث وأركانها

إلى النتيجة الإجمالية التالية:

كان مستوى مشاركة الجماهير في فرنسا وروسيا في إسقاط الأنظمة المستبدة الحاكمة متواضعاً جداً، بل لم يكن للجماهير الفرنسيّة دور في إسقاط نظام البوربون كما أسلفنا، إنما استسلم النظام اضطراراً بسبب ضعفه الشديد. وفي روسيا انتفض عدد قليل من عمّال مصانع بطرسبورغ وجنود المعسكرات في تلك المدينة، فأسفر ذلك عن سقوط النظام الملكي الروسي. أما في إيران، فباستثناء أقلية محدودة والشطر الأكبر من الجيش الذي كان تابعاً للنظام، شاركت كل شرائح الشعب من شتى الطبقات والفئات الاجتماعيّة في مختلف أنحاء البلاد في المدن والقرى من عمّال وموظفين وفلاحين وأصحاب المهن الأخرى، وعطلوا عجلات البلاد الاقتصاديّة والإدارية ووقفوا عزّلاً أمام نظام مدجّج بالسلاح وأسقطوه.

وقد دلّت البحوث اللاحقة على أنه حتى بعد انتصار الثورة، وتحطّم أغلال الدكتاتورية، وتوفر المناخ لانتشار الوعي السياسيّ ومشاركة كتل الشعب، إلا أن هذه المشاركة انخفضت تدريجياً في الثورتين الفرنسيّة والروسيّة بسبب عدم رغبة وتشجيع سلطات ما بعد الثورة من معتدلين وراديكاليين. وهذا ما يؤيّده تاريخ المشاركة الشعبية في الانتخابات بعد الثورة والإحصاءات الخاصة بذلك[1]. طبعاً كانت المشاركة الجماهيرية تتكرّس في ظروف الأزمة والخطر وحاجة النظام.

---

(١) في انتخابات البلدية والمجلس الوطني الفرنسي في ذروة أحداث سنة ١٧٨٩م شارك تقريباً جميع من يحق لهم المشاركة. وفي بعض الحالات سنة ١٧٩٣م شارك حتى أقل من عشرة بالمائة ممن يحق لهم الاقتراع. وفي ثورة فبراير الروسيّة شارك الجميع تقريباً. ففي الانتخابات الأولى بعد الثورة توفرت الفرصة للرجال والنساء كي يشاركوا في مختلف الانتخابات، ولكن بعد مدة سجّلت أعداد المقترعين انخفاضاً ملحوظاً. في انتخابات الدوما في موسكو في حزيران ١٩١٧م، أحرزت الفئات الاشتراكية الثوريّة ٥٨٪ من الأصوات، وفي انتخابات سبتمبر أحرزت ٥٢٪ من الأصوات. ولكن هل كان هذا نجاحاً ديمقراطياً حقيقياً للبلاشفة؟ في شهر حزيران أحرز الاشتراكيون الثوريون ٣٧٥ ألف صوت من مجموع ٦٤٧ ألف صوت، وفي سبتمبر نال البلاشفة ١٩٨ ألف صوت من مجموع ٣٨١ ألف صوت؛ أي إن عدد المقترعين انخفض بعد ثلاثة أشهر إلى النصف. وقد عرض تروتسكي تبريراً بسيطاً لهذه الحالة حيث يقول: الكثير من أهالي المدن الصغيرة الذين التحقوا بالمستسلمين على أساس الأوهام الباطلة الأولى، سرعان ما فقدوا من الناحية السياسيّة قيمتهم وقيمة وجودهم. (نقلاً عن كريون برينتون، تشريح أربع ثورات، ص ١٨٠).

وحينما صوّت ٢٥٪ من المقترعين للبلاشفة في انتخابات مجلس المؤسسين العامة، فقدت الانتخابات والمشاركة الجماهيرية العامة في روسيا معناها إلى الأبد.

شاركت جماهير الشعب الإيراني بعد انتصار الثورة الإسلامية في الانتخابات مراراً، ولم تتوقف أو تتأخر الانتخابات الضرورية لاستمرار النشاط السياسيّ لنظام الجمهورية الإسلامية حتى في ظروف الأزمات وقصف المدن. طوال عشرة أعوام شاركت الجماهير الإيرانية في ١٤ انتخاباً (أربعة انتخابات لرئاسة الجمهورية، وستة انتخابات لمجلس الشورى الإسلامي، وانتخابان لمجلس الخبراء، وانتخابات واحدة لنوع نظام الحكم، واستفتاء على الدستور).

وكانت إحصاءات المشاركة المتصاعدة في هذه الانتخابات ملحوظة ولافتة[١]. والأهم من ذلك المشاركة الجماهيرية السنوية في التجمّعات والمظاهرات المليونية التي تخرج في ذكرى انتصار الثورة والدالّة على يقظة الشعب ودعمه لثورته [٢].

وحول قضية القيادة ينبغي القول: إن الثوار في فرنسا وروسيا قبل سقوط الأنظمة الملكية لم يكن لهم قيادة بارزة متفق عليها من قبل جميع الفئات الاجتماعيّة، وخلال العقد الأول بعد الثورة ظهرت قيادات متعددة تنازعت فيما بينها، ولم تستطع تعميم الاستقرار والنظام في المجتمع الغارق في الفوضى آنذاك، ما أدّى إلى ظهور دكتاتوريات اتسمت بالعنف والقسوة. بينما تمتع الثوار الإيرانيون طوال ٢٥ عاماً (منذ انطلاق نهضتهم الإسلامية في سنة ١٩٦٣م وإلى اليوم) أي خلال ١٥ سنة قبل الثورة، وعشرة أعوام بعد الثورة ببركة قيادة الإمام الخميني القوية المدبّرة - المتسمة بالشرعية الدينية والسياسيّة والاجتماعيّة، والتي تغلغلت إلى قلوب الملايين من المسلمين الوالهين -، وكان هذا من الرموز الأصلية لاستمرار الثورة واستقرارها.

وقد فتحت المدارس الليبرالية والماركسية في فرنسا وروسيا بما لها من تصورات مادية أمام أتباعها أفقاً جدّ محدود في هذه الدنيا ومن زاوية واحدة، ولم يكن لها دور كبير في خلق المحفّزات اللازمة لإسقاط الأنظمة الملكية في فرنسا وروسيا؛ بل واجهت

---

(١) في انتخابات رئاسة الجمهورية الأولى شارك ٢٤٢ ، ٠٨٥ ، ١٤ نسمة، وفي الانتخابات الثانية ٨٦٩، ٩٢٣ ، ١٤ نسمة، وفي الانتخابات الرئاسية الثالثة شارك ٨١٠، ٧٢٧ ، ١٦ نسمة.

(٢) أثناء كتابة هذه السطور وقعت خسارة رحيل قائد الثورة ومؤسس الجمهورية الإسلامية، فشارك الشعب الإيراني المسلم بنحو هائل وغير مسبوق في مراسم تشييع جثمانه، وأثبت تارة أخرى وفاءه والتزامه بمبادئ الثورة ومرتكزاتها عبر مساهمته في هذا الموقف بأعداد بلغت عشرة ملايين نسمة، وأكّد لمعارضي الثورة وأعدائها أنه مستعد للدفاع عن ثورته رغم مضيّ عشرة أعوام على انتصارها، ورغم كل ما نزل به من مصائب وصعوبات.

مشكلات حتى في تطبيق قيمها ومبادئها بعد سقوط الأنظمة الملكية، واضطرت لإدخال تغييرات عديدة على نظرياتها وأفكارها. من ناحية ثانية كانت كلا المدرستين غير مألوفة للشعبين الفرنسي والروسي ومتعارضة مع الأسس العقيدية ـ الدينية غالباً ـ لعامّة الناس، وبالتالي، لم تستطع أبداً تكوين اللبنة اللازمة لتنظيم وانسجام ووحدة الشرائح والكتل الاجتماعيّة، وبقيت أيديولوجيا طبقات مستنيرة خاصة ولها تفاسيرها المختلفة. بينما دخل الإسلام إلى إيران قبل ١٤٠٠ سنة، وكان معروفاً مألوفاً لدى شعب إيران الذي آمن به قاطبةً وعاش على أساسه واختلط الإسلام بصميم حياته اليومية، ولم يكن عديم التعارض مع قيم المجتمع فحسب، بل فتح ـ في ضوء رؤيته الكونية الإلهية ـ آفاقاً رحيبة جداً لأتباعه. بالإضافة إلى أن الإسلام بشّر جميع المؤمنين به بالسعادة الأخروية، فقد قدّم إرشاداته اللازمة للحياة الفردية والاجتماعيّة وإدارة المجتمع وتأمين السعادة الدنيوية أيضاً، وهو ما يتسم بعظمة خاصة مقارنة بالمدرستين السابقتين.

ولم تكن الثورتان الفرنسيّة والروسيّة ضد نظام الحكم فحسب، بل كانتا ضد رجال الدين والكنيسة أيضاً. الكنيسة في فرنسا أضحت فرنسية وخرجت عن سيطرة البابا والفاتيكان، وفي روسيا تم إقصاؤها وسحقها تماماً. بينما في الثورة الإسلامية ثار جميع رجال الدين الشيعة ضد نظام الحكم وقادوا الثورة عليه.

نجاح الأيديولوجيا الثوريّة الإسلامية كان حالة قيّمة جداً وعلامة فارقة للرؤية الكونية في الثورة الإسلامية الإيرانية. كانت هذه الأيديولوجيا استجابة قوية للمتطلبات السياسيّة المعاصرة واليائسة في الوقت ذاته من المدارس المادية. لقد تم استخدام هذه الأيديولوجيا بالإفادة من كافة الامتيازات التكنولوجية وتجارب الانتفاضات الإيديولوجية والسياسيّة الغربية. بعبارة أخرى: كان لهذه الأيديولوجيا ميزة مهمة على الشيوعية المعارضة للدين، فبدل أن تنحت بديلاً جديداً للدين كما فعل الشيوعيون، وظّفت الثورة الإسلامية الدين المتوثّب المهاجم الموجود على أرض الواقع وتسلّحت بالأدوات الإيديولوجية التي تحتاجها لصراعاتها على الساحة السياسيّة. وبهذا قدّمت مساعدة ممتازة كبرى لتاريخ العالم.

حسب تعبير الكاتب الأميركي زاغورين: لو سأل اليوم سائل: ما هي الأشياء المعتبرة وغير المعتبرة في نظرية الثورة لدى ماركس؟ ينبغي أن يكون الجواب: أن تلك النظرية تنتميّ للتاريخ والماضي ليس إلّا. فعدم تجانس نظرية ماركس مع الواقع كان جلياً منذ

البداية. واتضح عدم التجانس هذا حينما لم تقع الثورة ــ خلافاً لنبوءة ماركس - في أكثر البلدان الغربية تقدّماً، بل على العكس، وقعت في أكثر المجتمعات الزراعية تخلّفاً؛ أي روسيا والصين. وبتراكم البحوث والدراسات حول العديد من الثورات تم إثبات أن النموذج الماركسي غير مجدٍ بسبب بساطته وسذاجته المفرطة، بل هو في الحقيقة عقبة أمام فهم معظم الثورات.

الشيء القيّم في نظرية ماركس هو القضايا التي تطرحها على بساط البحث والتحقيق، مضافاً إلى تشديدها على العوامل الاقتصاديّة والبنية الاجتماعيّة في تحليل التغييرات الاجتماعيّة وظاهرة الثورة. وسيبقى هذا الشيء دون شك مطروحاً للبحث من قبل المؤرخين وعلماء الاجتماع والسياسة لفترات طويلة[1].

وهكذا، يلاحظ أنه لا بدّ من البحث عن سر انتصار الثورة الإسلامية في عظمة الأركان الثلاثة وقدراتها الإدارية والمستوى العالي لفاعليتها: الجماهير، والقيادة، والعقيدة، التي استطاعت خلافاً لتنبّوءات المحلّلين وحساباتهم ووسط حيرة العالم برمّته أن تهزم النظام الشاهنشاهي القوي القديم وتسقطه.

تدل الأحداث التاريخية للثورات الثلاث على أن انتصار الثورتين الفرنسيّة والروسيّة لم يكن ثمرة انسجام القوى الثوريّة واقتدارها، بل جاء بسبب الهشاشة الأساسية للأنظمة الحاكمة التي نخرت بنية الدولة بشدة، إلى جانب الأزمات العسكرية والاقتصاديّة والضغوط الدولية التي فاقمت هذا الواقع، وجعلت انهيار النظام الحاكم أمراً لا مفر منه. والواقع أن الفئاتِ الاجتماعيّة المتنافسة نزلت إلى الساحة باعتبارها وارثة الثورة في أجواء فراغ السلطة ونظام الحكم السياسيّ، وتنافست وسعَت للاستيلاء على دفة الحكم.

بناءً على هذه المقارنات، يلاحظ أن الثورة الإسلامية تتميز بعظمة أكبر بكثير مقارنةً بالثورتين الفرنسيّة والروسيّة. وهنا يطرح السؤال: لو أطلقنا على الثورتين الفرنسيّة والروسيّة صفة "الكبرى" فبِمَ عسانا نصف الثورة الإسلامية؟ وإذا كانت الثورة الإسلامية ثورة حقيقية كاملة، فماذا ينبغي أن نسمّي ما حدث في فرنسا وروسيا؟

---

(١) Zagorin, Theories of Revolution in Contemporary Historiography, Political Science Quarterly, 88:1 March 1973 p 34.

إصلاح، انتفاضة، انقلاب، ثورة.

عند دراستنا للتحولات السياسيّة ـ الاجتماعيّة، قررنا تمايزاً بين الصنوف المختلفة لهذه التحولات والتطورات، ومنها: الإصلاح، والانتفاضة أو التمرّد، والانقلاب، والثورة. التعاريف التي تم تقديمها لكل واحد من العناوين أعلاه تدل في الحقيقة على خصائصه ومميزاته في العرف السياسيّ، وتُعدّ أمراً مقبولاً لدى غالبية علماء السياسة.

الإصلاح حركة تعديلية تدريجية ضمن إطار القانون وعن طريق النظام الحاكم وبفعل الضغوط الاجتماعيّة في الوقت ذاته. والتمرّد أو الانتفاض حركة شعبية تلقائية لإسقاط النظام الحاكم من دون حسابات وإرادة مسبقة أو برامج وخطط ونموذج بديل. والانقلاب حركة تآمرية غير قانونية تقوم بها جماعة قليلة تمتلك بعض أدوات الاقتدار المادي ضد نظام الحكم لإسقاطه والاستحواذ على السلطة السياسيّة، من دون أن يكون للفئات الاجتماعيّة أيُّ دور في ذلك. أما الثورة، فهي حركة جماهيرية تهدف إلى تغييرات جذرية وفجائية في القيم السائدة، والبنى السياسيّة، والقيادة، والأساليب، وتكون مصحوبة بالعنف الداخلي.

قلما أُطلق حتّى الآن على ما حدث في فرنسا وروسيا وإيران عنوان غير "الثورة"؛ وذلك بسبب ما تركته تلك الأحداث من آثار سياسية ـ اجتماعيّة عميقة. ولكن إذا جعلنا التعريفات أعلاه معياراً للتصنيف العلمي، فبالنظر للدراسة المقارنة لمسار تكوّن تلك الثورات وانتصارها سوف نخلص إلى نتيجة مختلفة.

يعتبر الفرنسيون سنة ١٧٨٩م تاريخاً لثورتهم المعروفة باسم "الثورة الفرنسيّة الكبرى".

بينما لو جعلنا سقوط النظام السابق وتغيّره الجذري إلى النظام اللاحق بدايةً للثورة، فلن يكون ما حدث في فرنسا سنة ١٧٨٩م ثورةً؛ لأن حكم البوربون وملوكية لويس السادس عشر استمرت ثلاثة أعوام أخرى؛ أي حتى سنة ١٧٩٢م، وقد أسلفنا أنه حتى أشد قادة الثورة الفرنسيّة تطرفاً لم يكونوا بدايةً يفكّرون في إسقاط النظام الملكي. والواقع أن لويس السادس عشر هو الذي مهّد الأرضية سنة ١٧٩٢م بأعماله الخيانية البلهاء لانهيار النظام الملكي. مع ذلك، فإن ما حدث في ١٧٨٩م ونظراً للتعريفات أعلاه لم يكن أكثر

من إصــلاح سياســي. خصوصاً وأن ما تكوّن في فرنسا باعتباره نظاماً جمهورياً لم يختلف اختلافاً ملموســاً عمّا تكوّن في الأنظمة الملكية الدســتورية في سائر البلدان الأوروبية عن طريق الحركات الإصلاحية.

مقابل ذلك، يعتبر الروس أكتوبر ١٩١٧م بداية ثورتهم؛ أي تســعة أشــهر بعد ســقوط النظام الملكي، وذلك حينما استطاع البلاشفة انتزاع السلطة من قبضة الحكومة الموقتة والسيطرة على أوضاع البلد.

فــي حين تدل الدراســة التاريخية علــى أن بداية التحول الحقيقي في روســيا كانت في فبراير ١٩١٧م، حينما أضرب عمال مصانع بتروغراد وتمرّد جنود المعسكرات هناك على أوامــر قمــع العمال، وكان ذلك كافياً لانهيار نظام رومانــوف الملكي. والواقع أن التطورات الروســيّة في ســنة ١٩١٧م حصــلت على مرحلتين لم يكن لأي منهما شبه بالثورة. أحداث فبرايــر كانت تلقائية ومفاجئة ومن دون قيادة وتخطيط مســبق ولمجــرّد التحرّر من قيود الاســتبداد، وهذا ما ينطبق بدقة على تعريف التمرّد والانتفاض ولا يشــبه الثورة إلّا بشكل جزئي جداً. وما حدث في أكتوبر أيضــاً لم يكن ثورة، إنما كان انقلاباً دبّره البلاشــفة ضد منافســيهم الاشــتراكيين والليبراليين في الحكومة الموقتة وأدّى إلى إســقاطها واســتلام البلاشــفة زمــام الأمــور. هذا فــي حين لم تكــن غالبيــة الفئات والأطــراف السياســيّة ـ الاجتماعيّة الناشــطة تؤيدهم، ففي انتخابات مجلس المؤسّسين ـ التي أقيمت بعد استلام البلاشفة زمام السلطة ـ كانت ٢٥٪ من الأصوات لصالح المرشحين البلاشفة، ما اضطرّ لينين في نهاية الأمر إلى حل المجلس.

لكن دراســة تاريخ الثورة الإســلامية تدل على حقيقة أن ما أفضــى إلى انهيار النظام الشاهنشــاهي فــي فبراير ١٩٧٩م، هو ثورة حقيقية أو نهضــة عامة لها قيــادة مقبولة من قبل الجماهير وخطة معدّة ومعلنة مسبقاً لنظام بديل؛ لذلك بدّلت اسكوكبل رأيها السابق وهو "الثورات تأتي ولا تصــنع"، واعترفت أن الثورة الإســلامية فــي إيران وخلافاً للثورات السابقة لم تأت وإنما صُنعت[1].

---

(1) Theda Skocpol, Opcit, p 265.

الثورة... هل تأكل أبناءها؟

المعروف أن الثورة تأكل أبناءها بمعنى أن الثوار في أية ثورة يقضون على بعضهم، وهو مصير محتوم يصيب كل الثورات، ولا بد من انتظاره ومجيئه. تعود مبرّرات هذه المقولة الشهيرة إلى المصير الذي لحق كل الثوار وخصوصاً قادة الثورتين الفرنسيّة والروسيّة. ودراستنا أيضاً تدل على هذه الحقيقة في تاريخ الثورتين المذكورتين؛ إذ لم تمضِ عشرة أعوام على انتصارهما حتى عصفت الخلافات بين القادة الثوريين المعروفين، إلى درجة لم يبقَ معها مفر أمامهم سوى إقصاء بعضهم لا عن الساحة السياسيّة والثوريّة فحسب، بل عن مسرح الحياة كلّها.

في الثورة الفرنسيّة كانت المقاصل تنصب يومياً لجزّ رؤوس عدد من قادة الثورة، بل كانت أحياناً تقطع رؤوس شخصيات كانت حتى الأمس في ذروة القوة والاقتدار، وخصوصاً خلال فترة الإرهاب والرعب كانت مذابح أبناء الثورة تقام يومياً بشكل عادي ومقبول من دون تمييز.

وساد واقع مماثل في الثورة الروسيّة أيضاً، فاشتبك قادة الثورة مع بعضهم بشكل مهّد الأسباب لصعود ستالين إلى موقع الدكتاتورية المطلقة، وحفر في الوقت نفسه قبورهم. ومع أن مجازر من قبيل ما حدث في الثورة الفرنسيّة لم تقع خلال السنين العشر الأوائل بعد الثورة بسبب وجود قيادة لينين الفاصلة طوال الأعوام الخمسة الأولى، وعجز باقي قادة الثورة مقابلها، ولكن بمجرد أن استلم ستالين السلطة المطلقة تشكّلت محاكم صورية ومعسكرات العمل الإجباري لا سيما في سيبيريا، ووقعت مجازر مروعة وأُعدم أو اغتيل تباعاً عدد كبير من قادة الثورة.

في الثورة الإسلامية في إيران استشهد العديد من القادة أو تعرضوا لمحاولات اغتيال، بيدَ أن عمليات القتل والاغتيال هذه لم تنفّذ من قبل الثوار، بل على يد أعداء الثورة. منذ اليوم الأول لانتصار الثورة الإسلامية حينما يئست الجماعات المعارضة للثورة والتي لم يكن لها دور في انتصارها، ولم تكن تتمتع بقواعد شعبية تُذكر، حينما يئست من الاستيلاء على السلطة عن طريق العمل السياسيّ والشعبي، عمدت إلى مذابح فظيعة ضد قادة الثورة، بل وحتى الناس العاديين المؤمنين بالثورة وسجلوا لأنفسهم عاراً أبدياً في تاريخ الثورة الإيرانية. استشهاد شخصيات مهمة نظير آية الله مطّهري، والدكتور بهشتي،

ورجائي، وباهنر، وأئمة الجمعة والجماعة كشهداء المحراب آية الله مدني، ودستغيب، وصدوقي، وأشرفي أصفهاني، واستشهاد ٧٢ شخصية قيادية في فاجعة انفجار المقر المركزي للحزب الجمهوري الإسلامي، يمكن اعتبارها أبرزَ نماذج للخسائر التي لحقت بالكادر القيادي للثورة الإسلامية.

في حين لم يكن في الثورتين الفرنسيّة والروسيّة مجال لأعداء الثورة كي ينشطوا ويستعرضوا عضلاتهم، وغالباً ما طالهم القمع في بداية الثورة، مُنحوا في الثورة الإسلامية مجالاً واسعاً خوّلهم تنظيمَ أنفسهم وتوجيه ضربات قوية سبّبت خسائر هائلة في الأرواح والإمكانات. وقد سقطوا في نهاية المطاف في أحضان الأجانب والأعداء، ولم يعدْ لهم أية قاعدة سياسية داخل البلاد، بل وألقَوا بأنفسهم في هاوية الهلاك بسبب حماقات كادرهم القيادي وأخاديعه.

السؤال: لماذا لم يحدث في الثورة الإسلامية ما حدث في الثورتين الفرنسيّة والروسيّة؟ يعود إلى العوامل المذكورة في القسم السابق، فالوجود القوي لقيادة الثورة الملتزمة بالمبادئ، والتقوى الإسلامية وخوف الله لدى معظم قادة الثورة هو الذي حال دون تنامي مثل هذه المؤامرات والمخططات.

والواقع أن عبارة "الثورة تأكل أبناءها"، إذا كانت صادقة بفضل الشواهد التاريخية على الثورتين الفرنسيّة والروسيّة، ينبغي القول عن الثورة الإسلامية: إن "أعداء الثورة يأكلون أبناءها".

هل ستنتهي الثورة الإيرانية للدكتاتورية؟

لاحظنا أن مصير الثورتين الفرنسيّة والروسيّة آلَ بعد مضي عقد صاخب بالأحداث والويلات إلى الوضع الدكتاتوري، ووقع زمام الأمور في أيدي أفراد فعلوا كل ما شاؤوا لإشباع رغباتهم الأنانية، وخنقوا في الحناجر جميع الأصوات المعارضة. فانهمك نابليون في فتوحاته على حساب أرواح الشعب الفرنسي وأمواله، وتمادى في ذلك إلى درجة شعرت معها سائر البلدان بالخطر الشديد على كيانها فاتحدت ضده وبدأت العمل على كسره وإسقاطه، ما أفضى في النهاية إلى هزيمته ونفيه إلى جزيرة "القديسة هيلانة". وعمد ستالين إلى جعل البلد صناعياً بالإكراه وبتوجيه ضغوط شديدة على كثير من الشعوب

الخاضعة للسلطة الروسيّة، وسلك سبيلاً جعل روسيا نفسها ـ خلافاً للوعود والتنظيرات السابقة ـ بلداً استعمارياً معادياً للإنسانية ومن جملة القوى المستكبرة والاستغلالية.

وخلال الفرصة التي توفرت له طوال الحرب العالمية الثانية، كرّس هيمنته ونفوذه على بلدان أوروبا الشرقية بذريعة توفير المجال الأمني والسيادي للاتحاد السوفياتي(١).

تمت المحافظة على قشور الثورة خلال فترات الحكم الدكتاتوري لبونابارت وستالين وتمّت كذلك السيطرة على مضمون الثورة وترويض فرسها الجموح. تصدير الثورة نظرياً كان قد فقد معناه، ومع ذلك ربطت كلا الدكتاتوريتين الثورة بمفهوم تصدير الثورة لتزيد من مجال توسعها ونفوذها الخارجي وتكوين بلدان تابعة لها في الجوار. وهذا ما حصل حتى في العالم الإسلامي بعد رحيل الرسول الأكرم ﷺ، حيث عمدت الدولتان الأموية والعباسية رغم انحرافهما عن المبادئ والمثل الإسلامية ونكوصهما إلى الأشكال الملكية من الحكم، عمدتا إلى فتح البلدان باسم تصدير الإسلام.

طبعاً يطرح هنا السؤال: هل هذا هو المآل المحتوم لكل الثورات، أم أن أداء الثوّار هو الذي يوصلهم لهذا الواقع؟

بتسليط الأضواء على العقد الأول بعد الثورة والاختلافات والنزاعات الفردية والجماعية التي نشبت بين قادة الثورة في فرنسا وروسيا، يلوح أنه لا يوجد حيال المجتمع الثوري سوى طريقين: إما أن يستسلم لانهيار نظام المجتمع باستمرار الفوضى، أو يستسلم للدكتاتورية الفردية بكل آثارها وتبعاتها من أجل الحؤول دون انهيار المجتمع ونظامه. ولا شك أن الطريق الثاني هو الأفضل ويمثّل دفع الأفسد بالفاسد. عادةً ما يندفع الثوار والقادة الثوريون في بداية كل ثورة نحو المبادئ والمثل بشدة. وتجري محاولات للقضاء على كل ما

---

(١) يعتقد إيزاك دويتشر أن ستالين لا يشبه ملوك روسيا القيصرية الإمبراطوريين نظير إيفان الرهيب أو بطرس الكبير فحسب، بل ويشبه نابليون في كثير من النواحي. أصحاب الاهتمام بعلم نفس الشخصيات التاريخية قد يدهشون لهذه المقارنة ويعترضون بالقول: إن ستالين لا يشبه نابليون لا من حيث الروح والجاذبية الشخصية ولا من حيث الأفكار والقدرة على التعبير التي عرف بها نابليون. وهذا صحيح وواضح، بيد أننا هنا نركّز على قضية أخرى بخصوص أداء هاتين الشخصيتين في تاريخ بلديهما، وينبغي النظر إلى القضية بنظرة أوسع تستوعب العوامل غير الشخصية للقوى الفاعلة والمحفزات والأهداف في كلتا الثورتين. ومن باب الصدفة فإن التناقضات والمفارقات بين الخصائص الفردية لهما تتناسب مع تناقضات ماضيهما الوطني والتقليدي.
Issac. Deutcher, p. the French Revolution and the Russian Revolution, some Suggestive Analogies. World politics, 1813 (Jan 1966) p 160.

يمت للماضي بصلة وتشييد كل شيء على أساس المعايير والقيم الجديدة. ولكن لا تمضي فترة طويلة حتى يصطدم الثوار وقادتهم بحقائق المجتمع وعقباته العتيدة، وتواجه الثورة والمجتمع الثوري مخاطرَ انعدام النظام والفوضى والحرب الداخلية والخارجية، ويكون على الثوار أن يقاتلوا في وقت واحد على عدة جبهات: الدفاع عن الأرض والبلد الثائر، والدفاع عن استقلال الوطن والسيادة الوطنية، والدفاع عن المبادئ والقيم الثوريّة، والدفاع عن الحزب والفئة السياسيّة التي ينتمي إليها الثوار، بل والدفاع حيال الأخطار التي تهدد أرواحهم وحياتهم الشخصية.

بالنظر إلى هذه الأخطار التي تواجهها الثورة، ستبتعد تلقائياً وحتمياً عن معاييرها المثالية (بنحو موقت على الأقل) لتقترب تدريجياً من النظرة الواقعية؛ أي أنَّ الثوار سيعودون أدراجهم إلى الوراء ويصل بهم الأمر إلى التوسّل بالاستبداد والقمع، من أجل حماية مبادئ الثورة بما في ذلك الحريات التي رفعت شعارها.

والمجتمع المنهك من الفوضى والمتبرّم من مضي الوقت وبطء التغيّر نحو الأحسن والاقتراب من الأهداف، سيرحّب غريزياً بمثل هذا الاستبداد. ولكن حين يتذوَّق القادة الثوريون طعم السلطة المطلقة، ويشعرون أن بوسعهم فرضَ آرائهم دون أية موانع أو اعتراضات، فلن يعودوا مستعدّين للالتزام بمبادئ الثورة وقيمها (بما في ذلك الحرية والديمقراطية). ويمكن القول: إن أبرز آفة أو خطر يهدّد الحكومات الثوريّة هو النكوص إلى حالة الاستبداد والأنظمة الدكتاتورية السابقة بأشكال مختلفة.

والتغييرات الجذرية حاجة ملحّة في أية ثورة، فالمجتمع الثوري يتوقع بانتصار الثورة الحصول على ما نسجه في ذهنه وخياله من آمال وقيم ومبادئ، وتحقيقها على أرض الواقع، والتحرّر من كل ما اعتبره يوماً ما مظاهر بغيضة كان يعاني منها.

وإذا لم يتمكن قادة الثورة من تحقيق هذه المطالب، فسوف يُقصَوْنَ عن الساحة، ليحلّ محلهم من يستطيع تحقيق تلك التغييرات بأي شكل من الأشكال، حتى ولو كان الثمن هو العودة إلى الاستبداد والدكتاتورية التي قاموا بثورتهم من أجل القضاء عليها.

مع أن دكتاتورية الطبقة العمالية (البروليتاريا) كانت مطروحة ومقبولة منذ البداية في نظريات الثورة الروسيّة، وأفضت دكتاتورية الطبقة العمالية إلى دكتاتورية الحزب،

ودكتاتورية الحزب إلى دكتاتورية الفرد، إلّا أن نظريات الثورة الفرنسيّة شدّدت على مكافحة آثار الاستبداد ونظامه، ومع ذلك رحّب المجتمع الفرنسي بنابليون دكتاتوراً فردياً وإمبراطوراً مطلق العنان، ما يدل على أن المدارس النظرية المناهضة للدكتاتورية لا تتمكّن وحدها وبمجرّد المواعظ والنصائح - لا نظرياً ولا عملياً - من الحيلولة دون ظهور الدكتاتوريات. وفي تاريخ صدر الإسلام أيضاً لم تمضِ فترة طويلة بعد وفاة الرسول الأكرم ﷺ حتى سقطت الحكومة الإسلامية تدريجياً، بيد دكتاتوريات فاسدة كالحكومات الأموية والعباسية التي استمرت لقرون من الزمن. وبهذا يُلاحظ أن أداء الأفراد في المجتمع يمكن أن يزرع بذور الدكتاتورية ويسقيها ويجعل منها أشجاراً هائلة من الصعب جداً، بل من المستحيل على الأجيال اللاحقة استئصالها. وعليه، ينبغي إلى جانب وجود المدارس والنظريات التحررية تشكيل مؤسّسات تضمن السيادة الحقيقية لجماهير الشعب.

وكما لاحظنا، فقد ظهرت بعد انتصار الثورة الإسلامية أيضاً اختلافات وانشقاقات لا تزال قائمة حتّى الآن. والسؤال الآن هو: لماذا لا يزال نظام الثورة قائماً حتّى الآن ولم يفضِ إلى دكتاتورية فردية. وبعبارة أخرى: ألا يُحتمل أن نواجه في المستقبل غير البعيد تحوّل الثورة الإسلامية إلى المصير الذي منيت به الثورتان الفرنسيّة والروسيّة؟

هدفنا هنا ليس التنبؤ بالمستقبل، غير أن الدراسات الاجتماعيّة والسياسيّة تدل على أن:

القيادة الفذة للإمام الخميني هي التي وجّهت الثورة بكل عمق واقتدار وتسام في أصعب الظروف وبطريقة شعبية جماهيرية، ولم تسمح للاختلافات والفئويات أن تضعضع النظام وقيم الثورة وتسبّب نفور الجماهير من الساحة السياسيّة. وفي حين كان بوسع الإمام الخميني اتخاذ القرارات في كل مجال وقضية، سمح للمسؤولين باتخاذ القرارات حسب حدود صلاحياتهم، باستثناء الظروف التي شعر فيها بالخطر الشديد على الثورة.

اختلاف الأذواق والآراء هو في الأساس حالة طبيعية لا سبيل إلى إنكارها، ولكل واحد من أبناء البشر حسب نوعية تعليمه وتربيته وبيئته الحياتية والعائلية والاجتماعيّة، وعلاقاته العاطفية والإنسانية وتصوراته حول الظواهر والقضايا المختلفة، آراؤه ونظراته الخاصة التي لا يتحتم أن تتطابق مع آراء الآخرين.

تتكـون الفئـات والمجموعـات الفكريـة حينما يتفـق أعضـاؤها على جملة مـن الآراء والتصوّرات الرئيسية ويتحركون باتجاه هدف واحد.

وفـي ظروف الشـعور بالخطر علـى القيم والمعايير المحترمة والمنشـودة تتضـاعف التنظيمـات ويتم تجاهل العديد مـن الاختلافات ونقاط الافتراق غير المهمة، وتتماسـك الصفوف أكثر.

حينمـا هدّد خطـر الليبراليـة والمنافقين الثـورة الإسـلامية، كانت القـوى المتديّنة منسـجمة ومتحـدة فيمـا بينهـا وليس فيها مـن يتحدث عن خطـوط يسـارية أو يمينية أو مناصـرة للرأسـمالية أو...إلخ، لكن بمجرد أن زالت تلك الأخطـار، برزت الخلافات بين القـوى المتديّنة المؤمنـة كلها (في حدود الادعاء على الأقل) بقيـادة الإمام وطاعة الولي الفقيـه وظهـرت الانشـقاقات والتكتلات داخلها. لقـد كانت هذه الاختلافـات في وجهات النظر موجودة في السـابق أيضاً؛ لكنها لم تكن واضحة ومتفاعلة، ومن جهة أخرى، تشكُل تصـوّر بأن الثورة بلغت طورَ الاسـتقرار والتماسـك، ولم يعدْ ثمة خطـر داخلي أو خارجي يهددها.

العوامل الرئيسية في تكريس الاختلافات وتضعيف الثوريين والتي سيكون لها مثل هذا الدور في المستقبل أيضاً ـ إن لم تعالج وترتفع ـ هي:

١- يتصـور كل شـخص أو جماعة أن تفكيره هو الصائب فقط، وأن نجاة الثورة كامنة في العمل بآرائه وتصوراته. فهو يفكّر بطريقة مطلقة تسد الطريق تماماً على فكرة أنه قد يكون بدوره مخطئاً. والطريف أن يعتبر خطه ورؤيته متطابقة تماماً مع الإسلام وخط ولاية الفقيـه، فيما يعتبر الخط المقابـل منحرفاً عن الثورة وولاية الفقيه، وأن المسـاعدة على رجحان كفّة ذلك الخط في الدولة مساعدة على انحراف الثورة وضياعها.

٢- حيث إنّ كل إنسان يعتبر خطه الفكري صحيحاً على الإطلاق، فإنه لن يدّخر جهداً لسـيادة ذلـك الخط، ولأنه يرى الخط الفكـري المقابل منحرفاً وخطيـراً لن يدّخر جهداً لإبعاده عن السـلطة والسـيطرة. ورغم أن المدرسـة الإسلامية لا تفصـل أبداً بين الغاية والوسـيلة خلافـاً للميكافيلية والشـيوعية القائلة: إن "الغاية تبرّر الوسـيلة"، يلاحظ على الكثير من التيارات خروجها في صراعها مع التيارات المنافسة عن جادة التقوى والصدق؛

ولأنها ترى نفسها الحق والطرف المقابل باطلاً، لذا لن تتردّد في استخدام أية وسيلة لبلوغ السلطة وإقصاء التيار المنافس. وبالتالي، سوف تتفشى التهم والافتراءات بشدة في مثل هذه الأجواء الصاخبة.

٣- الآفة الأخطر التي تواجه الثورة في فترة تنافس القوى الثوريّة هي اندساس الانتهازيين ذوي النزعات اليسارية أو اليمينية المعادية للثورة. الذين يئسوا من المعارضة المباشرة للثورة سوف يندس هؤلاء في التيارات المتنافسة؛ ليؤجّجوا بينها نيران العداء والحقد ويتخذوا مواقف متطرّفة تضاعف الهوّة بين الأطراف الثوريّة. خلال فترات التفاهم والأخوّة لن يكون ثمة مجال للانتهازيين وآرائهم، وإنما تتوفر لهم الفرصة المناسبة لتحرير أهدافهم المشؤومة في ظروف الاختلاف والشقاق.

وكما مرّ بنا، فإن الاختلاف ذاته مما لا سبيل إلى نكرانه، فهو حالة طبيعية، بل قد تؤدي إلى التطور والرقي شريطة اجتناب آثاره السلبية الاستنزافية، وهذا الشرط لن يتحقق إلا حينما لا يسمح الثوريون المتدينون لأنفسهم بالخروج عن جادة التقوى الإلهية، ويلتزمون التزاماً تعبّدياً بآراء القائد والولي الفقيه. وقد وضع رحيل الإمام الخميني القوى المتديّنة أمام اختبار حسّاس وخطير. إنها الخسارة التي طالما ترقّبها أعداء الثورة ظانين أن فقدان القائد سيزلزل نظام الجمهورية الإسلامية؛ أي أنهم اعتبروا الثورة وقفاً على وجوده وسوف تنتهي إذا رحل عن الحياة. وكان أصدقاء الثورة الإسلامية وأنصارها قلقين بدورهم من وقوع مثل هذه الفاجعة، بل كان مجرّد تصورها يصعقهم بشدة. وعلى كل حال، فقد حلَّ هذا اليوم واستطاعت الأمة المسلمة ومسؤولو الجمهورية الإسلامية أن يخرجوا بنجاح من اختبار بالغ الحساسية في هذه المرحلة الجديدة.

المشاركة الواسعة والتاريخية لشرائح الشعب في تشييع جثمان قائد الثورة، وسرعة مبادرة مجلس الخبراء إلى انتخاب آية الله السيد علي الخامنئي قائداً للثورة الإسلامية ـ وهذا ما يعود فضله إلى الجهاد والمساعي الدؤوبة للإمام طوال عشرة أعوام من عمر الثورة، وقد تم اتخاذ كافة التدابير لمثل هذا اليوم ـ عملت كلها على بث القنوط في نفوس أعداء الثورة الإسلامية وأبهجت قلوب أصدقائها، وأثبتت أن مراعاة القيم الإسلامية وتقوى الله في هذه التجربة فوق كل الاختلافات والتصنيفات الفئوية، وكما مرّ بنا، طالما سادت هذه المعايير المجتمع، فإن احتمال ظهور حكومة دكتاتورية سيبقى في أدنى مستوياته.

الديــن والثــورة

فــي نظرة نهائية، وعلى أســاس الطبيعة الدينية للثورة الإســلامية، من المناســب هنا التطـرّق لدور الدين في الثورات الثلاث. فالدين جدير باهتمام خاص؛ لا سـيما من زاوية قدرتــه علــى زيــادة أو تقليل درجات العنــف. لكل واحدة مــن الثورات الثلاث صــلة معينة ومستقلة بالدين.

أطلقت الثورة الفرنسـيّة فكرة فصــل الدين عن السياسة واسـتبعدت الدين باحترام، ولم تمنع تدخله في الشــؤون السياسـيّة والاجتماعيّة فحســب، بل شدّدت على أنه جزء من الشؤون الشخصية للأفراد فتجاهلته عند تأسيس مجتمعها المثالي ومدينتها الفاضلة التي شــيدتها على أساس سيادة الإنســان والأومانية، وهبطت بأهداف البشر ومُثلهم ومبادئهم إلى حدود السعادة والفلاح في هذه الدنيا.

وينبغــي أن لا ننســى أن اتخــاذ مثل هذه المواقف مــن قبل قادة الثورة الفرنسـيّة جاء كنتيجة طبيعية للسياسات والأساليب الخاصة، وربما غير الجماهيرية التي انتهجها رجال الدين والمؤسّســة الكنســية في ذلك الحين. المؤسّسة التي كان ينبغي أن تكون دوماً ملاذاً وملجأً للأفراد والمحرومين وأصــحاب المعاناة في المجتمع، تصرّفت كدعامة قوية للقوى المستعبِدة آنذاك، وأضفت عليها الصفة الشرعية في الواقع، وبالنظر إلى الأملاك الهائلة التي توفرت عليها، فقد كانت منتفعة جداً من اسـتمرار الحكم المسـتبد؛ بحيث اصـطفّ شــطر ملحوظ من الكنيسة ورجال الدين إبان عهد الثورة لا لصالح الفقراء والضعفاء، بل ضــدهم وضــد ثورتهم، وكان من الطبيعي والحال هذه، أن يواجه رجال الدين ردود أفعال الثوار المتمثلة بإقصائهم عن مواقع اتخاذ القرار للشؤون السياسيّة والاجتماعيّة.

علــى أن النقطة اللافتة هي أن الفطرة الإنســانية (وهي إلهية طبعاً؛ أي باحثة عن الله والفلاح الأخروي) لم تنجرف خلال هذه الفترة؛ أي فترة تحرر الإنســان من قيود السلطة السياسيّة وهيمنة الكنيسة ورجال الدين، إلى الكفر والإلحاد، إنما استلهم الناس المعايير والمبادئ الدينية بنحو طبيعي وتلقائي في صياغة علاقاتهم الإنسانية ومجتمعهم المثالي، ومــن ذلك تأســيس "جمهوريــة الأتقياء"[1] خلال فترة ســيادة اليعاقبة مــن دون أن يكون

(١) Republic of Virtues.

لذلك علاقة مؤسّساتية بالكنيسة.

أياً كان، بعد مضي قرنين من الزمن على الثورة الفرنسيّة يتبنّى المجتمع الغربي والمسيحي اليوم فكرة فصل الدين عن السياسة، التي راحت الكنيسة والحكومات الغربية على السواء تتبعها بعد الثورة.

وقد تمادت الثورة الروسيّة أكثر من ذلك فجعلت رسالتها محاربة الدين والقضاء على المؤسّسات والأفكار والمعتقدات الدينية، وشدّدت على أن الدين أفيون الشعوب واعتبرته عقبة في طريق سعادة البشر وفلاحهم[1].

تجلّى الخصام بين ورثة الثورة الروسيّة والدين على نحوين: نظري وسياسي. أولاً بالنظر لبنية السلطة السياسيّة بعد الثورة (القائمة على أساس دكتاتورية الحزب الشيوعي بديلاً عن دكتاتورية البروليتاريا) لم يبقَ مجال لنشاط الكنيسة أو المسجد واقتدارهما في المجتمع الروسي بعد الثورة. ومع ذلك شُنت حرب ثقافية وتعليمية لا هوادة فيها من أجل طمس الأفكار والمعتقدات والركائز الدينية، وتم القضاء على كل صنوف المقاومة الدينية.

ثانياً: لم تحتمل الثورة الروسيّة مشاركة الدين حتى ضمن حدود الأحوال الشخصية وكحاجة فردية للإنسان، فسعت إلى قمعه على هذا المستوى أيضاً. ومع أنها لم تتمكّن عملياً وفي ضوء الفطرة الإنسانية المتعطشة للرب من تحقيق غايتها هذه بصورة تامة (خصوصاً في المناطق المسلمة)، إلّا أنها سبّبت بفعل نهجها الإلحادي خسائرَ ثقافية وتعليمية وتربوية فادحة للجيلين التاليين لا يمكن تعويضها إلّا بالعمل سنوات طويلة.

توكؤاً على الحريات السياسيّة والاجتماعيّة، تركت الثورة الفرنسيّة الناس أحراراً في اختيار أسلوب حياتهم؛ لكنها هي نفسها دعت إلى مجتمع بلا دين وضرب من اللاأبالية والتهتك، وهبطت بالعلاقات الإنسانية إلى مستوى العلاقات الحيوانية. بينما استخدمت الثورة الروسيّة أساليب الضغط والإرهاب لتفرض على طبقات المجتمع ترك الدين، بل وحرمتهم من التمتع بالحريات السياسيّة والاجتماعيّة أيضاً.

---

(١) هذا في حين اعترف تروتسكي أن المتدينين - الذين يشكّلون ربع سكّان روسيا - كانوا مصدراً مهماً لدعم الثورة
T.H. Greene, opcit, p 126.

اعتمدت الثورة الفرنسيّة على الحريات السياسيّة والاجتماعيّة لتنقذ الشعب من شرور القوى المستبدة؛ لكنها تسبّبت في نمط من سيادة الطبقات الثرية وأصحاب القوة، وأوجدت مناخاً أغرق قطاعاتِ الناس العامة في الشؤون المادية، وسلبَهم إمكانية التفكير والارتقاء إلى مرتبة الخلافة الإلهية، فخضع الإنسان لخدمة الآلة الصناعيّة العملاقة وأصحاب الرساميل. أما الثورة الروسيّة، فقد وعدت بنشر العدالة الاجتماعيّة ـ الاقتصاديّة، وأحلّت بذلك حكومة الحزب الاستبدادية محل حكومة القيصر الاستبدادية، وسلبت عملياً كل ألوان الحرية الفكرية والعقيدية والعملية، وجعلت الأفراد أحجاراً شطرنجية لا إرادة لها تخضع تمام الخضوع لخدمة الآلة البيروقراطية الهائلة للسلطة الحزبية.

والواقع أن السلطة والحزب كان من حقهما تشخيص سعادة الناس وكيف يجب أن تكون وأين تكمن، ولم يكن للناس حقوق أو حريات في اختيار مناهجهم المثالية التي يرغبون فيها. السلطة والحزب كانا يتخذان القرارات لهم وبالنيابة عنهم. في مثل هذا المجتمع يرتهن مصير الملايين من البشر لقرارات جماعة قليلة جداً، وقد اختزلت حتى هذه الجماعة القليلة ـ بسبب تنافس القادة ومؤامراتهم ضد بعضهم ـ إلى دكتاتورية فرد واحد اسمه ستالين استمر في الحكم لمدة ٣٠ عاماً.

في أول خطوة حينما صوّت الناس في انتخابات مجلس المؤسّسين بخلاف رأي البلاشفة الانقلابيين، حلَّ البلاشفة ذلك المجلس ليؤكّدوا للناس وإلى الأبد أنهم لا يحق لهم التدخل في تقرير مصيرهم، إنما النخب هم الذين يتخذون القرار عنهم بالشكل الذي يرتؤونه.

صحيح أن السلطة القيصرية الملكية المستبدة قد زالت في روسيا، وزالت معها طبقة النبلاء والأثرياء التابعين لها، بيدَ أن الحكومة الشيوعية المستبدة حلّت محل الملكية المستبدة، وحلّت الماكنة البيروقراطية الحكوميّة بوصفها صاحبةَ الثروة الوحيدة محل طبقة النبلاء والأثرياء، ولم يبقَ أي مجال للشعب الذي نادى الجميع بسعادته ورفاهه. هذا في حين استطاعت الثورة الفرنسيّة التأسيس لمجتمع ديمقراطي في القرن التاسع عشر له برامجه وشعاراته الخاصة، وتوفير نموذج لسائر المجتمعات الأوروبية التي سوّدت النظام الليبرالي لا عن طريق الثورة، بل بحركة تدريجية تبدأ من الرأس لتنتهيَ إلى القواعد. أضف إلى ذلك أن الثورة الفرنسيّة مع أنها استطاعت تأمين الحريات الفردية السياسيّة

ـ التي تجاهلها أصحاب السلطة والهيمنة ـ لكنها لم تتمكن من معالجة الإجحاف وانعدام العدالة في المجتمعات الرأسمالية، الداء الذي سمح للأقلية باستغلال غالبية أبناء المجتمع وطبقاته؛ والواقع أن الثورة الروسيّة قامت بهدف ردم هذه الهوّة، وضحّت بالحريات الفردية في سبيل سعيها الظاهري لتوفير العدالة الاجتماعيّة على الصعيد الاقتصادي.

وقد وصلت كلتا الثورتين إلى نهاية الطريق من دون أن تستطيعا تحقيق الجنان الأرضية التي وعدتا بها. لم تتمكن الليبرالية من تأمين الحرية الحقيقية التي تلبّي حاجة الروح والفكر الإنسانيين، بل على العكس، جعلته أسيراً ورقّاً للقيود المادية في المجتمعات الصناعيّة. كما لم تقدر الاشتراكية على تحقيق العدالة الاجتماعيّة التي بشّرت بها البشرية. كلاهما هبط بالإنسان إلى درجة جعلته وسيلة لخدمة الماكنة الصناعيّة وإنفاق كل عمره في السعي والكد من أجل حياة مادية.

الإنسانية اليوم لا تنشر مثاليات الثورة الفرنسيّة، ولم تعد ترجو الجنة التي وعد بها البلاشفة الروس، إنما هي إنسانية أتعبتها الحياة المادية فراحت تطالب بمبادئ لا تضمن الحرية الفردية والسياسيّة على حساب العدالة الاجتماعيّة، ولا تنحر العدالة الاجتماعيّة على صخرة الحريات السياسيّة، لأنّ كلا الطريقين يفضي إلى أسر الإنسان في أصفاد النزعات المادية.

تطالب الإنسانية اليوم بمجتمع يساعد من ناحية على تسامي الإنسان وسكينته الروحية والجسمية، ولا تُسحق فيه أيٌّ من الحريات السياسيّة أو العدالة الاجتماعيّة في سبيل الأخرى.

ومثل هذا المطلب لا يتحقق إطلاقاً في إطار المعايير المادية والدنيوية لمدرستَي الثورتين الفرنسيّة والروسيّة اللتين عجزتا عن إرضاء البشرية. العالم المادي صغير ومظلم بالنسبة لروح البشر الإلهية المتسامية المتطلّعة.

أثبتت التجربة أن المدارس المادية غير قادرة على تأمين ما تطالب به الإنسانية على الأقل، وإذا تشدّقت لفترة ما بالكلام المعسول والوعود الخيالية والجنة الأرضية الدنيوية، فإنها على مستوى التطبيق لم تنجح في تحقيق وعودها، ولم تكن صائبة في تنبؤاتها.

ومـن البديهيّ فـي مثل هذه الظـروف المثبّطة أن نشـهد عودة البشـرية إلـى الدين، وانتصـار الثورة الإسلامية كأول ثورة بشرية تقوم اعتماداً على الدين[1].

تُعلّمنا التجربة التاريخية أن الثورة الإسلامية في الحقيقة نقطة التقاء تيارين عظيمين في تاريخ البشـرية؛ أحدهما تيار حركة الأنبياء والأولياء الإلهيين الذين أسّسـوا المدارس الإلهية بأمر من الله، ولتحقيق سـعادة الإنسـان في الدنيا والآخرة، وعملوا في كل العصور على إنقاذ البشرية من التخبط في مستنقع الضياع والتحرّر من شرور الطواغيت وجَورهم، وآخر وأكمل هذه المدارس هي المدرسـة الإسـلامية. والثورة الإسـلامية ـ بالاعتماد على مدرسة الإسلام الإلهية السماوية ـ هي الاستمرار الطبيعي لهذا التيار التاريخي.

من جهة أخرى، بدأت الإنسـانية خلال القرون الأخيرة ومن دون الاعتماد على المدارس الإلهيـة حركة وتياراً، ضـد الاسـتبداد والظلـم والجور الذي يمارسـه الحـكّام انطلاقاً من المدارس الفلسفية ـ السياسيّة المصطنعة من قبل الفكر البشري؛ وفق رؤاه الكونية المبشّرة بالمجتمع المتكامل المنشـود في هذه الدنيا؛ وقد عرف هذا التيار باسـم الثورات السياسيّة الاجتماعيّة. في الوقت الذي كانت فيه الثورة الإسـلامية اسـتمراراً للمدارس الإلهية وثمرة نهضة جماهيرية عامة وسبباً في سقوط نظام سياسي حاكم وتأسيس مجتمع منشود، كانت كذلك استمراراً للثورات السياسيّة ـ الاجتماعيّة البشرية وأكثرها تطوراً واكتمالاً.

هـذه المزاوجـة النـادرة العجيبة أسـبغت على الثورة الإسـلامية موقعاً مميـزاً جديراً بالدراسـة والبحث. فـي حين انقطعت المجتمعات البشـرية المتحضّـرة خـلال القرنين الأخيرين عن الأديان الإلهية وتصـوّر الإنسـان أن عهد السيادة الإلهية قد ولّى ليبدأ عصر سـيادة الإنسـان، وسوف يسـتغني البشـر قريباً عن الأحكام والأديان الإلهية اعتماداً على التطور العلمي، أثبتت الثورة الإسـلامية أن البشـرية غير مسـتغنية عن إرشـادات الأديان وتوجيهاتها، ولا يمكنها أن تكتفي بالقعود والانتظار كي تأتي معجزة إلهية وتنقذها، إنما لا يغيّر الله مصير قوم ما لم تنعقد إرادتهم هم على ذلك فيغيّرون ما بأنفسهم.

أجل، العودة للمدارس الإلهية ومدرسة الإسلام المتكاملة خصوصاً، بوسعها هي فحسب

---

(١) كانت رسـالة قائد الثورة الإسـلامية الإمام الخميني في الأشـهر الأخيرة من حياته لميخائيل غورباتشـوف زعيم الاتحاد السوفياتي إثر تطبيقه سياسة البيروسترويكا وغلاس نوست، تعبيراً جلياً عن هذه الحقيقة.

فتحُ كوّة جديدة أمام البشرية؛ وقد استطاعت الثورة الإسلامية اعتماداً على هذه المدرسة وخلافاً لكل توقعات الباحثين الغربيين، أن تستمر رغم جميع المؤامرات والحروب الطويلة الشاملة التي شُنّت ضدها على مدى ثمانية أعوام، وليس هذا فحسب، بل شعّت بأنوار الأمل على قلوب كافة المضطهدين والمظلومين في العالم. انطلقت حركات واعدة في شتى المجتمعات استلهاماً من هذا النموذج، ومن الطبيعي أن تُقلق هذه الظاهرة كل أصحاب القوة والسلطة، فيتناسوا خلافاتهم الجذرية ويتآمروا علناً ضد الثورة الإسلامية. وبالمقدور مطالعة هذا القلق بكل وضوح في كتابات وتصريحات المسؤولين والساسة في مختلف بلدان الشرق والغرب.

مع أن الثورات وعدت بتحقيق المثل والمبادئ عبر التحرك والعمل الثوري في أقصر مدة ممكنة وتحرير المجتمعات الإنسانية من الجور والإجحاف، لكن من الضروري التنبّه إلى نقطة على جانب كبير من الأهمية وهي أن الإنسانية ـ وكقاعدة عامة ـ لا تستطيع تجربة العدالة وتحقيقها بمفهومها المثالي إلّا خلال فترة زمنية طويلة، وبالتالي، فإن جيلاً ثورياً واحداً لن يستطيع إطلاقاً بلوغ أهدافه المثالية خلال فترة قصيرة من الزمن. لذلك لن تستطيع أية ثورة مهما كانت عظمتها سوى تطبيق جزء من الآمال والطموحات المنشودة. كما لا يمكن التنكّر لحقيقة أن أيّ جهد إنساني صادق سيؤدّي إلى التقدّم خطوات نحو السموّ والرفعة، ويمهّد الأرضية للزمن الذي تنعقد فيه المشيئة الإلهية ـ طبقاً لمعتقدات أغلب الديانات الإلهية ـ على ظهور منقذ الإنسانية فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً وسعادةً حقيقية، والثورة الإسلامية الإيرانية في الحقيقة إنما هي مشروع تمهيدي لمثل تلك الظروف.

المصادر والمراجع

المصادر الفارسيــة

١- آرنــت، هـانـا، **انقلاب** (**الثـورة**)، ترجمة: عزت الله فولادونـد، طهران، خوارزمي، ١٩٨٢م.

٢- آلبير ماليه، جول إيزاك، **تاريخ قرن مجدهم وانقلاب كبير فرانســه** (**تاريخ القرن الثامن عشر والثورة الفرنسية الكبرى**)، ترجمة رشـيد ياسمي، طهران، سيهر، ١٩٨٥م.

٣- الإمام الخميني، روح الله، **صحيفة نور** (صحيفة النور) (١٨ مجلداً)، طهران، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، ١٩٨٢م.

٤- الإمام الخميني، روح الله، **ولايت فقيه** (ولاية الفقيه)، (الحكومة الإسلامية).

٥- بازركان، مهدي، **انقلاب إسلامي در دو حركت** (الثورة الإيرانية في خطوتين، الطبعة الأولى، طهران، ١٩٨٤م.

٦- برينتون، كرين، **كالبد شــكافي چهار انقلاب** (تشريح أربع ثورات)، ترجمة: محسن ثلاثي، طهران، نشر نو، ١٩٨٣م.

٧- بارســنز، أنطوني، **غرور وســقوط** (الغرور والسقوط)، ترجمة: باشا شريفي، طهران، راه نو، ١٩٨٤م.

٨- بايــن، روبرت، **زندگى وحرگ لنين** (حياة لينين ووفاته)، ترجمة: عبد الرحمن صدريه، طهران: آبي، ١٩٨٥م.

٩- بهلوي، محمد رضــا، **پاســخ به تاريخ** (اعترافات) (جواباً للتاريـخ)، ترجمة: منوچهر مهرجو، طهران، هفته، ١٩٨٣م.

١٠- توينبــي، آرنولــد، **تحليلي از تاريخ جهــان** (تحليـل لتاريخ العالـم)، ترجمة يعقوب آجند، طهران، هفته، ١٩٨٣م.

١١- جانســن، تشــالمرز، **تحول انقلابي: بررس نظرى پد پــده انقلاب** (**التحول الثوري**)، دراسة نظرية لظاهرة الثورة، ترجمة حميد إلياسي، طهران، هفته، ١٩٨٣م.

١٢- جــوردن، هـاميلتــون، **بحران** (الأزمة)، ترجمة: محمود مشــرقي، طهران، هفته، ١٩٨٠م.

١٣- **الطلبة السائرون على خط الإمام، وثائق وكر التجسّس، (٥٠ مجلداً)**، طهران، إسلامي، ١٩٨٠م.

١٤- دوتوكويل، آلكسي، **انقلاب فرنسه ورژيم پيش ازآن (الثورة الفرنسيّة والنظام الذي سبقها)**، ترجمة: محسن ثلاثي، طهران، نقرة، ١٩٨٦م.

١٥-العلاقات العامة في رئاسة الوزراء، **چگونگى انتخاب أولين نخست وزير (كيفية انتخاب رئيس الوزراء الأول)**، طهران، رئاسة الوزراء، ١٩٨١م.

١٦-روحاني، حميد، **بررسى وتحليلي از نهضت إمام خميني (دراسة وتحليل لنهضة الإمام الخميني)** (مجلدان)، طهران، أفست، ١٩٨٢م.

١٧-رولان، رومن، روبسبير، **قهرمان انقلاب كبير فرانسه** (بطل الثورة الفرنسيّة الكبرى)، ترجمة: قدري قلعه چي، طهران، پژوهش.

١٨-جيد، أندريه، **بازگشت از شوروى (العودة من بلاد السوفييت)**، ترجمة: جلال آل أحمد، طهران، أمير كبير، ١٩٧٧م.

١٩-سالينجر، بيير، **گروگا نگيرى در إيران** (احتجاز الرهائن في إيران ومفاوضات طهران السرية)، ترجمة ثقة الإسلامي، طهران، نوين، ١٩٨٣م.

٢٠-حرس الثورة الإسلامية، **ذخيره هاى امپرياليسم (ذخائر الإمبريالية)**، طهران، المكتب السياسيّ للحرس.

٢١-سوليفان، وليام، **مأموريت در تهران (مهمة في طهران)**، ترجمة: محمود مشرقي، طهران، هفته، ١٩٨٢م.

٢٢-شريعتي، علي، **الأعمال الكاملة**، ٢٦ **(الأمة والإمامة)**، نيلوفر.

٢٣-طاهري خرم آبادي، حسن، **ولايت فقيه يا حاكميت ملت (ولاية الفقيه أم سيادة الأمة)**، طهران، إسلامي، ١٩٨٣م.

٢٤-كارمايل، جورج، **تاريخ انقلاب روسية (تاريخ الثورة الروسيّة)**، ترجمة: هوشنك أمير مكري رازي، ١٩٨٤م.

٢٥-كازاكرويتش، إيمانوئيل، **لينين در مخفيگاه (لينين في الملجأ السري)**، ترجمة: ناصر مؤذن، طهران، صلح، ١٩٧٩م.

٢٦-كاليستوف، **(تاريخ روسيا السوفياتية)** (مجلدان)، ترجمة: حشمت الله كامراني، طهران، بيكوند، ١٩٨٢م.

٢٧-كلربرير، بيير بلاتشيه، (إيران: ثورة باسم الله)، ترجمة: قاسم صنعوي، طهران، سحاب، ١٩٧٩م.

٢٨-مايكل لدين، وليام لويس، (كارتر وسقوط الشاه)، رواية مباشرة، ترجمة: ناصر إيراني، ط١، طهران، أمير كبير، ١٩٨٢م.

٢٩-محمدي، منوچهر، (مبادئ السياسة الخارجية في الجمهورية الإسلامية)، أمير كبير، ١٩٩٤م.

٣٠- محمدي، منوچهر، (تحليل الثورة الإسلامية)، ١٩٨٧م.

٣١- مدني، جلال الدين، (تاريخ إيران السياسيّ المعاصر) (مجلدان)، طهران، انتشارات إسلامي.

٣٢- مطهري، مرتضى، (حول الثورة الإسلامية)، طهران، أفست، ١٩٨٠م.

٣٣-مطهري، مرتضى، (إيران والإسلام)، قم، صدرا، ١٩٧٨م.

٣٤-مطهري، مرتضى، (الحركات الإسلامية في القرن الأخير)، قم، صدرا، ١٩٧٨م.

٣٥-نهرو، جواهر لآل، (نظرة لتاريخ العالم) (٣ مجلدات)، ترجمة: محمود تفضلي، طهران، أمير كبير، ١٩٦٦م.

٣٦- نهضة الحرية في إيران، (ست رسائل مفتوحة)، طهران، نهضة الحرية، ١٩٨٣م.

٣٧-نهضة الحرية في إيران، (شورى الثورة والحكومة المؤقتة)، طهران، نهضة الحرية، ١٩٨٢ م.

٣٨- (نهضة الحرية في إيران، رسالة مفتوحة لحرس الثورة الإسلامية)، طهران، نهضة الحرية، ١٩٨٣م.

٣٩- (نهضة النساء المسلمات)، مواقف نهضة الحرية حيال الثورة الإسلامية، طهران، نهضة النساء المسلمات، ١٩٨٢م.

٤٠-هيكل، محمد حسنين، (مدافع آية الله)، ترجمة: حميد أحمدي، طهران، إلهام، ١٩٨٣م.

المصادر باللغة الأجنبية

1- Adams A.E, **The Russian Revolution and Bolshevik victory: Causes & Processes**, D. C Heat & company. Canada 1972.

2- Alexis de Toucvill, **«The old Regimes and the French Revolution»**, by Stuant Gilbert, New York, Doubleday, Anchor 1995/B/ 156.

3- Amold Toynbee, **«A study of History»** Oxford University Press, London, 1949.

4- Barrington, Moore JR, Theories of revolution Reconsidered. Theory and society, 1979, Vol & No. PP. 39- 81.

5- Bertrand, Wolfe, **Three who made revolution**, the Dial press: New York 1964.

6- Bilington, James, **H. six views of the Russian revolution:** World politics, 18 (April 1966): PP. 452- 473.

7- Brinton, Crane, **Social origins of dictatorship and democracy**, Beacon press, Boston 1966.

8- Carr, E.H. **The Russian revolution from Lenin to Stalin.** 1917- 1929, Papermac 1983.

9- Cobran, Alfred, **The survival of Nobility during the French revolution past and present**, 37, 1966, PP.71- 86.

10- D. Hiro, «Iran under the ayattollas».

11- Davies, Alun, **A history of modern France**, George Brazilier, New York, 1965.

12- Fischer, Michale, **Iran from religion dispute to revolution, Harvard University Press, USA, 1989.**

13- Forster, Robert, **The Origins of the French peasant revolution of 1789**, History 49: 165 (February 1964), PP. 24- 41.

14- France, Russia, China: **A structural analysis of social revolution**, comparative studies in society & History 18:2 (April 1976) PP. 175- 210.

15- Fred Holiday, **«Arabia without sultans»** Vintage books, New York, 1975.

16- Gay Peter, **The survival of the nobility during the French revolution past & present**, No, 37 July 1967: PP. 681- 691.

17- Goldfrand, Walter. L, **The French revolution and the Russian revolution: some Suggestive analogies,** world Politics 4. 3 April 1952: 369- 381.

18- Goodwin, **A Rhetoric and politics in the French revolution,** American Historical review, 66: 3 (April 1961), PP. 664 681 _.

19- Grayson, Benson. L. **United States _ Iranian relations,** University press of America, 1981.

20- Greene, T. H. **Theories of revolution and revolution without theory: theory and society**, 1979 Vol 7 No 1, pp. 135 165 _.

21- Hermassi, Bleak, **Comparative revolutionary movements, prentice**, Hall New Jersey, 1974.

22- Hunt, Lunn, **A the French revolution,** Hauchinson & co. London 1985.

23- Hana Arendt, «**on revolution**». New York Viking press 1965.

24- Haugland, Eric, ed. **The Iranian revolution and the Islamic Repubic**, Middle East institute Woodrow Wilson international course for Scholars, U.S.A. 1982.

25- J.E. Daugherty/ R. L. P PFAL 7 Graph, **Contending Theories of inter national relation J. V. Lincott company,** New York 1971.

26- Keddi, Niki, **Iran religion, politic & society,** Frank Cass and company Ltd. London 1980.

27- Michael T. Klare, **«American arms super Market»** University of Texas Press. Austin, 1984.

28- Parsa, Misagh, **Toward a comparative study of revolutions comparative studies in society and history**, 1976: 211- 35.

29- Peter Zagorin, **Theories of revolution in contemporary historiography political Quarterly,** 88: 1 March 1976: PP. 23- 52.

30- **Prolegomena to the comparative history of revolution in early modern Europe.** Comparative studies in society & history 18: 2 (April 1976): PP. 151- 174.

31- R.E. Hvyser, «**Mission to Tehran**», Andre Deutscy 1986.

32- Robert, V. Daniels, **Economic development and political transformation, A comparative analysis of the U.S.A Russia**, Nicaragua and Iran, theory& society: 14 no 5, Sept 1985.

33- Roosevelt, Kermit, **counter — coup. The struggle for the control of Iran,** McGraw-Hill book company, U.S.A 1979.

34- **Religion and politics in Iran**, Shiism from quietism to revolution, Yale University press, New Haven, 1983.

35- S. Huntington/ Robert Graham/ C.p. Ioannidis.

36- Said Edward, **W Covering Islam, Routledge & Keganpaul London**, 1981.

37- Skocpol Theda, **Rentier state and shia Islam in the Iranian revolution. Theory & society**, U.S.A. 1982: 11 No 3: PP. 265- 304.

38- Skocpol Theda, **Old Regime Legacies and communist revolutions in China and Russia**, Social forces, 55: 2 (December 1976): pp. 289- 315.

39- Skocpol, Theda, **The conscience of the revolution Harvard Univ**, press Mass. 1965.

40- Soboul, Albert, **Committees and communes: Local politics and National revolution in 1789**, comparative studies in society and history, 18: 3 (July) 1976: pp. 321- 346.

41- Stone, Lawrence, **States and social revolution, Cambridge univ**. press 1980.

42- Soboul. A, **Classes and class struggles during the French revolution.** Science & society 17: 5 (Summer 1953), pp. 238- 257.

43- Wilbert Moore, «**social change**» Prentice Hall, New York 1974.

44- Zagorin, Petter, **Theories of revolution, World politics,** 1813, (Jan 1966) pp. 159-176.

45- Zonis, Marvin, **Iran a theory of revolution from accounts of the revolution,** Wirld politics, 35 (July 1983): 586- 606.